الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

محاضرات مقياس ندوة في القضايا المحاسبية المعاصرة

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر
تخصص محاسبة

من إعداد الدكتور
بركم زهير

السنة الجامعية 2025-2026

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	المقدمة	**1**
المحور الاول: تدويل المحاسبة وقضايا التقارب المحاسبي		
أولا	**عولمة وتدويل المحاسبة وخصائصها**	5
1	عولمة المحاسبة وتدويل المحاسبة	5
2	التنظيم المحاسبي العالمي	6
ثانيا	**التقارب المحاسبي الدولي: تقييم الآثار والتحديات والاتجاهات المستقبلية**	7
1	ماهية التقارب المحاسبي الدولي	7
2	اطار التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية IFRS	9
3	التحديات المهنية والتعليمية في تطبيق المعايير الدوليةIFRS	11
4	اعتماد معايير المعايير الدولية (IFRS) وتطبيقها عبر الدول	14
5	التبنّي العالمي للمعايير المحاسبية معايير التقارير المالية الدوليةIFRS	18
6	الأطر المفاهيمية والأسس النظرية	20
7	الأبعاد القانونية والمؤسسية للتقارب مع المعايير المحاسبية الدوليةIFRS	22
8	الآثار الاقتصادية والمالية لتطبيق المعايير الدوليةIFRS	24
9	الاتجاهات المعاصرة والقضايا غير المحسومة في التقارب	25
10	الاقتصاد السياسي لوضع المعايير المحاسبية العالمية	27
11	تقييم مخرجات التقارب وسبل تحسينها	30
ثالثا	**تدويل التعليم المحاسبي**	31
1	السياقات العالمية والثقافية لتعليم المحاسبة	31
2	المعايير الدولية والأطر التعليمية	32
3	النماذج البيداغوجية والكفاءة المهنية	34
4	التطور والتحديات والمسارات المستقبلية	38
رابعا	**التحول الرقمي ومستقبل تعليم المحاسبة في اطار معايير المحاسبة الدولية**	40
1	أسس التعليم المحاسبي الدولي في العصر الرقمي	40
2	التحول التكنولوجي في تعليم المحاسبة	41
3	الأنظمة التكنولوجية وبنية التقارير المالية	43
4	الامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية والبنية التحتية التكنولوجية	45
5	الدلالات البيداغوجية للتعليم المحاسبي وأهمية الأنظمة التكنولوجية	47
المحور الثاني: القياس والتقديرات المحاسبية		
أولا	**القياس المحاسبي بين أسس التقييم ومتطلبات المعايير الدولية**	51
1	المفاهيم الأساسية في القياس المحاسبي: فجوة القيمة–السعر وآثارها	51
2	القياس في المحاسبة المالية الحديثة	52
3	المعايير المحاسبية والقياس وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)	56
4	القياس المحاسبي في القطاع العام	61

ثانيا	**محاسبة التضخم: الإطار النظري، مناهج القياس، وانعكاساته على التقارير المالية**	63
1	الإطار النظري لمحاسبة التضخم	63
2	مناهج قياس محاسبة التضخم	64
3	أهمية محاسبة التضخم للتقارير المالية واثاره وتطبيقاته	66
ثاثا	**محاسبة الموارد البشرية: المفهوم، الأهمية والمقاربات المقترحة**	70
1	مفهوم محاسبة الموارد البشرية(HRA)	70
2	أهمية محاسبة الموارد البشرية(HRA)	71
3	مقاربات قياس محاسبة الموارد البشرية(HRA)	72
4	نموذج : Lev & Schwartz مقاربة القيمة الحالية للأرباح المستقبلية	76
5	الإشكالات المعيارية والمنهجية في قياس رأس المال البشري	78
رابعا	**قياس الأداء غير المالي: من مؤشرات ESG إلى رأس المال الفكري وأصول المعرفة**	82
1	مؤشرات الأداء غير المالية (البيئية، الاجتماعية والحوكمة - ESG)	82
2	قياس رأس المال الفكري وأصول المعرفة	84
خامسا	**التقارير المتكاملة والجمع بين القياس المالي والقياس غير المالي**	93
1	دمج المعلومات المالية وغير المالية لخلق القيمة	93
2	أسس الجمع بين القياس المالي وغير المالي في التقارير المتكاملة	94
3	التقارير المتكاملة كآلية لدمج القياس المالي وغير المالي	94
4	حدود مؤشرات ESG وتفعيل الدمج عبر بطاقة الاداء المتوازن	95
5	رؤوس الأموال وعملية خلق القيمة كجسور قياس	95
6	الحوانب المفاهيمية والحوكمية للجمع بين القياس المالي وغير المالي	96
المحور الثالث: التغييرات التنظيمية ومعايير المحاسبة الجديدة		
أولا	**الإطار العام للتغييرات التنظيمية في المحاسبة**	100
1	العوامل الرئيسة الدافعة للتغيير (الأزمات المالية، العولمة، التطور التكنولوجي)	100
2	الهيئات الدولية لوضع المعايير والتحول العالمي لتنظيم الإبلاغ المالي	105
3	التفاعل بين المعايير الدولية والأطر التنظيمية المحلية	110
4	مدى استجابة البيئة الوطنية للامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية	112
ثانيًا	**حوكمة الشركات ومتطلبات الشفافية**	113
1	مفهوم حوكمة الشركات وأثره في جودة التقارير المالية	113
2	متطلبات الإفصاح الهادفة إلى تعزيز المساءلة وحماية حقوق المساهمين	118
3	دور لجان التدقيق وآليات الرقابة الداخلية/الإشراف	122
ثالثًا	**الإفصاح البيئي والإفصاح المتعلق بالاستدامة**	127
1	الإفصاح البيئي: أسسه وتطور مفاهيمه	127
2	معايير الإفصاح العالمية للاستدامة (ISSB، GRI، SASB)	130
3	دمج الإفصاح البيئي والمناخي في التقارير السنوية الرئيسية	134

رابعًا	**الإفصاحات غير المالية ومؤشرات الأداء المستدام**	135
1	تعريف الإفصاحات غير المالية وأهميتها	135
2	الأداء الاجتماعي والحوكمي من خلال مقاييسESG	138
3	العلاقة بين الافصاح غير المالي وقيمة الشركة على المدى الطويل	146
المحور الرابع: التدقيقين الداخلي والخارجي ومراقبة وظيفة المحاسبة		
أولا	**الإطار المفاهيمي ودور التدقيق في الحوكمة**	150
1	تعريف المراجعة الداخلية والخارجية وأهداف كلٍّ منهما	150
2	العلاقة بين المراجعة والشفافية والمساءلة	153
3	دور المراجعة في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية	158
ثانيا	**فعالية التدقيق الداخلي وآليات تحسينه**	159
1	معايير ممارسة التدقيق الداخلي (IIA Standards)	159
2	تقييم فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وآليات تحسينها	161
3	استخدام أدوات التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي	165
ثالثا	**جودة التدقيق الخارجي وتأثيرها على التقارير المالية**	170
1	المعايير الدولية للتدقيق (ISA) وخصائصها الرئيسة	170
2	مؤشرات جودة التدقيق الخارجي وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية	175
3	دور الاستقلالية والموضوعية في مصداقية مخرجات التدقيق	179
رابعا	**آليات الرقابة المتكاملة على وظيفة المحاسبة**	181
1	لجان المراجعة وجودة التقارير المالية والحوكمة	181
2	تكامل المراجعة الداخلية والخارجية ضمن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	185
3	تطبيقات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل إطار COSO	190
المحور الخامس: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحاسبة		
أولا	**الرقمنة في المحاسبة والتحول نحو أنظمة وتقارير مالية ذكية**	197
1	الرقمنة في المحاسبة والتحول نحو أنظمة وتقارير مالية ذكية	197
2	التحول من الأنظمة التقليدية إلى أنظمة المحاسبة الإلكترونية (ERP، المحاسبة السحابية)	100
3	أثر الرقمنة على جودة التقارير المالية	204
ثانيا	**البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة**	207
1	تعريف البيانات الضخمة في سياق المحاسبة	207
2	الأدوات والتقنيات المستخدمة في محاسبة البيانات الضخمة	209
3	التحديات والقيود المرتبطة باستخدام البيانات الضخمة في المحاسبة	210
4	أثر البيانات الضخمة على الوظائف المحاسبية الجوهرية	211
5	مقاربات تحليل البيانات والأدوات الكمية للنمذجة المالية	212
6	التحليلات المتقدمة وأنظمة الذكاء المالي وأنظمة دعم القرار	213
7	تقنيات البنية التحتية والتحليل القائم على البيانات	215
8	التكامل التنظيمي والمعمارية النظامية	217
ثالثا	**الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في المحاسبة**	219
1	تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدقيق وإدارة المخاطر والتقارير المالية	219

2	أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) وأثرها على المهام المحاسبية الروتينية	227
3	القيود والاعتبارات الاخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال المالي	231
رابعا	**أمن المعلومات وحوكمة النظم المحاسبية الرقمية**	236
1	الأسس المفاهيمية لمخاطر الأمن السيبراني في أنظمة المحاسبة	236
2	نواقل التهديد السيبراني ومسارات الأثر في أنظمة المحاسبة الرقمية	238
3	الآليات الأساسية لحماية البيانات الحساسة	242
4	التكامل الاستراتيجي بين المحاسبة والأمن السيبراني	242
5	حوكمة النظم المحاسبية الرقمية	245
	قائمة المراجع	249

مقدمة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ...

تضم هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات الخاصة بمقياس ندوة القضايا المحاسبية المعاصرة، وهي موجهة أساسا لطلبة السنة الثانية ماستر محاسبة ضمن شعبة العلوم المالية والمحاسبية. حيث يعتبر هذا المقياس مهما سواء على المستوى النظري او التطبيقي.

تعتبر القضايا المحاسبية من المواضيع الهامة التي تشهد تطورا مستمرا في مجالات الأعمال والمحاسبة والمراجعة. من الناحية النظرية، يعد التقارب بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية- خصوصا معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)- خطوة هامة نحو تحسين الشفافية وجودة الكشوف المالية والمحاسبية، ويعكس الجهود العالمية لتهيئة بيئة محاسبية موحدة تساهم في تسهيل الفهم المتبادل وتحسين التنبؤ المالي عبر الحدود الجغرافية. كما تساهم التطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والمحاسبة السحابية في تغيير الأسس النظرية للمحاسبة، مما يعزز قدرة المحاسبين على استنباط المعلومات وتقديم تحاليل دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي. وقد يتطلب هذا إعادة النظر في الأسس التقليدية للمحاسبة واعتماد نماذج حديثة تتناسب مع المستجدات التكنولوجية.

أما من الناحية التطبيقية، تظهر القضايا المحاسبية في مجالات مثل القياس المحاسبي والإفصاح المالي، ومحاسبة التضخم وقياس رأس المال البشري، ويساهم فهم مثل هذه القضايا في تحسين دقة التقارير المالية. كما تبرز التقارير المتكاملة التي تجمع بين القياسات المالية وغير المالية كأداة فعالة في تحسين استراتيجيات اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بما في ذلك جوانب الاستدامة والحوكمة المتعلقة بالبيئة.

فيما يتعلق بالتدقيق، فانه يلعب دورا محوريا في ضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. وتدعم أدوات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي فعالية عمليات التدقيق، سواء الداخلي منه أو الخارجي، مما يعزز مصداقية التقارير المالية ويساهم في تدعيم النظام الرقابي الداخلي.

كما يعتبر التحول الرقمي من التطورات البارزة في مجال المحاسبة، حيث ساهم الانتقال إلى الأنظمة المحاسبية الإلكترونية مثل نظم تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) والمحاسبة السحابية في تحسين فعالية التقارير المالية، من خلال جمع البيانات وتحليلها في الوقت الفعلي، مما يعزز من جودة اتخاذ القرارات المالية.

تعتبر دراسة هذه القضايا جزءا أساسيا من برنامج إعداد الطلبة في مرحلة الماستر والمقبلين على التخرج. يساهم تعلم معايير المحاسبة الدولية مثل IFRS والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في إعداد الخريجين لمواكبة التغيرات العالمية في مهنة المحاسبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعلم كيفية تطبيق المبادئ المحاسبية على قضايا مثل محاسبة التضخم وقياس رأس المال البشري يعزز من مهارات

التفكير النقدي والتحليلي لدى الطلبة، مما يساعدهم مستقبلا في تقديم تقارير مالية دقيقة تدعم اتخاذ قرارات أفضل. تدريس القضايا المحاسبية المعاصرة يعتبر اذا أمرا مهما، يساعد في اعداد الطلبة لمواكبة التحولات المحلية والعالمية في مجال تخصصهم، كما يساعدهم على تحسين فهمهم للقضايا المعاصرة.

يتضمن البرنامج الرسمي المعتمد خمسة محاور تغطي مختلف الجوانب الضرورية والمطلوبة لفهم محتوى المادة، تشمل:

- تدويل المحاسبة وقضايا التقارب المحاسبي
- القياس والتقديرات المحاسبية؛
- التغييرات التنظيمية ومعايير المحاسبة الجديدة؛
- التدقيقين الداخلي والخارجي ومراقبة وظيفة المحاسبة؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحاسبة.

المحور الأول: تدويل المحاسبة وقضايا التقارب المحاسبي

أولا- عولمة وتدويل المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS

ثانيا- التقارب المحاسبي الدولي: تقييم الآثار والتحديات والاتجاهات المستقبلية

ثالثا- تدويل التعليم المحاسبي

رابعا- التحول الرقمي ومعايير المحاسبة الدولية ومستقبل تعليم المحاسبة

الإطار العام لعولمة وتدويل المحاسبة

-عولمة وتدويل المحاسبة-

↓

الانتقال من إطار محاسبي وطني إلى إطار دولي موحّد

↓

تبنّي معايير التقارير المالية الدولية IFRS وتوسّع استخدامها

↓

الفاعلون الدوليون	أهداف التدويل	الدوافع العالمية
مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB	تحسين قابلية المقارنة	العولمة الاقتصادية
الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC	تعزيز الشفافية	اتساع التجارة الدولية
مجلس الرقابة على المصلحة العامةPIOB	رفع جودة التقارير	تطور التكنولوجيا
هيئةIOSCO	خفض تكاليف التقارير	تدفقات رأس المال
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	دعم اندماج أسواق المال	توسع الشركات متعددة الجنسيات

النتائج المتوقعة

↓

النتائج
توحيد الممارسات والمعايير المحاسبية
تحسين جودة الإفصاح المالي
تعزيز ثقة المستثمرين
تسهيل الاستثمار عبر الحدود
دعم كفاءة أسواق رأس المال

التحديات والإشكالات

↓

التحديات
غموض بعض المصطلحات والمعالجات
نقص الخبرات والكفاءات المتخصصة
فجوات في التعليم والتكوين المحاسبي
ارتفاع تكاليف الامتثال والتطبيق
عدم توافق بعض القوانين الوطنية معIFRS
احتمال التبني الشكلي دون تطبيق فعلي
التوتر بين التوحيد العالمي والخصوصية المحلية

أولا- عولمة وتدويل المحاسبة وخصائصها

1- عولمة المحاسبة وتدويل المحاسبة:

1-1- تعريف عولمة المحاسبة

تشير عولمة المحاسبة إلى اندماج الممارسات والمعايير المحاسبية ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية. ويتغذّى هذا المسار من التطورات التكنولوجية واتساع نطاق التجارة الدولية، وتزايد الحاجة إلى أطر موحّدة للتقارير المالية (Bouderbala & Secker, 2020, p. 91).

1-2- تعريف تدويل المحاسبة

يُقصد بـتدويل المحاسبة الانتقال من معايير وطنية المنشأ إلى أطر محاسبية عالمية موحّدة، وهو انتقال لا يقتصر على المواءمة التقنية فحسب، بل يشمل كذلك تقاربا مؤسسيا وثقافيا. ويعرّف O'Regan (2024) هذه العملية باعتبارها متأثرة على نحوٍ غالب بالأيديولوجيات الغربية، وينتقدها لضعف حساسيتها تجاه التقاليد والقيم المحلية في الممارسة المحاسبية. ويُبرز هذا النقد التوتر القائم بين توحيد المعايير عالميا وبين صون الممارسة المحاسبية المتجذرة ثقافيا.

1-3- أهداف تدويل المحاسبة

ينطلق تدويل المحاسبة من مجموعة أهداف متداخلة، ترمي إلى تحقيق اتساقٍ أكبر وإمكانية مقارنة أعلى عبر الحدود:

- **قابلية المقارنة العابرة للحدود:** يهدف إلى تحسين قابلية مقارنة القوائم المالية بين الولايات القضائية المختلفة، بما يمكّن المستثمرين العالميين وأصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي على نحوٍ أكثر موثوقية.

- **تعزيز جودة التقارير:** ترمي المعايير الدولية إلى رفع مستوى المصداقية والشفافية والموثوقية في الإفصاحات المالية.

- **الانسجام مع الاندماج الاقتصادي العالمي:** مع ازدياد ترابط الأسواق، يدعم التدويل أطرًا موحّدة للتقارير تتلاءم مع تدفقات الاستثمار ورأس المال العالمية.

- **موازنة ثقافية وسياسية:** يرى بعض المناصرين ضرورة تبنّي مقاربة تعددية لمقاومة الهيمنة الغربية في وضع المعايير. ويستشهد O'Regan (2024) مثلا بتطور إطار التدقيق في الهند بوصفه بديلا محتملا للنماذج ذات النزعة الأمريكية، كما يورد Beresford (1990) أهدافا مكمّلة، تشمل رفع الشفافية وخفض تكاليف التقارير ودعم اندماج أسواق رأس المال، وتحسين الاتساق التنظيمي.

1-4- العوامل المؤسسية والاساسية للتدويل المحاسبي

تؤدي المنظمات الدولية دورا محوريا في تشكيل المشهد المحاسبي العالمي عبر تشجيع تبنّي المعايير الدولية وتقريبها:

- **المؤسسات الاقتصادية الدولية:** يربط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غالبًا تقديم المساعدات المالية بتبنّي نظم محاسبية معيارية في البلدان النامية، بما قد يتجاوز التقاليد المحاسبية المحلية باسم الشفافية والتجانس (Bouderbala & Secker, 2020, p. 93).

- **العقوبات الاقتصادية وضغط السوق:** قد تستخدم القوى العالمية العقوبات الاقتصادية لفرض إصلاحات في التقارير المالية ضمن استراتيجيات جيوسياسية أوسع، مع تجاهلٍ أحيانًا للقيود الاقتصادية المحلية، كما تعزز الشركات متعددة الجنسيات انتشار IAS و IFRSمن خلال اشتراط الامتثال لها في البلدان المضيفة (Bouderbala & Secker, 2020, p. 93).

- **أسواق رأس المال والتكتلات التجارية:** يتطلب الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية—مثل متطلبات هيئة SEC الأمريكية—الالتزام بالمبادئ المقبولة قبولا عاما U.S. GAAP أو المعايير الدولية IFRS (Bouderbala & Secker, 2020, p. 94). وبالمثل، تسهم التكتلات مثل الاتحاد الأوروبي و NAFTA بصورة غير مباشرة في ترسيخ التوحيد عبر سياسات اقتصادية منسجمة.

- **الإعلام والمنصات الرقمية:** يسرّع الإنترنت ووسائل الإعلام المالية تداول معرفة IFRS ويضخّم أثر المعايير الدولية (Bouderbala & Secker, 2020, p. 94).

- **الهيئات المهنية للمحاسبة:** تواصل IASB وهيئات U.S. GAAP تشكيل أجندة العولمة المحاسبية عالميًا وتوجيه مسارها (Bouderbala & Secker, 2020, pp. 94–95).

2- التنظيم المحاسبي العالمي: الاتحاد الدولي للمحاسبين و مجلس المعايير المحاسبية الدولية

2-1- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):

تطوّر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ليصبح فاعلًا رئيسيًا في تنظيم المحاسبة عالميا. فبعد إصلاحات عام 2003 أعلن الاتحاد التزامه بخدمة "المصلحة العامة" عبر تعزيز معاييره المتعلقة بالتدقيق والأخلاقيات والامتثال (Jeppesen, 2006, pp. 2–3). ولتعزيز الشرعية تم إنشاء مجلس الرقابة على المصلحة العامة (PIOB) للإشراف على أنشطة الاتحاد (Jeppesen, 2006, pp. 9–10).

ومع ذلك، تستمر الانتقادات بشأن محدودية الشرعية الديمقراطية للمنظمة، إذ تظل عملية صنع القرار بعيدة إلى حد كبير عن المشاركة العامة المباشرة (Jeppesen, 2006, p. 55). وعليه، يظل الاتحاد معنيا بالموازنة بين تمثيله المهني ومتطلبات التنظيم والرقابة.

2-2- التفاعل بين الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس المعايير المحاسبية الدولية

تأسس مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عام 2001 عقب إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC). ومنذ ذلك الحين، أصدر أكثر من أربعين معيارا تشكّل مجتمعة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). ومن خلال اتفاقيات مع منظمات مثل هيئة منظمات الاسواق المالية العالمية (IOSCO)، عزز المجلس الاعتراف العالمي بمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية ورسّخ شرعيتها (Shil, Das, & Pramanik, 2009, pp. 196–198).

ويكمل الاتحاد عمل المجلس عبر تطوير معايير عالمية في التدقيق والأخلاقيات والتعليم، بما يعزز الاتساق المهني والجودة. وبالمحصلة، يمارس التنظيمان ضغوطا مؤسسية ومعيارية تجعل تبنّي معايير التقارير المالية الدولية علامة على الكفاءة التقنية والشرعية العالمية (Shil, Das, & Pramanik, 2009, pp. 196–198).

2-3- التحديات المؤسسية والتشغيلية التي تواجه المجلس

على الرغم من السعي لترسيخ معايير التقارير المالية الدولية بوصفها لغة محاسبية عالمية، يواجه المجلس تحديات مهمة في التطبيق (Dermaku, 2025, pp. 2–6):

- **غموض المصطلحات:** قد تُفضي ترجمة معايير التقارير المالية الدولية إلى التباس بسبب المصطلحات غير الدقيقة وضعف الإرشاد الخاص بالانتقال.

- **نقص الخبرات:** تعاني دول عديدة من فجوات في الكفاءات المدرّبة، ما يضعف التطبيق الفعّال لمعايير التقارير المالية الدولية.

- **فجوات تعليمية:** يحدّ ضعف إدماج معايير التقارير المالية الدولية في المناهج الأكاديمية من فهمها وتوظيفها على نطاق واسع.

- **ارتفاع تكاليف الامتثال:** يتطلب التنفيذ استثمارات كبيرة في الأنظمة والتدريب والتدقيق، وهو ما يثقل كاهل المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة.

- **عدم المواءمة التنظيمية:** تتعارض الأطر القانونية الوطنية في عدد من البلدان مع مبادئIFRS ، ما يضيف عوائق إضافية أمام التبنّي.

وتسهم هذه الإشكالات مجتمعة في الحد من قدرة مجلس معايير المحاسبة الدولية على تحقيق تبنٍّ عالمي سلس، رغم اتساع نطاق التأييد الرسمي للمعايير.

ثانيا- التقارب المحاسبي الدولي: تقييم الآثار والتحديات والاتجاهات المستقبلية

1- ماهية التقارب المحاسبي الدولي

1-1- تعريف التقارب والمواءمة

في أدبيات المحاسبة الدولية كثيرا ما يُستعمل مصطلحا التقارب والمواءمة بالتبادل، غير أنّهما يعكسان مقاربتين مختلفتين. تشير المواءمة إلى عملية تقليص الفروقات الجوهرية بين المعايير المحاسبية الوطنية بغرض تعزيز قابلية المقارنة، مع الإبقاء على هامش من المرونة المحلية والخصوصية الثقافية (Omah, 2024, p. 42). أما التقارب فيُقصد به مواءمة منهجية للمعايير الوطنية مع إطار عالمي واحد—ويتمثل أساسًا في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بهدف بلوغ قدر أعلى من الاتساق العالمي والشفافية وقابلية المقارنة.

ويمكن توضيح هذا التقابل بين المفهومين كما يلي (Omah, 2024) :

التقارب	المواءمة
تستهدف تحقيق المواءمة الكاملة مع إطار عالمي موحّد	تستهدف تحقيق التوافق دون اشتراط تطابق المعايير

وعلى الرغم من المنافع المتوقعة—ومنها تعزيز الشفافية وثقة المستثمرين—فإنّ مسار التقارب ظلّ غير متكافئ بين الدول، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى التباينات المؤسسية والقانونية والثقافية.

1-2- قياس درجة التقارب

قدّم Fontes وآخرون (2005) إطارا كميا لتقييم مدى التقارب بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموما محليا (GAAP) والمعايير الدولية (IFRS)، وذلك عبر ثلاث منهجيات متكاملة:

- **المسافة الإقليدية (Euclidean Distance):** تقيس مقدار التباعد بين المعايير عبر الزمن.

- **معامل تشابه جاكّارد (Jaccard Similarity Coefficient):** يقيس نسبة المعالجات المحاسبية المشتركة.

- **ارتباط الرتب لسبيرمان (Spearman Rank Correlation):** يقيس درجة اتساق ترتيب الأهمية التنظيمية لأساليب المحاسبة.

وتُمكّن هذه المقاييس - مجتمعة- من تقديم رؤية متعددة الأبعاد للتقارب، سواء على مستوى المواءمة الشكلية أو على مستوى التطبيق العملي.

1-3-أهمية التقارب في الأسواق المالية العالمية

أدّت زيادة تكامل الأسواق المالية العالمية إلى تعاظم الحاجة إلى تقارير مالية تتسم بالموثوقية وقابلية المقارنة. ويسهم التقارب مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية في: رفع ثقة المستثمرين، خفض تكلفة رأس المال، تحسين كفاءة السوق، تيسير قرارات الاستثمار عبر الحدود (Das, Shil, & Pramanik, 2009, pp. 78–80).

كما أنّ دعم مؤسساتيًّا—مثل إلزام الاتحاد الأوروبي بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS سنة 2005، وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) سنة 2007 بقبول القوائم المعدّة وفق المعايير الدولية IFRS دون تسوية—يعكس الأهمية الاستراتيجية للتقارب في أسواق رأس المال الدولية (Rosin, 2016, pp. 138–139).

1-4- الدوافع المؤسسية وهيئات وضع المعايير

تغذّى مسار التقارب من خلال تعاون دولي بين أبرز مؤسسات وضع المعايير، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). وتُعد مبادرات مثل اتفاق نوروالك (Norwalk Agreement) لسنة 2002 ومذكرة التفاهم لسنة 2007 من المحطات البارزة التي عكست السعي إلى مواءمة المبادئ الأمريكية (U.S. GAAP) مع المعايير الدولية IFRS (Rosin, 2016, p. 134; Zhang, 2024, p. 110).

ومع ذلك، يبقى التقارب الكامل معقّدا بفعل اختلاف الأنظمة القانونية والأولويات الاقتصادية والبنى السياسية بين الدول.

1-5- الزوايا النظرية للتقارب

تقدّم عدة مقاربات نظرية فهمًا لدوافع التقارب وآثاره:

- ترى النظرية المؤسسية (Institutional Theory) أنّ التقارب استجابة استراتيجية لضغوط خارجية مرتبطة بالشرعية والتوحيد والقبول العالمي (Fajardo, 2016, p. 148).

- تفسّر نظرية الوكالة (Agency Theory) التقارب بوصفه آلية للحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة.

- توسّع نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) نطاق النظر، معتبرةً أنّ التقارب ينبغي أن يخدم ليس فقط المساهمين، بل كذلك الجهات الرقابية والمدققين والدائنين والجمهور الأوسع.

وتُظهر هذه المنظورات أنّ التقارب ليس مجرد مسار تقني، بل هو عملية متجذّرة في تعقيدات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية.

2- اطار التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية IFRS

2-1- السياق التاريخي وتطور المعايير الدولية

برزت المواءمة المحاسبية الدولية استجابة لتنامي العولمة والحاجة إلى تقارير مالية شفافة عبر الحدود. وقد مثّل تأسيس اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) سنة 1973 خطوةً مبكرة للحد من تباين الممارسات المحاسبية (Burlaud, 2020, p. 328). وفي سنة 2001 تطورت اللجنة (IASC) إلى مجلس معايير

المحاسبة الدولية (IASB) مع تبنّي نهج أكثر سلطوية وقائم على المبادئ. كما عزّز اعتماد الاتحاد الأوروبي للمعايير (IFRS) سنة 2005 الدور العالمي للمجلس IASB (Rosin, 2016, p. 138).

2-2- مزايا المعايير الدولية IFRS

تشمل مزايا المعايير ما يلي:

- قابلية مقارنة عالمية عبر ولايات قضائية متعددة،
- شفافية أكبر في الإفصاح،
- كفاءة من حيث التكاليف للشركات متعددة الجنسيات.

2-3- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) واجندة التقارب:

بصفته الذراع المعيارية لمؤسسة المعايير *(IFRS)*، يتولى المجلس *(IASB)* مهمة بناء إطار محاسبي موحّد وعالي الجودة. ومن أبرز محطات التقارب اتفاق نورواك (2002) مع *(FASB)* بهدف مواءمة *(IFRS)* المعايير الدولية والمعايير الامركية *(U.S. GAAP)* وقد كان التقدّم الأولي—خصوصًا في الاعتراف بالإيراد والقيمة العادلة—ملحوظًا. غير أنّ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أعادت توجيه الاهتمام نحو الأولويات المحلية، ما أدى إلى إبطاء زخم التقارب (Henry, 2020, pp. 341–344).

2-4-أنظمة قائمة على القواعد مقابل أنظمة قائمة على المبادئ

تتمركز مناقشات التقارب حول اختلافات فلسفية جوهرية بين الأنظمة المحاسبية. إذ تعد المعايير الامريكية (U.S. GAAP) في الأساس قائمة على القواعد بما توفره من إرشادات تفصيلية وصفية، في حين تعتمد المعايير الدولية (IFRS) مقاربة قائمة على المبادئ تُعلي من شأن الحكم المهني والتفسير القائم على السياق (Carmona & Trombetta, 2008, pp. 457–459).

ويمتد أثر هذا الاختلاف إلى ما هو أبعد من الجانب الفني للتطبيق، ليشمل التكوين المهني وتوقعات السلوك الأخلاقي ودور الحكم المهني—ولا سيما في المجالات المعقّدة مثل التوحيد (consolidation) والاضمحلال (impairment) والمحاسبة بالقيمة العادلة.

2-5- الفجوة المفاهيمية (المبادئ مقابل القواعد):

تركّز المعايير الدولية (*IFRS*) (القائمة على المبادئ) على الجوهر الاقتصادي والحكم المهني، بينما توفر المبادئ المحاسبيى المقبولة قبولا عاما (*U.S. GAAP*) (القائمة على القواعد) وضوحًا وصفياً يحد من تباين التأويل—وهو ما ينسجم مع السياق القانوني الأمريكي ذي المخاطر المرتفعة في التقاضي (Carmona & Trombetta, 2008, p. 457). ويُبرز هذا الاختلاف الفلسفي توترا مستمرا في جهود المواءمة.

2-6- تأثير أصحاب المصلحة في وضع المعايير

تتطور المعايير الدولية *(IFRS)*عبر مشاركة أصحاب مصلحة متنوعين—منظمين وشركات ومستثمرين وأكاديميين—من خلال مسودات التعرض والاستشارات العامة. ومع ذلك، تبرز انتقادات مستمرة، من أهمها:

- هيمنة أنجلوأمريكية في صياغة المعايير،
- لا تماثل في المشاركة لصالح الجهات الأكثر مواردا (Fajardo, 2016, p. 148). ولتعزيز الشرعية العالمية للمعايير تظل الحاجة قائمة إلى تمثيل جغرافي ومؤسسي أوسع.

2-7- التقارب وإدماج الاستدامة

يشهد المجال تحوّلا نوعيا، إذ تتجاوز المعايير الدولية (*IFRS*) نطاق القوائم المالية لتشمل عمليات الافصاح المرتبطة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (*ESG*) ويعكس تأسيس مجلس معايير الاستدامة الدولية *(ISSB)* سنة 2021 هذا الاتجاه نحو التقارير المتكاملة، عبر ربط الأداء المالي بالمسؤولية البيئية والاجتماعية. ويشير ذلك إلى دور أوسع للمحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة وخلق القيمة على المدى الطويل.

2-8- عوائق التقارب

على الرغم من التقدّم الملحوظ، ظل التقارب جزئيًا ومحل جدل. فقد نبّه باحثون إلى أنّ تبنّي المعايير الدولية (IFRS) قد يُفضي أحيانًا إلى نتائج من قبيل "الشكل دون الجوهر"، حيث لا تقترن الامتثاليات الشكلية بتغييرات جوهرية في الممارسات المحاسبية (Carmona & Trombetta, 2008, p. 459; Ball, 2016, pp. 550–554).

وتشمل العوائق المستمرة ما يلي:

- الاستثناء الأمريكي (American exceptionalism) واستمرار رفض الولايات المتحدة لاعتماد المعايير IFRS بشكل كامل؛

- مقاومة ثقافية للمعايير المفروضة من الخارج؛

- ضعف آليات الإنفاذ في بعض الدول؛

- إشكالات الترجمة والتفسير التي قد تمس اتساق تطبيق المعايير IFRS عبر اللغات والأنظمة القانونية (Bensebaa, 2021, p. 104).

وتشير هذه العوامل إلى أنّ أجندة التقارب العالمية ينبغي أن تراعي السياقات الوطنية والقدرات المؤسسية وتنوّع أصحاب المصلحة لضمان الفاعلية والاستدامة.

3- التحديات المهنية والتعليمية في تطبيق المعايير الدولية IFRS

3-1- الكفاءات المطلوبة لتطبيق المعايير الدولية

يتطلب التطبيق الفعال للمعايير الدولية (*IFRS*) كفاءات تتجاوز المهارات التقنية. وقد صنّف Maradona (2017) هذه الكفاءات ضمن تسعة مجالات:

- التواصل الشخصي،
- الحساسية الثقافية،
- القيادة والمهارات البينشخصية،
- الدعوة والترويج،
- الاستدلال المنطقي،
- الحكم المحاسبي،
- فهم الإطار،
- إنجاز المهام الروتينية،
- الوعي الأخلاقي.

وتشير دراسات في إندونيسيا إلى أنّ الوعي الأخلاقي والحكم المهني هما الأكثر أهمية—نظرًا لاعتماد المعايير (*IFRS*) على مساحة التقدير (Maradona, 2017, pp. 200–202). ومن اللافت أن الحساسية الثقافية جاءت في ترتيب منخفض رغم أهميتها في السياقات العالمية. ويعكس ذلك فجوة بين التعليم المحاسبي التقليدي ومتطلبات المعايير الدولية (*IFRS*) (Henry, 2020, p. 340).

3-2- تحوّل المهنة المحاسبية

3-2-1- تحديات في الدول النامية

يفرض الانتقال إلى المعايير الدولية (*IFRS*) عراقيل معتبرة، من بينها:

- الإفراط في الاتكال على الحكم المهني ضمن بيئات ضعيفة التدريب،
- هشاشة برامج التدريب والتعليم المستمر،
- اتساع الفجوة بين المعايير الوطنية و المعايير الدولية (*IFRS*) (Maradona, 2017, pp. 42–44).

3- 2-2- إعادة تعريف الأدوار المهنية

تنقل المعايير الدولية (*IFRS*) العمل المحاسبي من نمط قائم على الامتثال إلى نمط قائم على التقارير المعتمدة على الحكم المهني. ويُبرز مثال قضية *Pirelli–Telecom Italia* تركيز المعايير الدولية (*IFRS*)على الجوهر بدل الشكل، حيث استوجب وجود سيطرة فعلية إدراجًا ضمن التوحيد. وبالنسبة للمدققين، لم يعد التركيز منصبًّا على الامتثال لقوائم فحص، بل على تقييم أحكام الإدارة المهنية—ما يستلزم تعزيز الاستدلال الأخلاقي والتفكير النقدي والبصيرة الاستراتيجية (Carmona & Trombetta, 2008, pp. 458–459).

3-2-3- الأثر على سوق التدقيق

أعادت المعايير الدولية (*IFRS*) تشكيل مهنة التدقيق عالميًا. فبعد أن كانت الشركات الأربع الكبرى (Big Four) تمتلك ميزة تنافسية عبر التعامل مع تنوع المعايير الوطنية، أدى تقليص هذا التنوع بفعل المعايير الدولية (*IFRS*) إلى توسيع فرص الشركات الأصغر للدخول إلى الأسواق الدولية. غير أن هذا "التوسّع" يضع تحديات أمام التنسيق الداخلي لدى شركات التدقيق الاربعة الكبار، خاصةً في إدارة فرق التدقيق العالمية المتكاملة (Carmona & Trombetta, 2008, p. 460).

3-3- الانعكاسات التعليمية

أدّى انتشار المعايير الدولية (*IFRS*) إلى آثار تعليمية مهمة في مجال المحاسبة، من أبرزها:

- حاجة المكوّنين/الأساتذة إلى إعادة تدريب لتمكينهم من تدريس المعايير الدولية (*IFRS*) بفعالية.
- ضرورة انتقال المناهج من توجه قائم على القواعد إلى توجه أكثر مفاهيمية واقتصادية وأخلاقية (Carmona & Trombetta, 2010; Henry, 2020, pp. 340–341).
- ضرورة تزويد الطلبة بمهارات التفكير النقدي والوعي بالأعمال والحكم المهني، بما يتجاوز الكفاءة التقنية الصرفة.

وفي دول مثل إسبانيا، كان التعليم المحاسبي تاريخيًا ذا طابع إداري. غير أنّ هذا النهج لم يعد كافيًا. وللتوافق مع متطلبات المعايير الدولية (*IFRS*)، ينبغي إدماج ما يلي ضمن البرامج التعليمية:

- استراتيجية الأعمال،
- السياق الاقتصادي،
- الاستدلال الأخلاقي،
- أدوات التحليل.

ويُعد هذا التحول التعليمي شرطًا أساسيًا لإعداد مهنيين قادرين على العمل ضمن بيئة المعايير الدولية (*IFRS*) المتقاربة عالميًا.

غير أنّ تحديات التطبيق ما تزال قائمة، ومنها:

- عدم اتساق الإنفاذ بين الولايات القضائية،
- قصور تدريبي/تعليمي في مجال المعايير الدولية (*IFRS*)،
- مشكلات ترجمة تؤثر في تفسير المعايير.
- وتوحي هذه الفجوات بأن التبنّي الشكلي وحده لا يكفي لتحقيق تقارب فعلي.

4- اعتماد معايير المعايير الدولية (IFRS) وتطبيقها عبر الدول

4-1- الدوافع لاعتماد المعايير الدولية (IFRS)

4-1-1- العولمة والحاجة إلى "لغة مالية" موحّدة:

مع اتساع نطاق عولمة أسواق رأس المال، تتزايد المطالبة بوجود لغة موحّدة لإعداد التقارير المالية. إذ تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى معلومات مالية قابلة للمقارنة عبر ولايات قضائية مختلفة، في حين أنّ تباين المعايير الوطنية يعيق الشفافية والاستثمار وحسن تخصيص رأس المال.

توفّر المعايير الدولية (*IFRS*) إطارا عالميا متسقا وقائما على المبادئ، بما يعزّز قابلية المقارنة ويرفع ثقة المستثمرين (Zhang, 2024, pp. 108–109; Das, Shil, & Pramanik, 2009, p. 79). كما أنّ محطات تنظيمية مفصلية—مثل إلزام الاتحاد الأوروبي بتطبيق المعايير الدولية (*IFRS*) سنة 2005، وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية *(SEC)* سنة 2007 بإلغاء متطلب التسوية—تعكس التزاما مؤسسيا بأجندة التقارب (Rosin, 2016, p. 138).

4-1-2- الدعم المؤسسي والمبادرات التنظيمية

حظيت أجندة تقارب المعايير الدولية (*IFRS*) بدعم قوي عبر جهود تعاونية بين مجلس معايير المحاسبة الدولية *(IASB)* ومجلس معايير المحاسبة المالية (*FASB*)، وتَمثّل ذلك أيضا في مذكرة التفاهم لسنة 2007 (Rosin, 2016, p. 134; Zhang, 2024, pp. 109–110).كما تعزّز هذا الدعم من خلال مؤسسات مثل هيئة منظمات اسواق المال العالمية (*IOSCO*) والمفوضية الأوروبية والهيئات التنظيمية الوطنية (Zhang, 2024, p. 110).

4-1-3- خفض التكاليف والكفاءة التشغيلية

يؤدي اعتماد المعايير الدولية (*IFRS*) إلى تحقيق وفورات في التكاليف وتبسيط الإجراءات لدى الشركات متعددة الجنسيات، عبر الاستغناء عن الحاجة إلى أنظمة إعداد تقارير متعددة. وتبرز حالة -*Daimler Benz*—التي أظهرت أرباحًا وفق المعايير الالمانية *German GAAP* مقابل خسائر وفق المعايير الامريكية *(U.S. GAAP)* حجم التشوهات الناجمة عن اختلاف المعايير (Das et al., 2009, p. 80).

كما أنّ البنية القائمة على المبادئ في المعايير الدولية (*IFRS*) تُيسّر تطبيقها ضمن سياقات قانونية متباينة (Carmona & Trombetta, 2008, p. 457).

4-1-4- ثقة المستثمرين وشفافية السوق

تعزّز المعايير الدولية (*IFRS*) الشفافية وترسّخ الثقة لدى المستثمرين، لا سيما في الأسواق المعولمة. فعلى سبيل المثال، تتجاوز نسبة الشركات الأجنبية المدرجة في بورصة لوكسمبورغ 82%، بما يبرز أهمية وجود إطار تقارير موحّد. ومن خلال فرض الاتساق في الاعتراف والقياس والإفصاح، تسهم المعايير الدولية (*IFRS*) في الحد من مخاطر التلاعب وتقوية نزاهة السوق (Das et al., 2009, pp. 79-80).

4-2- الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة معايير التقارير المالية الدولية IFRS

تربط مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية IFRS رسالتها بثلاثة أهداف كليّة (Trimble & Song, 2024, p. 8):

- الشفافية (*Transparency*): ضمان إفصاحات عالية الجودة ومتسقة
- المساءلة (*Accountability*): تتعزّز عبر قابلية المقارنة
- كفاءة السوق (*Market Efficiency*): دعم حركة رأس المال عالميا وتقليص عدم تماثل المعلومات

4-3- أنماط اعتماد المعايير الدولية IFRS

4-3-1- الأنماط العالمية وخريطة الاعتماد

حتى سنة 2022، كانت أكثر من 159 دولة (ولاية قضائية) قد اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية أو سمحت بها، منها 146 دولة تلزم بها أغلب الشركات المدرجة في الأسواق العامة (Trimble & Song, 2024, pp. 8-9). غير أنّ شكل الاعتماد ومداه يختلفان اختلافًا ملحوظا، على النحو الآتي:

- الهند: تطبّق المعايير المحاسبية (*IND AS*) وهي متوافقة مع المعايير الدولية (*IFRS*) لكنها غير مطابقة

- الصين: تعتمد المعايير (*CAS*) مع تقارب جزئي

- اليابان: تتيح خيارات للمعايير التالية: *(IFRS)* أو *(JMIS)*أو *(U.S. GAAP)*

- الولايات المتحدة: تقصر المعايير الدولية (*IFRS*) على المُودِعين الأجانب

4-3-2- الاعتماد الكامل مقابل الاعتماد الجزئي

فيما يلي امثلة دولية عن الاعتماد الكلي للمعايير الدولية (*IFRS*) مقابل اعتمادها جزئيا:

- اعتماد كامل: تطبيق مباشر وغير معدّل للمعايير(مثل: أستراليا، هونغ كونغ، نيوزيلندا)

- اعتماد جزئي: يسمح بتكييف المعايير المحلية مع المعايير الدولية أو يسمح باستثناءات محلية (مثل: الصين، سنغافورة، والاتحاد الأوروبي ضمن "تقارب جوهري") (Zhou & Liao, 2021, p. 19)

4-3-3- "التقارب الحزمي" مقابل "التقارب اللاحق للمعيار"

وفقًا لـ Holovina وآخرين (2022):

- منهج التقارب الحزمي (*Package Convergence*): ويعني اعتماد شامل ودفعة واحدة للمعايير الدولية *(IFRS)*، ويشيع في الدول ذات المعايير السابقة المحدودة.

- منهج **التقارب اللاحق للمعيار (***Post-Standard Convergence***):** ويعتمد مواءمة تدريجية مع المعايير الدولية على امتداد الزمن.

4-3-4- الاستراتيجيات القانونية تجاه المعايير الدولية IFRS

تتباين المقاربات القانونية لاعتماد المعايير الدولية IFRS ويمكن في هذا الاطار التمييز بين 4 استراتيجيات**:**

- المواءمة (*Harmonization*): وتتميز بالإبقاء على المرونة المحلية مع تحسين التوافق
- التوحيد القياسي (*Standardization*): *ويعني* فرض قواعد المعايير الدولية *(IFRS)* بصورة موحّدة وطنيًا
- التوحيد (*Unification*): *ويقتضي* استبدال المبادئ المقبولة قبولا عاما (*GAAP*) المحلية بالكامل بالمعايير الدولية (*IFRS*).
- التكييف (*Adaptation*): ويتميز بإدماج *(IFRS)* ضمن القانون والتنظيم المحليين (Holovina et al., 2022, pp. 86–87).

4-3-5- الاعتماد الطوعي مقابل الاعتماد الإلزامي

- غالبًا ما يرتبط الاعتماد الطوعي—كما كان الحال في الاتحاد الأوروبي قبل 2005—بجودة أعلى في الإفصاح وتقليص إدارة الأرباح.
- بينما قد يقود الاعتماد الإلزامي—على اتساعه بعد 2005—إلى "اعتماد بالملصق" *(label adoption)*، حيث تلتزم الشركات شكليا بتطبيق المعايير الدولية دون إصلاحات جوهرية (Carmona & Trombetta, 2008, pp. 459–460).

4-3-6- التبني الرمزي للمعايير الدولية IFRS:

تُظهر دراسات حالة متعددة أن التطبيق كثيرا ما يكون رمزيًا، ويكون مدفوعا بعوامل خارجية أكثر من كونه إصلاحًا داخليا عميقا.

مثلا، فحص Semenyshena وآخرون (2020) تبنّي أوكرانيا لـ المعايير الدولية IFRS وخلصوا إلى أن العملية اتسمت بـ:

- تسرّع في جداول التنفيذ،
- ضعف في آليات الإنفاذ،
- محدودية التكيّف وفق السياق،
- وإهمال الدور التنموي الأوسع للمحاسبة.

4-4- دراسة حالات على مستوى الدول لاعتماد المعايير الدولية IFRS

- الولايات المتحدة: حذر استراتيجي

على الرغم من دعمها لمسار التقارب، لم تعتمد الولايات المتحدة المعايير الدولية (*IFRS*) بالنسبة للشركات المحلية (الامريكية) للأسباب الآتية:

- اختلافات في التفسير
- تكاليف انتقال مرتفعة نحو المعايير الدولية
- مخاوف تتعلق بتثقيف المستثمرين
- السيادة التنظيمية (FASB, 2025; Bensebaa, 2021, p. 105)

كما أنّ "خارطة طريق " المعايير الدولية *IFRS* لسنة 2008 و"خطة العمل" لسنة 2012 لم تفضيا إلى اعتماد رسمي.

- الصين: مواءمة هيكلية مع اختلافات جوهرية

تتوافق المعايير الوطنية (*CAS*) في الصين هيكليا مع المعايير الدولية *IFRS*، لكنها تبقي على اختلافات في مجالات:

- تقييم المخزون؛
- تطبيقات الإهتلاك؛
- معالجة الحسابات المدينة (Zhou & Liao, 2021, pp. 19–20).

وغالبا ما تستلزم هذه الفروقات إعادة عرض القوائم عند عمليات الإدراج الدولية، وقد تضعف ثقة المستثمرين. ومع ذلك، تُظهر بحوث طولية شملت 79 شركة صينية تقاربا متدرجا ومستمرا لهذه الشركات مع المعايير الدولية (Peng et al., 2008, pp. 464–465).

- الاتحاد الأوروبي: مواءمة مع تكييفات وطنية

ألزم الاتحاد الأوروبي الشركات المدرجة باعتماد المعايير الدولية IFRS سنة 2005، غير أنّ الاعتماد الكامل تقيّده:

- تعديلات قانونية محلية؛
- تفسيرات وطنية (Zhou & Liao, 2021, p. 19).

ويعكس هذا النموذج الهجين توازنًا مقصودًا بين التقارب والسيادة القانونية.

نلخص في الجدول التالي نماذج اعتماد المعايير الدولية IFRS حسب الدولة

الجدول رقم 1 : نماذج التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها

نموذج الاعتماد	الخصائص الرئيسة	الدولة/المنطقة
جزئي (للمُودِعين الأجانب فقط)	IFRSغير مسموح بها للشركات المحلية؛ حذر تنظيمي	الولايات المتحدة
مواءمة هيكلية	استمرار اختلافات في مجالات محورية	الصين
إلزامي مع تعديلات	مواءمة مع تعديلات إقليمية ووطنية	الاتحاد الأوروبي

المصدر: من اعداد الباحث

يشدد Carmona & Trombetta (2008) على قضية مهمة تتعلق بالجوهر مقابل الشكل، حيث أنّ اعتماد المعايير الدولية IFRS شكليا او "اسميا" لا يضمن بالضرورة تحقق تغيير فعلي. إذ تواصل شركات عديدة ممارساتها السابقة تحت "لافتة" المعايير الدولية IFRS. كما أنّ المرونة الملازمة لإطار قائم على المبادئ قد تتيح الحكم المهني من جهة، وقد تفتح المجال لسوء استخدام استراتيجي من جهة أخرى، بما يهدد قابلية المقارنة التي صُممت المعايير الدولية IFRS لتحقيقها.

5- التبنّي العالمي للمعايير المحاسبية معايير التقارير المالية الدولية IFRS

5-1- محددات رئيسية لتبنّي المعايير الدولية IFRS

يتأثر نجاح تبنّي المعايير الدولية IFRS في الدول بعوامل مؤسسية وقانونية وتعليمية واقتصادية متعددة:

- المستوى التعليمي: يرتبط ارتفاع الثقافة المحاسبية والمالية بقدرة أكبر على تطبيق *(IFRS)* بفعالية. وقد وجد Zehri و Chouaibi (2013)علاقة إيجابية قوية بين التعليم وتبنّي *(IFRS)*. فمثلا، تبنّت جورجيا المعايير الدولية (*IFRS*) مع ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، بينما لم تعتمد رواندا تلك المعايير (*IFRS*) مع انخفاض معدلاتها.

- **النظام القانوني:** تميل الدول ذات نظم القانون العام، خاصة المتأثرة بالتقاليد الأنغلوسكسونية، إلى توافق أكبر مع مبادئ المعايير الدولية *(IFRS)*، كما أن بنية مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) تعكس هذه التقاليد بما يسهّل التطبيق (Zehri & Chouaibi, 2013, pp. 60, 95).

- **التنمية الاقتصادية:** يرتبط ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقدرات مؤسسية أقوى لتبنّي *(IFRS)*؛ إذ تعزز التنمية الطلب على تقارير شفافة وقابلة للمقارنة (Zehri & Chouaibi, 2013, p. 61).

- **الانفتاح والثقافة:** على خلاف بعض الدراسات السابقة، لم يجد Zehri و Chouaibi (2013) دعما تجريبيا لتأثير القيم الثقافية والانفتاح السياسي في تبنّي (*IFRS*).

5-2- ديناميات مؤسسية متعددة المستويات

يقترح Guerreiro وآخرون (2014) نموذجا ثلاثي المستويات لتحليل تطبيق المعايير الدولية IFRS:

- **المستوى الكلي (الاقتصادي-السياسي):** ضغوط عالمية وإقليمية.
- **المستوى المتوسط (حقل التنظيم):** دور الجهات الوطنية المنظمة والهيئات المهنية.
- **المستوى الجزئي (المنظمة):** ممارسات الشركات الداخلية ومقاومتها.

في البرتغال مثلًا، اجتمع ضغط الاتحاد الأوروبي مع تدريب تقني قدّمته هيئات مهنية مثل (*OTOC* ، OROC)، بينما اختلفت استجابة الشركات تبعًا لحجمها وقاعدة عملائها (Guerreiro et al., 2014, pp.15-21).

5-3- آثار تبنّي المعايير الدولية IFRS

أ) أتعاب التدقيق وتغطية المحللين:

يؤدي تبنّي المعايير الدولية IFRS إلى زيادة تعقيد التدقيق وارتفاع أتعابه، بما يعد مؤشرا على تحسن جودة التقارير. ويبيّن Daske وآخرون (2008) تحسنا ملحوظا في تغطية المحللين ودقة التنبؤات في البلدان ذات البيئة المؤسسية الأقوى.

ب) ضغوط الشرعية:

في أسواق ناشئة عديدة، يكون الدافع للتبنّي مرتبطًا أكثر بمتطلبات الشرعية الخارجية—كضغوط المستثمرين وشركات التدقيق والجهات التنظيمية—من كونه نابعًا من أهداف شفافية داخلية.

ج) منافع وطنية:

يرى Aissani وBoaaziz (2024) أن المواءمة الجزئية للجزائر مع *(IFRS)* حسّنت قابلية المقارنة وعززت ثقة المستثمرين وساعدت على جذب الاستثمار الأجنبي، رغم العوائق المؤسسية.

د) المقاربات الإقليمية مقابل العالمية:

يشير Ali وAhmed (2007) إلى أن بلدان جنوب آسيا (الهند، باكستان، بنغلادش) فضّلت التقارب العالمي على التناغم الإقليمي، بفعل متطلبات الاستثمار الأجنبي وتأثير مؤسسات عالمية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والبنك الدولي.

هـ) العلاقة بالنمو الاقتصادي:

يرصد Semenyshena وآخرون (2020) ارتباطا إيجابيا بين توحيد المعايير المحاسبية ونمو الناتج المحلي الإجمالي عبر ثماني دول؛ إذ تترافق عملية تبنّي *(IFRS)* مع زيادة الشفافية والاستثمار والتنمية طويلة الأجل.

6- الأطر المفاهيمية والأسس النظرية

6-1- تمهيد وخلفية تاريخية لتطور الإطار المفاهيمي وغايته

يُمثّل "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" (*Conceptual Framework for Financial Reporting*) الذي وضعه مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) حجر الأساس النظري لتطوير وتطبيق *(IFRS)*، وينظر إليه على نطاق واسع بوصفه "دستور التقارير المالية"، إذ يحدد المبادئ الأساسية لإعداد التقارير المالية ذات الغرض العام *(GPFRs)*، ويوجّه عملية وضع المعايير والاجتهاد المهني (Bala, 2012, p. 15).

ورغم أن الإطار المفاهيمي ليس معيارا بحد ذاته، فإنه ينهض بدور محوري في صياغة المعايير الدولية *(IFRS)*، ويعمل كنقطة مرجعية لتعزيز الاتساق في التفسير والتطبيق عالميا.

6-2- هدف الإطار ونطاقه ووظيفته المرجعية

6-2-1- الهدف المركزي ونطاق التقارير

الغاية الجوهرية للإطار هي توفير معلومات تُعين المستثمرين والمقرضين والدائنين على اتخاذ القرار (IASB, 2018, p. 6)، وبصياغة أكثر تحديدًا يقرر الإطار المفاهيمي أن الهدف المركزي هو تزويد المستخدمين بمعلومات مالية نافعة لاتخاذ قرارات تخص تخصيص الموارد (IASB, 2018). ويفهم ذلك في سياق انتقالٍ مفاهيمي من تركيز "المساءلة/الرقابة" *(stewardship)* إلى توجه "نفعية القرار".

6-2-2- الوظيفة العملية للإطار عند وضع المعايير والتطبيق

تتمثل وظيفة الإطار الرئيسة في ضمان بقاء المعايير المحاسبية قائمة على المبادئ، متسقة، ونافعة لاتخاذ القرار. كما يوفّر توجيها لواضعي المعايير عند إعداد معايير جديدة، ولمُعدّي القوائم والمدققين عند غياب نص محدد ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية *(IFRS)* (IASB, 2018, p. 4).

6-3- البنية العامة للإطار المفاهيمي ومكوّناته الرئيسة

يحدد الإطار—بوصفه مرجعية مفاهيمية—المحاور الآتية:

- أهداف إعداد التقارير المالية
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة
- عناصر القوائم المالية
- معايير الاعتراف والقياس والعرض

ويستهدف تيسير تقارير تعكس الظواهر الاقتصادية بأمانة وتدعم اتخاذ قرارات رشيدة (IASB, 2018, pp. 3-5).

6-4- المستخدمون الرئيسيون وتركيز "منفعة القرار"

ضيّق الإطار المفاهيمي لعام 2018 نطاق المستخدمين الرئيسيين ليقتصر على الممولين (المستثمرون والمقرضون والدائنون)، مستبعدًا أطرافًا أخرى مثل الموظفين والجهات التنظيمية التي كانت مشمولة في نسخة 1989 (Pelger, 2019, p. 29; IASB, 2018, para. 1.2). وتوضح Raj & Azam (2023) أن تلبية احتياجات مزوّدي رأس المال تعدّ كفيلة ضمن هذا المنطق بتلبية احتياجات قاعدة المستخدمين الأوسع.

6-5- نقد الإطار المفاهيمي وحدوده

على الرغم من طابعه التأسيسي، يواجه الإطار عدة انتقادات وحدود متداخلة:

- غياب السلطة المعيارية الملزِمة
- غموض بعض التعريفات ومخاطر عدم الاتساق
- تركيز مفرط على المستثمرين وتهميش محتمل لأصحاب مصلحة آخرين
- غموض القياس وفجوات الربح والدخل الشامل الاخر

6-7- تحديات عالمية في تطوير الإطار المفاهيمي

يحدّد Jones و Wolnizer (2003) ثلاث فئات من التحديات التي تواجه تطوير الإطار وتثبيته عالميا:

- تحديات سياسية. قد تقوض ضغوط المنظمات التنظيمية حياد وضع المعايير.

- تحديات تقنية. لا تزال الخلافات قائمة حول مفاهيم محاسبية جوهرية.
- تحديات ثقافية. تعرقل اختلافات التقاليد القانونية والفلسفية عملية التقارب العالمي.

7- الأبعاد القانونية والمؤسسية للتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS

7-1- التقاليد القانونية وبنية تنظيم المحاسبة

أنظمة القانون العام مقابل أنظمة القانون المدني (المقنن)

يؤثر التقليد القانوني للدولة تأثيرًا قويًا في كيفية تنفيذ المعايير الدولية IFRS

- أنظمة القانون العام (مثل: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أستراليا): تتسم بتنظيم لامركزي وسوابق قضائية، واعتماد مرتفع على الحكم المهني—وهي سمات تنسجم مع الطابع القائم على المبادئ في المعايير IFRS (Holovina et al., 2022, p. 89).

- أنظمة القانون المدني/المقنن (مثل: فرنسا، ألمانيا): تركّز على السلطة التشريعية والامتثال التفصيلي، وتُعلي اليقين القانوني، وغالبا ما تجعل مهنة المحاسبة خاضعة لسيطرة الدولة أو لاعتبارات ضريبية (Carmona & Trombetta, 2008, p. 457).

7-2- السلَّم التنظيمي وتدخل الدولة

في البلدان النامية، يعكس الحضور القوي للدولة في تنظيم المحاسبة ضعف المؤسسات والأسواق الرأسمالية. وفي مثل هذه البيئات، يكون اعتماد المعايير الدولية IFRS في الغالب مدفوعًا بعوامل خارجية (مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي) في إطار تحديث اقتصادي (Maradona, 2017, p. 44).

في المقابل، تنفذ الدول ذات الهيئات المهنية المستقلة المعايير الدولية IFRS عبر التنظيم الذاتي والتشاور متعدد الأطراف، وتؤثر قوة هذه المؤسسات في عمق التقارب وجودته.

7-3- الضرائب والإنفاذ القانوني

7-3-1- الارتباط بين المحاسبة والضريبة

في كثير من ولايات القانون المدني، يرتبط النظام المحاسبي بالضريبي ارتباطًا وثيقا، ما يخلق تحديات لأن المعايير الدولية IFRS لم تُصمم لتلبية احتياجات الإبلاغ الضريبي.

فمثلًا، تفرض المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS القياس بالقيمة العادلة وإجراء اختبارات خسارة القيمة، وهو ما قد يتعارض مع قواعد ضريبية تحفظية قائمة على التكلفة التاريخية (Carmona & Trombetta, 2008, p. 457).

ولمعالجة ذلك، قد تتجه الدول إلى:

- فصل المحاسبة عن الضريبة (يعزز اعتماد المعايير الدولية IFRS لكنه قد يقلل القدرة على التنبؤ)، أو
- الإبقاء على نظامي تقارير مزدوجين (يزيد الأعباء الإدارية، خصوصًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

7-3-2- القدرة على الإنفاذ والمؤسسات القانونية

يتوقف نجاح التنفيذ على آليات الإنفاذ، لا على جودة النصوص المعيارية وحدها. وكما يشير Ball (2016) يمكن للنص نفسه من المعايير الدولية IFRS أن ينتج مخرجات مختلفة تبعًا للسياق المؤسسي.

ويعتمد الإنفاذ الفعال على:

- هيئات تنظيم الأوراق المالية
- أجهزة رقابة التدقيق
- قضاء مستقل
- جمعيات مهنية

ويرتبط ارتفاع حماية المستثمرين وشفافية التنظيم بتطبيق أكثر جوهرية لـ المعايير الدولية (Rosin, 2016, p. 139). أما في البيئات المؤسسية الأضعف، فقد تُطبّق المعايير الدولية IFRS شكليا دون مضمون فعلي.

7-4- الثقافة القانونية واللغة والتفسير

7-4-1- تحديات الترجمة والدلالة

يؤدي تبني IFRS عبر لغات متعددة إلى تفاوتات دلالية وتأويلية. فكثير من المصطلحات القانونية والمحاسبية لا تقابلها مكافئات دقيقة، ما يعقّد الترجمة—لا سيما في الثقافات القانونية الصارمة (Burlaud, 2020, p. 328).

وعلى الرغم من اعتماد مؤسسة IFRS مراجعات ترجمة منظمة، فإن الفروق اللغوية الطفيفة قد تغير تفسير مفاهيم أساسية مثل السيطرة أو الاضمحلال أو الاعتراف بالإيراد.

7-4-2- المواقف الثقافية تجاه الامتثال والحكم المهني

تؤثر التوجهات الثقافية أيضًا في التطبيق:

- في المجتمعات الميّالة إلى القواعد، قد يفضّل المهنيون إرشادات صارمة بدل الحكم المهني.
- في الثقافات الأكثر قبولًا للحكم المهني، تُستحسن المرونة، لكن الاتساق قد يتراجع.

كما تُشكّل البيئة القانونية آليات فض النزاعات—من التقاضي إلى القرارات الإدارية—بما يؤثر في تكاليف الامتثال وقابلية التنبؤ.

7-5- الانعكاسات على استراتيجية المواءمة

تكشف التحديات القانونية والمؤسسية السابقة حدود نموذج تقارب موحّد. ففي الدول ذات أنظمة قانون مدني، أو تقارير محكومة بالضريبة، أو بنى إنفاذ ضعيفة، تؤدي عوائق هيكلية إلى إعاقة التقارب الكامل مع المعايير الدولية IFRS وعليه، ينبغي أن تتبنى استراتيجيات المواءمة الفعالة مقاربة حساسة للسياق تتضمن:

- بناء القدرات المؤسسية، خصوصا على مستوى التنظيم والقضاء
- تدريبًا مهنيا متخصصا يركز على الاستدلال القائم على المبادئ
- إصلاحات قانونية لفك الارتباط بين المحاسبة والالتزامات الضريبية
- تحسين رقابة الترجمة وتعزيز الحوار متعدد اللغات
- دعم نماذج تقارب هجينة أو مرحلية، لا سيما في الاقتصادات النامية

8- الآثار الاقتصادية والمالية لتطبيق المعايير الدولية IFRS

8-1- الآثار على أسواق رأس المال

8-1-1- ثقة المستثمرين وشفافية السوق

إن إعداد تقارير مالية موثوقة وقابلة للمقارنة وفق المعايير الدولية IFRS يعزز ثقة المستثمرين ويرفع مستوى شفافية السوق. ويشير Rosin (2016) إلى أن الإفصاحات المالية تمثل عنصرا حاسما يمكّن المستثمرين من تقييم أداء الشركات وتسعيرها. كما تسهم IFRS في ترسيخ الوضوح، وتقليص عدم تماثل المعلومات، وتحسين جودة القرارات الاستثمارية.

8-1-2- أدلة تطبيقية على الأثر السوقي

تُظهر الدراسات عددًا من المكاسب السوقية عقب اعتماد المعايير الدولية IFRS من أبرزها:

- انخفاض أرباح التداول الداخلي في المملكة المتحدة بما يدل على تعزيز الشفافية (Trimble & Song, 2024, p. 13).
- تحسن دقة التقييم بفعل توحيد التقارير، بما يتيح تسعيرًا أفضل وتخصيصًا أكفأ لرأس المال.
- في الدول ذات الإنفاذ القوي، تسهم المعايير الدولية IFRS في خفض تكلفة رأس المال عبر تقليل المخاطر المتصوَّرة.(Rosin, 2016, p. 140)

8-1-3- السيولة والكفاءة التشغيلية

ترتبط IFRS كذلك بما يلي:

- تضييق فروق العرض والطلب.
- ارتفاع أحجام التداول.
- زيادة تدفقات رأس المال عبر الحدود.

وعلى الرغم من أن التكاليف الأولية—مثل التدريب، وتحديث الأنظمة، والامتثال—قد تكون كبيرة، فإن الوفورات طويلة الأجل، ولا سيما لدى الشركات متعددة الجنسيات، تشمل تقليص الازدواجية وتبسيط إجراءات إعداد التقارير.(Rosin, 2016, p. 140)

8-2- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs)

على الرغم من استحداث المعايير الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يظل التطبيق إشكاليًا بسبب:

- الحاجة إلى الحكم المهني وتوافر مهارات متقدمة.
- الاعتماد على مستشارين خارجيين بما يرفع التكاليف.(Trimble & Song, 2024, p. 17)
- عوائق لغوية وتعقيد المعايير في الولايات القضائية غير الناطقة بالإنجليزية.

وتبدو المقاومة المؤسسية واضحة؛ إذ رفض الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، المعايير الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعوى ارتفاع التكلفة ومحدودية المنفعة، وهو ما أفضى إلى تشرذم في تقارير هذه الفئة عالميا. وفي الاقتصادات النامية، تتفاقم صعوبات الاعتماد بفعل ضعف الأطر القانونية ومحدودية القدرة على الإنفاذ.

8-3- الآثار التعاقدية والتقلبات

يؤدي عدم اكتمال التقارب إلى مخاطر تعاقدية، إذ إن التباينات بين المعايير الدولية IFRS والمعايير الوطنية (مثل U.S. GAAP) قد تفضي إلى:

- عدم اتساق الشروط التعاقدية
- اختلالات في اتفاقيات الائتمان.
- غموض قانوني.

وكما يشير Rosin (2016)، فإن هذا الاختلال يسهم في تقلبات السوق ويعيق قابلية توسيع الأدوات المالية العالمية. ومن ثمّ تُعدّ الوضوحية القانونية وتوحيد آليات الإنفاذ ضروريين للحد من هذه الإشكالات.

9- الاتجاهات المعاصرة والقضايا غير المحسومة في التقارب

9-1- استمرار الفروقات التقنية

على الرغم من عقود من التعاون بين مجلس المعايير المحابية الدولية ومجلس المعايير المحاسبية المالية (IASBوFASB)، فإن التقارب الكامل ظل غير مكتمل، وذلك لأسباب متعددة.

9-2- مجالات التباين الرئيسة

- الشهرة والأصول غير الملموسة:

- معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS: خسارة القيمة فقط.
- المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US. GAAP): يسمح بالإطفاء ويعتمد اختبار خسارة القيمة من مرحلتين.(Zhang, 2024, p. 111)

- الأدوات المالية:

يختلف المعيار الدولي IFRS 9 والمبادئ U.S. GAAPفي نماذج القيمة العادلة وخسائر الائتمان.

- محاسبة الضرائب المؤجلة:

استمرار التباين في الاعتراف والقياس للفروق المؤقتة.(Zhang, 2024, p. 111)

وتبرز هذه المسائل الفجوة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية القائمة على المبادئ و المبادئ المحاسبية المقبولة عموما القائمة على القواعد، والمتأثرة بالثقافة القانونية وبالنزعة إلى تجنب المخاطر.(Holovina et al., 2022, p. 91)

9-3- العوائق المؤسسية والسياسية

يتقيّد التقارب كذلك بجملة من العوامل، منها:

- استقلالية الولايات القضائية (الدول).
- مقاومة وضع معايير عالمية موحّدة.
- تصاعد النزعة التنظيمية القومية بعد الأزمات.

ويشير Bensebaa (2021) إلى أن التقارب كشف عن "اختلافات غير قابلة للتسوية"، ما أدى إلى تحول الهدف من توحيد شامل إلى تنسيق محدود.

9-4- إعادة تقييم أجندة التقارب: من التوحيد إلى التعايش

انطلقت الرؤية الأصلية للتقارب من افتراض إمكانية توحيد عالمي شامل للمعايير المحاسبية. غير أن التجربة بيّنت أن الفروق البنيوية والمؤسسية والثقافية بين الولايات القضائية تجعل ذلك التوحيد غير عملي (Bensebaa, 2021, p. 105).

وعقب الأزمة المالية لسنة 2008، أضعفت الضغوط السياسية وحالة عدم اليقين الحماس تجاه المعايير المطوّرة خارجيًا .(Bensebaa, 2021, p. 103) ومن ثمّ برز تحول استراتيجي من السعي إلى التجانس الكامل نحو تحقيق التكافؤ الوظيفي. ويعطي هذا المنظور الجديد الأولوية للشفافية وقابلية المقارنة والمساءلة دون اشتراط التطابق الحرفي في الصياغات التقنية.

10- الاقتصاد السياسي لوضع المعايير المحاسبية العالمية

10-1- الفاعلون الرئيسيون وتطور المؤسسات

- أصول لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

تأسست اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) سنة 1973 من قبل هيئات مهنية محاسبية من عشر دول، بهدف مواءمة التقارير المالية في سياق العولمة. غير أن المعايير الدولية المبكرة (IAS) اتسمت بالمرونة وافتقرت إلى قوة الإنفاذ. وقد تعززت مصداقية اللجنة IASC بعد التأييد المشروط من منظمة IOSCO والتعاون مع الاتحاد الدولي IFAC . ومع ذلك، أدت الانتقادات المتعلقة بالانحياز الأنجلوأمريكي إلى إنشاء المجلس IASB سنة 2001 ضمن نموذج حوكمة معاد هيكلته.(Burlaud, 2020, pp. 328–329)

- المشهد المؤسسي

يشمل الفاعلون الأساسيون ما يلي:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يطوّر معايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) تحت مظلة مؤسسة IFRS Foundation
- مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) السلطة المعيارية للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (U.S. GAAP).
- المنتدى الاستشاري للمعايير المحاسبية (ASAF) يعزز التنوع الجغرافي في مناقشات مجلس معايير المحاسبة الدولية
- مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB): يطوّر معايير الاستدامة.

- السياقات الوطنية

وكما يشير Fajardo (2016)، فإن اختلاف الأنظمة القانونية والقدرة على الإنفاذ وبنية السوق يفسر استمرار التباين في الممارسات المحاسبية.

2-10- سياسات التقارب

- السيادة وخصوصية الموقف الأمريكي

يعكس تردد الولايات المتحدة في اعتماد المعايير الدولية IFRS مخاوف تتعلق بالسيطرة التنظيمية والسيادة (Bensebaa, 2021, p. 104; Rosin, 2016, p. 141).

- اتفاق نورواك: إرث مختلط

وقّع اتفاق نورواك سنة 2002 وألزم المجلسين المحاسبيين (IASBوFASB) بالسعي نحو التقارب. وقد تحققت مكاسب مبكرة (مثل الاعتراف بالإيراد)، لكنها تراجعت لاحقًا بسبب التباين المؤسسي والاختلافات المذهبية. كما مثّل قرار هيئة الاسواق المالية الامريكية SEC سنة 2007 بقبول المعايير الدولية IFRS للمودعين الأجانب خطوة واعدة، غير أن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2018 عكس ابتعادًا عن الاندماج الكامل.(Burlaud, 2020, pp. 332–333)

- منافع قابلية المقارنة

تؤكد دراسات متعددة أن التقارب يعزز قابلية مقارنة الأرباح ويقلل عدم تماثل المعلومات (Henry, 2020, pp. 338–339)، إلا أن تحقق هذه المنافع يظل مرهونًا بجودة الإنفاذ.

- الواقعية التنظيمية بعد الأزمة المالية 2008

أدت أزمة 2008 إلى تراجع حماس هيئة الاسواق المالية الامريكية لاعتماد المعايير الدولية IFRS بشكل كامل. وقد شككت شخصيات تنظيمية في جدوى التقارب الشامل (Henry, 2020, p. 340) ، كما طرحت مقاربة تدعو إلى تعاون محدود بدل التوحيد.(Henry, 2020, pp. 341–344)

3-10- العوائق البنيوية والانتقادات

- فجوات مفاهيمية وتقنية

لا تزال الفروقات الجوهرية قائمة بين معايير الدولية للتقارير المالية IFRS (قائمة على المبادئ) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما U.S. GAAP (قائمة على القواعد) ومن ذلك:

- المخزون (LIFO مقابل FIFO).
- محاسبة الإيجار (نموذج مزدوج مقابل نموذج أحادي).
- إعادة تقييم الأصول والاضمحلال.
- معالجة تكاليف البحث والتطوير.

- تشتت تقارير الاستدامة

لا يزال الإبلاغ العالمي عن الاستدامة يفتقر إلى الاتساق، حيث يتم الاستناد الى مجموعة متباينة من الاطر المرجعية (مثل GRI و SASBو ISSB)، ما يضعف قابلية المقارنة.

- التباين الاستراتيجي والمصالح الوطنية

تعتمد دول مثل الصين معايير التقاريري المالية IFRS شكليًا، لكنها تُبقي على هامش تأويلي لحماية مصالح محلية.

- الإنفاذ والانتهازية

قد تسمح المعايير المرنة بانتهازية إدارية، خاصة في غياب إنفاذ قوي.(Henry, 2020, pp. 339–340)

- التباين الفعلي (De Facto Divergence)

على الرغم من الاعتماد الرسمي، تختلف الممارسة بين الولايات القضائية بفعل الترجمة والإنفاذ وجودة التدقيق .(Ball, 2016, pp. 550–554) كما قد يضعف تركيز المعايير الدولية IFRS على التقييم فائدتها في السياقات التعاقدية والحوكمة.(Ball, 2016, pp. 555–558)

- الرفض الأمريكي والتدخل السياسي

حدّد تقرير موظفي هيئة الاسواق المالية الامريكية SEC لسنة 2012 ما يلي:

- ارتفاع تكاليف الاعتماد.
- فجوات في تثقيف المستثمرين.
- مخاوف متعلقة بالحوكمة.(FASB, 2025)

كما كشفت ضغوط الكونغرس خلال أزمة 2008 عن أثر التدخل السياسي في وضع المعايير (Bensebaa, 2021, p. 103).

9.4الاتجاهات المستقبلية والاستدامة

مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)

استجابةً للطلب العالمي المتزايد على معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أنشأت مؤسسة التقارير المالية الدولية (IFRS Foundation) مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ في دورته 26 (COP26) سنة 2021، وبدأت بمعيارين أوليين.(Barckow, 2021)

التنسيق بين مجلس المعايير المحاسبية ومجلس معايير الاستدامة الدولية

كُلّف المجلسان (IASBوISSB) بتحقيق الاتساق بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة: حيث يركز مجلس المعايير المحاسبية الدولية على الأداء السابق، بينما يركز مجلس معايير الاستدامة الدولية على مخاطر الاستدامة المستقبلية.(Barckow, 2021)

ورغم تعثر التقارب الكامل مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، يستمر التفاعل من خلال المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة (ASAF) ومبادرات مشتركة لضمان الاتساق المفاهيمي (Barckow, 2021).

إدماج أصحاب المصلحة

يضم مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) أصواتًا متنوعة من أكثر من 140 بلدا. وتعكس المشاريع الحديثة—مثل القوائم المالية الأولية ومشروع الشهرة والاضمحلال—نهجا أكثر شمولا واستجابة.

11- تقييم مخرجات التقارب وسبل تحسينها

11-1- اهم النتائج المحققة والجوانب غير المحسومة

لقد أسهم التقارب في تحسين:

- قابلية المقارنة،
- ثقة المستثمرين،
- كفاءة التقارير.

غير أن التوحيد الكامل ظل بعيد المنال. ويشير Bensebaa (2021) إلى أن التعاون التقني وحده لا يكفي لتجاوز التنوع القانوني والمؤسسي المتجذر. كما يضيفRosin (2016) أن التشرذم يُبقي على حالات عدم الكفاءة النظامية ويقوّض وضوح السوق.

11-2- توصيات لمستقبل التقارب

- **اعتماد تقارب سياقي (Contextual Convergence):** بعد تجربة التقارب الملاحظة، قد يكون من الملائم التركيز على التكافؤ الوظيفي بين الأنظمة بدل السعي إلى التجانس الصارم.

- **تعزيز القدرة المؤسسية:** وذلك عبر تقديم الدعم للدول النامية عبر التدريب وأدوات الإنفاذ والبنية التحتية.

- **توسيع شمولية أصحاب المصلحة:** من خلال تعميق مشاركة الجهات التنظيمية والأكاديميين والممارسين، خاصة من المناطق الأقل تمثيلا، يمكن توسيع أصحاب المصلحة

- **دمج تقارير الاستدامة:** ضمان أن يشمل التقارب الإفصاح غير المالي عبر التنسيق بين مجلس المعايير المحاسبية ومجلس معايير الاستدامة الدولية.

- **استمرار الحوار مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)**: يبقى التعاون ضروريًا لتجنب مزيد من التباعد، حتى دون تحقق تقارب كامل

ثالثا- تدويل التعليم المحاسبي

1- السياقات العالمية والثقافية لتعليم المحاسبة

1-1- العولمة وتوحيد المعايير في الممارسة المحاسبية

يرتبط اتساع نطاق مهنة المحاسبة عالميًا ارتباطًا وثيقًا بمسار توحيد المعايير الدولية، ولا سيّما عبر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وتهدف هذه المعايير إلى تعزيز الشفافية المالية وإمكان المقارنة عبر الحدود، بما يدعم تدفقات الاستثمار العابرة للدول ويُسهم في ترسيخ الاندماج الاقتصادي الدولي. وإلى جانب البعد التنظيمي، تعكس مبادرة المعايير الدولية (IFRS) توجّها مقصودا نحو إرساء قدر أعلى من الاتساق في المناهج المحاسبية. ويُتيح هذا التوحيد لأصحاب المصلحة الرئيسيين—ومنهم المستثمرون والجهات الرقابية والشركات متعددة الجنسيات—اتخاذ قرارات أكثر رشادا ضمن بيئة مالية تزداد ترابطا وتعقيدا .(Adesty & Muchran, 2024, p. 46)

1-2- الأثر الثقافي في الممارسات المحاسبية والتعليم

تعد العلاقة بين الثقافة والمحاسبة علاقة مركّبة وذات وزن كبير. إذ تؤثر المعايير الثقافية بعمق في سلوك المؤسسات عند إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها. كما تنعكس الفروقات بين الثقافات الوطنية على كيفية تفسير المعايير المحاسبية وتطبيقها، بما يشكّل تصورات متفاوتة حول مستوى الشفافية المالية المتوقعة. فعلى سبيل المثال، تميل المجتمعات التي تتسم بارتفاع تجنب عدم اليقين إلى تبنّي تقديرات مالية أكثر تحفظا، في حين قد تسمح الثقافات الفردانية بمساحة أوسع للاجتهاد التفسيري. وبناء على ذلك، يصبح من الضروري أن يستوعب التعليم المحاسبي الدولي هذه المتغيرات الثقافية، وأن يعتمد المربّون والجهات المنظمة مقاربات تعليمية شاملة ثقافيا، مع الحفاظ على الاتساق مع أهداف التوحيد العام للمعايير (Adesty & Muchran, 2024, p. 48).

1-3- النظم الثقافية والقانونية في تشكيل الممارسة المحاسبية

يتأثر التطبيق الفعّال للمعايير الدولية للمحاسبة بدرجة كبيرة بالتفاعل بين القيم الثقافية والبنى القانونية، والتي تختلف اختلافا ملموسا بين السياقات الوطنية. وتحدد هذه العوامل مدى اقتراب كل دولة من المعايير IFRS ، كما تؤثر في سلوكيات التقارير المالية محليا.

يمكن ان نذكر في هذا الاطار ماليزيا التي تمثل قوة مؤسسية وتعددية ثقافية، حيث تُظهر تكاملا منتظما مع المعايير الدولية (IFRS)، مدفوعا بوجود آليات قانونية ومؤسسية قوية مثل مجلس المعايير المحاسبية

الماليزي (MASB) ويؤدي الطابع المتعدد الثقافات—بوجود مكوّنات مالاوية وصينية وهندية—إلى تنوع في المنطلقات الأخلاقية والعملية. فبينما تؤكد القيم الإسلامية مبادئ الشفافية والسلوك الأخلاقي، تميل العناصر الثقافية الصينية إلى إبراز الالتزام والانضباط والكفاءة (Adesty & Muchran, 2024, pp. 52–53). ويساعد هذا السياق المنظم والمتعدد على اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بصورة كاملة ضمن معايير التقارير المالية الماليزية (MFRS)، بما يعزز المواءمة الدولية وقابلية المقارنة.

1.4الجامعات وتدويل تعليم المحاسبة

تؤدي مؤسسات التعليم العالي دورا محوريا في دفع توحيد المحاسبة عالميا من خلال مناهجها وبرامجها الدراسية. ومع تزايد الطلب الدولي على مهنيين ملمين بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، يُتوقع من الجامعات إدماج المعايير الدولية ضمن برامجها الأكاديمية (Otrusinová & Hýblová, 2013, pp. 430–431).

غير أن التطبيق يظل غير متكافئ؛ ففي دول مثل جمهورية التشيك، تميل الجامعات العمومية إلى تقديم المعايير الدولية (IFRS) غالبًا في الدراسات العليا، بينما قد لا توفر برامج البكالوريوس أو المؤسسات الخاصة تغطية شاملة. ويؤدي هذا التباين إلى فجوة مهارية تقلل من جاهزية الخريجين للأدوار العالمية وتضعف تنافسيتهم في السوق الدولي. ومن ثمّ برزت توصية قوية بإدماج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مبكرا ضمن مناهج المرحلة الجامعية الأولى لتحقيق إعداد مهني أوسع وأكثر شمولا.

2- المعايير الدولية والأطر التعليمية

2-1- بنية مكوّنات معايير التعليم الدولية (IES)

تقدم معايير التعليم الدولية (IESs) إطارا متكاملا يحدد العناصر الأساسية لتعليم المحاسبة. ووفقًا لـ(Wolnizer (2012، يقوم هذا الإطار على نموذج ثلاثي الأبعاد يضم: المعرفة التقنية (IES 2) والمهارات المهنية (IES 3) والقيم والمواقف الأخلاقية (IES 4). ويضمن هذا التصور الشمولي أن يتجاوز التعليم المحاسبي حدود التعلم النظري ليشمل كفاءات تواصلية وأخلاقية تُعد جوهرية للسلوك المهني (Wolnizer, 2012, p. 3).

وتنقسم معايير التعليم الدولية إلى ثلاث مراحل نمائية: التعليم عند مستوى الالتحاق، والتطور المهني الأولي، والتطور المهني المستمر. وتُنظم كل مرحلة بمعايير محددة IES 1: لمتطلبات الالتحاق، و IES 2–6 للتطور الأولي، و IES 7–8 للحفاظ على الكفاءة المهنية واستحقاقات مسؤوليات التدقيق. وبذلك ترسم هذه البنية مسارا مهنيا قائما على التطور مدى الحياة (IFAC, 2025-b).

واستجابة لتحديات الاستدامة العالمية، أدخل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مراجعات تصبح نافذة في يوليو 2026، شملت تعزيز كفاءات تتعلق بمخاطر المناخ وضمان الاستدامة ضمن IES 2–4، وتحديث

IES 6عبر إدراج أدوات تقييم رقمية. وتعكس هذه التعديلات تطور مسؤوليات المهنة في مواجهة التحولات البيئية والتكنولوجية (IFAC, 2025-b).

وتختلف درجة تطبيق معايير التعليم الدولية بين الدول تبعًا لقدراتها المؤسسية ومستوى تطور أطرها التنظيمية. ويشير Karreman (2012) إلى أن 23 دولة تعتمد دورات تطبيق سنوية، في حين تتبع دول أخرى مراجعات كل سنتين أو كل خمس سنوات. كما أن أربع دول لم تنظر بعد في التطبيق، في حين تعتبر دولتان أن المعايير غير قابلة للتطبيق.

ويكشف هذا التفاوت عن مشهد عالمي طبقي: إذ تمضي بعض الدول قدمًا في مسار المواءمة، بينما ما تزال أخرى في بدايات الانخراط. ومن ثمّ تؤدي معايير التعليم الدولية (IESs) دورًا مزدوجا بوصفها معيارا مرجعيا للتقارب، وأداة استراتيجية لتطوير الأنظمة التعليمية.

2-2- دور ورسالة مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي (IAESB) التعليمية

يضطلع مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي (IAESB) بدور محوري في توجيه المهنة عالميا من خلال تركيزه على التعليم. ويؤكد Wolnizer (2012) أن رسالته الأساسية تتمثل في خدمة المصلحة العامة عبر الارتقاء بجودة تعليم المحاسبة عالميًا. وتشمل هذه الرسالة بناء قوة عاملة كفؤة وقابلة للتكيّف وقادرة على العمل ضمن أسواق ديناميكية ومعولمة. ويُنظر إلى التعليم هنا لا بوصفه مؤهلا جامدا، بل كعملية نمائية مستمرة تعزز السلوك الأخلاقي والمساءلة (Wolnizer, 2012, p. 2).

ويحقق مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي هذا الدور من خلال إصدار معايير معترف بها دوليا وتشجيع تبنيها. كما تشمل مسؤولياته نشر وثائق إرشادية، وتيسير الحوار الدولي، ووضع معايير أداء لتقييم مخرجات التعليم. وتستهدف هذه المبادرات تمكين المهنيين من امتلاك كفاءات تتوافق مع تطورات السوق وترسخ ثقة الجمهور بالمهنة.(Wolnizer, 2012, p. 3)

2-3-إسهامات مؤسسات دولية متعددة

تسهم عدة مؤسسات عالمية في تطوير ونشر معايير تعليم المحاسبة. إذ يؤدي الاتحاد الدولي للمحاسبين دورا تنسيقيا في دفع التقارب والدفاع عن التميز المهني عبر الدول .(Needles, 2010, p. 602) ويعمل مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي بوصفه تابعا للاتحاد الدولي للمحاسبين على تطوير أطر معيارية للتعليم وتعزيز التعلم مدى الحياة (Needles, 2010, p. 602).

كما تركز مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية على إدماج المعايير المحاسبية الدولية ضمن المناهج ودعم تطوير قدرات المربين(Needles, 2010, p. 603) ، في حين تقوم الرابطة الدولية لتعليم وبحوث المحاسبة (IAAER) بدور جسر بين الأوساط الأكاديمية والجهات المعيارية من خلال تعزيز مناهج قائمة على البحث والابتكار المبني على الأدلة.(Needles, 2010, p. 603)

ويرتكز الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي على محاور تشمل:

- **إتاحة شاملة وعدالة**: عبر تعزيز مسارات دخول متنوعة للمهنة للفئات الأقل تمثيلا (IFAC, 2025-a)؛
- **تعليم قائم على المخرجات**: بالانتقال من نماذج تركز على المدخلات إلى تقييمات مبنية على الكفاءة (IFAC, 2025-a).
- **تعاون أصحاب المصلحة**: بتقوية التنسيق بين منظمات المهنة والجهات التنظيمية والمؤسسات الأكاديمية والهيئات العالمية.
- **تعلم مدى الحياة والرقابة**: من خلال الدعوة لتجديد المهارات باستمرار تحت إشراف هيئات مثل المجلس الدولي لتعليم المحاسبة (International Panel on Accountancy Education) IPAE ومنتدى المنشآت (Forum of Firms) ومجلس الاتحاد.(IFAC, 2025)

كما يوفر مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي موارد تعليمية مساندة، مثل أوراق معلومات وأوراق تعليمية وحزم أدوات، لتيسير التطبيق وفق السياقات المختلفة. وتقوم هذه المواد بـ:

- مساعدة الولايات القضائية على تكييف تطبيقIESs
- تقديم أدوات عملية للمربين في تصميم المناهج وتنفيذها
- دعم التعاون المؤسسي وتبادل أفضل الممارسات

وفي البيئات ذات البنى التعليمية المحدودة، تؤدي هذه الموارد دورا أساسيا في تقليص الفجوة بين المعايير العالمية والقدرات المحلية.

3- النماذج البيداغوجية والكفاءة المهنية

3-1- النموذج الثنائي لتعليم المحاسبة

يُبنى التعليم المهني للمحاسبة بوصفه مسارًا موجّهًا بالكفاءة، ويتألف من مرحلتين مترابطتين: التطور المهني الأولي (IPD) والتطور المهني المستمر (CPD). ووفقا للاتحاد IFAC (2019)، يضمن هذا النموذج اكتساب الكفاءات الأساسية من جهة، واستمرار تعزيز الخبرة المهنية والحكم الأخلاقي طوال المسار الوظيفي من جهة أخرى. كما أن التركيز على التطبيق الواقعي يجعل المهنيين أكثر استعدادًا للاستجابة للتحديات المتغيرة بمرونة ونزاهة.(IFAC, 2019, p. 8)

3-2- المقاربات القائمة على المبادئ والحكم المهني

يمتاز إطار المعايير الدولية للتقارير المالية بطابعه القائم على المبادئ، ورغم أن هذه المرونة تزيد من ملاءمة المعايير لبيئات متنوعة، فإنها تتطلب مستوى أعلى من الوعي الأخلاقي وأساسا تعليميا قويا، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تدريب عالمي منسجم في مجال الحكم المهني (Nguyen, Phan, & Maheshwari, 2022, p. 5).

3-3- مواءمة الكفاءات في التعليم المحاسبي العالمي

تحدد معايير التعليم الدولية (IESs) مجموعة كفاءات جوهرية يُتوقع توافرها لدى المهنيين المحاسبيين، وتعمل كمرجع عالمي لتصميم المناهج ومعايير التأهيل. ووفقًا لـ Wolnizer(2012)، تشمل هذه الكفاءات النزاهة الأخلاقية، والتمكن التقني، والالتزام بالتعلم مدى الحياة، بما يدعم قدرا من الاتساق المهني بين الولايات القضائية (Wolnizer, 2012, p. 5).

وإلى جانب البعد الفني، تستهدف معايير التعليم الدولية أهدافًا استراتيجية أوسع مثل تقليص الفوارق العالمية في معايير التأهيل، وتعزيز قابلية تنقل القوى العاملة، وتقوية نظم التعليم في المناطق النامية. وتسهم هذه المخرجات في ترسيخ الثقة العالمية بالمهنة.(Wolnizer, 2012, p. 6)

4-3- إصلاح التعليم الجامعي للمحاسبة

توفر المعايير الدولية العليا مرجعيات إرشادية مهمة لتشكيل البرامج المحاسبية الجامعية وتقييمها. وتدعو هذه الأطر إلى تعليم متوازن يدمج المهارات التقنية بالقيم المهنية والتفكير الأخلاقي وفهم السياق. ويؤكد Karreman (2012)أهمية إدراج الخبرة العملية والمعرفة التنظيمية ضمن المناهج المحاسبية. وفي مجالات متخصصة مثل التدقيق، يضع المعيار IES 8 توقعات صارمة بشأن المؤهلات الأكاديمية والتعيينات المهنية والكفاءات المتقدمة .(Karreman, 2012, p. 6) وتساند هذه المعايير إعداد مهنيين لا يقتصر تميزهم على الجانب الفني، بل يمتد إلى القدرة على التعامل مع التعقيدات الأخلاقية والتنظيمية.

5-3- إدماج العولمة في تصميم المنهاج

أضحى التدويل مبدأ تأسيسيا في إعداد مهنيّي المحاسبة القادرين على العمل بكفاءة في بيئات عالمية. ويؤكد Eberle (2010) أن مواءمة تعليم المحاسبة مع الأطر الدولية تُعد شرطا جوهريا لتعزيز نظم مالية تتسم بالشفافية والاستدامة.

وتستند هذه الرؤية الدولية إلى مبادرات رئيسية، من أبرزها:

- عملية بولونيا ومحددات دبلن: لتوحيد مخرجات التعلم عبر أوروبا.
- "نموذج (ISAR) التابع للأونكتاد" **(**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**):** لدعم تعليم المحاسبة في الاقتصادات النامية.

- بيانات التزامات العضوية (SMOs) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومشروع المحتوى المشترك – تسهيل انتقال المهنيين والاعتراف بالمؤهلات.

وتتدعم هذه المبادرات بآليات تنفيذ، منها:

- برنامج الامتثال لدى الاتحاد الدولي IFAC
- "تقارير البنك الدولي حول الالتزام بالمعايير والمدونات"(ROSC)
- أداة تقييم الوضع (Position Assessment Tool) للمقارنة المرجعية الوطنية.

وفي الصين، أسهمت مبادرة الحزام والطريق (BRI) في تحفيز إصلاحات في تعليم المحاسبة وإعداد التقارير، وذلك تحت تأثير ثلاثة ضغوط رئيسية (Chen, 200, pp. 543-544):

- **الانفتاح الاقتصادي**: إذ يتطلب الاندماج في الأسواق العالمية نظمًا محاسبية شفافة تلبي التوقعات الدولية، كما أن ضعف البنية التحتية قد يحد من مشاركة الصين عالميا.
- **الاعتماد السياسي المتبادل**: حيث يستلزم الانخراط في الأطر الدولية تبني معايير تتمتع بمصداقية عالمية.
- **الإصلاح التقني**: فعلى الرغم من التحسن، لا تزال المعايير الحالية غير مكتملة ومجزأة، بما يعيق التوافق مع الممارسات العالمية.

ويشدد Karreman (2012) على أن التعليم النظري في موضوعات مثل معايير التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وأخلاقيات المهنة ينبغي أن يقترن بتطبيق عملي لبناء كفاءة واقعية. ومن ثمّ، فإن تصميم المنهاج الفعال يتطلب تضمين عناصر مثل:

- التعلم القائم على الحالات ودراسات الأعمال والمحاكاة
- تدريب ميداني منظّم وتربصات وشراكات مع الصناعة
- إشراك أصحاب المصلحة في تصميم المقررات وتقويمها

وتسهم هذه المكونات في نقل المتعلم من المعرفة النظرية إلى الحكم التطبيقي، بما يضمن أن تؤثر المعايير العالمية في سلوك الممارسة المهنية وقراراتها، لا في محتوى المنهاج فحسب.

3-6- دور التعليم في تنمية الكفاءات العالمية

يتمثل الهدف الجوهري لتعليم المحاسبة في إعداد محترفين قادرين على الاستجابة لمتطلبات الأسواق الدولية بتمكّن تقني، وحكم أخلاقي، ووعي سياقي. ويؤكد Otrusinová وHýblová (2013) أن المهنيين—إلى

جانب المهارات الفنية—بحاجة إلى إدراك القوة التواصلية للقوائم المالية داخل سياقات متعددة الأطراف من أصحاب المصلحة.

وعليه، يتعين على البرامج المحاسبية أن:

- تُضمّن مبادئ التعلّم مدى الحياة كما نصّت عليها معاييرIES
- تتواءم مع أطر مثل التوجيه الأوروبي الثامن (EU 8th Directive) وإرشادات الأونكتاد التعليمية

وتُسهم هذه المواءمات في تعزيز التنقل المهني، وترسيخ الثقة، وتعميق المساءلة العالمية.

ولمعالجة الفجوة بين المناهج الأكاديمية ومتطلبات الواقع المهني، يعرض Lu (2022) استراتيجية إصلاحية تقوم على أربعة مرتكزات:

- **إصلاح المنهاج**: إدماج المحتوى العالمي—وخاصة IFRS والأعمال الدولية—في جميع المستويات، وإزالة المواد المتقادمة لضمان وضوح موضوعي.
- **تحديث المواد التعليمية**: اعتماد مراجع حديثة تعكس النظرية الراهنة، مع دعمها بحالات محلية لتعزيز الملاءمة السياقية.
- **الابتكار البيداغوجي**: الانتقال من المحاضرة إلى أساليب تشاركية (محاكاة، تحليل حالات، تعلم قائم على المشاريع) لتنمية المهارات التطبيقية.
- **تطوير الهيئة التدريسية**: الاستثمار في التدريس ثنائي اللغة، والتبادل الدولي، والتفاعل المباشر مع مهنة المحاسبة، بوصف كفاءة الأستاذ عاملا حاسما للنجاح .

ويطرح Karreman (2012) نموذجا متعدد الأبعاد يدمج:

- تخصصات المحاسبة
- المعرفة التنظيمية ومعرفة الأعمال
- تكنولوجيا المعلومات

ويعزز هذا التكامل جاهزية المهني للعمل ضمن بيئات أعمال معقدة ورقمية، كما أن إدراج الكفاءات الأخلاقية والسلوكية يضمن توظيف الخبرة الفنية بصورة مسؤولة .ومع ذلك، فإن التفاوت بين نظم التعليم الوطنية يحدّ من قابلية مقارنة المؤهلات ويُضعف التنقل الدولي. ويرى Karreman (2012) أن معايير التعليم المحاسبي تمثل مرجعًا توحيديًا يدعم التقارب وبناء الثقة عبر الحدود .

كما يبيّن(2022 Lu ، ص 168–169) أن المحاسب القادر على المنافسة عالميًا يحتاج إلى:

- إتقان مجالات متعددة (الإبلاغ، التدقيق، الضرائب، الإدارة المالية)

- فهم حوكمة الشركات والأطر التنظيمية
- كفاءة رقمية (تحليلات البيانات والأنظمة المالية)
- منظور عالمي (اليات السوق وتطور المعايير)
- مسؤولية أخلاقية وقدرة على التكيّف في أوضاع تنظيمية ملتبسة

3-7- التعلّم مدى الحياة كضرورة مهنية

في ظل تسارع التحولات التكنولوجية والتنظيمية، يغدو التطوير المهني المستمر (CPD) شرطًا للحفاظ على الملاءمة المهنية. ويؤكد Otrusinová وHýblová (2013) أن التعلّم مدى الحياة مطلب جوهري لممارسة فعالة.

ويُلزم إطار IES بما يلي:

- تطوير ذاتي موجّه وتوثيق سجلات تعلم
- برامج CPD منظمة
- إعادة تقويم دورية للكفاءات

وحتى في الولايات القضائية التي لا تفرض التطوير المهني المستمر رسميًا، تدفع معايير التعليم الدولية نحو ثقافة تعلم طوعي مؤسس على الأخلاق. كما أن تصاعد متطلبات تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتحول الرقمي والامتثال العالمي يفرض ترقية مستمرة للمهارات.

3-8- التعاون المؤسسي والاستراتيجي

يُعد التعاون بين منظمات مهنة المحاسبة (PAOs) والمؤسسات الأكاديمية عنصرًا محوريًا لمواءمة مخرجات التعليم مع المتطلبات المهنية المتغيرة. ويشير Musumhi (2025) إلى أن هذه الشراكات تعزز جاهزية الخريجين وتُسهم في بناء ثقة الجمهور في تعليم المحاسبة .

ومن أهم مكاسب هذا التعاون:

- تطوير المناهج بما يتوافق مع احتياجات السوق
- تدريب أعضاء الهيئة التدريسية عبر الاحتكاك بالممارسة الصناعية
- تعريف الطلبة المبكر بالمعايير الأخلاقية والأطر التنظيمية

وتؤدي هذه العلاقة التكاملية إلى ترسيخ الكفاءات الفنية والأخلاقية منذ المراحل الأولى للتطور المهني.

4- التطور والتحديات والمسارات المستقبلية

4-1- التطور التاريخي لمعايير تعليم المحاسبة العالمية

يعكس مسار تطور معايير تعليم المحاسبة انتقالا تدريجيا نحو مزيد من التقنين والتكيّف مع التحديات العالمية. يمكن تقسيم هذا التطور إلى أربع مراحل متميزة:

- **1977–1998:** تطوير إرشادات التعليم الدولية (IEGs) بوصفها توجيهات غير ملزمة لتحسين الجودة (مثل: IEG2 ، IEG7، IEG10).
- **1999–2008**: إدخال معايير التعليم الدولية (IES) ذات الطابع الإلزامي، لتقنين مناهج التعليم والتقويم.
- **2009–2015**: التحول نحو التعليم القائم على المخرجات مع التركيز على نواتج التعلم بدل المدخلات.
- **2016–2019**: التركيز على الرقمنة والتفكير النقدي والاستدامة بما يعكس كفاءات عالمية ناشئة (علي صوشة، 2021، ص 73-77).

وتُظهر هذه المراحل جهدا مستمرا لمواءمة تعليم المحاسبة مع مشهد مهني متغير.

4-2- معالجة الفجوات التعليمية العالمية

يقدم نظام تعليم المحاسبة في فيتنام مثالا دالا على صعوبات شائعة في التوافق مع المعايير الدولية، ومن أبرزها (Nguyen et al., 2022, pp. 5-14):

- **هيمنة التعلّم التلقيني** :حيث يؤدي التركيز على الحفظ إلى إضعاف مهارات التحليل والحكم المهني.
- **قصور تدريب الأساتذة** :إذ يفتقر كثير من المدرّسين إلى خبرة كافية في المعايير الدولية IFRS ، ما ينعكس سلبا على جودة المنهاج.
- **الحاجة إلى تحول فلسفي**: فالانتقال إلى تفكير قائم على المبادئ والتعليل الأخلاقي شرطٌ للملاءمة العالمية.

وبناءً عليه، ينبغي أن تركز الإصلاحات على بناء قدرات الأساتذة، وتحديث المناهج، وتنمية الكفاءات الأخلاقية والتحليلية .كما ينتقد Lu (2022) الأهداف المنهجية الفضفاضة مثل "إنتاج محاسبين دوليين" لعدم تحديدها كفاءات ملموسة، ويشير إلى أن المناهج غالبًا ما تفتقر إلى تركيز كافٍ على المعايير الدولية IFRS والمالية الدولية والتحديات العملية، مع استمرار أساليب تدريس نظرية مفرطة. ويؤدي ذلك إلى تخرّج طلبة يمتلكون معرفة، دون حكم مهني ومهارات تطبيقية كافية .

4-3- المسارات المستقبلية لتعليم المحاسبة الدولي

مع تسارع العولمة، ينبغي أن ينتقل تعليم المحاسبة من نقل القواعد بصورة سلبية إلى بناء كفاءة تواصلية استراتيجية. فالقوائم المالية لم تعد مجرد أداة امتثال، بل باتت حاملا للمعنى والتواصل بين أطراف متنوعة من أصحاب المصلحة .

ويقرر Otrusinová وHýblová (2013) أن الوعي بالقدرة المعلوماتية للقوائم المالية شرط أساس للتواصل بين مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وبناء عليه، يتعين أن تُعِدّ المناهج المستقبلية الطلبة من أجل:

- التعامل مع التقارب المحاسبي الدولي (IFRSوGAAP)
- إدارة قضايا الضرائب والقانون والامتثال العابرة للحدود
- ممارسة العمل بأخلاق ضمن سياقات ثقافية متنوعة
- التفاعل مع أطر التأهيل الدولية

وخلاصة القول، تتطلب المهنة مهنيين يتمتعون برؤية استراتيجية ومسؤولية أخلاقية ووعي عالمي، بما يمكّنها من أداء دورها المرتبط بالمصلحة العامة في المستقبل .

رابعا- التحول الرقمي ومستقبل تعليم المحاسبة في اطار معايير المحاسبة الدولية

إن تلاقي العولمة مع الرقمنة يعيد تشكيل مهنة المحاسبة على نحو متسارع. فالمحاسب لم يعد محصورًا في وظائف مسك الدفاتر التقليدية، ويتعيّن على تعليم المحاسبة الان أن يواكب التحولات الرقمية الهامة من خلال تزويد الخريجين بكفايات عالمية ومهارات تكنولوجية متقدمة.

1- أسس التعليم المحاسبي الدولي في العصر الرقمي

1-1- الخلفية والسياق: مبادرة "الإنترنت+" وضرورة تنمية الكفاءات المحاسبية العالمية

أدّى تسارع العولمة الاقتصادية، مقترنًا باستراتيجية الصين الوطنية "الإنترنت+"، إلى إحداث تحول ملموس في مشهد تعليم المحاسبة الدولية. ومع التوسع السريع للرقمنة عبر القطاعات، تتزايد الحاجة الملحّة إلى إعداد مهنيين محاسبيين لا يمتلكون مهارات مالية تقليدية فحسب، بل يتمتعون أيضًا بكفاءات عالمية وطلاقة تكنولوجية.(Li, He, & Wang, 2017, p. 238)

وتؤكد مبادرة "الإنترنت+" على دمج تقنيات الإنترنت ضمن قطاعات متعددة، بما في ذلك التعليم والمالية. وبناءً عليه، ينبغي لتعليم المحاسبة أن يعيد توجيه مساره ليتوافق مع المعايير الدولية والتطورات التقنية، بما يلبّي متطلبات اقتصاد رقمي عابر للحدود .

1-2- إعادة تعريف "الكفاءات المحاسبية الدولية"

كان يُنظر تقليديا إلى المحاسب الدولي على أنه من يحمل مؤهلات أجنبية أو خبرة عمل دولية. غير أن هذا التصور لم يعد كافيًا. إذ تفرض متطلبات العصر الحديث ملفًا أكثر شمولا، يشمل تأسيسًا نظريا متينا، وإتقانا لغويا متعددا، وحساسية بين-ثقافية، وقدرة على التفكير الاستراتيجي. كما يتعيّن على هؤلاء المهنيين العمل ضمن بيئات تنظيمية معقدة، مع الإسهام في صناعة القرار الاستراتيجي والحوكمة المؤسسية (Li et al., 2017, pp. 238–239).

2- التحول التكنولوجي في تعليم المحاسبة

2-1- تحول أساليب التدريس

أحدثت التقنيات المتقدمة نقلة في بيداغوجيا المحاسبة عبر الانتقال من التعليم الثابت القائم على المحاضرة إلى تعلم تفاعلي وشخصي. وقد أسهم اعتماد الإنترنت عالي السرعة، وتطبيقات الهاتف، والحوسبة السحابية، والمنصات الافتراضية في جعل تعليم المحاسبة أكثر مرونة وإتاحة. ويستفيد الطلبة حاليا من وحدات ذاتية الإيقاع، ومحاكاة عبر الإنترنت، وبيئات تعاون رقمية تعزز الانخراط والفهم (Handoyo & Anas, 2019, pp. 37–38).

2-2- إدماج البيانات الضخمة والتحليلات

من أبرز التحولات إدخال مفاهيم البيانات الضخمة ضمن البرامج المحاسبية. إذ باتت المناهج تدمج تحليلات البيانات، وتنقيب البيانات، والتصور البياني في صلب المقررات، بما يمكّن الطلبة من تحليل مجموعات بيانات كبيرة وتفسيرها؛ وهي مهارة أساسية في بيئة أعمال كثيفة البيانات. كما أن تزايد حجم البيانات المالية وتعقيدها يفرض على المهنيين امتلاك كفاءة فعلية في الأدوات التحليلية لاستخلاص نتائج قابلة للتطبيق (Handoyo & Anas, 2019, pp. 38–39).

2-3- المواءمة مع متطلبات المهنة والصناعة

تواجه المؤسسات التعليمية ضغوطًا لمواءمة المناهج مع احتياجات أصحاب العمل ومعايير الاعتماد المهني مثل الهيئة الدولية لتطوير كليات الأعمال. ويشمل ذلك إدراج أنظمة (ERP)، ونظم المعلومات المحاسبية (AIS)، وأدوات التقارير الفورية ضمن التجربة التعليمية. ومن ثمّ يُنتظر من الطلبة أن يكونوا مهيئين للعمل، قادرين على التعامل مع الأنظمة المالية الرقمية والتكيف مع التطور التقني المستمر (Handoyo & Anas, 2019, pp. 38–39).

2-4- تنمية الكفاءات التكنولوجية

لم تعد الثقافة التقنية خيارا إضافيا في تعليم المحاسبة. إذ ينبغي للطلبة اكتساب مهارات في برمجيات محاسبية وأدوات أتمتة للحفاظ على تنافسيتهم. ويشمل ذلك خبرة تطبيقية بالأدوات المستخدمة في الصناعة لإدخال البيانات، ومعالجتها، والتدقيق، والتحليل المالي. وعليه، يجب أن تضمن المناهج انتقال الطلبة من الفهم

المفاهيمي إلى التوظيف العملي للتكنولوجيا في حل مشكلات محاسبية واقعية (Handoyo & Anas, 2019, pp. 39–40).

2-5- إعادة تحديد أدوار المعلّم والمتعلّم

أدّى إدماج الأدوات الرقمية إلى إعادة تشكيل العلاقة التقليدية بين الطالب والأستاذ. فالأستاذ يميل إلى أداء دور الميسّر بدل ناقل المحتوى، بينما يتحمل الطالب مسؤولية أكبر عبر الاستكشاف الذاتي والعمل الجماعي والتعلّم الذاتي الإيقاع. ويسهم هذا النهج في تنمية التفكير النقدي والقدرة على التكيّف والتعلّم مدى الحياة، وهي سمات لازمة للنجاح في مهنة محاسبة رقمية ومعولمة .(Handoyo & Anas, 2019, pp. 37–38)

2-6- إصلاح المنهاج المحاسبي

لمواكبة التحول الرقمي، ينبغي أن تخضع برامج المحاسبة لمراجعة وتحديث مستمرين (Handoyo & Anas, 2019, pp. 32–44):

- **سد الفجوة بين الجامعة والقطاع:** لا تزال برامج عديدة عاجزة عن عكس توقعات الواقع المهني. فالسوق يتطلب خريجين قادرين على استخدام الأنظمة الرقمية وتحليل البيانات والاستجابة للتغير السريع، وهي قدرات قد تكون غير مكتملة في المناهج التقليدية.

- **إدماج المهارات الرقمية:** ينبغي التركيز على أنظمة (ERP) ونظم المعلومات المحاسبية (AIS) والتجارة الإلكترونية والتحليلات المتقدمة، بما يؤهل الطلبة لأدوار تتجاوز مسك الدفاتر الأساسي.

- **التكيّف مع أساليب تعلم جيل الألفية:** يفضّل طلبة اليوم المحتوى المتعدد الوسائط، والتعلم القائم على الحالات، والمحاكاة التفاعلية، ما يستدعي الابتعاد عن الأسلوب التلقيني.

- **استجابة المنهاج والتعلم مدى الحياة :**يجب تحديث المناهج دوريًا وفق تغيّر اللوائح والتقنيات، مع ترسيخ ممارسات التحسين الذاتي المستمر.

2-7- دور البيانات الضخمة في تعليم المحاسبة

أصبحت البيانات الضخمة—بما تتسم به من حجم (Volume) وسرعة (Velocity) وتنوع (Variety) وموثوقية (Veracity) وقيمة (Value) - عنصرا جوهريا في تعليم المحاسبة. إذ يُتوقع من مهنيي المستقبل القدرة على معالجة بيانات واسعة ومعقدة، ورصد الاتجاهات، واستخلاص دلالات تدعم القرار الاستراتيجي. وتؤكد معايير جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال الجامعية (AACSB)على إدماج ثقافة البيانات عبر المقررات كافة، لا حصرها في مواد منفصلة.(Handoyo & Anas, 2019, pp. 38–39)

ويؤدي إغفال البيانات الضخمة في المنهج إلى تخريج طلبة غير مهيئين لسوق العمل المعاصر؛ لذا ينبغي إعطاء أولوية للتعليم البيني، ودراسات الحالة التطبيقية، والتعرّف العملي على الأدوات التحليلية (Handoyo & Anas, 2019, p. 39).

3- الأنظمة التكنولوجية وبنية التقارير المالية

أفضى تحول الممارسات المحاسبية تحت تأثير التقنيات الرقمية إلى تغييرات كبيرة في الأنظمة الداعمة للعمليات المالية. ويُعد كلّ من أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ونظم المعلومات المحاسبية (AIS) مكوّنين أساسين في هذا التحول، إذ يشكلان العمود الفقري لتعليم المحاسبة الحديث والممارسة المهنية.

3-1- أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ووظائف محاسبية متكاملة

توحّد أنظمة تخطيط موارد المؤسسة عمليات الأعمال المختلفة—بما فيها المالية والتموين والموارد البشرية—ضمن إطار رقمي واحد. ويشير Handoyo and Anas (2019) إلى أن الإلمام بهذه الانظمة بات كفاءة محورية لدى خريجي المحاسبة، لما تتيحه هذه الأنظمة من معالجة فورية للبيانات المالية، ورفع دقة العمليات، ومحاكاة بيئات الأعمال لأغراض التعلم التجريبي.

وتتجلى قيمة أنظمة تخطيط موارد المؤسسة خصوصًا في:

- تحسين دقة التقارير المالية وتوقيت إعدادها.
- تعزيز التكامل بين الوظائف ورفع الوعي الاستراتيجي.
- دعم التحليلات وقدرات اتخاذ القرار.
- تقليص الفجوة بين المعرفة الأكاديمية ومتطلبات الصناعة.

كما أن تعرّض الطلبة لأدوات أنظمة تخطيط موارد المؤسسة خلال الدراسة يمنحهم فهمًا شاملا لموقع الوظائف المحاسبية ضمن البنية التنظيمية الأوسع، ويهيئهم للتعامل بمرونة وبصيرة داخل بيئات قائمة على البيانات .

3-2- دور نظم المعلومات المحاسبية(AIS)

تقوم نظم المعلومات المحاسبية بجمع البيانات المالية وغير المالية ومعالجتها وإعداد تقاريرها، وهي ركيزة أساسية في الممارسات المحاسبية الحديثة. ويُعد إدماجها في المناهج ضروريًا لتحقيق مواءمة حقيقية بين مخرجات التعليم وتوقعات السوق. ويؤكد Handoyo and Anas (2019) أن استبعاد محتوى نظم المعلومات يخلق فجوة بين ما يتعلمه الطلبة وما يتطلبه أصحاب العمل.

وتدعم نظم المعلومات المحاسبية ما يلي:

- المعالجة الفورية للبيانات وإعداد التقارير.
- أتمتة أعمال التسجيل والامتثال.
- التفسير التحليلي ودعم القرار الاستراتيجي.
- تحقيق متطلبات الاعتماد (مثل معيارAACSB A7) الذي يركز على الثقافة الرقمية في تعليم الأعمال.

وعبر دمج نظم المعلومات المحاسبية معايير في البرامج الأكاديمية، يتعلم الطلبة العمل ضمن سياقات رقمية واقعية، بما يعزز جاهزيتهم للوظائف المهنية.

3-3- بيداغوجيا تفاعلية وتعلّم تجريبي

أصبحت طرق التدريس التقليدية القائمة على المحاضرة غير كافية لإعداد الطلبة لمشهد محاسبي سريع التطور. ووفقا لـ Handoyo and Anas (2019)، يتعيّن على المدرّسين أداء دور الميسّرين الذين يوجّهون الطلبة في بيئات تعلم تفاعلية وتجريبية. ومن الأساليب الفعالة:

- المحاكاة والتعلّم القائم على الحالات.
- المشاريع الجماعية والأنشطة التعاونية.
- المحتوى متعدد الوسائط وأدوات التغذية الراجعة الفورية.

وتسهم هذه المقاربات في تعميق الانخراط وتنمية التفكير النقدي وحل المشكلات والقدرة على التكيّف، وهي صفات لازمة للنجاح في مهن محاسبية رقمية ومعولمة.

3-4- أنظمة تقنية المعلومات وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS

تؤدي التكنولوجيا أيضًا دورا حاسما في دعم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتطبيقها. إذ ينبغي للأنظمة أن تكون قادرة على التقاط بيانات تفصيلية، وتخزين معلومات تاريخية، وفرض ضوابط الامتثال، وتمكين دعم القرار في الزمن الحقيقي (Daferighe et al., 2017). ويغدو مواءمة أنظمة تقنية المعلومات مع الأنظمة المحاسبية أمرا بالغ الأهمية عند الانتقال إلى المعايير الدولية، لأنه يتطلب:

- إعادة تهيئة الدفاتر العامة والدفاتر الفرعية.
- تكييف مستودعات البيانات لتلبية متطلبات إعداد تقارير جديدة.
- تطوير أنظمة التقارير اللاحقة.
- إجراء تقييم شامل للبنية التحتية لتقنية المعلومات.

وتختلف درجة التأثير التقني وفقًا لتعقيد المنظمة، ومستوى نضجها التقني، وحجم التغييرات المحاسبية اللازمة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3-5- إطار التكنولوجيا الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

وضعَت مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية استراتيجية استباقية لدمج التكنولوجيا في عملية وضع المعايير. ويشمل ذلك:

- تتبع اتجاهات التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأتمتة.
- إشراك مجموعات استشارية تقنية مثل.(IFRS Taxonomy Consultative Group (ITCG
- بناء شبكات دولية لتعزيز تبادل المعرفة.(IFRS Foundation, 2016)

أما مبادرة التكنولوجيا التابعة للمؤسسة، التي أُطلقت عام 2018، فتتبنى نموذجا من ثلاث مراحل- تحديد النطاق وتطوير الاستراتيجية والتنفيذ - بهدف إدماج الابتكار في العمليات المؤسسية وضمان بقاء المعايير ذات صلة عالمية في عصر رقمي.

4- الامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية والبنية التحتية التكنولوجية

4-1- دور تكنولوجيا المعلومات في تبنّي المعايير الدولية للتقارير المالية

تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورا محوريا في تيسير الانتقال نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إذ تُعد الأنظمة التقنية الأساس الذي تقوم عليه عمليات جمع البيانات ومعالجتها والتحقق منها وتخزينها ونشرها، وهي عناصر جوهرية لضمان إعداد تقارير مالية دقيقة وفي الوقت المناسب. كما تُسهم البنية التحتية التقنية السليمة في تعزيز مواءمة التقارير مع تركيز المعايير الدولية على الشفافية وقابلية المقارنة والموثوقية .

4-2- تكنولوجيا المعلومات بوصفها ممكنًا استراتيجيًا

غالبا ما يتطلب التطبيق الناجح لمعايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحولا هيكليا عميقا في هيكل تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة. ويشمل ذلك إعادة تهيئة الدفاتر العامة والدفاتر الفرعية ووحدات التقارير لاستيعاب المنطق والإفصاحات المعتمدة على المعايير الدولية، فضلًا عن إجراء تعديلات في نمذجة البيانات وهياكل الرقابة، وإمكان إدخال تطبيقات مالية جديدة. ومن ثمّ، ينبغي إشراك مختصي تكنولوجيا المعلومات منذ المراحل الأولى للتخطيط من أجل تصميم مسارات عمل متوافقة مع المعايير الدولية، وإدارة ترحيل البيانات وإرساء الضوابط الداخلية اللازمة .

4-3- تحديات الامتثال وبنية البيانات

يفضي تبنّي المعايير الدولية إلى أربعة تحديات تقنية رئيسية مرتبطة بالامتثال:

- **تفصيل البيانات (Data Granularity):** إذ تقتضي المعايير الدولية بيانات مالية عالية التفصيل بما يستدعي تحديث الأنظمة.
- **تخزين البيانات التاريخية (Historical Data Storage):** حيث يصبح الاحتفاظ طويل الأجل بالسجلات التاريخية ضرورة لأغراض القياس المقارن والتحليل.
- **ضوابط الأنظمة (System Controls):** إذ ينبغي للمنصات التقنية فرض ضوابط معاملات قائمة على قواعد تتوافق مع المعايير الدولية IFRS
- **أدوات دعم القرار (Decision Support Tools):** حيث يتعين على أنظمة ذكاء الأعمال دعم نماذج بيانات معدّلة وتحليلات تنبؤية.

وتتفاوت درجة تعقيد هذه التحديات تبعًا لعوامل تنظيمية مثل نضج البيئة التقنية، وتنوع العمليات، وعمق التغييرات المحاسبية التي تفرضها المعايير الدولية.

4-4- استراتيجية التكنولوجيا لمؤسسة معايير التقارير المالية الدولية

استجابةً لتزايد تعقيد البيئة الرقمية، أطلقت مؤسسة المعايير الدولية مبادرة تكنولوجية (2018) بُنيت على ثلاث مراحل: تحديد النطاق (Scoping) وتطوير الاستراتيجية (Strategy Development) والتنفيذ (Execution).

- مرحلة تحديد النطاق: ركزت على تحديد الممكنات الرئيسة للتحول الرقمي—مثل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والأتمتة—وتحليل أثرها في المحاسبة وصناعة المعايير وتفاعل أصحاب المصلحة. كما برزت أدوات مالية جديدة مثل الأصول المشفرة بوصفها تحديًا للأطر المحاسبية القائمة. وإلى جانب ذلك، أعادت تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة تشكيل كيفية تصميم المعايير واستهلاكها، بينما وسعت المنصات الرقمية نطاق التشاور مع أصحاب المصلحة.

- مرحلة تطوير الاستراتيجية :حددت المؤسسة أهدافا واضحة للتحول الرقمي، وخططًا لتخصيص الموارد، ومؤشرات أداء رئيسية لضمان توافق الدمج الرقمي مع الأهداف المؤسسية طويلة الأجل.

- مرحلة التنفيذ :تم إطلاق برامج تجريبية لاختبار أدوات التقارير الرقمية في بيئات آنية، إلى جانب إدماج الأدوات الرقمية في الوظائف المؤسسية الأساسية مثل وضع المعايير وتصنيف التقارير (taxonomy) والتفاعل العالمي مع أصحاب المصلحة .

5-4- التكنولوجيا أساس تصنيف المعايير الدولية (IFRS Taxonomy)

مع تطور التقارير الرقمية، يتعين على تصنيف المعايير الدولية أن يدعم إفصاحا قابلا للقراءة الآلية ومعالجة البيانات بصورة مؤتمتة. وفي هذا السياق، تنخرط المؤسسة في التعاون مع مجموعات خبراء وتستشير

مؤسسات رائدة من أجل تنقيح التصنيف وضمان توافقه مع الأدوات التكنولوجية. كما تقدم المجموعة الاستشارية لتصنيف المعايير الدولية (**ITCG**) المشورة التقنية لضمان اتساق تطوير التصنيف مع احتياجات أصحاب المصلحة، بما يعزز الاتساق العالمي والوظيفية في التقارير الرقمية .

4-6- تقنيات امتثال ناشئة

أصبحت عدة تقنيات متقدمة جزءًا أساسيًا من تنفيذ المعايير الدولية:

- **الأتمتة الروبوتية للعمليات (RPA):** لتبسيط المهام الروتينية مثل التسويات والتحقق من البيانات وتعزيز الدقة.

- **الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة (AI/ML):** لتفسير قواعد المعايير الدولية المعقدة وكشف الانحرافات (الشذوذ)، والتنبؤ بمخاطر الامتثال بما يتيح تدخلات استباقية.

- **سلسلة الكتل (Blockchain):** لتعزيز الضوابط الداخلية وضمان عدم قابلية البيانات للتلاعب والشفافية وإمكانية التتبع الآني، بما يقلص مخاطر الاحتيال ويدعم الجاهزية للتدقيق.

- **المنصات السحابية (Cloud Platforms):** لتمكين التعاون المركزي وإتاحة البيانات في الزمن الحقيقي وأدوات التقارير المؤتمتة، بما يعزز الامتثال حتى في السياقات متعددة الولايات القضائية.

- **التحليلات المتقدمة (Advanced Analytics):** لدعم استراتيجيات امتثال تنبؤية عبر نمذجة آثار المعايير الدولية ودعم القرار الاستراتيجي.

4-7- التكامل العالمي والتوحيد القياسي

تُسهم البنية الرقمية في تعزيز قابلية المقارنة عالميا في تقارير المعايير الدولية .كما تضمن أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) والحلول السحابية تطبيقًا متسقا عبر الحدود، بينما تساعد التحليلات التنبؤية المؤسسات على التكيف مع التحولات التنظيمية المستقبلية، بما يحوّل الامتثال إلى قدرة استراتيجية لا مجرد التزام ثابت.

5- الدلالات البيداغوجية للتعليم المحاسبي وأهمية الأنظمة التكنولوجية

تمثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ونظم المعلومات المحاسبية (AIS) الركيزة التقنية الأساسية للممارسات المحاسبية المعاصرة. فهذه المنصات لا تقتصر أهميتها على إدارة البيانات المالية، بل تمتد إلى دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي وتعزيز التكامل التنظيمي.

5-1- تخطيط موارد المؤسسة ونظم المعلومات المحاسبية في المحاسبة الرقمية

توحّد أنظمة تخطيط موارد المؤسسة العمليات الجوهرية—مثل المالية والاقتناء والموارد البشرية—ضمن معمارية رقمية مركزية، بما يتيح إتاحة البيانات المالية في الزمن الحقيقي عبر الإدارات، ويدعم الدقة

والاتساق وكفاءة مسارات إعداد التقارير. وبالتوازي، تُعد نظم المعلومات المحاسبية بنية أساسية لجمع البيانات المالية وغير المالية ومعالجتها وإعداد تقاريرها.

ومع ما تفرضه المعايير الدولية للتقارير المالية من قواعد أكثر تعقيدا للاعتراف والقياس، تتزايد الضغوط على هذه الأنظمة. إذ يؤثر تنفيذ المعايير الدولية في كل طبقة من طبقات البيئة التقنية للمنظمة، بما يشمل الأنظمة العليا، والدفاتر العامة، ومستودعات بيانات التقارير، وأدوات التقارير اللاحقة. وعليه، يتعين على المؤسسات تكييف منطق الأنظمة ونماذج البيانات وتكوينات الدفاتر لدعم وظائف متعددة المعايير، وتعزيز تفصيل الإفصاح، وإدارة مسارات التدقيق بكفاءة.

5-2- الدلالات البيداغوجية لتعليم المحاسبة

تتجاوز أهمية الإلمام بتخطيط موارد المؤسسة ونظم المعلومات المحاسبية المجال المهني لتشمل تعليم المحاسبة. إذ يقتضي مواءمة المناهج مع توقعات السوق تزويد الطلبة ليس بالمعرفة النظرية فحسب، بل كذلك بالكفاءات العملية التي تمكّنهم من التعامل مع بيئات رقمية واقعية.

كما يستلزم هذا التحول إعادة التفكير في طرائق التدريس؛ فالمقاربات التقليدية المتمحورة حول المحاضرة لم تعد كافية لطلبة نشؤوا في بيئات رقمية. ومن ثمّ تتجه الأطر البيداغوجية نحو إدماج المحاكاة، والتعلم القائم على المشاريع، ودراسات الحالة، والمحتوى متعدد الوسائط، بما يعزز الانخراط والتفكير النقدي والتعلم التطبيقي .

5-3- الدور الاستراتيجي للبنية التقنية في الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية

على مستوى التطبيق، تؤدي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات دورا استراتيجيا في تحقيق الامتثال للمعايير الدولية. إذ تمثل عملية تحويل أنظمة الدفاتر العامة، وإعادة تهيئة البيانات الوصفية داخل مستودعات البيانات، وإعادة تصميم مخرجات التقارير عناصر حاسمة في الانتقال إلى المعايير الدولية. وبدون هذا التكيّف، قد تواجه المؤسسات تطبيقات مجزأة وتكاليف تشغيلية مرتفعة.

كما تختلف درجة تعقيد الامتثال تبعا لمستوى تطور الأنظمة التقنية القائمة، وحجم العمليات، ومدى تكامل الأنظمة المالية. وتُعد هذه الخصائص التنظيمية، مقرونة بنضج البيئة التقنية الداخلية، عوامل محدِّدة لنجاح إعداد التقارير المالية المتوائم مع المعايير الدولية.

وفي الختام، إن أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ونظم المعلومات المحاسبية (AIS) ليست أدوات مساعدة، بل تمثل ممكنات أساسية للإدارة المالية الاستراتيجية وللامتثال الدولي. ويقتضي نشرها بنجاح استثمارا تقنيا، إلى جانب إعادة تحديد الأولويات التعليمية، وتطوير الاستراتيجيات البيداغوجية، وتعزيز الدعم المؤسسي. وتغدو المواءمة بين الثقافة الرقمية والخبرة المحاسبية ركيزة تأسيسية لمهنة محاسبة مهيأة للمستقبل.

المحور الثاني: القياس والتقديرات المحاسبية

أولا- القياس المحاسبي بين أسس التقييم ومتطلبات المعايير الدولية

ثانيا- محاسبة التضخم: الإطار النظري ومناهج القياس وانعكاساته على التقارير المالية

ثالثا- محاسبة الموارد البشرية: المفهوم، الأهمية والمقاربات المقترحة

رابعا- قياس الأداء غير المالي: من مؤشرات ESG إلى رأس المال الفكري وأصول المعرفة

خامسا- التقارير المتكاملة والجمع بين القياس المالي والقياس غير المالي

القياس والتقديرات المحاسبية

↓

اختيار أساس القياس المناسب لتمثيل الواقع الاقتصادي للمؤسسة

↓

الانتقال من القياس المالي التقليدي إلى القياس المالي وغير المالي المتكامل

↓

القياس المحاسبي وفق المعايير الدولية	محاسبة التضخم	محاسبة الموارد البشرية
المفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	تعديل القوائم المالية بسبب تغير القوة الشرائية	الاعتراف برأس المال البشري كقيمة اقتصادية
التمييز بين القيمة والسعر	معالجة قصور التكلفة التاريخية في فترات التضخم	قياس تكاليف الاستقطاب والتكوين والتطوير
الاعتماد على IFRS في تحديد نماذج القياس	استخدام منهج المستوى العام للأسعار GPLA	قياس تكلفة الاستبدال أو الفرصة البديلة
الموازنة بين الملاءمة والموثوقية	استخدام منهج التكلفة الجارية CCA	تقدير القيمة الحالية للمنافع المستقبلية
الإفصاح عن أساليب التقييم والتقديرات	تصحيح تشوهات الأصول والأرباح والنسب المالية	دعم القرار الإداري وتقييم قيمة المؤسسة

↓

التقارير المتكاملة	قياس الأداء غير المالي
الجمع بين المعلومات المالية وغير المالية	إدماج مؤشرات ESG في تقييم الأداء
ربط الأداء المالي بالاستراتيجية ونموذج الأعمال	قياس الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية
توضيح كيفية خلق القيمة على المدى الطويل	قياس رأس المال الفكري
تجاوز حدود القوائم المالية التقليدية	قياس أصول المعرفة والخبرة التنظيمية
تقديم رؤية شاملة لأصحاب المصلحة	دعم الشفافية والاستدامة المؤسسية

↓

العلاقة المنطقية بين العناصر الأساسية

المسار التحليلي
البدء من إشكالية القياس المالي التقليدي
الانتقال إلى تأثير التضخم في صدق القوائم المالية
يوسّع القياس ليشمل رأس المال البشري
يدمج الأداء غير المالي من خلال ESG ورأس المال الفكري
الانتهاء إلى التقارير المتكاملة بوصفها الصيغة الأوسع للقياس والإفصاح

↓

القياس والتقديرات المحاسبية لم تعد تقتصر على تسجيل القيم المالية التاريخية، بل أصبحت عملية تحليلية واسعة تهدف إلى تمثيل الواقع الاقتصادي بصورة أكثر ملاءمة وموثوقية. لذلك يجمع هذا المحور بين أسس القياس المالي، تعديلات التضخم، قياس الموارد البشرية، مؤشرات الأداء غير المالي، والتقارير المتكاملة، من أجل تقديم صورة أشمل عن قيمة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار وخلق القيمة

أولا- القياس المحاسبي بين أسس التقييم ومتطلبات المعايير الدولية

1- المفاهيم الأساسية في القياس المحاسبي: فجوة القيمة–السعر وآثارها

1-1- سياق الجدل حول القياس المحاسبي

اشتدّ النقاش حول القياس مع تقارب معايير المحاسبة الأمريكية (US GAAP) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) ، واتّساع نطاق استخدام القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، ولا سيما في أعقاب الأزمات الاقتصادية.(Dvořáková, 2009, p. 6)

1-2- أساس اختلاف القيمة عن السعر

هناك اختلاف أساسي بين المفهومين؛ فالقيمة مفهوم ذاتي ومتغيّر يعكس المنافع المتوقعة من الأصل، أمّا السعر فهو مقدار نقدي موضوعي يمثّل الدفع الفعلي لحظة التبادل. ويتطابق المفهومان وقت الشراء فقط ثم يتباعدان بمرور الزمن.(Al-Shmam & Alsendy, 2024, pp. 94–95)

1-3- اختلاف القيمة السوقية عن السعر الفعلي

تجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية تقدير نظري قائم على السلوك الرشيد، في حين يتأثر السعر الفعلي بظروف الواقع مثل التفاوض أو الاستعجال. كما أن القيمة تتأثر بعوامل داخلية (التكلفة، الحالة) وعوامل خارجية (التضخم، الاستقرار، الزمن، والموقع)، بينما يعتمد السعر بدرجة أكبر على عوامل السوق ومكان التبادل والقوة الشرائية.(Al-Shmam & Alsendy, 2024, p. 95)

1-4- التناقض المعرفي في المحاسبة ونتائجه على القوائم المالية

تعتمد المحاسبة على التكلفة التاريخية لأنها موثوقة، لكنها تسعى إلى الملاءمة عبر استخدام القيمة العادلة. ويُفضي ذلك إلى تناقض معرفي بين الأصول والخصوم، بما يقلّل الاتساق الداخلي للقوائم المالية (Al-Shmam & Alsendy, 2024, pp. 96–97).

إنّ تزامن وجود أسس قياس مختلفة يُضعف قابلية المقارنة والثقة، ويدفع المستخدمين إلى تقدير قيمهم بأنفسهم (Al-Shmam & Alsendy, 2024, p. 98). ويذهب البعض إلى أنّ محاولة المحاسبة تمثيل "القيمة" محكوم عليها بالفشل، لأن القيمة بطبيعتها متغيّرة ومرتبطة بالسياق.

1-5- محاولات التوفيق بين القيمة والسعر وحدودها

لقد شملت محاولات التوفيق بين القيمة والسعر المحاور التالية: القيمة العادلة، التكلفة التاريخية المعدّلة، نماذج المؤشر القياسي؛ غير أنّ جميعها تواجه قيودا تتعلق بنشاط السوق والتقدير البشري والتقلبات الاقتصادية.(Al-Shmam & Alsendy, 2024, pp. 97–98)

2- القياس في المحاسبة المالية الحديثة

2-1- مركزية القياس في المحاسبة المالية وإعداد التقارير

2-1-1- القياس المحاسبي بين توحيد القيمة العادلة وتوسّع تطبيقاتها

أضحى القياس قضية محورية في المحاسبة المالية الحديثة وإعداد التقارير. وتهيمن على النقاش الراهن ثلاثة شواغل رئيسية: توحيد قياس القيمة العادلة بين المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية (US GAAP وIFRS)، والتوسع في استخدام القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ الميزانية اللاحقة (بما قد يستبدل التكلفة التاريخية كليا)، وتطور استراتيجيات القياس استجابة للأزمات الاقتصادية (Dvořáková, 2009, p. 6).

ويُعدّ القياس المحاسبي أساسيًا لإعداد القوائم المالية، إذ يؤثر مباشرة في صنع القرار لدى مستخدمي المعلومات المالية. وتتنوع أسس القياس—مثل القيمة العادلة، والتكلفة التاريخية، وقيمة الحرمان (Deprival value)، والتكلفة الجارية—ولكل منها مزايا وحدود محددة. ويعتمد تطبيق هذه الأسس على العوامل الظرفية واحتياجات المستخدمين والمعايير المحاسبية المعمول بها.

2-1-2- تطور مفهوم القياس وقرارات اختيار أساس القياس

يعدّ القياس المحاسبي محورًا لتحديد كيفية قياس العناصر المالية—مثل الأصول والخصوم وحقوق الملكية—والإفصاح عنها في القوائم المالية، وتؤثر هذه القياسات تأثيرًا كبيرًا في كيفية تفسير أصحاب المصلحة للوضع المالي للمنشأة وأدائها.

ويُعد اختيار أساس القياس قرارا استراتيجيا يمكن أن يؤثر فعليا في النتائج المالية المُبلّغ عنها. وتحتاج المنشآت إلى النظر في الخيارات المتاحة وفقًا لما تسمح به المعايير المحاسبية، بما يتيح مرونة بحسب واقعها التشغيلي. ويتحدد منهج القياس المختار بطبيعة الأصل وأهداف التقرير والسياق التنظيمي.

2-2- مفاهيم متقابلة للقياس: نموذج التكلفة التاريخية مقابل التقييم الجاري

تُبيّن الأدبيات المحاسبية وجود نموذجين للقياس مهيمنين ومتقابلين:

- محاسبة التكلفة التاريخية: تعتمد على التقييم الخاص بالمنشأة واختبارات انخفاض القيمة؛ وتعرض الأصول والخصوم بتكلفة اقتنائها، ولا تعدّل إلا عند الاعتراف بانخفاض القيمة.

- التقييم الاقتصادي الجاري في تاريخ التقرير: مثل قياس القيمة العادلة بالاستناد إلى مدخلات سوقية قابلة للملاحظة، أو مقاييس أخرى خاصة بالمنشأة قد تختلف عن منظور السوق (Dvořáková, 2009, pp. 6–7).

ترتكز التكلفة التاريخية على قيم المعاملة الأصلية، ولا تُخفض إلا عند الاعتراف بانخفاض القيمة. وفي المقابل، تعكس القيمة العادلة مبالغ تبادل قائمة على السوق بين أطراف مطّلعة وفي معاملة على أساس تجاري، ما يجعلها ملائمة على نحو خاص للأصول المالية المتداولة بنشاط. وبينما تقدم القيمة العادلة بيانات آنية وملائمة، قد تُدخل قدرًا من الذاتية في الأسواق غير السائلة، بما يقلّل الموثوقية.

نشير الى ان المعيار الدولي للتقارير المالية 13 (IFRS 13) يعرّف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي سيُستلم عند بيع أصل أو سيُدفع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس" (Enahoro & Jayeoba, 2013, p. 1175).

وعلى الرغم من الانتقادات—مثل المبالغة في عرض الأصول أثناء تقلبات السوق—تظل القيمة العادلة لا غنى عنها لقياس الأدوات المتداولة بنشاط. وتخدم كل طريقة—سواء القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية أو قيمة الحرمان أو التكلفة الجارية—احتياجات متميزة تتشكل بطبيعة الأصل، وغرض التقرير، والمتطلبات التنظيمية.(Ibadin & Izedonmi, 2013)

2-3- أسس بديلة للقياس ضمن أطر القيمة الجارية

لتحديد قيمة الأصل لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية بصورة أفضل، تعرض الأدبيات المحاسبية عدة أسس تقييم بديلة تتجاوز التكلفة التاريخية، منها:

- التكلفة الجارية (إعادة الإنتاج أو الاستبدال)
- صافي القيمة القابلة للتحقق (سعر البيع المقدّر مطروحًا منه التكاليف)
- قيمة الاستخدام (التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة)

وتكون هذه النماذج ملائمة على نحو خاص عندما تكون القيمة العادلة غير موثوقة أو غير متاحة، إذ توفر أدوات أوسع للقياس ضمن أطر "القيمة الجارية".(Dvořáková, 2009, p. 7)

2-3-1- التكلفة التاريخية مقابل القيمة العادلة

تعكس محاسبة التكلفة التاريخية (HCA) سعر شراء الأصل، ولا تُعدّل إلا بالإهتلاك أو انخفاض القيمة. ويشيع استخدامها بسبب موضوعيتها وموثوقيتها، ولا سيما للأصول غير المالية. غير أنّها تفتقر إلى الاستجابة لتقلبات السوق، ما قد يحدّ من ملاءمتها في البيئات الاقتصادية المتغيرة (Dvořáková, 2009, p. 7; Ibadin & Izedonmi, 2013, pp. 119–121).

وعلى النقيض من ذلك، توفر محاسبة القيمة العادلة تقييما أكثر حداثة يتواءم مع ظروف السوق. وبينما تعزّز الملاءمة، قد تدخل تقلبا وذاتية، خصوصا عندما تكون بيانات السوق شحيحة.

2-3-2- خصائص الطرق الاخرى للقياس

اذا كانت القيمة العادلة قائمة على السوق وملائمة للأدوات المالية وتدعم اتخاذ قرارات مستنيرة، واذا كانت التكلفة التاريخية طريقة تقليدية وقابلة للتحقق وملائمة للأصول طويلة الأجل، فهناك أسس تقييم أخرى لها مزايا معينة (Ibadin & Izedonmi, 2013, pp. 121–123):

- تكلفة الاستبدال: وتعني تكلفة استبدال الأصل بأصل ذي قدرة خدمة مكافئة.

- قيمة الحرمان: وهي قيمة تقيس الخسارة الناجمة عن عدم توافر الأصل، وتكون ملائمة للأصول غير السائلة.

- المبلغ القابل للاسترداد: وهي تمثل المبلغ الأعلى بين قيمة استخدام الأصل أو صافي قيمته القابلة للتحقق.

2-3-3- الآثار المترتبة عن مقاربات القياس

- التكلفة التاريخية: الموثوقية والاستقرار

يشيع استخدامها للأصول غير المالية بما يضمن الاتساق وقابلية التحقق. غير أنّها تفتقر إلى الاستجابة لتغيرات السوق، ما يحدّ من ملاءمتها بمرور الوقت. وفي هذا السياق، تركّز التكلفة التاريخية على الموثوقية؛ بينما تركز القيمة العادلة على الملاءمة لاتخاذ القرار، بما يتوافق مع اتجاه المعايير الدولية للمحاسبة (Dvořáková, 2009, pp. 8–9).

- القيمة العادلة: الملاءمة والارتباط بالسوق

القيمة العادلة تعكس السوق ويمكن أن تعزز الشفافية، لكنها تزيد التقلب ومخاطر التقدير، خاصة في الأسواق غير السائلة .(Dvořáková, 2009, pp. 7–8) وهي تقدّم مقياسا أحدث وأكثر انعكاسا للسوق، ما يجعلها أكثر ملاءمة في الأسواق المتقلبة، غير أنّها قد تُدخل ذاتية عندما لا تتوافر بيانات سوقية بسهولة.

- القيمة الجارية: تحديث القياس وفق ظروف السوق الحالية

تقيس مقاييس القيمة الجارية الأصول بأسعار الاستبدال أو الأسعار القابلة للتحقق في الوقت الراهن، بما قد يعكس القيمة الاقتصادية بصورة أفضل في الأسواق سريعة التغير. وتكون هذه المقاربة عملية في القطاعات الديناميكية لأنها تعكس سعر الاستبدال أو السعر القابل للتحقق في ظروف السوق الحالية، وإن كان قد يُدخل ذلك قدرا من التعقيد ومشكلات التقدير عند غياب بيانات سوقية موثوقة.(Dvořáková, 2009, p. 8)

- قيمة الحرمان وحدّاها: تكلفة الاستبدال والمبلغ القابل للاسترداد

تقع قيمة الحرمان بين مقاربتي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة عبر قياس خسارة الحرمان بوصفها الأدنى بين تكلفة الاستبدال والمبلغ القابل للاسترداد، إلا أنها تعتمد بدرجة كبيرة على الحكم المهني، وتكون ملائمة على نحو خاص في الصناعات التي تؤثر فيها التطورات التقنية أو التضخم تأثيرا كبيرا في قيمة الأصول، غير أنّ تطبيقها بصورة متسقة قد يكون صعبًا عندما تكون أسعار السوق غير متاحة، أما المبلغ القابل

للاسترداد—المعرّف بأنه الأعلى بين قيمة الاستخدام أو صافي القيمة القابلة للتحقق—فيهدف إلى التقاط القيمة التي يمكن استردادها من الأصل إمّا عبر الاستمرار في استخدامه أو عبر بيعه، ويُستخدم عادة لتحديد انخفاض القيمة، لكنه قد يتطلب أحكامًا ذاتية بشأن التدفقات النقدية المستقبلية أو ظروف السوق (Ibadin & Izedonmi, 2013, pp. 121–123).

موقف المعايير الدولية بالنسبة لمقاربات القياس:

تميل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارري المالية الدولية (IFRS) بصورة متزايدة إلى تفضيل القيمة العادلة لقياس بنود الميزانية، في حين تظل التكلفة التاريخية شائعة عند الاعتراف الأولي، وتكون القيمة العادلة إلزامية بموجب المعايير الدولية IAS 39 وIAS 41، لكنها اختيارية/تكميلية بموجب IAS 16 وIAS 40 (Dvořáková, 2009, pp. 8-9).

2-4- الموازنة بين الموثوقية والملاءمة في خيارات القياس

2-4-1- القياس القائم على التكلفة مقابل المقاييس الاخرى

- **القياس القائم على التكلفة**: يتم الاعتراف الأولي بالعناصر عند المقابل المدفوع/المستلم، ثم تحديثها عبر الاهتلاك/الوفاء بالالتزام، إضافة إلى اختبارات مثل انخفاض القيمة (للأصول) واختبارات الملاءمة (للخصوم) (IFRS Foundation, 2012, p. 8).

- **المقاييس الجارية**: يتم استخدام أسعار الدخول/الخروج (سواء من منظور مشارك السوق أو من منظور المنشأة)، بما في ذلك القيمة العادلة، وتكلفة الاستبدال، وصافي القيمة القابلة للتحقق؛ ويعتمد الاختيار على الملاءمة، وتوفر المعلومات، ومفاضلات التكلفة–المنفعة.(IFRS Foundation, 2012, p. 9)

- **قيمة الحرمان**: تعتبر مقياسا ملائما عندما تكون أسعار السوق غير مُعبِّرة أو عندما تكون الأسواق غير نشطة؛ إذ تؤكد الخسارة الاقتصادية الناجمة عن فقدان الأصل، ما يجعلها ذات قيمة للأصول المتخصصة/غير المتداولة.(Ibadin & Izedonmi, 2013, pp. 121–122)

2-4-2- أي المقاييس نختار؟

تفضيل المقاييس القائمة على التكلفة: تفضل المقاييس القائمة على التكلفة في الحالات التالية:

- أصول تُستهلك في إنتاج السلع/الخدمات؛ وتُستخدم بصورة مشتركة ضمن نظم (مثل خطوط الإنتاج).

- قيم عادلة لا يمكن قياسها بموثوقية (مثل بعض الأصول غير الملموسة).

- أسواق تجزئة (غير أسواق المتعاملين)؛ إذ تتجاوز تكلفة القياس المعقد منافعَه (IFRS Foundation, 2012, p. 11).

تفضيل المقاييس الجارية: تفضل طرق القياس القائمة على التقييم الجاري في الحالات التالية:

- الأصول التي تولّد تدفقات نقدية مستقلة (مثل الأدوات المالية).

- العناصر المحتفظ بها بغرض البيع.

- حالة أسواق متعاملين/قيم شديدة التغير. (IFRS Foundation, 2012, p. 12)

- القياس المحاسبي في ظل عدم اليقين

في الأسواق غير اليقينية أو المتقلبة، قد تعكس القيمة العادلة الظروف الآنية بصورة أفضل لكنها قد تزيد التقلب ومخاطر التقدير، بينما توفر التكلفة التاريخية استقرارا لكنها قد تبتعد عن الواقع الاقتصادي. ويمكن للقيمة الجارية تقليص هذه الفجوة عبر تحديث القيم وفق ظروف السوق الحالية.

ويكتسب التباين بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية أهمية خاصة في ظل التضخم أو التغير التكنولوجي: إذ تركز التكلفة الجارية على تكلفة الاستبدال، في حين ترتبط القيمة الجارية بصورة أوثق بالقيمة السوقية الحالية.

وكخلاصة، يمكن القول أن خيارات القياس المحاسبي تتطلب في النهاية تحقيق توازن بين الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة، لأن كل طريقة (التكلفة التاريخية، والقيمة العادلة/المقاييس الجارية، وتكلفة الاستبدال، وقيمة الحرمان) تلائم أغراضًا تقريرية مختلفة وأنواعًا مختلفة من الأصول/الخصوم، مع ما يصاحب ذلك من تحديات عملية (مثل التقلب، والذاتية، ومحدودية الملاءمة في بعض الظروف).

إن اختيار الطريقة يعتمد على السياق: فالتكلفة التاريخية تعطي الأولوية للاتساق وقابلية التحقق، والقيمة العادلة تؤكد الملاءمة الآنية، والقيمة الجارية تدعم القياس المتوائم مع السوق في القطاعات سريعة التغير.

3- المعايير المحاسبية والقياس وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)

3-1- نماذج القياس والاعتراف وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)

3-1-1- نماذج القياس: التكلفة مقابل إعادة التقييم

يستخدم القياس في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) مقاربات متعددة لتقييم الأصول والالتزامات، ويمكن أن يؤثر اختيار المقاربة تأثيرا جوهريا في الأرقام المُعلَن عنها. وبالنسبة لبنود مثل الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة، تختار الشركات عادة بين:

- **نموذج التكلفة:** إثبات العنصر بتكلفة الاقتناء الأصلية.

- **نموذج إعادة التقييم:** إجراء تعديلات دورية إلى القيمة العادلة في السوق.

ويؤثر هذا الاختيار مباشرة في القيم الدفترية المعروضة في القوائم المالية .(AICPA, 2011)

3-1-2- أهمية اختيار أساس القياس

تؤثر أسس القياس في كلّ من الموثوقية وكيفية تفسير الأداء والمركز المالي. تاريخيا، اعتمدت المحاسبة بدرجة كبيرة على التكلفة التاريخية، غير أن التحول نحو المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) عزّز دور القيمة العادلة بوصفها أساسًا أكثر "ملاءمة وشفافية" .(Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 29)

3-1-3- الاعتراف والتقرير: التكلفة التاريخية مقابل القيمة العادلة

تستند المعايير المحاسبية الدولية على اداتين للقباس:

- **التكلفة التاريخية :** وهي قيمة قابلة للتحقق ومتسقة عبر الزمن، لكنها قد تفقد الملاءمة مع تغيّر الأسواق؛

-القيمة العادلة: وتمثل القيمة السوقية الحالية التي تكون أكثر نفعًا غالبا لاتخاذ القرار، ولا سيما للأدوات المالية شديدة التقلب. ويمكن لهذه القيمة أن تُحسّن مواءمة التقرير مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، إلا أن غياب سوق قابلة للملاحظة يجعل التقدير أكثر ذاتية ويزيد التقلب ويضعف قابلية المقارنة؛ ويغدو الحكم المهني أكثر تأثيرا .(Martucheli & Pereira Filho, 2021, pp. 39-30)

3-1-4-الاعتراف الأولي وإعادة القياس اللاحقة وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)

بموجب المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)، يتعين على المنشآت التعامل مع القياس حسب مرحلتين:

- **الاعتراف الأولي:** القياس بالتكلفة أو بالقيمة العادلة حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)

إعادة القياس اللاحقة: تحديث القيم أو المبالغ الدفترية تبعًا لتغيّر ظروف السوق والبيانات ذات الصلة (AICPA, 2011).

3-1-5- القياس المحاسبي في الأسواق غير النشطة (IFRS)

إذا كانت الأسواق غير نشطة (أي لا تتوفر أسعار قابلة للملاحظة)، تتطلب المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) اعتماد نماذج تقييم لتقدير القيمة العادلة، مع استخدام مدخلات قابلة للملاحظة متى توفرت، وإلا زاد الاعتماد على افتراضات وتقديرات الإدارة .(AICPA, 2011)

3-1-6 -الشفافية والإفصاح (IFRS)

تؤكد المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) أهمية الإفصاح عن أساليب التقييم وافتراضاته - سواء استندت القيمة العادلة إلى أسعار سوقية أم إلى تقنيات تقييم - بما يتيح لأصحاب المصلحة تقويم الموثوقية (AICPA, 2011). وبسبب زيادة احتمال الذاتية (خصوصا في ظروف عدم الاستقرار)، تتطلب المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) إفصاحا شاملا عن التقنيات والافتراضات دعما للوضوح وقابلية المقارنة (Martucheli. & Pereira Filho, 2021, p. 30)، كما تتطلب الإفصاح عن التغييرات في أسس القياس (مثل التحول من التكلفة إلى إعادة التقييم) للحفاظ على مبدأ المساءلة وقابلية المقارنة (AICPA, 2011).

3-1-7- تميز المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) في فلسفة القياس والاعتراف

هناك اختلاف أساسي تتميز به المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) يتمثل في أنها قد تتطلب إعادة قياس بالقيمة العادلة في حالات معينة، في حين تُفضّل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (الامريكية) (U.S. GAAP) غالبا التكلفة التاريخية بما يعكس نهجًا أكثر تحفظًا في التقييم (AICPA, 2011).

كما تُبرز المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) مبدأ القيمة العادلة وتتيح إعادة التقييم (مثلًا للممتلكات/المعدات)، بينما تلتزم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (الامريكية) (U.S. GAAP) بالتكلفة التاريخية عمومًا إلا في حالات محدودة (مثل انخفاض القيمة). كما يقدَّم وصفٌ مفاده أن المعايير المحاسبية الدولية تتطلب إعادة تقييم أكثر تكرارًا للأدوات المالية مقارنةً بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما U.S. GAAP. (AICPA, 2011)

3-2- تطبيقات القياس: ممارسات القيمة العادلة والحوكمة

ينظر إلى التحول نحو المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) باعتباره انتقالا من تقرير قائم على القواعد إلى تقرير قائم على المبادئ، بما يزيد المرونة والحكم المهني. وقد يحسن ذلك الملاءمة وجودة التقرير، لكنه قد يزيد الذاتية ويقلل قابلية المقارنة أو الموثوقية إذا لم يدار بحذر (Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 34).

3-2-1- تطبيقات القياس في التقارير المالية

- لماذا يُعدّ القياس مهما؟

يُوصَف القياس بأنه وظيفة محورية للتقرير المالي لأنه يحدد كيفية تقييم الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات. وتهدف مبادئ القياس في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) إلى ضمان أن تعرض القوائم المالية صورة صادقة وعادلة عن الأداء والمركز. ويعتبر المعيار IFRS 13 معيارا رئيسيا يفرض القياس بالقيمة العادلة عندما تتوفر بيانات سوقية أو يكون التقدير الموثوق ممكنا (AICPA, 2011).

- تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على الأصول والالتزامات

يميل المعيارIFRS 13 إلى تشجيع القيمة العادلة للأصول المتداولة بنشاط، خصوصًا الأدوات المالية. وتسمح المعايير الدولية بنموذج إعادة التقييم لبعض الأصول غير المالية (مثل الممتلكات والآلات والمعدات) بحيث تعكس المبالغ المُعلن عنها القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، بما يحسن تمثيل قاعدة الأصول (AICPA, 2011).

3-2-2- تحديات القيمة العادلة (الأسواق غير النشطة)

عندما تكون الأسواق غير نشطة/غير سائلة، يصبح تطبيق القيمة العادلة أكثر صعوبة؛ وعندها تتطلبالمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) نماذج تقييم محددة (تدفقات نقدية مقدّرة، بيانات سوق غير مباشرة)، بما يزيد التعقيد ومخاطر الحكم الذاتي، خصوصًا للأدوات غير المتداولة بنشاط .(AICPA, 2011)

3-2-3- التكلفة التاريخية مقابل القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)

- متى تكون التكلفة التاريخية موثوقة وملائمة؟

تكون التكلفة التاريخية موثوقة عندما تكون قابلة للتحديد بوضوح ومدعومة بوثائق موضوعية (مثل الفواتير وعقود القروض)، بما يجعلها قابلة للتحقق وموضوعية .(ICAEW, 2006, p. 18)

- وتكون التكلفة التاريخية ملائمة في حالة (ICAEW, 2006, p. 19):

- ✓ منشآت صغيرة ذات معاملات بسيطة وحاجة محدودة لإعادة التقييم.
- ✓ أصول ذات قيم مستقرة (مثل الآلات/المباني غير المتداولة بانتظام).
- ✓ تفضيل تقارير مستقرة حيث يؤدي تجنب تقلبات السوق إلى اتساق القوائم وتقليل تقلب الدخل الناتج عن إعادة التقييم.

ولكن قد تفقد التكلفة التاريخية ملاءمتها عند حدوث تغيّر اقتصادي كبير (مثل ارتفاع العقارات بشكل ملحوظ)، بما ينتج قيمًا قديمة وقد يشوّه المركز المالي .(ICAEW, 2006, p. 19)

3-2-4- القيمة العادلة في الأسواق النشطة مقابل غير النشطة

وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)، تكون القيمة العادلة أكثر موثوقية في الأسواق النشطة حيث تتوفر أسعار مُعلنة لبنود متطابقة بصورة منتظمة، بما يعكس معاملات حقيقية ويحد من الذاتية (ICAEW, 2006, p. 20). وفي حالة السوق غير النشط، يمكن تقدير القيمة العادلة باستخدام مدخلات قابلة للملاحظة (مثل أصول مماثلة، عروض أسعار أقل نشاطًا، افتراضات قابلة للتحقق خارجيًا) لتثبيت التقييم على أدلة سوقية (ICAEW, 2006, p. 20).

علما أن هذه المعايير تعرّف القيمة العادلة بأنها سعر بيع/تحويل منظم بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس، ويُقدَّم ذلك بوصفه أكثر حداثة من التكلفة التاريخية (Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 32).

3-2-5-القيمة العادلة مقابل المبلغ القابل للاسترداد

تُعدّ القيمة العادلة موجهة لمعاملات السوق، في حين أن المبلغ القابل للاسترداد هو الأعلى بين صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة الاستعمالية، ويُستخدم أساسا لاختبار انخفاض القيمة (ICAEW, 2006, p. 21). قد يشبه صافي القيمة القابلة للتحقق القيمةَ العادلة في الأسواق النشطة، غير أن القيمة الاستعمالية تعتمد بدرجة

أكبر على إسقاطات داخلية؛ وبالنسبة للأصول غير السائلة، تتطلب القيمة العادلة غالبا نماذج، بما يزيد الذاتية ويقلل من قابلية المقارنة في فترات التقلب .(Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 33)

3-2-6- القيمة الاستعمالية وانخفاض القيمة

القيمة الاستعمالية تعادل القيمةَ الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وتُحسب وفق التدفقات النقدية المخصومة:

$$\textbf{Value in Use} = \Sigma \left(\textbf{Cash Flow}_n / (1 + r)^n\right)$$ (ICAEW, 2006, p. 22).

وتعد محورية في اختبار انخفاض القيمة؛ فإذا كانت القيمة الدفترية أكبر من المبلغ القابل للاسترداد، يُثبت خسارة انخفاض قيمة لتجنب تضخيم الأصول .(ICAEW, 2006, p. 22)

غالبًا ما يكون القياس كثيف الاعتماد على التقدير (خاصة عند غياب أسعار سوق نشطة)، بما يزيد من مخاطر التحريف عند ضعف الافتراضات؛ وقد تقوّض الذاتية كلاً من الموثوقية والملاءمة، خصوصا في الظروف غير المستقرة .(ICAEW, 2006, pp. 23–24)

3-2-7- الشفافية والضغوط السلوكية

تتطلب الشفافية إفصاحًا واضحا عن الأساليب والافتراضات وتقنيات التقدير، لكنها تصبح أصعب عندما تكون النماذج معقدة والمدخلات داخلية. كما قد تتأثر اختيارات القياس بالحوافز وضغوط أصحاب المصلحة (مثل إدارة الأرباح)، وهو ما يبرر الحاجة إلى «شفافية سلوكية» وحوكمة أخلاقيات أقوى لضمان خدمة المحاسبة للمصلحة العامة والحفاظ على الثقة .(ICAEW, 2006, p. 25)

3-2-8- **الممارسات التنظيمية والحوكمة في القياس**

- لماذا تُعدّ التنظيمات مهمة؟

يضمن التنظيم تطبيق القياس على نحو متسق وموثوق وشفاف، مرتكزًا إلى أطر مثل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)؛ كما تساعد الهيئات التنظيمية (مثل IASB) في معالجة الذاتية وضعف التقدير والتأثيرات السلوكية لتعزيز قابلية المقارنة (Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 26; ICAEW, 2006, p. 26). ويشمل التنظيم الفعال أساسا ما يلي: التشاور مع أصحاب المصلحة، تطوير معايير القياس، تقييم ممارسات القياس، التنفيذ والرقابة بما تشمله من تدقيق ومراجعات وإنفاذ) (ICAEW, 2006, p. 26; Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 26).

- التحدي التنظيمي الرئيسي: المرونة مقابل التوحيد القياسي

يتعين على الجهات التنظيمية الموازنة بين مرونة تلائم القطاعات وبين قابلية المقارنة عالميًا: فالقواعد شديدة الصرامة قد تتجاهل خصوصيات القطاع، بينما قد تقلل المرونة المفرطة من قابلية المقارنة. كما يجب

أن تتكيف المعايير مع تغيّر التكنولوجيا والأدوات المالية والظروف الاقتصادية دون إحداث لبس (ICAEW, 2006, p. 27; Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 27).

- الحوكمة والمعايير الأخلاقية

يعتمد التنظيم الفعّال على الحوكمة والأخلاقيات (الشفافية، النزاهة، المساءلة) لمنع التلاعب ومقاومة الضغوط الداخلية/الخارجية (ICAEW, 2006, p. 27; Martucheli & Pereira Filho, 2021, p. 27). وتحمي المعايير الأخلاقية التمثيل الصادق والثقة في السوق؛ وقد تؤدي الانحرافات الأخلاقية إلى تقارير مضللة وفقدان ثقة المستثمرين ومخاطر نظامية.

4- القياس المحاسبي في القطاع العام

4-1- الغاية من القياس المحاسبي وقيمة المعلومات للمستخدم

تتمثل غاية القياس في التقارير المالية للقطاع العام في اختيار أسس تعكس على نحو أفضل ما يلي: تكلفة الخدمات، القدرة التشغيلية للمؤسسة، القدرة المالية بما يدعم المساءلة واتخاذ القرار. وينبغي أن يتمكن المستخدمون (للمعلومات المحاسبية) من تقييم العناصر التالية: تكاليف الخدمة (تكلفة تاريخية أو تكلفة جارية)، والقدرة المستقبلية على تقديم الخدمات، والاستدامة المالية .(IPSASB, 2025, p. 5)

4-2- ماهية "القيمة التشغيلية الحالية" في القطاع العام

4-2-1- أسس القياس في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

يوفر إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS (International Public Sector Accounting Standards) خمسة أسس قياس رئيسة لأصول القطاع العام، علما أن اختيار الأساس "الأنسب" يتوقف على السياق وأهداف التقرير.

4-2-2- التكلفة التاريخية والقيمة السوقية

يمكن تعريف التكلفة التاريخية والقيمة السوقية في اطار معايير القطاع العام كما يلي:

- التكلفة التاريخية: هي المبلغ المدفوع (أو المقابل المُعطى) عند الاقتناء أو التطوير؛ وتعكس المبالغ اللاحقة عادةً الإهتلاك (أو الإطفاء) واحتمال انخفاض القيمة إذا تراجعت القدرة الخدمية .(IPSASB, 2025)

- القيمة السوقية: هي السعر الناتج عن معاملة على أسس تجارية بين أطراف على دراية وراغبة؛ وتتوقف منفعتها على توفر أو جودة أدلة السوق .(IPSASB, 2025)

4-2-3- المعيار IPSAS 46 واعتماد مفهوم "القيمة التشغيلية الحالية (COV) "

يعتبر إدخال القيمة التشغيلية الحالية تحديثًا كبيرًا في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS 46) وذلك بغرض تحسين مستوى الملاءمة والدقة، من خلال التركيز على المنفعة التشغيلية للأصل بدلًا من قيمته السوقية أو تكلفته التاريخية (IPSASB, 2025). ويُصوَّر ذلك بوصفه مهمًا على نحو خاص لأصول الخدمة العامة (البنية التحتية، مرافق الرعاية الصحية، مرافق التعليم) حيث يمكن أن لا تتوافر قيم سوقية أو تكون أقل دلالة؛ إذ تراعي القيمة التشغيلية الحالية عوامل القدرة الخدمية (مثل العمر والحالة) (Vardiashvili, 2025, p. 122).

4-3- كيفية تطبيق القيمة التشغيلية الحالية في معايير محددة للقطاع العام

4-3-1- المعيار IPSAS 12 المخزونات (معاملات غير تبادلية)

يطبّق المعيار IPSAS 12 مفهوم القيمة التشغيلية الحالية على المخزونات المُتحصَّل عليها عبر معاملات غير تبادلية، بما يعكس استخدامها التشغيلي (لا قيمة البيع). ويهدف القياس الأولي واللاحق إلى تتبع القدرة التشغيلية أو المنفعة .(IPSASB, 2025)

4-3-2- المعيار IPSAS 21 انخفاض قيمة الأصول غير المولِّدة للنقد

يهدف المعيار IPSAS 21 الى تحديث مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ليكون الأعلى بين القيمة العادلة (مطروحا منها تكاليف البيع) والقيمة التشغيلية الحالية، مع استبدال الطرق القديمة (مثل تكلفة الاستبدال المُهتلكة، تكلفة الاستعادة، مناهج وحدات الخدمة) (IPSASB, 2025).

4-3-3- مبررات اعتماد القيمة التشغيلية الحالية

يتمثل المبرر المُعلن عنه في زيادة مستوى الملاءمة والتمثيل الصادق عبر قياس الأصول وفق كيفية دعمها للخدمات العامة (بدلًا من العائد المالي)، بما يحسن من عملية اتخاذ القرار في الكيانات ذات الطابع الخدمي (IPSASB, 2025).

4-3-4- توسيع نطاق استخدام القيمة التشغيلية الحالية

يبحث مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) (حاليا) توسيع تطبيق مبدأ القيمة التشغيلية الحالية بما يتجاوز المعيارين IPSAS 12 و IPSAS 21 إلى معايير أخرى مثل IPSAS 31 الأصول غير الملموسة)، مع الإشارة إلى تعقيد عملية التقييم وإلى أن ذلك سيُعالَج عبر مشروع منفصل (IPSASB, 2025).

4-5- تحديثات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: التقديرات المحاسبية والتحديث

4-5-1- توضيح التقديرات المحاسبية

يتمثل التحديث الرئيسي في تقنين وتوضيح التقديرات المحاسبية في المعيار IPSAS 3 لتحسين الاتساق وتقليل سوء التصنيف مع تغييرات السياسات المحاسبية؛ كما يتوافق ذلك مع المصطلحات المدرجة في المعيار IPSAS 46 دعمًا للمواءمة وقابلية المقارنة .(IPSASB, 2025)

4-5-2- التحول نحو قياس يرتكز على البعد التشغيلي

يعتبر تطبيق مبدأ القيمة التشغيلية الحالية COV اتجاهًا حديثًا رئيسيا في القياس المحاسبي لدى هيئات القطاع العام (بدلًا من سعر السوق أو التكلفة التاريخية)، وهذا يؤكد دور الأصل في تقديم الخدمات العامة بهدف عرض تقارير أكثر نفعًا لاتخاذ القرار .(IPSASB, 2025)

4-5-3- فوائد وتحديات التطبيق العملي

من أهم فوائد التحديثات الرئيسية (على مستوى القطاع العام) تمثيل القدرة الخدمية لمؤسسات القطاع بشكل أفضل، والتخطيط لاتخاذ القرارات الهامة، وتحسين عملية تخصيص الموارد، فضلا عن تفعيل المساءلة (IPSASB, 2025). ولكن تحقيق هذه الفوائد يستدعي الحاجة إلى خبرات متخصصة لتقييم حالة الأصل وقدرته المنفعية (الخدمية)، واحتمال الاعتماد على خبراء خارجيين، فضلا عن تحمل أعباء تكاليف إعادة التقييم، خاصةً عندما تكون بيانات السوق محدودة.(IPSASB, 2025)

ثانيا- محاسبة التضخم: الإطار النظري ومناهج القياس وانعكاساته على التقارير المالية

1- الإطار النظري لمحاسبة التضخم والحاجة إليها

1-1- مفهوم محاسبة التضخم وأهدافها

تُعدّ محاسبة التضخم أداة محورية لإعادة عرض القوائم المالية على نحوٍ يأخذ في الحسبان آثار التضخم في قيمة النقود والأصول والالتزامات. ويتمثّل هدفها الجوهري في إتاحة معلومات مالية أكثر ملاءمة وموثوقية، ولا سيّما عندما تصبح طريقة التكلفة التاريخية مضلِّلة بسبب تآكل القوة الشرائية للنقود (Suhut et al., 2025, p. 133). وفي هذا السياق، عرفت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) محاسبة التضخم بأنها منهج يهدف إلى تمثيل الواقع الاقتصادي من خلال تعديل البيانات المالية بما يتوافق مع تغيّرات القوة الشرائية.

وتبرز المشكلة الرئيسة في الممارسات المحاسبية التقليدية أثناء الفترات التضخمية في أن القيم التاريخية للأصول والالتزامات لا تعود تعبّر بدقة عن قيمها الحالية في السوق. فعلى سبيل المثال، قد تكون المؤسسة قد اقتنت أصلًا بسعر ثابت منذ سنوات عديدة، ثم يؤدي التضخم إلى تغيير كبير في قيمته السوقية الحالية. ومن ثمّ تسعى محاسبة التضخم إلى معالجة هذا الخلل عبر تعديل تلك القيم باستخدام مؤشرات الأسعار، بما يضمن

عرضا ماليا أكثر دقة وواقعية. ويُفضي ذلك إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات أكثر رشادة استنادا إلى قيم مُحدّثة تعكس البيئة الاقتصادية الفعلية.(Suhut et al., 2025, p. 134)

2-1- ضرورة محاسبة التضخم

يؤثر التضخم تأثيرًا بالغًا في القوائم المالية والنِّسب المحاسبية؛ إذ يؤدي إلى تشويه القيمة الحقيقية للأداء المالي للمؤسسة. فطريقة التكلفة التاريخية لا تعكس تغيّر القوة الشرائية للنقود، وهو ما ينتج عنه تقارير مالية مضلِّلة. ومن أجل أن تعبّر القوائم المالية عن "الصورة العادلة والحقيقية" لأداء المؤسسة، تصبح التعديلات المرتبطة بالتضخم ضرورةً لا غنى عنها. وتكتسب هذه التعديلات أهميتها لأنها تسمح بقياس الربحية والسيولة والكفاءة على نحوٍ أدق، وتوفير معلومات موثوقة لأصحاب المصالح عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.(Patjoshi, 2020, p. 5)

3-1- التضخم الجامح: التعريف والخصائص

يشير التضخم الجامح إلى وضعٍ تتجاوز فيه نسبة التضخم 50 % شهريا، بما يترتب عليه ارتفاع حاد في الأسعار وتدهور كبير في القوة الشرائية للعملة المحلية. ويُعد هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع؛ لما يسببه من تدهور اقتصادي شديد. ولا يقتصر أثره على الاقتصاد الكلي فحسب، بل يمتد إلى القطاع المالي والمستثمرين والمستهلكين، إذ يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وإحداث حالة من عدم اليقين في الأسواق المحلية والدولية.(Tamimi & Orbán, 2020, p. 6)

2- مناهج قياس محاسبة التضخم

2-1- مدخل عام لمناهج القياس

تعتمد محاسبة التضخم على منهجين رئيسيين لتعديل القوائم المالية هما: المحاسبة على أساس المستوى العام للأسعار (GPLA) والمحاسبة على أساس التكلفة الجارية/الحالية (CCA)، وذلك بهدف معالجة قصور طريقة التكلفة التاريخية عندما تعجز عن عكس القيمة الحقيقية للعناصر المالية في ظل تغيّرات الأسعار.

2-2- المحاسبة على أساس المستوى العام للأسعار

2-2-1- الفكرة الأساسية وآلية العمل

يقوم منهج GPLA على تعديل القيم الاسمية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية باستخدام مؤشر أسعار يعكس التغير في القوة الشرائية. ويتم الاعتماد عادةً على عامل تحويل مستمد من مؤشر أسعار وطني مناسب.

2-2-2- ما الذي يغيّره المنهج وما الذي يبقيه؟

يركّز GPLA على تعديل وحدة القياس مع الإبقاء على نموذج التكلفة التاريخية، بحيث تُعرض القوائم المالية وفق القوة الشرائية الحالية للعملة، مع الحفاظ على منطق القياس التاريخي ذاته (Suhut et al., 2025, p. 134).

2-2-3- المؤشرات المستخدمة ومجال التطبيق

تُعد مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) مرجعًا شائعا لاستخراج عامل التحويل، بما يسمح بإعادة التعبير عن القيم التاريخية وفق القوة الشرائية الحالية بدلًا من القيمة النقدية القديمة (Suhut et al., 2025, p. 134).

2-2-4- مزايا وحدود

يمتاز منهج GPLA بإتاحة قدر من المقارنة مع استمرار نموذج التكلفة التاريخية بعد تحديث القوة الشرائية، غير أنّه قد لا يعكس بدقة تكلفة استبدال الأصول فعليا، وقد تزداد محدوديته في الحالات المعقدة، خصوصا عندما تكون الأصول قد شهدت إعادة تقييم كبيرة بفعل التضخم.(Suhut et al., 2025, p. 134)

2-3- المحاسبة على أساس التكلفة الجارية/الحالية(Current Cost Accounting – CCA)

2-3-1- الفكرة الأساسية وآلية العمل

يرتكز منهج CCA على تحديث قيم الأصول والالتزامات من التكلفة التاريخية إلى تكلفة الاستبدال الحالية في السوق. وبخلاف الاعتماد الحصري على المؤشرات، يهدف هذا المنهج إلى إعادة تقييم البنود وفق أسعار السوق الراهنة بما يعكس أثر التضخم بصورة أكثر مباشرة.

2-3-2- الفرق الأساسي بين المنهجين CCA وGPLA

في حين يكتفي منهج GPLA بتعديل وحدة القياس مع إبقاء نموذج التكلفة التاريخية، فإن منهج CCA يعدّل وحدة القياس وأساس القياس معًا، بما يتيح تصويرا أكثر دقة للقيمة الفعلية للأصول خلال الفترات التضخمية (Suhut et al., 2025, p. 134).

2-3-3- التطبيق العملي وآثاره

من الناحية التطبيقية، قد يكون أصلٌ مثل المعدّات قد اقتُني منذ سنوات بتكلفة منخفضة، بينما ترتفع تكلفة استبداله اليوم بصورة كبيرة. وعليه، يعيد منهج CCA تقييم ذلك الأصل إلى تكلفة الاستبدال الحالية لتقديم صورة أقرب للواقع الاقتصادي .(Suhut et al., 2025, p. 134) كما يترتب على ذلك عادة إعادة احتساب الإهتلاك على أساس القيم الجديدة، بما قد يزيد مصروف الإهتلاك ويؤثر في الأرباح المعلنة.

2-4- مقاربتان للقياس ضمن محاسبة التضخم

2-4-1- القياس باستخدام مؤشرات الأسعار

تعتمد هذه المقاربة على مؤشرات مثل CPI أو PPI (مؤشر أسعار المنتجين) لتعديل الأصول والالتزامات والدخل. وتمتاز بأنها أبسط نسبيًا، وقد تكون أكثر ملاءمة في حالات التضخم المعتدل. ومن أمثلتها تعديل قيمة المخزون باستخدام مؤشر أسعار لتعكس التغير في القوة الشرائية خلال السنة المالية الحالية.

الصيغة :

Adjusted Value = Historical Cost × (Historical Price Index / Current Price Index)

ويسهم هذا التعديل في إظهار قيمة المخزون بصورة أوضح، ويعزز دقة التقارير المالية أثناء التضخم. (Suhut et al., 2025, p. 134)

2-4-2-القياس باستخدام تكلفة الاستبدال

لا تكتفي هذه المقاربة بالمؤشرات، بل تركز على تحديد التكلفة الفعلية اللازمة لاستبدال الأصل وفق أسعار السوق الحالية، وهو ما يستلزم بيانات سوقية تفصيلية عن شروط السوق وتكاليف الإحلال. ومن الأمثلة: مبنى مصنع جرى اقتناؤه تاريخيا بتكلفة منخفضة، ثم تصبح تكلفة استبداله أعلى بكثير في ظل التضخم؛ عندئذٍ تعدّل المؤسسة قيمته وفق تكلفة الاستبدال الحالية لتعكس القيمة الحقيقية في الظروف الراهنة (Suhut et al., 2025, p. 135).

2-5- تحديات تطبيق مناهج محاسبة التضخم (على مستوى القياس والبيانات والنظم)

من أبرز التحديات توافر بيانات مؤشرات أسعار موثوقة وحديثة. ففي بعض الدول النامية—مثل إندونيسيا— قد تكون المؤشرات غير متاحة أو غير موثوقة، مما يصعّب إجراء تعديلات دقيقة. كما يتطلب التطبيق مراعاة آثار التضخم على العمليات (الإيرادات، التكاليف، التدفقات النقدية)، مع ضمان قدرة النظم المالية على تنفيذ التعديلات دون الإخلال بالاتساق عبر الزمن، فضلًا عن الحاجة إلى تدريب المحاسبين وتوفير بيانات مالية محدثة.(Suhut et al., 2025, p. 135)

3- أهمية محاسبة التضخم للتقارير المالية واثاره وتطبيقاته

3-1- أهمية محاسبة التضخم في موثوقية التقارير المالية وملاءمتها

تكتسب محاسبة التضخم أهمية خاصة في الفترات التي ترتفع فيها معدلات التضخم؛ إذ إن الاعتماد على التكلفة التاريخية لا يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول والالتزامات، بسبب تآكل القوة الشرائية وما ينشأ عنه من فجوة بين الأرقام المحاسبية المعلنة والواقع الاقتصادي .(Suhut et al., 2025, p. 134) ومن خلال تعديل القوائم وفق التضخم، تستطيع المؤسسات تقديم بيانات أكثر دقة وموثوقية، بما يعكس البيئة الاقتصادية الحالية ويساعد أصحاب المصالح—كالمستثمرين والدائنين والمديرين—على اتخاذ قرارات

أفضل. وفي هذا الإطار تُستخدم GPLA و CCAلتعديل الأصول والالتزامات والإيرادات والتكاليف بما يلتقط أثر التضخم بصورة أصدق.(Suhut et al., 2025, p. 134)

أما في حال عدم تطبيق محاسبة التضخم، فإن القوائم القائمة على التكلفة التاريخية قد تُضلّل متخذي القرار عبر تضخيم قيمة الأصول وتقليل الإهتلاك، بما يقود إلى قرارات استثمار وتسعير غير ملائمة، وهو ما يزداد خطورة في البيئات الاقتصادية غير المستقرة حيث يمكن للتضخم أن يغيّر القوة الشرائية بصورة حادة (Suhut et al., 2025, p. 135).

3-2- أثر التضخم على عناصر القوائم المالية

3-2-1- الأصول والالتزامات

يؤثر التضخم في الأصول والالتزامات بوصفها عناصر جوهرية في المركز المالي. فاستمرار عرضها بالتكلفة التاريخية يصبح غير دقيق مع ارتفاع الأسعار. وقد يظهر أصل تم اقتناؤه منذ سنوات بقيمته القديمة في الميزانية رغم ارتفاع قيمة استبداله، ما يؤدي إلى تصور مشوّه للوضع المالي. وفي البيئات التضخمية قد تكون القيمة الفعلية للأصول كالعقارات والآلات أعلى كثيرا من قيمها الدفترية، كما قد تتغير القيم الحقيقية للالتزامات تبعًا لمعدل التضخم، الأمر الذي يبرر ضرورة التعديل لضمان عرض أدق للمركز المالي (Suhut et al., 2025, p. 135).

3-2-2- الإيرادات والمصروفات

يمتد أثر التضخم إلى الإيرادات والمصروفات ومن ثم الربحية. فقد ترتفع الإيرادات اسميًا نتيجة ارتفاع الأسعار، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة تحسن الربحية؛ لأن تكلفة البضاعة المباعة والتكاليف التشغيلية ترتفع كذلك. وإذا كانت التكاليف ترتفع بوتيرة أسرع من الإيرادات، فإن الربحية الحقيقية تتراجع. كما تزداد مصروفات الأجور والمواد الخام والطاقة، بما يضغط على هوامش الربح ويُضعف الأرباح الحقيقية حتى مع صعود الإيرادات اسميا.(Suhut et al., 2025, p. 135)

3-3- تشويه النِّسب المالية بسبب التضخم

يؤدي التضخم إلى تشويه النِّسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء والاستقرار المالي مثل العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى حقوق الملكية، إذ تعتمد هذه النِّسب على دقة قيم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. فإذا كانت القيم المحاسبية مشوهة بفعل التضخم، فإن النِّسب الناتجة تعطي صورة مضللة عن الأداء. فعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض تقييم الأصول تحت التكلفة التاريخية في ظل التضخم إلى إظهار العائد الى الاصول بصورة مرتفعة مصطنعة لأن المقام (إجمالي الأصول) يكون أقل من الواقع. كما قد تتشوه نسبة المديونية إلى حقوق الملكية عندما لا تُعدّل الالتزامات، فتظهر الرافعة المالية بصورة غير دقيقة.(Suhut et al., 2025, p. 136)

3-4- دور محاسبة التضخم في تصحيح التقارير المالية

لمواجهة هذه التشوهات تتيح محاسبة التضخم أدوات لتعديل القوائم بما يعكس الظروف الاقتصادية الراهنة. فتسمح طرق GPLA و CCA بتقليل انحرافات التضخم، وتقديم تمثيل أكثر واقعية للموارد والنتائج. ومثال ذلك أن منهج CCA يعيد تقدير الأصول والالتزامات إلى تكلفة الاستبدال الحالية، بما يوفر أساسا أكثر موثوقية لاتخاذ القرار ويقلل من التضليل الناتج عن التضخم.(Suhut et al., 2025, p. 136)

3-5- التضخم ودقة القوائم المالية

يؤثر التضخم في دقة القوائم بسبب تغير مستويات الأسعار عبر الزمن، ما يجعل طريقة التكلفة التاريخية قاصرة عن تمثيل الواقع الاقتصادي. فمع حدوث التضخم تتغير القيم الحقيقية للأصول والالتزامات والدخل والمصروفات، فتغدو القوائم غير معبّرة بدقة عن المركز المالي، وقد تضلل أصحاب المصالح بشأن الأداء الحقيقي. ومن ثم تصبح التعديلات التضخمية ضرورية لضمان أن التقارير تعبّر عن الصحة المالية الفعلية للمؤسسة.(Patjoshi, 2020, p. 3)

كما يؤدي التضخم إلى فجوة بين الأرباح المعلنة والأرباح الفعلية؛ إذ قد تُبالغ المحاسبة التاريخية في الأرباح خلال الفترات التضخمية، مما يدفع الشركات إلى دفع ضرائب أعلى وتوزيع أرباح/عوائد على أساس أرباح اسمية متضخمة. وقد ينتج عن ذلك تسعير غير مناسب وتوزيعات مفرطة تُضعف الاحتياطيات الداخلية اللازمة للنمو طويل الأجل. لذا فإن تعديل القوائم للتضخم يظل ضروريًا لعرضٍ أدق للربحية وقدرة المؤسسة على الحفاظ على مواردها الحقيقية.(Patjoshi, 2020, p. 4)

كذلك تتشوه نسب السيولة والربحية ونسب النشاط، وقد تبدو أكثر إيجابية إن لم تُعدّل للتضخم؛ فمثلًا قد تعطي نسب السيولة انطباعًا بتحسن الوضع المالي بسبب تضخم قيمة الأصول المتداولة، وقد توحي نسب الربحية بارتفاع الأرباح رغم تراجع قيمتها الحقيقية. وعليه، فإن التعديل للتضخم يضمن أن تعكس النِّسب الكفاءة التشغيلية والوضع المالي بصورة أدق.(Patjoshi, 2020, p. 4)

3-6- أثر التضخم الجامح على القوائم المالية

يُفاقم التضخم الجامح مشكلات القياس والعرض المالي ويقوّض موثوقية التقارير؛ إذ تصبح المحاسبة التاريخية أكثر إشكالية لأن قيم الأصول قد تتذبذب بسرعة كبيرة، فتغدو البيانات غير دقيقة ولا تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي، كما يفقد مبدأ التكلفة التاريخية ملاءمته في مثل هذه الظروف (Tamimi & Orbán, 2020, p. 6).

3-6-1- أثره على تقييم الأصول

وفق المبادئ التقليدية تُسجّل الأصول بالتكلفة التاريخية (السعر الأصلي)، غير أن التضخم الجامح يؤدي إلى التقليل الحاد من قيمة الأصول مقارنة بقيمتها الفعلية، ما يربك عرض المركز المالي ويضعف مصداقية التحليل والتقييم وقد يضلل المستثمرين والمحللين ومتخذي القرار.(Tamimi & Orbán, 2020, p. 7)

3-6-2- أثره على الإيرادات والمصروفات

يرفع التضخم الجامح الإيرادات والمصروفات بسرعة، وقد ينتج عن ذلك أرباح ظاهرية مضللة. فارتفاع الإيرادات بسبب ارتفاع الأسعار لا يعني بالضرورة تحسن الأداء؛ إذ قد ترتفع تكاليف الإنتاج بما يمتص الزيادة، فتتراجع الأرباح الحقيقية. وهكذا قد تبدو الأرباح الاسمية أكبر دون أن تعبّر بدقة عن السلامة المالية (Tamimi & Orbán, 2020, p. 7).

3-7- العلاقة السلبية بين التضخم الجامح والنتائج المالية

يمارس التضخم الجامح تأثيرا سلبيا على النتائج المالية في المقام الأول عبر إضعاف دقة التقارير. ومع تزايد التضخم تفشل الطرق التقليدية في التقاط القيم الحقيقية للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. كما يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تشويه المؤشرات المالية، بما يعيق تقديم نتائج موثوقة. وتتجلى هذه العلاقة السلبية في تراجع الربحية وقيم الأصول لدى الشركات متعددة الجنسيات العاملة في اقتصادات تعاني التضخم الجامح. فقد تُظهر الشركات إيرادات متضخمة بفعل ارتفاع الأسعار، بينما يبقى أداؤها الحقيقي—من حيث القوة الشرائية والأرباح الحقيقية—أقل بكثير.(Tamimi & Orbán, 2020, p. 9)

3-7-1- أثر التضخم الجامح على صافي الأرباح

يتأثر صافي الأرباح بتدهور العملة، ما يجعل النتائج تبدو مضللة. فمع ارتفاع التضخم قد ترتفع الإيرادات اسميًا، غير أن التكاليف ترتفع كذلك بما يضغط هوامش الربح الحقيقية. وفي بيئات مثل فنزويلا قد لا تكفي زيادات الأسعار لتعويض ارتفاع تكاليف المواد الخام واليد العاملة والمدخلات، فتغدو الأرباح المحاسبية أقل تعبيرًا عن الربحية الاقتصادية الحقيقية.(Tamimi & Orbán, 2020, p. 9)

3-7-2- أثر التضخم الجامح على إجمالي الأصول

يؤدي التضخم الجامح أيضا إلى التقليل من قيمة إجمالي الأصول؛ إذ تُعرض الأصول بالتكلفة التاريخية رغم الانخفاض السريع في قيمة العملة. وينتج عن ذلك فجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، بما يفضي إلى تمثيل ناقص للوضع المالي الحقيقي وقد يضلل المستثمرين والمحللين (Tamimi & Orbán, 2020, p. 9).

3-9- تحديات تنفيذ محاسبة التضخم

على الرغم من مزايا محاسبة التضخم فإن تنفيذها يواجه تحديات جوهرية، لا سيما في الدول النامية. ويتمثل أحد أبرزها في نقص مؤشرات الأسعار الدقيقة أو محدودية موثوقيتها، وهي أدوات أساسية لنجاح التعديل (Suhut et al., 2025, p. 135). وإلى جانب ذلك، ينبغي على الشركات التأكد من أن نظمها المالية قادرة على استيعاب التعديلات دون الإضرار بالاتساق وقابلية المقارنة عبر الزمن.

كما تتطلب عملية التطبيق معرفة تخصصية بأثر التضخم على عناصر التشغيل المختلفة مثل المصروفات التشغيلية والإيرادات والتدفقات النقدية، وهو ما يستدعي توافر محاسبين مدرّبين على هذه المفاهيم لضمان التطبيق الفعّال (Suhut et al., 2025, p. 135). وتزداد صعوبة التنفيذ لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بسبب محدودية الموارد والخبرة، لاسيما عند تطبيق منهج CCA الذي يحتاج بيانات تفصيلية عن تكاليف الاستبدال، فضلا عن ضرورة تعديل الإهلاك ومراعاة أثر التضخم على التكاليف التشغيلية والإيرادات.(Suhut et al., 2025, p. 135)

ومن العقبات أيضا مقاومة تبني محاسبة التضخم بسبب ضعف الوعي أو نقص التدريب لدى المحاسبين والمديرين الماليين، أو لعدم وجود إلزام قانوني، مما يجعل الممارسات التاريخية تستمر رغم محدوديتها في البيئات التضخمية. وأخيرًا، يتعين على الشركات تحقيق توازن بين دقة العرض المالي والحفاظ على قابلية المقارنة بين الفترات، لأن محاسبة التضخم تشمل تعديلات على البنود النقدية وغير النقدية، وقد تؤثر في اتساق السلاسل الزمنية للبيانات المالية (Suhut et al., 2025, p. 136).

ثانيا- محاسبة الموارد البشرية: المفهوم، الأهمية، والمقاربات المقترحة

1- مفهوم محاسبة الموارد البشرية (HRA):

تُعرَّف محاسبة الموارد البشرية (HRA) بأنها منظومة من الأساليب والممارسات المحاسبية التي تُعنى بتحديد وقياس والإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالموارد البشرية داخل المنظمة. وقد ظهر هذا المفهوم بوصفه استجابة لقصور النظم المحاسبية التقليدية التي تركز غالبًا على الأصول المادية والمالية، مع إغفالها للأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري. ومع تزايد الاعتراف بالموارد البشرية كأحد أكثر أصول المنظمة قيمةً، تطورت محاسبة الموارد البشرية لمعالجة إشكالية تقييم رأس المال البشري بوصفه أصلا غير ملموس يصعب قياسه كميا .(Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 431)

وبخلاف الأصول الملموسة كالمعدات والآلات والمباني، تستمد الموارد البشرية قيمتها من المعارف والمهارات والخبرات، فضلا عن قدرتها على توليد منافع اقتصادية مستقبلية. ومن ثمّ تسعى محاسبة الموارد البشرية إلى التقاط هذه القيمة عبر إسناد مقاييس نقدية لمساهمات العاملين، بما يشمل الأرباح المستقبلية المتوقعة، وتحسينات الإنتاجية، والابتكار، وإجمالي القيمة المضافة التي يحققونها داخل المنظمة (Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 431). كما تركز محاسبة الموارد البشرية على التقييم

المنهجي للتكاليف والاستثمارات المرتبطة بالعنصر البشري—مثل الاستقطاب والتوظيف والتكوين/التدريب والتطوير والحفاظ على الموظفين—بهدف تحويلها إلى معلومات كمية داعمة للقرار الإداري بشأن الاستخدام الأمثل للقوى العاملة وإدارتها وتنميتها. وبذلك تُبرز هذه المقاربة المكانة الاستراتيجية لرأس المال البشري في تحقيق أهداف المنظمة، وتدعم بناء إطار أكثر شمولًا وواقعية للإبلاغ المالي (Sejpal & Tripathi, 2019, p. 102). ولا يقتصر نطاق محاسبة الموارد البشرية على خدمة الإدارة الداخلية، بل يمتد إلى الإفصاح والتواصل مع أصحاب المصلحة بشأن القيمة الاقتصادية للموارد البشرية. وفي هذا السياق، يعرّف Flamholtz (1974) محاسبة الموارد البشرية بأنها:" عملية تحديد وقياس وتوصيل القيمة الاقتصادية للموارد البشرية في المنظمة إلى أصحاب المصلحة ". ويُبرز هذا التعريف دور الموارد البشرية بوصفها عنصرا جوهريا في توليد قيمة المنظمة وأدائها؛ وعليه تسعى محاسبة الموارد البشرية إلى تقدير التكاليف المرتبطة بالموارد البشرية والمنافع التي تنتج عنها—كرفع الإنتاجية، ودعم النمو التنظيمي، وتعزيز الابتكار (Adagbonyin, 2025, p. 4). وفي المنظمات الحديثة—لا سيما كثيفة المعرفة—تتأكد أهمية محاسبة الموارد البشرية عبر ترسيخ الاعتراف برأس المال البشري بوصفه محرّكًا أساسيًا للنجاح المالي، وذلك من خلال التعامل مع الموظفين كأصول تنظيمية وإدماج اعتبارات رأس المال البشري ضمن أنظمة المحاسبة والإفصاح، بما يتيح فهمًا أدق للعلاقة بين القوى العاملة والأداء الكلي للأعمال (Abderraouf, 2020, p. 1417).

2- أهمية محاسبة الموارد البشرية (HRA):

2-1- الاعتراف الاستراتيجي بقيمة رأس المال البشري

تنبع أهمية محاسبة الموارد البشرية من قدرتها على تزويد المنظمة بفهم أكثر شمولًا وواقعية لقيمة رأس مالها البشري، وهي قيمة تتجاهلها المحاسبة التقليدية التي تُعلي شأن الأصول الملموسة. وفي اقتصادات المعرفة المعاصرة، لم تعد الموارد البشرية مجرد مدخل تشغيلي، بل أصبحت أصلًا استراتيجيًا يعزز الابتكار والكفاءة والقدرة التنافسية والنجاح طويل الأجل؛ ومن ثمّ فإن قياس قيمتها اقتصاديًا يساعد على تمثيل مصادر خلق القيمة بصورة أدق .(Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 432)

2-2- دعم القرار الإداري وترشيد تخصيص الموارد

تسهم محاسبة الموارد البشرية في رفع جودة القرارات الإدارية عبر تقديم بيانات ذات صلة بتكاليف الموارد البشرية ومردوداتها. فمن خلال قياس والإفصاح عن النفقات المتعلقة بالتوظيف والتدريب والتطوير والاحتفاظ بالعاملين، تتمكن الإدارة من تقييم الكفاءة الاقتصادية لهذه المبادرات وقياس عائد الاستثمار (ROI) فيها، بما يدعم مواءمة سياسات الموارد البشرية مع الأهداف التنظيمية وتخطيط القوى العاملة وتنميتها على أسس أكثر عقلانية .(Sejpal & Tripathi, 2019, p. 103)

2-3- الإسهام في تقييم أكثر تكاملًا لقيمة المنظمة

من أوجه الأهمية كذلك أن محاسبة الموارد البشرية تعالج قصور القوائم المالية التقليدية التي قد تقلل من قيمة المنشآت باستبعاد رأس المال البشري من البيانات المحاسبية، رغم دوره الحيوي في توليد منافع اقتصادية مستقبلية. وبإدماج التكاليف والقيم المرتبطة برأس المال البشري، يصبح تقييم المنظمة أكثر تعبيرا عن قيمتها الكلية واستدامتها طويلة الأجل، وهو ما يفيد المستثمرين والمحللين وغيرهم من أصحاب المصلحة في تقدير إمكانات النمو والأداء .(Abderraouf, 2020, p. 1421)

2-4- الشفافية والمساءلة والتواصل مع أصحاب المصلحة

تعزز محاسبة الموارد البشرية الشفافية والمساءلة من خلال توصيل قيمة الموارد البشرية إلى طيف واسع من أصحاب المصلحة (المستثمرين، الإدارة، صناع السياسات... إلخ). وفي كثير من المنظمات يُعزى الفارق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية إلى الأصول غير الملموسة، ويُعد رأس المال البشري جزءًا مهمًا من هذا الفارق. ومن خلال تطبيق أساليب متقدمة لقياس عناصر غير ملموسة—مثل الخبرة والإبداع والقيادة والابتكار—تساعد محاسبة الموارد البشرية على إظهار الإسهام الاقتصادي الحقيقي للموارد البشرية الذي غالبًا ما يقل تمثيله في الأطر المحاسبية التقليدية .(Adagbonyin, 2025, p. 4)

3- مقاربات قياس محاسبة الموارد البشرية

3-1- الأسس النظرية لقياس الموارد البشرية

اقتُرحت عدة مقاربات لقياس رأس المال البشري بما يحقق تمثيلًا أدق لقيمته داخل المنظمات. ومن أبرز الأطر النظرية نظرية رأس المال البشري التي قدمه Becker (1964)، والتي ترى أن الاستثمار في الإنسان يفضي إلى عوائد اقتصادية مستقبلية على نحوٍ مماثل للاستثمار في رأس المال المادي. كما تُطرح نظرية تكاليف الاقتناء ونظرية تكاليف الاستبدال بوصفهما مدخلين لقياس قيمة الموارد البشرية بناءً على تكاليف الحصول عليها وتعويضها. وتذهب نماذج أكثر تقدمًا—مثل نظرية القيمة الحالية—إلى احتساب الخدمات المستقبلية المتوقعة لرأس المال البشري، مع مراعاة التطور المهني، وتحسن الإنتاجية، وقيمة الزمن للنقود .(Adagbonyin, 2025, p. 5)

3-2- مدخل التكلفة التاريخية

3-2-1- الأساس المفاهيمي

يُعد مدخل التكلفة التاريخية من أقدم وأكثر أساليب محاسبة الموارد البشرية شيوعًا، ويقوم على تسجيل التكاليف الفعلية المرتبطة باقتناء الموارد البشرية وتطويرها، مثل تكاليف الاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب والتطوير. ويتعامل هذا المدخل مع الموارد البشرية على نحوٍ قريب من الأصول المادية من خلال

رسملة هذه التكاليف واعتبارها استثمارًا بدلًا من تحميلها كمصروف فوري (Sejpal & Tripathi, 2019, p. 104; Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 433).

3-2-2-آلية القياس

وفقا لهذا المدخل، تُرسمل التكاليف المرتبطة بالموارد البشرية ثم تُطفأ (تُستهلك محاسبيًا) على مدى العمر الخدمي المتوقع للموظفين، بما يسمح بتوزيع التكلفة على فترات محاسبية متعددة ومواءمتها مع المنافع التي يحققها العاملون خلال فترة خدمتهم .(Abderraouf, 2020, p. 1426)

3-2-3- القيمة التحليلية والاستخدام الإداري

يوفر هذا المدخل أساسا موضوعيا ملموسا لتتبع الاستثمارات الموجهة لتنمية القوى العاملة وإجراء المقارنات الداخلية عبر الفترات، كما يفيد في التقارير الداخلية والرقابة الإدارية لاعتماده على بيانات تكاليف واضحة قابلة للتحقق .(Sejpal & Tripathi, 2019, p. 104)

3-2-4- **القيود**

رغم طابعه العملي، إلا أنه قد يعجز عن تمثيل المنافع الاقتصادية المستقبلية أو المساهمات المحتملة للموظفين بعد إطفاء التكاليف الأولية؛ ومن ثمّ قد يفضي إلى التقليل من قيمة العاملين ذوي الخبرة أو الإنتاجية المرتفعة عندما تتجاوز قيمتهم الاقتصادية الحقيقية ما أُنفِق عليهم تاريخيا .(Abderraouf, 2020, p. 1426)

3-3- مدخل تكلفة الاستبدال(Replacement Cost Approach)

3-3-1- الأساس المفاهيمي

يقيس هذا المدخل قيمة الموارد البشرية من خلال تقدير التكلفة اللازمة لاستبدال الموظف الحالي بآخر يملك مهارات ومؤهلات وخبرة مماثلة، بافتراض أن قيمة الموظف تساوي التكلفة الحالية لإعادة إنتاج أصل بشري قابل للمقارنة داخل المنظمة .(Sejpal & Tripathi, 2019, p. 104; Adagbonyin, 2025, p. 5)

3-3-2- آلية القياس

يشمل التقدير تكاليف مباشرة وغير مباشرة—مثل الاستقطاب والاختيار والتدريب والإدماج الوظيفي— بوصفها تمثل حجم الاستثمار المالي المطلوب للحفاظ على "مخزون" رأس المال البشري في المنظمة (Abderraouf, 2020, p. 1429).

3-3-3- **القيمة التحليلية والاستخدام الإداري**

يفيد هذا المدخل على وجه الخصوص في إظهار الآثار الاقتصادية لدوران العمالة، إذ يسمح بقياس تكلفة استبدال الموظفين المهرة، وبالتالي تقدير الانعكاسات المالية لاستراتيجيات الاحتفاظ بالعاملين واستقرار القوى العاملة .(Sejpal & Tripathi, 2019, p. 104)

3-3-4- القيود

قد لا يعكس هذا المدخل بصورة كافية المعرفة الخاصة بالمنظمة والمتراكمة لدى الموظفين ذوي الخبرة، ولا يلتقط على نحوٍ دقيق مساهماتهم طويلة الأجل؛ الأمر الذي قد يقود إلى التقليل من القيمة الفعلية لرأس المال البشري، خصوصًا في الأعمال المعرفية أو الوظائف عالية التخصص .(Abderraouf, 2020, p. 1429)

3-4- مدخل تكلفة الفرصة البديلة(Opportunity Cost Approach)

3-4-1- الأساس المفاهيمي

يرتكز هذا المدخل—كما أشار إليه—Hekiman and Jones (1967) على مبدأ اقتصادي مفاده أن قيمة المورد تقاس بما يضحّى به عند استخدامه في بديلٍ معين بدلا من بديلٍ آخر. وعليه، تقاس قيمة الموارد البشرية بقدر المنافع المفقودة عندما يخصَّص الموظفون لوظيفة ما بدلا من وظيفة أخرى داخل المنظمة أو فرصة عمل خارجية .(Sejpal & Tripathi, 2019, p. 105)

3-4-2- آلية القياس

يتم تقدير قيمة رأس المال البشري عبر حساب قيمة "أفضل بديل تالٍ" لاستخدام مهارات الموظف وقدراته، ويصبح هذا المدخل أكثر ملاءمة عندما تكون المهارات نادرة أو شديدة التخصص بما يجعل الموظفين مطلوبين في أدوار متعددة .(Abderraouf, 2020, p. 1428)

3-4-3- **القيمة التحليلية والاستخدام الإداري**

يركز المدخل على الأهمية الاستراتيجية للموهبة النادرة، ويدعم قرارات التخصيص الأمثل للموارد البشرية، لا سيما في أسواق العمل التنافسية التي ترتفع فيها قيمة المهارات المرتفعة الطلب (Sejpal & Tripathi, 2019, p. 105).

3-4-4- **القيود**

تحدّ صعوبة التطبيق العملي من انتشار هذا المدخل، بسبب تعقد قياس البدائل المتاحة بدقة، فضلا عن صعوبة تحويل المنافع المُفوّتة إلى قيم كمية موثوقة .(Abderraouf, 2020, p. 1428)

3-5- مداخل القيمة الحالية والمداخل القائمة على الدخل المستقبلي

3-5-1- الأساس المفاهيمي

تنطلق هذه المداخل من نظرية رأس المال البشري، وترى أن الاستثمار في الإنسان يولد عوائد اقتصادية مستقبلية، لذا تركز على تقدير القيمة الحالية للخدمات المستقبلية أو الدخل/الإسهامات المتوقعة التي يحققها الموظفون خلال حياتهم العملية .(Becker, 1964; Adagbonyin, 2025, p. 5)

3-5-2- آلية القياس

تقوم العملية على التنبؤ بالأرباح/الإسهامات المستقبلية ثم خصمها إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم مناسب، مع إدماج عوامل مثل التدرج الوظيفي، ونمو الإنتاجية، وقيمة الزمن للنقود (Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 433; Abderraouf, 2020, p. 1427).

3-5-3- **القيمة التحليلية والاستخدام الإداري**

توفر هذه المداخل منظورا استشرافيا يربط قيمة الموظف بمساهماته الاقتصادية المستقبلية، وهو ما يجعلها مفيدة للتخطيط الاستراتيجي وقرارات الاستثمار طويلة الأجل وتقييم استدامة القوى العاملة (Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 433).

3-6- نموذج ليف وشوارتز(Lev & Schwartz Model)

3-6-1- الأساس المفاهيمي

يُعد نموذج Lev and Schwartz (1971) من أبرز نماذج القيمة الحالية في محاسبة الموارد البشرية؛ إذ يقدّر القيمة الاقتصادية للموارد البشرية عبر احتساب القيمة الحالية للأرباح المستقبلية المتوقعة للموظف طوال مدة خدمته المتبقية .(Sejpal & Tripathi, 2019, p. 105; Abderraouf, 2020, p. 1430)

3-6-2- آلية القياس

يصنف الموظفون إلى فئات (مثل: ماهر/شبه ماهر/غير ماهر)، ثم تُتوقع أرباحهم المستقبلية وفقا لذلك، وبعدها تخصم هذه الأرباح إلى القيمة الحالية بمعدل خصم مناسب يعكس قيمة الزمن للنقود (Abderraouf, 2020, p. 1430).

3-6-3- **القيمة التحليلية والتطبيق العملي**

يُستخدم هذا النموذج على نطاق واسع—خاصةً في بعض مؤسسات القطاع العام—نظرا لمنهجيته المنظمة وسهولة تطبيقه نسبيا، كما يتيح إطارا معياريا لمقارنة قيمة رأس المال البشري بين مجموعات الموظفين (Sejpal & Tripathi, 2019, p. 105).

قيود النموذج:

يركز النموذج على الأرباح كمؤشر بديل للقيمة، وقد يغفل أبعادا نوعية مؤثرة مثل الإبداع والقيادة والابتكار، رغم إسهامها المهم في الأداء التنظيمي .(Abderraouf, 2020, p. 1430)

3-7- نماذج المعرفة والأصول غير الملموسة

3-7-1- الأساس المفاهيمي

تتجاوز النماذج المعرفية مقاربات التقييم المالي التقليدية عبر إدماج أبعاد ذات طبيعة غير ملموسة وذاتية لرأس المال البشري. وتركز هذه النماذج على رأس المال الفكري والخبرة والمساهمات المعرفية التي يصعب قياسها مباشرة باستخدام الأدوات المحاسبية التقليدية (Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 434).

3-7-2- القيمة التحليلية

تمنح هذه النماذج تصورا أكثر شمولًا لقيمة رأس المال البشري، خصوصا في القطاعات كثيفة المعرفة التي تتصدر فيها الأصول الفكرية مشهد توليد القيمة.

ختاما، تقدم كل مقاربة من مقاربات قياس محاسبة الموارد البشرية زاوية مختلفة لتقدير رأس المال البشري، وتتفاوت درجة ملاءمتها باختلاف سياق المنظمة وطبيعة الصناعة وأهدافها الاستراتيجية. وعليه، ينبغي أن يرتبط اختيار أسلوب القياس بأهداف المنظمة وبخصائص رأس المال البشري محل التقييم (Habiburrochman & Irawati, 2020, p. 435; Abderraouf, 2020, p. 1431).

4- الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لرأس المال البشري ومشكلاته

4-1- الغموض الأخلاقي في قياس قيمة رأس المال البشري

يثير الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لرأس المال البشري جملةً من الإشكالات الأخلاقية، ويعود ذلك أساسا إلى الطابع الملتبس والذاتي لعمليات القياس؛ فمقاييس رأس المال البشري كثيرا ما تعاني حدودا منهجية تجعل من الصعب إثبات علاقة سببية واضحة بين أنشطة الموارد البشرية وبين النتائج المالية. وينشأ عن هذا الغموض خطر أخلاقي مهم، يتمثل في إمكانية الانتقاء التفسيري للبيانات من طرف متخذي القرار بما يخدم مصالح شخصية أو تنظيمية. وقد يقود هذا السلوك الانتهازي إلى تشويه الواقع وتضليل أصحاب المصلحة بشأن الإسهام الفعلي لرأس المال البشري، بما يقوّض مبادئ العدالة والشفافية.(Pietsch, 2007, p. 16)

4-2- تفادي المسؤولية وإشكالات المساءلة

يسمح غياب الإسناد الدقيق للأثر المالي في قياسات رأس المال البشري بظهور سلوكيات التنصل من المسؤولية .فعندما يتعذر تتبع النتائج المالية لقرارات الموارد البشرية وربطها بأفعال أو فاعلين محددين، قد يلجأ بعض المديرين إلى إلقاء اللوم على عوامل عامة أو خارجية، أو إلى تجنب المساءلة عن إخفاقات تنظيمية. وتزداد خطورة هذا الإشكال أخلاقيًا لأنه يتيح استغلال حالة عدم اليقين لتبرير ضعف الأداء أو فاعلية الاستراتيجيات.(Pietsch, 2007, p. 17)

4-3- تحديات أخلاقية مرتبطة بالأصول غير الملموسة والثقافة التنظيمية

تتعاظم الاعتبارات الأخلاقية عندما يرتبط تقييم رأس المال البشري بعناصر غير ملموسة مثل الثقافة التنظيمية، والتي يشير إليها Flamholtz بوصفها راس مال بشري من النوع الثالث. إن تقدير مساهمة الأفراد والفرق والمنظمة ككل ضمن إطار ثقافي يثير أسئلة أخلاقية معقدة حول ماهية الثقافة "الملائمة" أو "القيّمة"، خاصة في ظل غياب مؤشرات قياس مادية مباشرة. كما يرفع ذلك احتمالات الانتقاء أو التلاعب في بيانات الثقافة وتفسيرها على نحوٍ يهدد العدالة والشفافية.(Flamholtz, 2005, p. 81)

4-4- عدم الاتساق بين القيم المعلنة والممارسات الفعلية داخل المنظمة

تظهر إشكالية أخلاقية أخرى حينما يحدث انفصال بين القيم الثقافية التي تعلنها المنظمة وبين ما يُمارس فعليا في السلوك اليومي وصناعة القرار. فالترويج العلني لمبادئ أو قيم معينة دون تجسيدها عمليًا يضعف الثقة والمصداقية، ويثير تساؤلات أخلاقية حول جدية الالتزام بالنزاهة الثقافية والتحول الحقيقي (Flamholtz, 2005, p. 82).

4-6- تسليع رأس المال البشري والنظرة الاختزالية للإنسان

على مستوى أوسع، يفتح الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لرأس المال البشري نقاشا أخلاقيا جوهريا حول كيفية التعامل مع الأفراد داخل المنظمات. فالنظر إلى الموظفين أساسا بوصفهم "أصولًا اقتصادية" قد يختزلهم إلى وحدات إنتاجية تُقوَّم فقط وفق مساهمتها المالية. وتغفل هذه النظرة أبعادا إنسانية أساسية مثل الرفاه والكرامة والرضا الوظيفي والنمو الشخصي. وفي الحالات القصوى قد تُشرعن ممارسات استغلالية، بحيث يُعامل العاملون كأدوات لخفض التكاليف بدل اعتبارهم شركاء في الابتكار والنجاح طويل الأجل (McCracken et al., 2017, p. 14).

4-7- الانعكاسات الأخلاقية لمقاربات محاسبة رأس المال البشري(HCA)

تُفاقم محاسبة رأس المال البشري (HCA) جانبا من هذه المخاوف عبر سعيها إلى "تكميم" القيمة البشرية من خلال مؤشرات اقتصادية مثل الدخل المتوقع طوال العمر في سوق العمل. ويُفهم ضمنا من ذلك أن قيمة الفرد يمكن اختزالها إلى مدى مشاركته السوقية، وهو ما يُهمّش مساهمات غير سوقية بالغة الأهمية مثل الرعاية الأسرية، والعمل التطوعي، والمشاركة الاجتماعية. وبناء عليه قد تُصوَّر فئات كالمسنين أو العاطلين عن العمل على أنهم ذوو "قيمة رأس مال بشري" منخفضة أو معدومة رغم إسهاماتهم الاجتماعية الفعلية؛ بما يحمل نزعة لنزع الطابع الإنساني وإهمال الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للحياة البشرية (Yarrow, 2020, p. 15).

4-8- التقليل من قيمة الإسهامات غير الملموسة في الممارسات المحاسبية

تنشأ تحديات أخلاقية كذلك من الممارسات المحاسبية التقليدية التي تميل إلى اعتبار رأس المال البشري مصروفًا بدل النظر إليه كاستثمار. فالإسهامات غير الملموسة—مثل الإبداع والقيادة وتبادل المعرفة—غالبا

ما تُقلل أو تُستبعد من التقارير المالية، بما قد يؤدي إلى تمثيل غير عادل لقيمة ما يقدمه الموظفون اقتصاديا. وقد ينعكس هذا التشويه في معاملة الموظفين على نحوٍ غير منصف ويضعف التزام المنظمة بتنمية رأس مالها البشري.(Peterson & Kumar, 2023)

5- التحديات المعيارية في الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لرأس المال البشري

5-1- توتر بين التقويم المالي والمعايير الإنسانية/الاجتماعية

من منظور معياري تظهر الصعوبات الأساسية في التوتر بين منطق التقييم المالي وبين المعايير التنظيمية والمجتمعية الأوسع. فكثيرا ما يُقاس رأس المال البشري بمدى مساهمته في قيمة المساهمين، وهو تركيز قد يتعارض مع توقعات معيارية تتعلق برفاه الموظف والرضا الوظيفي والنمو الشخصي والمسؤولية الاجتماعية. وعندما تهيمن الغايات المالية على الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية يتولد تعارض أخلاقية ومعيارية واضحة.(Pietsch, 2007, p. 17)

5-2- غياب إطار معياري موحّد

تتمثل إحدى المشكلات المعيارية الكبرى في عدم وجود إطار متماسك ومقبول على نطاق واسع لتفسير بيانات رأس المال البشري وتطبيقها. ونتيجة لذلك قد يفسر أصحاب المصلحة—كالمديرين، ومسؤولي الموارد البشرية، والموظفين—المعطيات بطرق متباينة وربما متناقضة. وينتج عن هذا الافتقار إلى المعايير حالة من الالتباس وتذبذب في القرارات واحتمالات مخرجات غير أخلاقية؛ ما يجعل بناء أطر مؤسسية قوية أمرا ضروريا لضمان الاتساق والشرعية في ممارسات التقييم.(Pietsch, 2007, p. 18)

5-3- تحديات معيارية في تقييم الثقافة التنظيمية

تتجلى التحديات المعيارية بصورة خاصة عند تقييم الثقافة التنظيمية. فعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بأن الثقافة قد تدفع الأداء المالي، إلا أنه لا يوجد معيار عالمي لقياس أثرها الاقتصادي. وغياب مؤشرات موحّدة يجعل المقارنة بين المنظمات والقطاعات صعبة، ويؤدي إلى ممارسات تقييم غير متسقة. كما أن اختلاف التصورات حول معنى الثقافة "الناجحة"—هل تُعرّف بالأداء المالي أم برفاه الموظفين أم بالمسؤولية الاجتماعية—يزيد من تعقيد تكميم قيمة الثقافة بصورة معيارية منسجمة (Flamholtz, 2005, pp. 84–85).

5-4- تباينات ثقافية ومجتمعية في تعريف "القيمة"

تتعمق هذه الإشكالات بفعل الاختلافات الثقافية والمجتمعية والتنظيمية في تحديد معنى "القيمة". فقد تُعلي بعض السياقات من الإنتاجية الاقتصادية، بينما تعطي أخرى وزنًا أكبر للإبداع أو الاندماج أو التماسك الاجتماعي. ويثير ذلك سؤالا معياريا: هل ينبغي تقييم رأس المال البشري حصريا عبر مؤشرات اقتصادية مثل الأجور والإنتاجية، أم ينبغي إدراج الإسهامات غير الاقتصادية أيضا؟ ويذهب تيار متزايد إلى أن

اختزال رأس المال البشري في بعد اقتصادي محض يفشل في التقاط دوره في الابتكار والاستدامة والأداء طويل الأجل.(McCracken et al., 2017, p. 16)

5-5- افتراضات سوقية وحدود معيارية

ترتبط حدود معيارية إضافية بالافتراضات السوقية التي تقوم عليها العديد من منهجيات تقييم رأس المال البشري. إذ تُعلي هذه المقاربات من نتائج سوق العمل والعوائد المالية، وتُهمل أشكالا من القيمة تقع خارج آليات السوق—كالرعاية الاجتماعية والعمل العاطفي والاندماج المجتمعي. وقد يقود هذا المنظور إلى تهميش أنظمة الرفاه والعلاقات غير المُسلَّعة الضرورية لرفاه الإنسان وتماسك المجتمع (Yarrow, 2020, p. 17).

5-6- رأس المال البشري: تكلفة أم استثمار؟

تعكس النقاشات حول ما إذا كان ينبغي التعامل مع رأس المال البشري كـ"تكلفة" أو "استثمار" توترًا معياريًا مستمرًا. فعلى الرغم من أن بعض النماذج المحاسبية (مثل مقاربة تكلفة الاستبدال أونموذج تكلفة الفرصة) تحاول تكميم رأس المال البشري عبر تكاليف الاستبدال أو إعادة التدريب، إلا أنها قد تعجز عن التقاط قيمته الاستراتيجية بعيدة المدى، ولا سيما إسهامه في الابتكار ونمو الإنتاجية.(Henderson et al., 2024)

5-7- تحديات القياس والإبلاغ: قصور المؤشرات المالية التقليدية

غالبًا ما تكون المؤشرات المالية التقليدية—مثل عائد الاستثمار (ROI) أو تكاليف العمل—غير كافية لعكس القيمة الكاملة لرأس المال البشري، لأنها تستبعد أصولًا غير ملموسة مثل رأس المال الفكري، والمعرفة التنظيمية، والشبكات العلائقية. وينتج عن ذلك تقليلٌ منهجي لقيمة إسهامات العاملين. كما قد تنشأ مخاوف أخلاقية عندما تفضّل المنظمات الأداء المالي قصير الأجل على حساب الاستثمار طويل الأجل في تطوير الموظفين، بما قد يؤدي إلى الاحتراق الوظيفي، وضعف الاندماج، وارتفاع معدلات الدوران (McCracken et al., 2017, p. 18).

5-8- الثقافة التنظيمية كآلية لمعالجة التحديات الأخلاقية والمعيارية

يرى Flamholtz أن جزءًا معتبرًا من التحديات الأخلاقية والمعيارية المرتبطة بتقييم رأس المال البشري يمكن التعامل معه عبر الاعتراف بالثقافة التنظيمية كمكوّن جوهري من مكونات رأس المال البشري. ويتطلب ذلك تعريفات واضحة ومتسقة للثقافة تتوافق مع أهداف المنظمة، وأن تنعكس هذه التعريفات ليس فقط في التصريحات الرسمية بل في الممارسات والسلوكيات اليومية.(Flamholtz, 2005, p. 86)

كما يمكن لإدارة الثقافة بكفاءة أن تتحول إلى أداة استراتيجية تربط رأس المال البشري بالنتائج المالية. وتُستشهد تجارب منظمات مثل Starbucks لبيان كيف يمكن للمواءمة بين القيم والسلوك أن ترفع دافعية العاملين ورضا العملاء والأداء المالي. وتُظهر هذه الأمثلة أن الثقافة—إذا أُديرت على نحو صحيح—يمكن

ربطها بنتائج اقتصادية بما يخفف بعض التحديات الأخلاقية والمعيارية الملازمة للقياس التقليدي (Flamholtz, 2005, p. 87).

6- المأسسة وبناء الإطار التفسيري والحلول الاستراتيجية

6-1- المأسسة(Institutionalization)

تُعد المأسسة وآليات "التأطير" من الأدوات المحورية للحد من المخاطر الأخلاقية والمعيارية في قياس رأس المال البشري. فالمأسسة تعني ترسيخ ممارسات ومعايير وعمليات روتينية موحّدة تحكم جمع بيانات رأس المال البشري وتفسيرها وتطبيقها. ويسهم ذلك في تقليل الغموض وتعزيز الشرعية والحد من التفسيرات الانتهازية من قبل أصحاب المصلحة.(Pietsch, 2007, p. 18)

6-2- التأطير(Framing)

يشير التأطير إلى كيفية تقديم قياس رأس المال البشري داخل المنظمة. فإذا قُدِّم باعتباره أداة تنموية داعمة لنمو الموظف ونجاح المنظمة، زادت احتمالات قبوله. أما إذا قُدِّم كآلية رقابة مالية بحتة، فقد يثير مقاومة خاصة من الموظفين أو ممثلي العمال. ومن ثمّ فإن التأطير المتوازن الذي يدمج الأهداف المالية والإنسانية يمكن أن يعزز الفهم المشترك ويعالج القلق المعياري.(Pietsch, 2007, p. 19)

6-3- الأطر التكاملية والموازنة بين القيمة الاقتصادية والقيمة الإنسانية

من الحلول المقترحة اعتماد أطر شاملة تُدخل البعدين المالي وغير المالي في تقييم رأس المال البشري. فنهج بطاقة الاداء المتوازن يقدم رؤية متعددة الأبعاد تجمع بين مؤشرات ملموسة وغير ملموسة، بينما تُبرز أطر مثل المنظور القائم على المورد (RBV) الأهمية الاستراتيجية لرأس المال البشري كمصدر للميزة التنافسية (Kaplan & Norton, 1992; Barney, 1991).

وفي المحصلة، تبقى الموازنة بين "التقييم الاقتصادي" لرأس المال البشري وبين "تنميته" تحديا مركزيا. فالقيادة الأخلاقية تقتضي الاعتراف بالموظفين ليس فقط كرافد للربحية، بل كأفراد لرفاههم ورضاهم ونموهم قيمة أصيلة. وعبر بناء بيئات عمل تُعلي البعدين الاقتصادي والإنساني معا، يمكن للمنظمات تعزيز الأداء طويل الأجل والولاء والإبداع.(McCracken et al., 2017, p. 21)

7- دلالات التحديات الأخلاقية والمعيارية

7-1- دلالات على الحوكمة والسياسات العالمية

إن تطبيق محاسبة رأس المال البشري (HCA) في الحوكمة الاقتصادية العالمية يحمل آثارا عميقة على السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية. فسيادة المقاييس السوقية قد تؤثر في مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، بحيث يعاد تأطير سياسات التنمية حول توسيع أسواق العمل والعمل المأجور الرسمي، مع تهميش

نماذج بديلة. ووفق هذا الانحياز المعياري قد تُقدَّم السياسات التي تعلي "المشاركة السوقية" على أنها "مستدامة"، بينما تُصوَّر حلول غير سوقية—مثل الدخل الأساسي الشامل أو أنظمة الرفاه المجتمعية—باعتبارها غير مستدامة بغض النظر عن منافعها الاجتماعية أو البيئية الأوسع. وبهذا قد تُقاس "استدامة" الدول بمدى انضباطها للنموذج السوقي، بما قد يُقصي مقاربات أخرى للرفاه الإنساني (Yarrow, 2020, p. 19).

2-7- دلالات على صنع القرار داخل المنظمات

إن الطبيعة المزدوجة لرأس المال البشري—بوصفه أصلا من جهة ومصروفا من جهة أخرى—تنعكس مباشرة على قرارات المنظمة. فإذا جرى التعامل معه أساسًا كنفقات، قد تميل الإدارة إلى خفض التكاليف على المدى القصير بدل الاستثمار في تطوير الموظفين. أما اعتباره أصلًا فيدفع نحو قرارات أكثر استراتيجية في التدريب والاحتفاظ بالعاملين، بما يعزز النمو والأداء طويل الأجل. وبالتالي فإن طريقة معاملة رأس المال البشري تؤثر في كيفية تخصيص الموارد، وهو ما ينعكس على تنافسية المنظمة واستدامتها في السوق.(Thompson & Liu, 2024)

8- محاسبة الموارد البشرية ومسألة الاستدامة

8-1- العلاقة بين إدارة الموارد البشرية وتقارير الاستدامة

يمثل دمج إدارة الموارد البشرية (HRM) ضمن تقارير الاستدامة ركيزةً أساسية في دعم توجهات الاستدامة المؤسسية. إذ يتيح هذا التكامل إدراج عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) إلى جانب المؤشرات المالية التقليدية، بما يحقق مواءمةً أوسع بين الأداء المالي والأداء غير المالي. ولا يقتصر أثر ذلك على تعزيز مساءلة المؤسسة وشفافيتها، بل يسهم كذلك في تحسين جودة القرارات الإدارية من خلال تقديم صورة شمولية عن أداء الشركة في مجال الاستدامة. كما أن اعتماد ممارسات محاسبية مستدامة تُدرج مؤشرات ESGضمن التقارير المالية يساعد المنظمات على تقييم أدائها الاستدامي بصورة أكثر اكتمالا ودقة (Ateeq, Alzoraiki, Milhem, & Al Astal, 2025, p. 2).

8-2- دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الاستدامة

تضطلع إدارة الموارد البشرية بدور محوري في ترسيخ الاستدامة عبر إدماج الممارسات المستدامة في الثقافة التنظيمية. فتبنّي استراتيجيات موارد بشرية تشجع مشاركة الموظفين في مشاريع الاستدامة، وتولي اهتماما بإدارة المواهب وتنمية المهارات المرتبطة بالاستدامة، ينعكس مباشرة على مخرجات المؤسسة البيئية والاجتماعية والحوكمية. وعليه فإن مساهمة إدارة الموارد البشرية في بناء بيئة تنظيمية داعمة للاستدامة تُعد ضرورية لجعل الاستدامة جزءا بنيويا من العمليات الأساسية للمنظمة، بما يعزز قدرتها على الاستمرار وتحقيق أهداف طويلة الأجل.(Ateeq, Alzoraiki, Milhem, & Al Astal, 2025, p. 3)

8-3- فوائد تكامل إدارة الموارد البشرية والمحاسبة في مجال الاستدامة

تشير الأدبيات إلى أن دمج ممارسات إدارة الموارد البشرية مع الممارسات المحاسبية يفضي إلى تحسينات ملموسة في الاستدامة المؤسسية على أبعاد متعددة. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة صادرة عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI, 2019) إلى أن الشركات التي تُضمّن معايير الاستدامة ضمن تقاريرها المالية تحقّق تحسنًا في أدائها الاستدامي. وبالمثل، أفاد المعهد المعتمد لتنمية الأفراد والموارد البشرية (CIPD, 2020)بأن المنظمات التي تعتمد استراتيجيات تكاملية تجمع بين الموارد البشرية والمحاسبة شهدت تطورًا ملحوظًا في إنتاجية العاملين وفي الأداء المالي، بما يعزز الاستدلال على الأثر الإيجابي للجمع بين المنظومتين.(Ateeq, Alzoraiki, Milhem, & Al Astal, 2025, p. 4)

8-4- التحديات والمقاربات المنهجية

على الرغم من المزايا المتوقعة لتكامل إدارة الموارد البشرية والمحاسبة لخدمة الاستدامة، إلا أن هذا المسار يواجه تحديات بارزة، خاصةً فيما يتعلق بكيفية قياس أثر هذا التكامل على نتائج الاستدامة. وفي هذا السياق، يتجه بعض الباحثين إلى تفضيل المقاربات النوعية بوصفها أكثر قدرة على التقاط تعقيدات السلوك التنظيمي والثقافة المؤسسية، بينما يفضّل آخرون المقاربات الكمية بهدف تأسيس علاقات إحصائية مباشرة بين ممارسات التكامل ونتائج الاستدامة. وتُبرز هذه المناقشات المنهجية الحاجة إلى مزيد من البحث، مع ترجيح تبنّي مقاربة مختلطة (Mixed-Methods) توازن بين عمق التفسير النوعي ودقة القياس الكمي، بما يتيح فهمًا أشمل لأثر هذا التكامل ونتائجه.(Ateeq, Alzoraiki, Milhem, & Al Astal, 2025, p. 5)

رابعا- قياس الأداء غير المالي: من مؤشرات ESG إلى رأس المال الفكري وأصول المعرفة

1- مؤشرات الأداء غير المالية (البيئية، الاجتماعية والحوكمة - ESG)

1-1- الإطار المفاهيمي لمؤشرات الأداء غير المالية

تُعدّ مؤشرات الأداء غير المالية من الأدوات الأساسية في تقييم أبعاد الأداء المؤسسي التي لا تعكسها القوائم المالية التقليدية. فهي توسّع نطاق التقارير المؤسسية من خلال إدماج الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمية (Environmental, Social, Governance – ESG)، والتي تُعدّ ضرورية لفهم تطور المؤسسة وأدائها وقدرتها على الاستمرارية على المدى الطويل.

ويعرّف Zarzycka و Krasodomska مؤشرات الأداء الرئيسية غير المالية على أنها إفصاح قائم على مؤشرات كمية ونوعية، ينبغي أن تكون منسجمة مع المقاييس المعتمدة فعليًا في التسيير الداخلي وتقييم المخاطر. ووفقا لهذا التصور، فإن هذه المؤشرات تسهم في تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة عندما تكون مدعومة بتفسيرات سردية توضّح أساليب القياس ومدى مساهمتها في دعم اتخاذ القرار الإداري. ويؤكد المؤلفان أن قيمة مؤشرات الأداء غير المالية لا تتحدد بعددها، بل بمدى ملاءمتها ووضوحها واستمراريتها

عبر الزمن، بما يسمح لأصحاب المصلحة بتتبع التقدم وتحليل الاتجاهات (Zarzycka & Krasodomska, 2022, p. 141).

1-2- المحتوى العام لمؤشرات الأداء غير المالية

من منظور عام، تهدف مؤشرات الأداء غير المالية إلى توسيع نطاق التقارير المؤسسية ليشمل، إلى جانب المعلومات المالية، أبعاد الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية وهياكل الحوكمة. وقد أسهم الطلب المتزايد على الشفافية من قبل الأسواق المالية وأصحاب المصلحة في تعزيز إدماج هذه المؤشرات ضمن التقارير السنوية للمؤسسات.

1-2-1- مؤشرات الأداء البيئي

تُعدّ مؤشرات الأداء البيئي محورًا رئيسيًا في الإفصاح غير المالي، وتبرز أهميتها في القطاعات ذات الحساسية البيئية المرتفعة؛ إذ تميل مؤسسات هذه القطاعات إلى إفصاح أوسع وأعلى جودة تحت تأثير رقابة أصحاب المصلحة وجماعات الضغط البيئي.(Zarzycka & Krasodomska, 2022, pp. 147–151)

ضمن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمية، يُنظم البعد البيئي حول: الانبعاثات، استخدام الموارد، والابتكار البيئي بما يشمل قياس الغازات الدفيئة والملوثات، وكفاءة استهلاك المياه والطاقة والموارد، والاستثمار في البحث والتطوير والتقنيات والمنتجات المستدامة.(da Cunha et al., 2025, pp. 8–9)

1-2-2- مؤشرات الأداء الاجتماعي

تعالج مؤشرات الأداء الاجتماعي القضايا المجتمعية عبر قياس الآثار الاجتماعية والعلاقات مع أصحاب المصلحة. •ضمن ESG يُنظم البعد الاجتماعي حول: القوى العاملة، مسؤولية المنتج، حقوق الإنسان، والمجتمع بما يشمل التنوع والصحة والسلامة ورضا العاملين، وجودة المنتج وحماية البيانات، والامتثال عبر سلاسل التوريد، والانخراط في تنمية المجتمع لتعزيز الشرعية والثقة.(da Cunha et al., 2025, p. 9)

1-2-3- الحوكمة ومبادئ التقارير والتقارير المتكاملة

تُعد الحوكمة عنصرا أساسياً في الأداء غير المالي وترتبط بمبادئ الشفافية والموثوقية والاتساق وبالتقارير المتكاملة التي توحّد المالي والبيئي والاجتماعي، بما يضمن مصداقية الإفصاحات وملاءمتها واتساقها مع الاستراتيجية والأهداف طويلة الأجل (Federation of European Accountants [FEE], 2011, pp. 5–7).

تصنف الحوكمة إلى: الإدارة، المساهمون، واستراتيجية المسؤولية الاجتماعية وتشمل هيكل المجلس واستقلاليته وتعويضات التنفيذيين، والشفافية وحقوق المساهمين والرقابة الداخلية، وسياسات مكافحة الفساد ومدونات السلوك وإدماج اعتبارات ESG في القرار.(da Cunha et al., 2025, p. 9)

1-2-4- تفسير أبعاد الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمية (ESG) عبر منطق الإفصاح

تتجلى أبعاد الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمية عبر منطق الإفصاح:

- البيئي يتشكل أساسا بالخصائص القطاعية وضغوط أصحاب المصلحة البيئيين،

- الاجتماعي يعكس التفاعل مع أصحاب المصلحة والتعلم التنظيمي،

- الحوكمة تتجسد في صرامة الإفصاح وشفافيته وتوحيده؛ لذا يُنظر إلى ESG كمنطق تقريري متأثر بالسياق لا كقائمة ثابتة.(Zarzycka & Krasodomska, 2022, pp. 147–151)

2- قياس رأس المال الفكري وأصول المعرفة

2-1- راس المال الفكري: أساس الاعتراف به وقياسه

2-1-1- تعريف رأس المال الفكري

أ- التعريف المفاهيمي

يعرف رأس المال الفكري بأنه مجموعة من الموارد الفكرية الموثقة والمُنظمة، مثل المعرفة والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة، والتي يمكن توظيفها لتوليد الثروة. ويتميز هذا المفهوم بطبيعته المتعددة الأبعاد، إذ يشمل متغيرات تنظيمية وفردية في آن واحد، الأمر الذي يجعل قياسه باستخدام المؤشرات المالية التقليدية أمرا بالغ الصعوبة .(Kannan & Aulbur, 2004, p. 389)

ب- المكونات الأساسية لرأس المال الفكري

يصنّف الأدب العلمي رأس المال الفكري عادة إلى ثلاثة مكونات رئيسية:

- رأس المال البشري، الذي يعكس الاستثمارات في كفاءات العاملين وقدراتهم الإنتاجية؛
- رأس المال التنظيمي (أو الهيكلي)، ويشمل النظم والعمليات والفلسفات التنظيمية وأصول الابتكار التي تُمكّن رأس المال البشري من الأداء الفعّال؛
- رأس المال العلائقي (أو الزبائني)، الذي يجسد قيمة العلاقات مع العملاء والموردين والأسواق، بما في ذلك الثقة والولاء وتكرار التعاملات .(Kannan & Aulbur, 2004, pp. 389–390)

2-1-2- رأس المال الفكري كأصل محاسبي واستراتيجي

ا- الاعتراف بالأصل والمنطق المحاسبي

ينطلق Fischer و Marsh في تناولهم لرأس المال الفكري من منظور وضع المعايير المحاسبية، حيث يجادلان بأن التعريف المُعدَّل لمفهوم «الأصل» في توجيهات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB) قد أتاح حيزا مفاهيميا للاعتراف بالقيمة العادلة لعناصر كانت

مستبعدة تقليديا من الميزانية العمومية. ويتيح هذا التحول إدراج القيمة التنظيمية القائمة على المعرفة والخبرة ضمن الأطر المحاسبية. ويُفهم الاهتمام المتزايد برأس المال الفكري في هذا السياق باعتباره استجابة لقصور المحاسبة المالية التقليدية، التي تطورت في ظل اقتصادات صناعية تعتمد على الأصول الملموسة، وبالتالي تعجز عن تمثيل القيمة القائمة على المعرفة تمثيلا كافيا .(Fischer & Marsh, 2014, p. 2)

ب- تبرير الاعتراف برأس المال الفكري كأصل

يرى Fischer و Marsh أن رأس المال الفكري يستوفي الخصائص التعريفية للأصل، إذ يسهم في توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ويخضع لدرجة من السيطرة التنظيمية، وينشأ عن معاملات أو أحداث سابقة. ورغم أن تنقل العاملين يحدّ من السيطرة الكاملة عليه، فإنهما يقارنان رأس المال الفكري بالشهرة(Goodwill) ، التي يُعترف بها محاسبيا رغم اعتمادها على تصورات خارجية واستثمارات مستمرة (Fischer & Marsh, 2014, p. 3).

ث- خصائص القياس ودور تكلفة الاستبدال

يُدرج الاعتراف برأس المال الفكري ضمن التوجه الأوسع لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) نحو المحاسبة بالقيمة العادلة، وتعدد خصائص القياس، بما يشمل التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وتكلفة الاستبدال وقيمة التسوية. ويؤكد Fischer و Marsh أن تكلفة الاستبدال موجودة مفاهيميا داخل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ، وتدعم التعامل مع نفقات استقطاب القوى العاملة واستبدالها باعتبارها مسألة قياس لأصل غير ملموس .(Fischer & Marsh, 2014, p. 3)

ج- الأصول غير الملموسة والأهمية الاستراتيجية للقياس

تنظر المؤسسات على نحو متزايد إلى الأصول غير الملموسة، مثل العلامات التجارية والسمعة والعلاقات والثقافة التنظيمية، باعتبارها مصادر دائمة للميزة التنافسية. غير أن البحث التجريبي لا يزال مقيدا عندما تعجز أطر القياس عن رصد الآثار التنظيمية والعملية والمالية للاستراتيجيات القائمة على المعرفة (Kannan & Aulbur, 2004, p. 389).

ح- إشكالية القياس ومشكلة "الأصول الخفية"

على الرغم من الاعتراف العام بأهمية رأس المال الفكري، فإن تحديده بدقة وقياسه على نحو صارم لا يزالان محل إشكال. ويؤدي غياب معايير قياس معتمدة إلى بروز ما يُعرف بـ«الأصول الخفية» التي تقع خارج أنظمة التقارير الرسمية. وغالبا ما تنعكس هذه الإشكالية في الفجوة القائمة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمؤسسات، بما يشير إلى وجود احتياطيات غير معترف بها مرتبطة برأس المال الفكري تعجز النظم المحاسبية والإدارية عن رصدها والتواصل بشأنها بصورة منهجية (Fischer & Marsh, 2014, p. 2).

خ- لماذا قياس رأس المال الفكري؟

يهدف قياس رأس المال الفكري إلى جعل الأصول المعرفية الخفية مرئية، وتبرير الاستثمارات الموجهة إليها. ويشمل ذلك رسم خرائط للأصول غير الملموسة، وتحديد تدفقات المعرفة، وترتيب أولويات المعرفة الحرجة، ونشر أفضل الممارسات، ومتابعة تطور القيمة عبر الزمن، وتعزيز التعاون، ودعم الاستراتيجية التنظيمية والميزة التنافسية .(Kannan & Aulbur, 2004, p. 390)

د- الميزة التنافسية وغاية تقييم رأس المال الفكري

يرتبط هذا التطور المحاسبي بالاستراتيجية التنافسية في بيئة عالمية متسارعة، حيث باتت الميزة التنافسية المستدامة تُستمد على نحو متزايد من قاعدة المعرفة التنظيمية والقوى العاملة المتجمعة، بدلا من الأصول المادية أو المالية. وعلى هذا الأساس، يحدد Fischer و Marshأهدافهم في توضيح مفهوم رأس المال الفكري وتحديد موقعه كأصل ضمن تقييم المؤسسة، وبيان المناهج الممكنة لتقديره (Fischer & Marsh, 2014, p. 2).

2-2- قياس رأس المال الفكري

2-2-1- مقاربتان لقياس رأس المال الفكري

أ- مقاربة قيمة الأصل

تقيس هذه المقاربة رأس المال الفكري باعتباره قيمة أصل، وتركز على الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد والتسعير، مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والأسرار التجارية، إضافة إلى القيم الشبيهة بالشهرة المرتبطة بالقوى العاملة المتجمعة، والتي تُقدَّر عادة باستخدام تقنيات التقييم المهني (Fischer & Marsh, 2014, p. 4).

ب- مقاربة مؤشرات الأداء

تعتمد المقاربة الثانية على مؤشرات أداء تعكس القدرات التنظيمية الكامنة، مثل العمليات، والتحسين المستمر، ورضا العملاء. وتجمع هذه المؤشرات بين مقاييس نقدية وغير نقدية، وتُعدّ عموما أكثر تجريبية من حيث التقييم الكمي .(Fischer & Marsh, 2014, p. 4)

2-2-2- نماذج قياس رأس المال الفكري وأطر الإفصاح

أ- إطارSkandia Navigator

- هيكلة فئات رأس المال الفكري

يلخص Marr و Schiuma و Neely إطار Skandia Navigator من خلال تقسيم القيمة السوقية للمؤسسة إلى رأس مال مالي ورأس مال فكري. ويُقسَّم رأس المال الفكري بدوره إلى رأس مال بشري

ورأس مال هيكلي، حيث يُفكَّك هذا الأخير إلى رأس مال الزبائن، ورأس مال العمليات، ورأس مال الابتكار. وتهدف هذه البنية الهرمية إلى إظهار المحركات غير الملموسة لخلق القيمة. غير أن المؤلفين يلفتون الانتباه إلى إشكالات مفاهيمية، من أبرزها غموض العلاقات بين مختلف المنظورات، وصعوبة التعبير المتماسك عن الأصول غير الملموسة التفاعلية بلغة نقدية موحدة (Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 555–556).

- الأساس المفاهيمي: رأس المال البشري والهيكلي

يعرض Bontis إطار Skandia Navigator بوصفه نموذجا تقريريا ديناميكيا وشموليا، منظما حول خمسة محاور مترابطة هي: البعد المالي، وبعد الزبائن، وبعد العمليات، وبعد التجديد والتطوير، وبعد رأس المال البشري. وتهدف هذه المحاور إلى الكشف عن محركات القيمة التي تظل غير مرئية في التقارير المالية التقليدية. وضمن هذا الإطار، يُبنى رأس المال الفكري أساسًا على التفاعل بين رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي، مما يوفر قاعدة مفاهيمية واضحة لقياس القيمة التنظيمية التي تعجز الأنظمة المحاسبية التقليدية عن التقاطها .(Bontis, 2001, p. 44)

- التعريفات الموجِّهة لاختيارات القياس

وفقًا لـBontis يشمل رأس المال البشري معارف العاملين ومهاراتهم وقدرتهم على الابتكار وكفاءاتهم، إضافة إلى القيم والثقافة والفلسفة التنظيمية. ويتميّز هذا النوع من رأس المال بكونه غير مملوك للمؤسسة. في المقابل، يتكوّن رأس المال الهيكلي من القدرات التنظيمية مثل الأجهزة، والبرمجيات، وقواعد البيانات، والهياكل، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وهي موارد تبقى داخل المؤسسة عند مغادرة العاملين، ويمكن امتلاكها والمتاجرة بها. وتُدرج علاقات الزبائن ضمن رأس المال الهيكلي فيما يُعرف برأس مال الزبائن. ويؤثر هذا التمييز المفاهيمي مباشرة في تحديد المؤشرات المناسبة لكل فئة من فئات رأس المال الفكري .(Bontis, 2001, p. 44)

- التشغيل عبر المؤشرات وصيغة iC

يوضح Bontis أن أنظمة التقارير من نمط Skandia تجمع المقاييس النقدية في قيمة إجمالية لرأس المال الفكري(C) ، كما تُدمج النسب والمؤشرات المئوية في معامل كفاءة لرأس المال الفكري .(i) وبذلك يُعبَّر عن رأس المال الفكري التنظيمي بوصفه دالة مضاعِفة(iC) ، تهدف إلى التقاط كل من حجم الموارد الملتزم بها ومدى كفاءة توظيفها الحالي. وتسعى هذه الصيغة إلى عكس مخزون رأس المال الفكري واستخدامه الإنتاجي في آن واحد .(Bontis, 2001, p. 46)

- اختيار المؤشرات وتجميعها وتفسيرها

تُنتج المحاور الخمسة لإطار Skandia عددا كبيرا من المؤشرات المحتملة، مما يستلزم عملية دقيقة للاختيار والتجميع والاختزال في مجموعة محدودة من المؤشرات المركبة. ويؤكد Bontis أهمية الحكم المهني في هذه العملية، بما في ذلك إزالة التكرار وإجراء التحليل التفسيري. كما يطرح مفهوم "كاشف الحقيقة"، حيث يعمل معامل الكفاءة (i) على ربط قيمة رأس المال (C) بالأداء الفعلي الحالي. وبذلك لا يُنظر إلى القياس بوصفه ممارسة تقنية بحتة، بل كعملية تتطلب تفسيرًا إداريًا وفهما عميقا حسب السياق (Bontis, 2001, p. 46).

ب- نموذجIC-Index

- تجميع المؤشرات في مؤشر مركب

يعرض Marr و Schiumaو Neely نموذج IC-Index باعتباره مقاربة تقوم على تجميع مجموعة مختارة من مؤشرات رأس المال الفكري في مؤشر واحد أو عدد محدود من المؤشرات. ويتم ذلك من خلال تحويل مقاييس متنوعة إلى أرقام بلا أبعاد وتطبيق أوزان نسبية. ورغم أن هذا التجميع يسهل التتبع والمقارنة، فإن المؤلفين يحذرون من أنه قد يحجب محركات قيمة أساسية، كما أن عملية الترجيح تدخل عنصر الذاتية، مما قد يؤدي إلى تشويه التفسير عندما تكون الافتراضات الأساسية ضعيفة أو محل خلاف (Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 556–558).

- المتابعة الاستراتيجية والتركيز على التغير

يصف Bontis نموذج IC-Index بأنه شديد الارتباط بالسياق، مشيرا إلى أن المقارنة بين المؤسسات — وأحيانا عبر الزمن داخل المؤسسة نفسها — تظل إشكالية، لأن تعريف المؤشرات واختيارها وأوزانها تعكس أولويات استراتيجية وأحكاما إدارية. ونظرا لأن قياس رأس المال الفكري يعتمد غالبا على مؤشرات بديلة تنتج مقاييس ترتيبية لا قياسية، فإن IC-Index يكون أكثر ملاءمة لتتبع التغيرات في مخزونات وتدفقات رأس المال الفكري، بدل الادعاء بوجود مستوى قابل للمقارنة عالميا .(Bontis, 2001, p. 48)

- القيمة التفسيرية والقيود

تُفسر التحركات في IC-Index على أنها إشارات إلى تغيرات في عناصر رأس المال الفكري الأساسية، وبالتالي إلى تحولات محتملة في القدرة المستقبلية على تحقيق الأرباح. ويجعل ذلك النموذج جذابا لأغراض التعلم الاستراتيجي وبناء المعنى. غير أن Bontis يشير إلى عدة قيود، من بينها الذاتية في اختيار المؤشرات وترجيحها، والافتراضات المتعلقة بوجود رأس المال الفكري وأهميته، إضافة إلى الحساسية للأحداث العرضية، وكلها عوامل قد تعقّد التفسير وتحدّ من موثوقية النتائج .(Bontis, 2001, p. 48)

ت- تدقيق رأس المال الفكري

يعرض Marr و Schiumaو Neely تدقيق Brooking لرأس المال الفكري بوصفه مقاربة تُحدد أربع فئات من الأصول غير الملموسة: أصول السوق، والأصول المتمركزة حول الإنسان، وأصول الملكية الفكرية، وأصول البنية التحتية. ويسعى التدقيق بعد ذلك إلى إسناد قيم نقدية باستخدام منطق قائم على التكلفة أو السوق أو الدخل. ورغم أن هذا الإطار يدعم التحديد المنهجي وزيادة الوعي، فإن المؤلفين يؤكدون استمرار صعوبات عملية، من بينها غياب أسواق فعّالة للعديد من الأصول غير الملموسة، وضعف قابليتها للتحويل، وعدم اليقين بشأن ارتباطها بالأرباح المستقبلية (Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 559–560).

ث- نموذجTechnology Broker

يقدّم Bontis نموذج Technology Broker على أنه يبدأ بتدقيق لرأس المال الفكري منظم حول أربعة مكونات: أصول السوق (مثل العلامات التجارية، والزبائن، وقنوات التوزيع، والعقود)، والأصول المتمركزة حول الإنسان (كالخبرة، والإبداع، والقيادة)، وأصول الملكية الفكرية، وأصول البنية التحتية. ويسهم هذا التصنيف في توضيح مواضع الأصول المعرفية، ويوجه صياغة الأسئلة والمؤشرات المناسبة لإظهار القيمة غير الملموسة .(Bontis, 2001, p. 48)

ج- المؤشرات السوقية المالية لرأس المال الفكري

- القيمة السوقية المضافة(MVA)

يناقش Bontis مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) بوصفه الفرق بين رأس المال الذي ساهم به المستثمرون في المؤسسة والقيمة التي يمكنهم استردادها عند بيع أسهمهم. ويُقدم MVA كتقييم سوقي لأداء المؤسسة، غير أن قيمته التفسيرية تظل محدودة، إذ قد يخلط بين مكاسب وخسائر تاريخية والمشاعر السوقية الحالية، مما يسمح ببقاء MVA مرتفعًا حتى في ظل تدهور الآفاق المستقبلية .(Bontis, 2001, p. 54)

- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ومخاطر "الصندوق الأسود"

تُعرَّف القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بأنها الفرق بين صافي المبيعات وكلٍّ من مصاريف التشغيل والضرائب وتكاليف رأس المال، وتُحسب باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال وإجمالي رأس المال المستثمر. ويحذر Bontis من أن التعامل مع EVA بوصفها بديلًا عن رأس المال الفكري قد يؤدي إلى نشوء «أثر الصندوق الأسود»، حيث تتراجع الحوافز لتحديد الأصول غير الملموسة الفردية وإدارتها. ويحدّ هذا النهج من فهم طبيعة الموارد غير الملموسة الموجودة وكيفية مساهمتها في خلق القيمة، مما يعرقل التحقق والإدارة الفعالة لرأس المال الفكري .(Bontis, 2001, p. 55)

ح- براءات الاختراع ومؤشرات البراءات المرجَّحة بالاستشهادات

- براءات الاختراع كمؤشرات حوكمية قابلة للتفعيل

يعرض Bontis المؤشرات القائمة على براءات الاختراع بوصفها أدوات عملية لحوكمة رأس المال الفكري، مستندا إلى مقاربة شركة Dow Chemical التي تُدرج القياس ضمن دورة إدارية متكررة. وتشمل هذه الدورة توضيح دور المعرفة، وتقييم المنافسين، وتصنيف محافظ الأصول المعرفية، واتخاذ قرارات بشأن الاحتفاظ بالأصول أو تطويرها أو بيعها أو التخلي عنها، والاستثمار لسد الفجوات، ثم تكرار العملية. وفي هذا النموذج، يرتبط تتبع المؤشرات مباشرة بالقرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمحفظة، بما في ذلك بيع الأفكار أو التخلي عن الملكية الفكرية غير المنتجة .(Bontis, 2001, p. 55)

- البراءات المرجَّحة بالاستشهادات وتقارب البنى المفاهيمية

استكمالا لهذا المنطق، يقدم Bontis مفهوم البراءات المرجحة بعدد الاستشهادات، معتبرا أن عدد الاستشهادات يوفر إشارة أقوى على المخرجات الابتكارية مقارنة بعدد البراءات المجرد. كما يلاحظ أن العديد من نماذج رأس المال الفكري تعتمد على بُنى مفاهيمية متشابهة، لكنها تستخدم تسميات مختلفة، مثل رأس المال البشري، أو الأصول المتمركزة حول الإنسان، أو كفاءة العاملين. ويدفع هذا التداخل المفاهيمي إلى الدعوة نحو التقارب حول تعريفات مشتركة، بما يعزز صلاحية القياس وقابليته للمقارنة والتعميم (Bontis, 2001, p. 56).

2-3- قياس أصول المعرفة

2-3-1- المنظور المعرفي لدى المنظمات

يميّز Marr و Schiumaو Neely بين منظورين متكاملين للمعرفة التنظيمية: منظور *إبستمولوجي* يركز على معالجة المعلومات والتفسير وبناء المعنى، ومنظور *إداري* ينظر للمعرفة كأصول يمكن إدارتها قصدا لتحسين الأداء؛ ويعدّ هذا التمييز حاسمًا عند تصميم نظم القياس لأنه يحدد هل القياس يستهدف عمليات الفهم أم الأصول التي تتجسد فيها المعرفة.(Marr, Schiuma, & Neely, 2004, p. 552)

2-3-2- أغراض قياس أصول المعرفة

أ- أهداف التقييم الخارجي

من منظور خارجي، يسهم قياس أصول المعرفة في دعم التواصل مع أصحاب المصلحة من خلال الكشف عن مصادر القيمة التنظيمية التي لا تنعكس بالكامل في القوائم المالية التقليدية. وبذلك يُكمل القياس التقارير المالية عبر إبراز المحركات غير الملموسة لخلق القيمة (Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 553–554).

ب- أهداف الإدارة الداخلية

على الصعيد الداخلي، يهدف القياس إلى تحديد مكونات المعرفة وإدارتها باعتبارها محركات للتحسين المستمر في الأداء. ويؤكد Marr و Schiumaو Neelyأن الأهداف ذات الطابع المحاسبي وأهداف إدارة المعرفة لا تتطابق إلا جزئيا، الأمر الذي يستدعي نظم قياس قادرة على الاستجابة في آن واحد لمتطلبات المساءلة المالية واحتياجات التعلم الإداري .(Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 553–554)

2-3-3- خريطة أصول المعرفة: إطار تكاملي

- *خريطة أصول المعرفة* كإطار تصنيفي تكاملي يوفّق بين القياس الداخلي والخارجي، وينظر إلى أصول المعرفة التنظيمية كنتاج مشترك لموارد أصحاب المصلحة والموارد الهيكلية، بما يدعم تحديد مجالات المعرفة الحرجة قبل تصميم نظم القياس.(Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 561–562)

- تحدد الخريطة ست فئات رئيسية لأصول المعرفة: علاقات أصحاب المصلحة، الموارد البشرية، البنية التحتية المادية/نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الثقافة التنظيمية، الممارسات والروتينات، والملكية الفكرية؛ وتُظهر هذه الفئات مواقع المعرفة داخل المنظمة ودورها في الميزة التنافسية (Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 562–563).

- رغم فائدة التصنيف كجرد ساكن، يؤكد المؤلفون أن القيمة والميزة المستدامة تأتي من التفاعلات الديناميكية والتدفقات المتبادلة بين الأصول، وأن القيمة تنبع من التكاملات والتركيبات لا من فئات معزولة (Marr, Schiuma, & Neely, 2004, p. 563).

- لتطبيق هذا المنظور، ترسم *لوحة قيادة لأصول المعرفة* الاعتماد المتبادل بين الفاعلين والبنية التحتية، ويُصمَّم اختيار مؤشرات الأداء عبر تسلسل يبدأ بتحديد القدرات الجوهرية ثم الأصول الداعمة ومسارات خلق القيمة والعلاقات السببية قبل انتقاء المؤشرات المناسبة

- يهدف هذا التسلسل إلى تقليل الاعتباطية ورفع الملاءمة الإدارية، بحيث تصبح مؤشرات المعرفة أداة للتعلم الاستراتيجي وإدارة الأداء عند ربطها بمسارات قيمة واضحة (Marr, Schiuma, & Neely, 2004, pp. 563–565).

2-3-4- أصول المعرفة ضمن منظور رأس المال الفكري

أ- المعرفة كمورد استراتيجي

يؤطر Vidic المعرفة بوصفها موردًا استراتيجيًا يدعم الميزة التنافسية المستدامة، لا سيما عندما تمتلك المنظمات موارد ذات قيمة ويصعب تقليدها. وضمن هذا المنظور، يمثل رأس المال الفكري قاعدة من الملكية الفكرية تُمكّن من استشراف الفرص واتخاذ الفعل الاستراتيجي، في حين يفسر التمييز بين المعرفة الضمنية والصريحة سبب بقاء بعض أشكال المعرفة متجذرة في الممارسة والسياق الاجتماعي (Vidic, 2022, p. 9).

ب- تعريف أصول المعرفة كموارد قابلة للقياس

تُعرَّف أصول المعرفة بأنها موارد فكرية تستطيع المنظمات الوصول إليها والاستثمار فيها وتوظيفها لتحقيق النمو. وهي تؤدي دور المدخلات والمخرجات والعوامل الوسيطة في عمليات خلق المعرفة، وقد تكون داخلية، متجسدة في الأفراد والعمليات الروتينية والوثائق، أو خارجية عبر العلاقات مع العملاء والشركاء والموردين. وبوصفها موارد خاصة بالمؤسسة، تُعدّ أصول المعرفة عناصر أساسية في خلق القيمة (Vidic, 2022, p. 10).

2-3-5- منطق القياس القائم على عملياتSECI

أ- إطار SECI وفئات أصول المعرفة

يرتكز منطق القياس على نموذج SECI لخلق المعرفة، حيث تُنظم عملية القياس حول أربع فئات من أصول المعرفة: الأصول التجريبية، والمفاهيمية، والروتينية، والنظامية. وترتبط كل فئة بآليات محددة يتم من خلالها تحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة وتعبئتها داخل المنظمات (Vidic, 2022, p. 10). نشير الى أن نموذج SECI لخلق المعرفة يوضح تحويل المعرفة بين شكلها الضمني والصريح عبر أربع عمليات: التنشئة الاجتماعية، التجسيد/الإخراج (Externalization)، التركيب/الدمج، والاستيعاب (Internalization).

ب- أصول المعرفة التجريبية

تتسم أصول المعرفة التجريبية بكونها في الغالب ضمنية وقائمة على الخبرة، ويتم تبادلها من خلال التفاعل المباشر والتجربة المشتركة. وتشمل هذه الأصول المعارف العملية، إضافة إلى عناصر عاطفية ونفسية مثل الثقة والرعاية والحماس والقدرة على الارتجال. وعلى الرغم من صعوبة تقنينها أو تداولها، فإنها تمثل مصادر قوية للميزة التنافسية بسبب تجذرها العميق في الممارسة التفاعلية .(Vidic, 2022, p. 10)

ت- أصول المعرفة المفاهيمية

تتكون أصول المعرفة المفاهيمية من معرفة صريحة يتم التعبير عنها عبر الرموز واللغة وتمثيلات التصميم، ولا سيما فيما يتعلق بمفاهيم المنتجات ومعاني العلامات التجارية. وتعتمد قيمتها بدرجة كبيرة على تصورات أصحاب المصلحة، وتنبثق من خلال عمليات الإظهار الخارجي التي تجعل المعرفة الضمنية أكثر قابلية للتواصل والمشاركة .(Vidic, 2022, p. 11)

ث- أصول المعرفة النظامية

تشمل أصول المعرفة النظامية المعرفة الصريحة المعبأة والمنظمة، مثل الأدلة الإجرائية، وقواعد البيانات، والمواصفات، والملكية الفكرية المحمية، كبراءات الاختراع والتراخيص. ويركز القياس في هذا السياق على

درجة تنظيم المعرفة، وإمكانية الوصول إليها، وحمايتها من الاستخدام غير الملائم (Vidic, 2022, p. 11).

ج- أصول المعرفة الروتينية

تعكس أصول المعرفة الروتينية المعرفة الضمنية المتجسدة في ممارسات العمل اليومية، والروتينات التنظيمية، والثقافة المؤسسية. وتصبح هذه الأصول مرئية من خلال عمليات الاستيعاب والتنشئة الاجتماعية، حيث يتم دمج المعرفة الصريحة في الممارسة العملية وتعزيزها عبر التكرار والخبرة المتراكمة (Vidic, 2022, p. 11).

خامسا- التقارير المتكاملة والجمع بين القياس المالي والقياس غير المالي

1- دمج المعلومات المالية وغير المالية لخلق القيمة: منطق رؤوس الأموال والتكامل غير الشكلي

1-1- الغاية الجوهرية من دمج المعلومات المالية وغير المالية

يُقدَّم نموذج التقارير المتكاملة (Integrated Reporting – IR) بوصفه إطارا تقريريا يتمثل هدفه الجوهري في جمع المعلومات المالية وغير المالية ضمن تقرير واحد. ويتمثل المقصد الأساسي لهذا الدمج في إعادة تشكيل التقارير المؤسسية وتعزيز قدرة أصحاب المصلحة — ولا سيما المستثمرين — على تقييم الآفاق المستقبلية للمؤسسات، استجابةً للانتقادات المتكررة الموجهة لنماذج التقارير التقليدية. وبهذا المعنى، لا يقتصر دور التقارير المتكاملة على عرض نوعين من المعلومات جنبًا إلى جنب، بل يسعى إلى جعل هذه المعلومات مترابطة ودالة بشكل مشترك في تقييم الأداء المستقبلي (de Villiers, Venter, & Hsiao, 2016, p. 1).

1-2- منظور خلق القيمة ومنطق "رؤوس الأموال"

ينظر المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) للتقرير المتكامل باعتباره تقريرا موجزا لخلق القيمة. وينبغي أن يوضح التقرير كيف تخطط المؤسسة لخلق القيمة مستقبلا من خلال الربط الصريح بين الاستراتيجية ونموذج الأعمال وبين أشكال متعددة من رؤوس الأموال، تشمل رؤوس الأموال المالية وغير المالية على حد سواء.(de Villiers et al., 2016, p. 2) .

1-3- تجنب الدمج السطحي: التكامل بما يتجاوز التغليف

هناك تميز لفكرة التقارير المتكاملة عن انواع اخرى من الافصاح قريبة منها، مثل تقارير المسؤولية الاجتماعية والاستدامة. فهذه الفكرة تتجاوز أشكال الدمج السطحية، حيث تقوم بعض المؤسسات بضم القوائم المالية الإلزامية وتقارير الاستدامة في وثيقة واحدة طويلة وتُطلق عليها "تقريرا متكاملا" أو "تقريرا واحدا". ورغم أن مثل هذه الوثائق قد تتضمن عناصر من تقارير متكاملة عالية الجودة، فإنها قد تمثل في جوهرها

مجرد إعادة تسمية لتقارير كانت منفصلة سابقا. ويعزز ذاك التميز فكرة أن الجمع بين القياس المالي وغير المالي يمثل تحديا نوعيا في الترابط والاتساق، لا مجرد تمرين شكلي في تجميع الوثائق (de Villiers et al., 2016, p. 4).

2- أسس الجمع بين القياس المالي وغير المالي في التقارير المتكاملة

2-1- الحاجة إلى الجمع بين القياس المالي وغير المالي

إن غياب الروابط الواضحة بين الإفصاح غير المالي والجوانب المالية للمؤسسات كشف عن فجوة هيكلية في ممارسات التقارير. وقد أكدت هذه الفجوة ضرورة الجمع بين البيانات المالية وغير المالية في صورة أكثر اكتمالا وتماسكا.(Nada & Győri, 2023, p. 2)

2-2- بنية الإطار الممكنة للتكامل بدل التجميع

دور الدمج في التقارير المتكاملة متجذر في بنية الإطار ذاته، والتي تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية: المفاهيم الأساسية (خلق القيمة ورؤوس الأموال الستة)، وعناصر المحتوى (ثمانية)، والمبادئ التوجيهية (سبعة). وتُوصف هذه الأبعاد بأنها غير قابلة للفصل وينبغي عدم تناولها بمعزل عن بعضها، مما يشير إلى أن التكامل يتحقق من خلال الاعتماد المتبادل المنظم الذي يجعل القياس المالي وغير المالي قابلًا للتفسير المتبادل (Nada & Győri, 2023, p. 4).

2-3- منطق خلق القيمة الرابط بين النتائج المالية وادوافع غير المالية

ان عملية خلق القيمة متداخلة مع التأثيرات الخارجية وتفاعلات أصحاب المصلحة ومصادر متعددة للقيمة. وبناءً عليه، يجب أن يتناول التقرير المتكامل العوامل المحيطة وموارد المؤسسة وعلاقات أصحاب المصلحة لتفسير خلق القيمة عبر أطر زمنية مختلفة. ويُوضع نموذج الأعمال في قلب هذا التفسير، مع تقديم عناصر المحتوى على هيئة أسئلة مترابطة لا قائمة جامدة. ويُشغِّل هذا النهج عملية الدمج عبر فرض الترابط بين الأبعاد المالية وغير المالية.(Nada & Győri, 2023, p. 4)

3- التقارير المتكاملة كآلية لدمج القياس المالي وغير المالي

3-1- ردم الفجوة بين التقارير المالية وغير المالية

في هذا السياق، قُدِّم إطار التقرير المتكامل (IR) لنشر "التفكير المتكامل" بوصفه مقاربة تهدف إلى ردم الفجوة بين التقارير المالية وعمليات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة والحوكمة والتأثيرات المؤسسية الأوسع (Rauschenberger, Gerwanski, & Lueg, 2025, p. 4).

3-2- التفكير المتكامل كمنطق تشغيلي للدمج

والتفكير المتكامل كما يراه بعض الباحثين (على غرار Rauschenbergerو Gerwanskiو Luegو) هو مقاربة استراتيجية، تدمج الحوكمة المؤسسية ومعلومات الإدارة والبيانات المالية وغير المالية والتطورات الخارجية وعلاقات أصحاب المصلحة ضمن استراتيجية موحدة، موجهة نحو خلق القيمة طويلة الأجل. ويوضح هذا التحديد أن الجمع بين القياس المالي وغير المالي ليس مسألة شكل التقرير فحسب، بل هو منطق إداري يُفهم من خلاله الأداء المالي في ضوء المحركات والقيود غير المالية، والعكس صحيح (Rauschenberger et al., 2025, p. 5).

3-3- بنية الإطار وفرض الترابط

يمكن تنظيم إطار التقرير المتكامل IR حول ثلاثة مفاهيم أساسية — خلق القيمة ورؤوس الأموال وعملية خلق القيمة — ومدعوم بمبادئ توجيهية مثل الترابط وعلاقات أصحاب المصلحة والأهمية النسبية، ومُشغَّل من خلال عناصر محتوى تشمل نموذج الأعمال والأداء والمخاطر والفرص والتوقعات. وتُضمِّن هذه البنية توقعًا صريحًا بربط المعلومات المالية وغير المالية، بما يضمن أن القياس المشترك ينبثق من علاقات منظمة لا من مجرد تجميع للمؤشرات.(Rauschenberger et al., 2025, p. 4)

4- حدود مؤشرات عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وتفعيل الدمج عبر بطاقة الأداء المتوازن

4-1- التوسع في تغطية ESG وجودة التقارير المتكاملة

التوسع في تغطية عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) لا يعني تلقائيا جودة عالية في التقارير المتكاملة، لأن هذا الاخير يركز على أهم فرص خلق القيمة المستقبلية ويعالجها بصورة متكاملة. وعليه، يُفهم دور الدمج في التقرير المتكامل بوصفه دمجًا استراتيجيًا للعوامل غير المالية ذات الأهمية المالية، لا تجميعًا لأكبر عدد ممكن من المؤشرات.(de Villiers et al., 2016, p. 11)

4-2- تفعيل الدمج عبر مقاربة بطاقة الأداء المتوازن

إن "التوازن" في القياس يعني الموازنة بين:

- المقاييس المالية وغير المالية

-الأهداف قصيرة وطويلة الأجل

- المؤشرات العاكسة والتنبؤية

ويُقدم هذا المنطق باعتباره متوافقا مع التقارير المتكاملة لأنه يدعم إفصاحًا أكثر دلالة لأصحاب المصلحة، حيث يُفهم الدمج كقابلية قياس للتوازن عبر أنواع المعلومات والأطر الزمنية، لا كمظهر شكلي للتقارير (Nada & Győri, 2023, p. 8).

5- رؤوس الأموال وعملية خلق القيمة كجسور قياس

5-1- رؤوس الأموال الستة كجسر بين القيمة المالية وغير المالية

إن رؤوس الأموال الستة — المالي والمُصنَّع والفكري والبشري والاجتماعي والعلاقاتي والطبيعي — تشكل أساس إطار التقرير المتكامل من خلال تمثيل الموارد والعلاقات التي تستخدمها المؤسسات وتتأثر بها. ومن خلال رسم مدخلات المؤسسة وتأثيراتها عبر هذه الرؤوس، توسّع التقارير المتكاملة مجال القياس إلى ما يتجاوز الأصول والنتائج المالية الصرفة، مما يسمح بتفسير الأداء المالي في ضوء القدرات الفكرية والبشرية والشرعية الاجتماعية والاعتماد على الموارد الطبيعية (Rauschenberger et al., 2025, p. 7).

5-2- خلق القيمة كعملية تحويل عبر رؤوس الأموال

يصف Rauschenberger و Gerwanski و Lueg عملية خلق القيمة بوصفها سلسلة تحويل تعتمد فيها المؤسسات على رؤوس الأموال كمدخلات، وتحولها عبر الأنشطة إلى مخرجات، وتنتج عنها نتائج تؤثر في رؤوس الأموال إيجابا أو سلبا. ويجعل هذا التصور القائم على العمليات مفهوم الجمع بين القياس المالي وغير المالي دقيقًا من الناحية المفاهيمية، إذ تُفهم المؤشرات المالية وغير المالية بوصفها تجليات مختلفة لمنطق تحويلي واحد. وتغذي النتائج — وغالبًا ما تكون غير مالية — رؤوس الأموال التي تشكل الأداء المالي المستقبلي وخلق القيمة طويلة الأجل.(Rauschenberger et al., 2025, p. 7)

5-3- تجاوز مركزية القيمة المالية

إن إطار التقرير المتكامل يدمج صراحة نطاقًا واسعًا من التأثيرات الناتجة عن الأنشطة التنظيمية، متجاوزا بذلك التصورات التقليدية التي تركز حصريا على القيمة المالية. وفي هذا المنظور، يصبح الجمع بين القياس المالي وغير المالي ضرورة أساسية، لأن خلق القيمة يُعرَّف ليشمل منافع وتأثيرات أوسع تمس أصحاب مصلحة متعددين، لا مجرد العوائد المالية. وبذلك يُعاد تموضع القضايا غير المالية بوصفها مدخلات جوهرية للاستراتيجية والحوكمة، لا جوانب إفصاح هامشية.(Rauschenberger et al., 2025, p. 7)

6- الجوانب المفاهيمية والحوكمية للجمع بين القياس المالي وغير المالي

6-1- المدلول المفاهيمي وضرورة الجمع

يتمثل الإشكال الجوهري في الحاجة إلى تجاوز الاقتصار على الأرقام المالية، باعتبار أن الأداء المؤسسي يشمل أبعادا غير مالية مترابطة تهم المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة على حد سواء. ويجعل هذا الترابط الجمع بين القياس المالي وغير المالي ضرورة حتمية بطبيعته المعقدة.(Burlaud, 2020, p. 323)

6-2- حدود الرؤية المالية الصرفة للأداء

إن المحاسبة المالية لا تقدم سوى تمثيل ضيق للواقع، إذ تعجز حسابات الأرباح والخسائر عن التقاط أبعاد حاسمة مثل جودة المنتجات. كما لا يمكن إنتاج المعلومات المالية بمعزل عن السياق، خاصة عندما تؤثر القضايا الاجتماعية والبيئية في كيفية تقييم الشركات وفرض العقوبات عليها.(Burlaud, 2020, p. 335)

6-3- آليات ربط القضايا غير المالية بالنتائج المالية

إن الفضائح المؤسسية — بدءًا من التلوث الصناعي وصولًا إلى انتهاكات حقوق الإنسان — تُولِّد تبعات مالية في شكل أضرار بالسمعة وردود فعل العملاء واستجابات المستثمرين وعقوبات أخرى. وتفرض هذه الآليات على ممارسات التقارير ربط الوقائع غير المالية بالنتائج المالية، بدل التعامل معها كمجالات منفصلة (Burlaud, 2020, p. 335).

6-4- دور المقاربة المتكاملة في جعل القضايا غير المالية ذات صلة بالقرار

ضمن هذا المنطق، يرى Burlaud أن المقاربة المتكاملة تجعل الأبعاد غير المالية مرئية وذات صلة بالقرار، وقابلة للربط بالتأثيرات المالية. ويتيح ذلك للعملاء والمستثمرين إدماج الاعتبارات غير المالية في قراراتهم عبر عقوبات مالية غير مباشرة، مثل الانضباط السوقي وتأثر السمعة (Burlaud, 2020, p. 335).

6-5- الدلالات الحوكمية: الشفافية وقابلية المقارنة

يلاحظ تنامي المطالب المجتمعية بتعزيز الشفافية وتوسيع نطاق التقارير ليشمل المجال غير المالي "وفق معايير قابلة للمقارنة". ويعني ذلك أن الجمع بين القياس المالي وغير المالي لا يتم عبر إضافة مؤشرات إضافية فحسب، بل من خلال مواءمتها مع معايير متكافئة من الصرامة والمساءلة ومتطلبات الحوكمة (Burlaud, 2020, p. 337).

المحور الثالث: التغييرات التنظيمية ومعايير المحاسبة الجديدة

أولا- الإطار العام للتغييرات التنظيمية في المحاسبة

ثانيا- حوكمة الشركات ومتطلبات الشفافية

ثالثا- الإفصاح البيئي والإفصاح المتعلق بالاستدامة

رابعا- الإفصاحات غير المالية ومؤشرات الأداء المستدام

التغييرات التنظيمية ومعايير المحاسبة الجديدة

↓

تحوّل المحاسبة من نظام تقارير مالية تقليدي إلى نظام إفصاح شامل وموجّه بالحوكمة والاستدامة

↓

إعادة تنظيم الإبلاغ المالي وغير المالي استجابة للتحولات الاقتصادية والمؤسسية والتكنولوجية

↓

الإطار العام للتغييرات التنظيمية	حوكمة الشركات ومتطلبات الشفافية
العولمة وتوسع الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود	تعزيز جودة التقارير المالية
الأزمات المالية وإعادة تقييم قواعد القياس والإفصاح	تقليص عدم تماثل المعلومات
التطور التكنولوجي ورقمنة المحاسبة والتدقيق	حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة
دور الهيئات الدولية في وضع المعايير الجديدة	دعم المساءلة والرقابة الداخلية
التفاعل بين المعايير الدولية والأطر التنظيمية المحلية	تفعيل دور لجان التدقيق وآليات الإشراف
فجوة التبنّي الشكلي والتطبيق الفعلي	الحد من التلاعب وإدارة الأرباح

↓

الإفصاحات غير المالية ومؤشرات الأداء المستدام	الإفصاح البيئي والاستدامة
قياس الأداء خارج المؤشرات المالية التقليدية	الانتقال من الإفصاح المالي إلى الإفصاح عن الاستدامة
إدماج مؤشرات ESG في تقييم المؤسسة	ظهور معايير الاستدامة مثل IFRS S1 وIFRS S2
قياس الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمي	توحيد أطر الإفصاح البيئي والمناخي
تعزيز قابلية المقارنة بين المؤسسات	معالجة مشكلة تشتت تقارير الاستدامة
دعم قرارات المستثمرين وأصحاب المصلحة	ربط الإفصاح بالمخاطر والفرص المستقبلية
توجيه المؤسسة نحو أداء مستدام طويل الأجل	تعزيز الثقة في المعلومات غير المالية

↓

المسار التحليلي للمحور
البدء بتحديد القوى التي تدفع التغيير التنظيمي في المحاسبة
تبيان كيف أثرت العولمة والأزمات المالية والتكنولوجيا في المحاسبة والتدقيق
الانتقال إلى دور الهيئات الدولية في إصدار معايير جديدة وتوجيه الإبلاغ المالي
توضيح أن المعايير الدولية لا تطبق آلياً، بل تمر عبر الأطر القانونية والتنظيمية المحلية
ربط جودة التقارير المالية بحوكمة الشركات، الشفافية، ولجان التدقيق
توسيع نطاق الإفصاح ليشمل البيئة والاستدامة والأداء غير المالي
الانتهاء إلى فكرة أن المحاسبة الحديثة أصبحت أداة للحوكمة والمساءلة والاستدامة، لا مجرد تسجيل مالي

↓

إن التغييرات التنظيمية في المحاسبة لم تعد مرتبطة فقط بتعديل معايير فنية، بل أصبحت نتيجة مباشرة لتحولات عالمية أوسع، مثل العولمة، الأزمات المالية، التطور التكنولوجي، تصاعد متطلبات الشفافية، وتنامي أهمية الاستدامة. لذلك يتجه التنظيم المحاسبي الحديث نحو توسيع نطاق الإفصاح، تقوية الحوكمة، تحسين جودة التقارير، وربط المعلومات المالية وغير المالية بحماية المستثمرين وأصحاب المصلحة وتحقيق الأداء المستدام.

أولا- الإطار العام للتغييرات التنظيمية في المحاسبة

1- العوامل الرئيسية الدافعة للتغيير (الأزمات المالية، العولمة، التطور التكنولوجي)

1-1- العولمة بوصفها دافعا للتغيير في مجالي المحاسبة والتدقيق

تُعد العولمة محركا مركزيا لإعادة تشكيل كل من المحاسبة والتدقيق، لأنها عمّقت التباين بين واقع الأنشطة الاقتصادية الموزّعة عبر الحدود وبين أنظمة الإبلاغ المالي التي تميل إلى التجميع المفرط، بما يحدّ من القدرة على تحديد مواقع خلق القيمة وتكوّن الالتزامات بصورة دقيقة. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى أدوات تُعيد "الرؤية الجغرافية" للتقارير وتُحسّن قابلية المقارنة والتحليل عبر الدول، كما تفرض العولمة أسئلة جديدة حول موثوقية الإفصاح وآليات التأكيد عليه، خصوصًا عندما تتزايد أهمية المعلومات المفصّلة "حالة بحالة" في التقييم والرقابة.(Wójcik, 2015, pp. 1173–1174)

1-1-1- تأثير العولمة على المحاسبة

أ- تعزيز الشفافية الجغرافية في التقارير المالية

يدعم سياق العولمة الاتجاه نحو تعزيز الشفافية الجغرافية في التقارير المالية، حيث يتيح نظام الإبلاغ بحسب كل دولة (Country-by-Country Reporting – CBCR) تفسير الأداء المؤسسي على نحو "محلي" عبر الولايات القضائية المختلفة. هذا يتجاوز الاكتفاء بمنظور موحّد مجمّع يتجاهل الحدود الجغرافية، ويساعد في ربط النتائج المُبلَّغ عنها بمواقع خلق القيمة ونشوء الالتزامات بشكل أكثر دقة (Wójcik, 2015, pp. 1173–1174).

ب- القوائم المالية الموحَّدة وحدودها

تُظهر العولمة حدود القوائم المالية الموحَّدة، حيث تضغط الوقائع الاقتصادية متعددة الدول في مجموعة من الإجماليات، مما يضعف الصلة المعلوماتية بين الوجود الاقتصادي الفعلي والنتائج المُبلَّغ عنها. في هذا السياق، يُقدم CBCR كتصحيح لأوجه القصور الناتجة عن التوحيد، عبر فرض إفصاح مبسط وقابل للمقارنة لكل دولة، مما يجعل البنى العابرة للحدود أكثر قابلية للفهم والتحليل.(Wójcik, 2015, p. 1182)

ت- العولمة وانتشار منطق الإبلاغ الواحد

إلى جانب ذلك، تطرح العولمة شرطًا ممكنًا لانتشار دولي لمنطق إبلاغ واحد ذي "نمط تجاري"، حيث يتم الترويج لمحاسبة الاستحقاق ذات الطابع التجاري كمنهج مناسب للحكومات دوليًا عبر IFRS أو معايير IPSASالمتقاربة معها. يُعتبر هذا التحول انتقالًا من إصلاحات ظهرت في أستراليا ونيوزيلندا إلى تبنّي دولي أوسع للنموذج ذاته ليشمل "جميع الأنشطة الحكومية"، مما يؤطر التغيير المحاسبي ضمن أجندة توحيد عابرة للحدود.(Robb & Newberry, 2007, p. 725)

ث إعادة تعريف حدود الحكومة والأعمال

ترتبط هذه التحولات بإعادة تعريف الحدود بين "الحكومة" و"الأعمال"، حيث يتم تقديم الإصلاحات المحاسبية الحكومية ذات الطابع التجاري كعملية توسّع لما يُنظر إليه على أنه نشاط "تجاري" مناسب، وتضييق لما يُعتبر نشاطا "حكوميا" مشروعًا. هذا التحول له تداعيات دستورية وسياسية على الحكومات المنتخبة ديمقراطيا.

ج- الانتقال من "الدولة القومية" إلى "دولة السوق"

يربط روب ونيوبرى هذا التحول بالانتقال من نموذج "الدولة القومية" نحو "دولة السوق"، مما يعيد تشكيل توقعات الحوكمة في القطاع العام وأشكال المحاسبة التي تُعتبر "حديثة" أو متسقة مع "الحوكمة الرشيدة " (Robb & Newberry, 2007, p. 749).

1-1-2- تأثير العولمة على التدقيق

أ- أهمية الإفصاحات المفصّلة بحسب كل ولاية قضائية

على مستوى التدقيق، ترفع العولمة من أهمية القرارات المنبثقة عن جوانب للإفصاح المفصّلة بحسب كل دولة. هذا يثير سؤال التأكيد :(Assurance) هل ينبغي إخضاع جوانب الإفصاح تلك للتدقيق على غرار القوائم المالية، أم نشرها عبر قنوات منفصلة بلا متطلبات تدقيق؟ يبيّن ووجيك أن إدراج المعلومات ضمن تقارير خاضعة للتدقيق أو ملحقة بها يختلف جوهريا عن تمرير الإفصاح عبر قنوات مستقلة دون تدقيق، مما يؤدي إلى مستويات متفاوتة من المصداقية.(Wójcik, 2015, pp. 1181–1183)

ب- أهمية التدقيق في كشف التناقضات

تزداد أهمية التدقيق في هذا السياق، حيث قد تكشف جوانب الإفصاح الجغرافية تناقضات بين النشاط الفعلي (كعدد الموظفين أو الإيرادات) وبين الأرباح أو الضرائب المُبلَّغ عنها. في المقابل، يؤدي غياب التدقيق إلى إضعاف موثوقية هذه البيانات وتقليل قيمتها في الرقابة على التخطيط الضريبي العدواني، بالإضافة إلى سياسات السرية والتحايل التنظيمي.(Wójcik, 2015, pp. 1184–1185)

ت- قابلية نقل ممارسات التدقيق عبر القطاعات

كذلك، تدعم العولمة الادعاء بأن ممارسات التدقيق يمكن نقلها عبر القطاعات. يُصور التدقيق كممارسة عالمية "محايدة قطاعيا"، مما يعزز الدفع نحو مواءمة التقارير الحكومية مع النماذج المؤسسية للشركات، وذلك عبر مقولة "المحاسبة هي المحاسبة، والتدقيق هو التدقيق". هذه المقولة تفترض أن حسابات الحكومة لا ينبغي أن تختلف عن حسابات الشركات.(Robb & Newberry, 2007, p. 726)

2-1- الأزمات المالية كفاعل رئيسي للتغيّر في المحاسبة والتدقيق

تُعدّ الأزمات المالية "اختبار ضغط" حقيقيًا للمحاسبة والتدقيق؛ فهي تُظهر بسرعة مواطن الضعف في قواعد القياس والإبلاغ، وتحوّل موضوعات كانت تبدو تقنية (مثل *محاسبة القيمة العادلة*) إلى قضايا عامة وتنظيمية مرتبطة بالثقة والاستقرار المالي. لذلك تدفع الأزمات إلى إعادة فحص أسس القياس ومتطلبات الإفصاح، وإلى تشديد دور التدقيق/التأكيد لضمان موثوقية الأرقام في بيئات تتسم بتراجع السيولة وصعوبة تسعير الأصول.(Menicucci & Paolucci, 2016, p. 2; Mala & Chand, 2011, p. 33)

1-2-1- تأثير الأزمات المالية على المحاسبة

أ- الأزمة المالية العالمية 2007–2009 وأثرها على المحاسبة

أبرزت الأزمة المالية العالمية 2007–2009—بوصفها أول أزمة نظامية كبرى في سياق انتشار واسع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة—مدى حساسية القياس المحاسبي أثناء الاضطرابات. جعلت القيمة العادلة محورا للنقاش ليس كآلية إبلاغ "محايدة" فقط، بل كعامل قد يسهم في زعزعة الاستقرار المالي، ما دفع الجهات التنظيمية وواضعي المعايير والباحثين إلى إعادة تقييم دورها في الأزمات (Menicucci & Paolucci, 2016, p. 2).

ب- تأثير انخفاض الأسعار على قيمة الأصول والثقة في الأسواق

عندما تنهار أسعار السوق أو تصبح صعبة الرصد، قد تقود القيمة العادلة إلى تخفيضات كبيرة تجعل القوائم تبدو "قاتمة". ويجادل منتقدوها بأن ذلك قد يُضعف الثقة ويعرقل قدرة المؤسسات على جمع رأس المال في أسواق متوترة، ما يُسرّع الضغوط لإعادة النظر في أسس القياس ومتطلبات الإفصاح والتوازن بين القيمة العادلة والتكلفة المطفأة.(Mala & Chand, 2011, p. 33)

ت- الدورية المؤيدة وتأثيرها على الاقتصاد

تعمّقت المخاوف المتعلقة بـ"الدورية المؤيدة"(Pro-cyclicality) ، حيث قد تضخّم قياسات القيمة العادلة الدورات الاقتصادية عبر رفع قيم الأصول في فترات الازدهار وتسريع انخفاضها في فترات الركود، مما يفاقم الخسائر ويضعف المراكز المالية ويؤثر في ثقة السوق.(Menicucci & Paolucci, 2016, p. 2)

ث- العلاقة بين القيم العادلة ومتطلبات رأس المال التنظيمي

ظهر ضغط إضافي عندما تفاعلت التخفيضات الناتجة عن انخفاض القيم العادلة في أسواق غير سائلة مع متطلبات رأس المال التنظيمي. قد تُدفع المؤسسات إلى بيع الأصول في أسواق متعثرة للحفاظ على نسب رأس المال، ما يعمّق هبوط الأسعار ويخلق حلقة سلبية ذاتية التعزيز، وهو ما أعاد طرح العلاقة بين المعايير المحاسبية والتنظيم الاحترازي للنقاش الإصلاحي.(Menicucci & Paolucci, 2016, pp. 3–4)

ج- استجابة واضعي المعايير للأزمة

تحت ضغط الأزمة، اتجه واضعو المعايير إلى استجابات أسرع من المعتاد، من خلال تشكيل فرق خبراء وإصدار إرشادات/مواد تعليمية حول أفضل ممارسات القياس والإفصاح عند توقف الأسواق أو ضعف سيولتها. كان الهدف استعادة الثقة في الأرقام المبلّغ عنها.(Mala & Chand, 2011, p. 36)

ح- التحولات السياسية والتنظيمية في المحاسبة أثناء الأزمات

قد تتحول المحاسبة أثناء الأزمات إلى ساحة ضغط سياسي وتنظيمي تؤثر في مسار التقارب الدولي، مثل السماح بإعادة تصنيف بعض الأصول المالية من فئات القيمة العادلة إلى فئات التكلفة المطفأة بوصف الأزمة "ظرفًا نادرًا" في أسواق غير سائلة. يظهر ذلك في تعديل IAS 39 بتاريخ 13 أكتوبر 2008 دون مسودة عرض للتعليق العام، وهي خطوة وُصفت بأنها غير مسبوقة، مقابل فرض جوانب إفصاح تعويضية توضّح أثر إعادة التصنيف لو لم يحدث، بما يعني تسريعًا للإجراءات يقابله طلب أعلى على الشفافية (Mala & Chand, 2011, p. 36-37). Mala &.

خ- إعادة تقييم استقرار المحاسبة بعد الأزمة

بشكل عام، دفعت الأزمة إلى إعادة تقييم أوسع لاستقرار المحاسبة. هل تسهم القيمة العادلة في تقلب الأرباح وعدم الاستقرار؟ وهل قد تؤدي قرارات إدارة المخاطر واتخاذ القرار المبنية على القيم العادلة إلى تشديد شروط الائتمان وتعميق الركود في أوقات الضغط؟(Menicucci & Paolucci, 2016, p. 9)

1-2-2- تأثير الأزمات المالية على *التدقيق*

على مستوى التدقيق، تؤدي الأزمات إلى زيادة عدم اليقين في التقييم ورفع المخاطر الملازمة لتقديرات القيمة العادلة، ما يفرض على المدققين تركيزا أشد على منهجيات القياس وفحص الإفصاح وتفعيل الحكم المهني.
وفي هذا السياق، أُشير إلى أن آثار الأزمة "يشعر بها المدققون" مباشرة، وأن طاقم مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) أصدر تنبيهًا تدقيقيًا يركّز على الجوانب من معايير التدقيق التي تصبح أكثر أهمية عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة في ظل أسواق ائتمانية متوترة، مع توقع فهم كامل لقواعد القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح المرتبطة بها وتطبيق حكم مهني ملائم (Mala & Chand, 2011, p. 33).
كما تزيد الأزمات من صعوبة مهمة التدقيق عندما تتراجع سيولة الأسواق وتتحول الشركات من الاعتماد على أسعار قابلة للملاحظة إلى الاعتماد على نماذج تقييم ومدخلات غير قابلة للرصد، الأمر الذي يرفع عدم اليقين التقديري ويقلّل موثوقية القياس، ويستدعي إجراءات تدقيق أكثر صرامة وإفصاحا أوسع لتعزيز مصداقية القوائم.(Menicucci & Paolucci, 2016, p. 4)

1-3- التطور التكنولوجي بوصفه محرّكًا رئيسيا للتغيّر في المحاسبة والتدقيق

1-3-1- التطور والتكنولوجي والمحاسبة

أ- التحول من اليدوي إلى أنظمة رقمية متكاملة

يتمثل أثر التطور التكنولوجي على المحاسبة في نقل النظم من مسك الدفاتر اليدوي إلى بيئات رقمية محوسبة ومتكاملة، بحيث تصبح البيانات المالية أكثر قابلية للوصول والمعالجة ضمن بنية مرنة تدعم احتياجات المنظمات الحديثة. ويُترجم هذا التحول إلى تقليص زمن إنجاز العمليات، وخفض المخاطر التشغيلية، وتحسين استغلال الموارد البشرية، إضافةً إلى رفع كفاءة إعداد التقارير المالية بفضل سهولة استرجاع البيانات وتجميعها.(Uma, 2024, pp. 1–2) .

ب- رفع الكفاءة عبر الأتمتة

تعزز التكنولوجيا كفاءة العمليات المحاسبية عبر توظيف الحوسبة السحابية وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في أتمتة المهام، ما يسمح بمعالجة سريعة لكميات كبيرة من المعلومات المالية. ونتيجة لذلك، يقل التدخل اليدوي وتتراجع الأخطاء، لتتطور النظم المحاسبية من آليات تركز على تسجيل البيانات إلى منصات أكثر تكاملًا تدعم الأداء التشغيلي والرقابة المالية بشكل أفضل.(Uma, 2024, p. 2) .

ت- جودة التقارير ودعم اتخاذ القرار

أحدثت التحليلات المتقدمة تحولًا في طبيعة التقارير المالية ودورها، إذ باتت النظم المحاسبية الحديثة تقدم معلومات أكثر دقة وحداثة وموثوقية، ما يعزز القيمة العملية للتقارير في الإدارة. كما تتيح تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي استخراج رؤى معمقة من بيانات معقدة، الأمر الذي يقوي عملية اتخاذ القرار ويدعم توسيع الدور الاستراتيجي للمحاسبة في التخطيط المؤسسي وتقييم الأداء.(Uma, 2024, pp. 2–3) .

ث- التكنولوجيا كمحرّك طويل الأجل

تُطرح التكنولوجيا بوصفها محرّكًا مستمرًا يعيد تعريف مستقبل المحاسبة، لأن دمج النظم السحابية وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يعزز الدقة والمرونة وسرعة الاستجابة داخل النظم المحاسبية. وتمنح هذه التطورات للممارسين وصانعي السياسات رؤى عملية للتعامل مع بيئة مهنية متغيرة، بما يرسخ الأهمية الاستراتيجية للتكنولوجيا في تشكيل مسار المهنة مستقبلًا.(Uma, 2024, p. 8) .

1-3-2- التطور التكنولوجي والتدقيق

أ- إعادة تشكيل التدقيق عبر التكنولوجيا

يسهم التطور التكنولوجي في إعادة تشكيل ممارسات التدقيق من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات المالية وتطوير أدوات تحليلها، بما يدعم تقييم المخاطر بصورة أدق ويساعد على الكشف الأكثر فاعلية عن الانحرافات. ويعني ذلك أن التكنولوجيا لا تغيّر هدف التدقيق، لكنها تقوّي أدواته وقدرته على الاعتماد على

بيانات أكثر توافرًا وتنظيمًا، الأمر الذي يرفع جودة النتائج المرتبطة بالرقابة والتحقق .(Uma, 2024, pp. 2–3).

ب- من المعاينة التقليدية إلى تدقيق شامل ومستمر

يتيح دمج الأدوات التحليلية والذكاء الاصطناعي للمدققين تجاوز أساليب المعاينة التقليدية نحو إجراءات تدقيق أكثر شمولًا واستمرارية، إذ يصبح التعامل مع نطاق أوسع من البيانات ممكنًا وبكفاءة أعلى. وبهذا التحول، تتعزز جودة التدقيق وموثوقيته، لأن إجراءات الفحص تصبح أقرب إلى الشمول والمتابعة بدلاً من الاقتصار على عينات محدودة ضمن فترة زمنية بعينها.(Uma, 2024, pp. 2–3) .

1-3-3- المحاسبة والتدقيق في المصارف

اذا اردنا معرفة تاثير التكنولوجيا عمليا على المحاسبة والتدقيق في احد القطاعات الاقتصادية الهامة، والمتمثل في البنوك، فيمكن تلخيص ذلك على النحو التالي (Alassuli, 2025, pp. 128-132) :

- تحسين الدقة والكفاءة وجودة الخدمة: نظم المعلومات المحاسبية ترفع الدقة والكفاءة التشغيلية وتدعم خدمات أسرع وأكثر أمانًا، مع ضرورة التكيّف بسبب تسارع التطور التكنولوجي.

- مواءمة النظرية مع التطبيق: النظم الحديثة تجمع المعلومات وتنظمها وتحللها وتوصلها للإدارة وأصحاب المصلحة، ما يعزز الاتساق بين النظرية المحاسبية المالية والممارسة العملية.

- تغيّر متعدد الأبعاد: التطور التقني في المصارف يشمل أبعادًا تقنية وبشرية وتنظيمية وأمنية وبيئية وإدارية، ما يعني أن التغيير يتطلب تنسيقًا بين التكنولوجيا والموارد والحوكمة والضمانات للحفاظ على موثوقية النظام

- تحديث الإجراءات استجابة للمعايير: المصارف تحدّث إجراءاتها باستمرار لمواكبة تغيّر المعايير والنظريات، بما يعزّز الاتساق بين الإطار المفاهيمي والتطبيق اليومي.

2- الهيئات الدولية لوضع المعايير والتحول العالمي لتنظيم الإبلاغ المالي

2- 1- الهيئات الدولية لوضع المعايير كفاعل للتغيّر في تنظيم المحاسبة

2-1-1- السلطة المفاهيمية: تحديد هدف التقارير المالية

تمارس كلٌّ من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية سلطة مفاهيمية مركزية في تطوير المعايير المحاسبية من خلال تحديد الأهداف الأساسية للتقارير المالية. ومن خلال تحديد الاهداف ، يوجّه المجلسان مسار ومنطق جميع أنشطة وضع المعايير اللاحقة، بما يرسّخ موقعهما بوصفهما فاعلين رئيسين في تنظيم كيفية إنتاج المعلومات المالية وتفسيرها على المستوى الدولي .(Pelger, 2015, p. 1)

وقد اعتمد المجلسان إطارًا مفاهيميًا ينظر إلى المحاسبة بوصفها نظامًا يهدف إلى توفير معلومات مفيدة. ويقود هذا عملية تطوير المعايير عبر التركيز على ملاءمة المعلومات وصدق تمثيلها، بما يمكّن المستخدمين

من تقييم مقدار وتوقيت وعدم يقين التدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما يؤطر كيفية تصور المعايير الجديدة وتبريرها .(Barth, 2022, p. 566)

2-1-2- الإطار المفاهيمي كآلية لتطوير المعايير

يعمل الإطار المفاهيمي مرجعًا معياريًا يقيّد ويُضفي المشروعية على قرارات وضع المعايير، بما يضمن الاتساق بين المعايير الفردية ويُدرج عقلانية اقتصادية محددة في المخرجات التنظيمية للمجلسين (Pelger, 2015, p. 1).

3-1-2- تطوير المعايير ضمن حدود القوائم المالية

الهيئات الدولية لوضع المعايير تطوّر وتصدر المعايير ضمن الحدود التقليدية للقوائم المالية، مع التركيز على تعريف الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتحديد معايير الاعتراف والقياس لهذه العناصر. ورغم أن هذا النهج أسهم في بناء نظام إبلاغ قوي، فإنه يقيّد تطوير معايير جديدة عندما لا تتوافق الظواهر الاقتصادية الناشئة مع الفئات القائمة. نتيجة لذلك، يواجه واضعو المعايير صعوبات في إدماج قضايا جديدة ضمن الإطار الحالي، ما يؤثر في نطاق ومحتوى المعايير الحديثة.(Barth, 2022, pp. 566–567)

4-1-2- إصدار المعايير عبر مشاركة منظمة ونقاش مؤطَّر

تطوّر الهيئات الدولية المعايير من خلال إجراءات واجبة رسمية تشمل إعداد أوراق عمل، واجتماعات المجالس، ومشاورات عامة، وخطابات تعليق من الأطراف المعنية. على الرغم من تقديم هذه العملية على أنها شفافة وتشاركية تُؤطر هذه الهيئات النقاشات من خلال تحديد القضايا المطروحة واللغة المفاهيمية التي يتم مناقشتها. وبالتالي، تعكس المعايير الصادرة ليس فقط مدخلات أصحاب المصلحة، بل أيضًا المنطق المؤسسي المضمَّن في التصميم الإجرائي للمجلسين.(Pelger, 2015, pp. 2–3)

5-1-2- الطاقم الفني بوصفه فاعلًا مؤثرًا في تطوير المعايير

يلعب الطاقم الفني للمجلس الدور المحوري في عملية تطوير المعايير؛ حيث يقوم بإعداد أوراق جدول الأعمال، تلخيص الأطر القائمة، واقتراح بدائل للمناقشة أمام المجالس. من خلال اختيار وتفسير الأجسام المعرفية ذات الصلة، يُسهم الطاقم في تشكيل كيفية عرض المشكلات وتحديد الحلول المناسبة. لذلك، يعد الطاقم مؤثرًا بشكل كبير في النقاشات التي تجري داخل المجالس، وفي النهاية في مضمون المعايير الصادرة (Pelger, 2015, pp. 5–6).

6-1-2-الأهداف المعلنة والتوجّه القائم على المبادئ لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية

يُوصَف مجلس معايير المحاسبة الدولية بتبني هدف واضح وهو تطوير معايير محاسبية عالية الجودة وسهلة الفهم، بناءً على مبادئ واضحة. يعتمد المجلس على المبادئ كأساس لمعايير التقارير المالية الدولية، بهدف

تقليل الحاجة إلى التفصيل المفرط والاستثناءات. يهدف هذا التوجه إلى تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة في التقارير المالية.(Morais, 2019, p. 2)

2-1-7- إصدار المعايير الجديدة عبر المراجعات والاستبدال والتعديلات

يقوم المجلس بشكل مستمر بمراجعة المعايير الحالية وتعديلها. تُصدر المعايير الجديدة عادةً من خلال مراجعات جوهرية أو استبدال معايير أقدم، في حين تُستخدم التعديلات كجزء من الصيانة المستمرة. تُبرّر هذه التغييرات بشكل رسمي كاستجابة لأوجه قصور في المعايير الحالية أو لتطور البيئات الاقتصادية أو احتياجات المستخدمين المعلوماتية. وبالتالي، يشمل دور الهيئات الدولية تعديل المعايير بانتظام لتلبية التغييرات في الممارسات الإبلاغية المالية.(Morais, 2019, pp. 2–3)

2-1-8- تأثير أصحاب المصلحة في تشكيل المراجعات والإرشادات والاستثناءات

ان تطوير المعايير الجديدة وإصدارها يتأثر بأصحاب المصلحة ذوي النفوذ مثل معدّي القوائم المالية والمدققين والجهات التنظيمية. هذه الأطراف قد تؤثر في كيفية مراجعة المعايير أو تعديلها من خلال الدفع نحو إرشادات إضافية أو استثناءات أو توضيحات. نتيجة لذلك، تعمل الهيئات الدولية لوضع المعايير ضمن بيئة سياسية ومؤسسية، حيث يشكّل ضغط أصحاب المصلحة محتوى المعايير واتجاهها، رغم الالتزام المعلن بالتنظيم القائم على المبادئ .(Morais, 2019, p. 3)

ويؤثر المجلسان في الممارسة المحاسبية عبر سيطرتهما على جدول أعمال وضع المعايير. يتم تطوير المعايير الجديدة عند إدراج القضايا على الجداول الفنية للمجلسين، استجابة لملاحظات المستثمرين والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة. على سبيل المثال، تم تحديد موضوعات مثل الأصول الرقمية وتغير المناخ كقضايا ذات أولوية عالية، مما دفع واضعي المعايير لتقييم كفاية المعايير القائمة أو الحاجة إلى معايير جديدة (Barth, 2022, pp. 568–569).

2-1-9- **مشروعات التقارب وعولمة نموذج الإبلاغ القائم على السوق**

تُظهر المشروعات المشتركة بين المجلسين دورهما في تعزيز التقارب الدولي للمعايير المحاسبية. يهدف التعاون بين المجلسين إلى تقليص الفوارق بين المعايير الدولية والأمريكية، مما يعزز الإبلاغ المالي القائم على السوق والمستثمر. عبر إصدار معايير متقاربة، وسّع المجلسان تأثيرهما عالميًا .(Pelger, 2015, pp. 8–9).

يهدف مجلس معايير المحاسبة المالية من خلال التقارب مع المجلس الدولي الى إزالة الفوارق بين المعايير الدولية والأمريكية. أسهم هذا التعاون في زيادة تفصيل وتعقيد المعايير الجديدة، مما يعكس تقاربًا أكبر مع النهج القائم على القواعد في التنظيم المحاسبي الأمريكي (.Morais, 2019, pp. 4–5)

2-1-10- إصدار المعايير عبر التفسير والتغيّر التدريجي

تعتمد الهيئات الدولية لوضع المعايير غالبًا على التغيّر التدريجي بدلًا من إعادة التصميم الجذرية عند إصدار معايير جديدة. فكثيرًا ما تلجأ إلى التفسيرات والتعديلات والتوضيحات للمعايير القائمة لمعالجة الظروف المستجدة. ويعكس هذا النهج حرصًا على الحفاظ على الاتساق وقابلية المقارنة عبر الزمن، لكنه قد يؤدي في المقابل إلى معايير لا تنسجم تمامًا مع الخصائص الاقتصادية للمعاملات أو الأصول الجديدة. وبذلك، تتسم عملية إصدار المعايير بطابع تطوري، يتشكل بفعل الحذر والرغبة في صون تماسك نظام الإبلاغ ككل (Barth, 2022, p. 569).

2-1-11- سلطة وضع المعايير والقيود المؤثرة على عملها

دور الهيئات الدولية لوضع المعايير مقيَّد بتفويضاتها وبطبيعة التنظيم المحاسبي ذاته. إذ يهدف المجلسان إلى توفير معلومات محايدة ومفيدة لاتخاذ القرار، لا إلى توجيه سلوك الشركات أو تحقيق أهداف اجتماعية أوسع. وعندما تنطوي القضايا على مستويات عالية من عدم اليقين، أو معلومات غير مالية، أو تحديات قياس غير محلولة، قد يتردد واضعو المعايير في إصدار معايير حاسمة. وتسهم هذه القيود في تراكم موضوعات غير محسومة ضمن ما يُعرف بـ"صندوق القضايا شديدة الصعوبة"، بما يبيّن كيف أن سلطة واضعي المعايير تُمكّن في الوقت ذاته من التطوير وتفرض حدودًا عليه .(Barth, 2022, pp. 570–571)

2-1-12- وضع المعايير كممارسة تنظيمية تتشكل بالقوة والعقلانيات السائدة

أن دور الهيئات الدولية لوضع المعايير لا يمكن فهمه بوصفه تقنيًا أو محايدًا محضًا. فعملية تطوير المعايير وإصدارها مندمجة في ممارسات تنظيمية تتشكل بفعل علاقات القوة، وأشكال المعرفة المهيمنة، والعقلانيات الاقتصادية المُسلَّم بها. ومن خلال تفضيل أهداف معينة واستبعاد منظورات بديلة، يُسهم المجلسان بفاعلية في بناء ما يُعد إبلاغًا ماليًا مشروعًا. وبذلك، يغدو وضع المعايير شكلًا من أشكال الحوكمة يعكس تأثيرات مؤسسية وأيديولوجية أوسع، لا مجرد استجابة لمشكلات محاسبية تقنية .(Pelger, 2015, p. 10)

2-1-13- وضع المعايير كمحرّك لتزايد التعقيد عبر الزمن

ان الدور الذي تضطلع به الهيئات الدولية لوضع المعايير في إصدار معايير جديدة أسهم في تزايد التعقيد بمرور الوقت. فقد أدت المراجعات المتكررة، والتعديلات الواسعة، ومشروعات التقارب إلى معايير تحتوي على قدر أكبر من الإرشادات التفصيلية والاستثناءات والمتطلبات التقنية. ونتيجة لذلك، حوّلت أنشطة المجلسين تنظيم المحاسبة إلى نظام يزداد تعقيدًا على نحو مستمر، رغم الالتزام الرسمي بالتنظيم القائم على المبادئ .(Morais, 2019, p. 4)

2-2- الهيئات الدولية لوضع المعايير بوصفها محرّكًا للتغيّر في تقارير الاستدامة

2-2-1- استجابة واضعي المعايير الدوليين لمشكلتي التجزؤ وعدم الاتساق

تضطلع الهيئات الدولية لوضع المعايير بدور حيوي في معالجة مشكلة التجزؤ وعدم الاتساق في تقارير الاستدامة. وقد ظهرت تقارير الاستدامة في بداياتها عبر أطر طوعية ومتنوعة، مما أوجد صعوبة في المقارنة بين المنظمات والدول .(De Villiers et al., 2024, p. 2) في هذا السياق، تتبنى الهيئات الدولية دورًا تنسيقيًا لإعادة هيكلة بيئات الإبلاغ ووضع معايير عالمية موحدة. من جانب اخر، أدى تنوّع الأطر العالمية إلى مشكلات في الاتساق والقابلية للمقارنة، خاصة في الأسواق المالية التي تحتاج إلى معايير موثوقة. وبالتالي، تظهر الهيئات الدولية كمرجعية لتوحيد الممارسات ووضع معايير عالمية للإفصاح عن الاستدامة .(van Wyk & Els, 2023, p. 1)

2-2-2- مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) والتحوّل المؤسسي في الحوكمة العالمية

يُعتبر مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) هيئة محورية تم إنشاؤها في نوفمبر 2021 تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .(IFRS Foundation) يشكل هذا التحوّل المؤسسي إدراج تقارير الاستدامة ضمن نفس البنية التي تحكم التقارير المالية، ما يمنح المجلس مصداقية تنظيمية وعلاقات قوية مع أسواق رأس المال. بدوره، يتيح له هذا الدور التأثير الكبير في ممارسات الإبلاغ على المستوى الدولي .(De Villiers et al., 2024, p. 2) من جهة أخرى، يصف فان ويك وإلز المجلس كهيئة حديثة تهدف إلى تطوير معايير تقارير الاستدامة عالميًا، مستفيدًا من موقعه داخل مؤسسةIFRS ، ما يعزز الاتساق بين جوانب الإفصاح المالية وإفصاح الاستدامة.(van Wyk & Els, 2023, p. 2)

2-2-3- تطوير وإصدار معايير استدامة جديدة عبر توحيد الأطر السابقة

تتمثل مسؤولية محورية للمجلس في تطوير وإصدار معايير إفصاح جديدة للاستدامة. يوضح دي فيلييهز وزملاؤه أن المجلس طوّر وأصدر بسرعة معياري IFRS S1وIFRS S2بوصفهما خط أساس عالميًا للإفصاح المالية المتعلقة بالاستدامة. وتدمج هذه المعايير مبادرات قائمة، من بينها توصيات فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD) ومتطلبات قائمة على الصناعة مستمدة من معايير SASB.ويُظهر ذلك كيف يقوم واضعو المعايير الدوليون بتجميع الأطر السابقة وتحويلها إلى معايير رسمية ذات سلطة تستهدف اعتمادًا دوليًا واسعًا .(De Villiers et al., 2024, p. 7)

وقد كُلّف المجلس صراحةً بإنشاء خط أساس عالمي لتقارير الاستدامة عبر نشر مسودات عرض للتعليق ثم إصدار المعايير، ولا سيما .IFRS S1ويعكس تطوير هذه المعايير مسعىً لتوحيد المبادرات والممارسات القائمة ضمن إطار رسمي ومعتمد تحت مظلة مؤسسةIFRS ، بما يحوّل الممارسات الطوعية أو المجزأة إلى متطلبات معيارية معدّة للاستخدام الدولي الواسع .(van Wyk & Els, 2023, p. 2)

2-2-4- ضبط جدول الأعمال وإدارة التنفيذ عبر إشراك منظّم لأصحاب المصلحة

يمثل ضبط جدول الأعمال بُعدًا حاسمًا في دور مجلس معايير الاستدامة الدولية. ففي عام 2023، أجرى المجلس مشاورة عامة لتحديد الأولويات الاستراتيجية لبرنامج عمله للفترة 2024–2025، حيث أُعطيت الأولوية لدعم تنفيذ معايير IFRS S1 و .IFRS S2 ويشير ذلك إلى أن دور واضعي المعايير يتجاوز صياغة المعايير ليشمل إدارة نشرها وتنفيذها وترسيخ شرعيتها من خلال إشراك أصحاب المصلحة (De Villiers et al., 2024, p. 9). من جهة أخرى، يتطلب إصدار المعايير مشاورات عامة وجمع تعليقات من مختلف أصحاب المصلحة، مما يوضح أن وضع المعايير هو عملية تشاورية تهدف إلى الحصول على الشرعية والقبول، مما يعزز دور المجلس في إدارة الحوار المؤسسي لتنقيح متطلبات تقارير الاستدامة (van Wyk & Els, 2023, p. 5).

2-2-5- الترابط وقابلية التشغيل البيني في منظومة الإبلاغ

تؤدي الهيئات الدولية لوضع المعايير أيضًا وظيفة تنسيقية داخل بيئات مؤسسية معقّدة. فالمجلس يعمل عن كثب مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتعزيز الترابط بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة، كما يتعاون مع منظمات خارجية مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) لتعزيز قابلية التشغيل البيني بين المعايير الموجّهة للمستثمرين والأطر متعددة أصحاب المصلحة. ويعكس هذا الدور مسؤولية أوسع تتمثل في إدارة العلاقات المؤسسية وتعزيز التقارب بين أنظمة إبلاغ متنوعة .(De Villiers et al., 2024, p. 10)

2-2-6- تحديات الشرعية وتنازع نفوذ أصحاب المصلحة في وضع معايير الاستدامة

يقترن دور واضعي المعايير بتحديات شرعية ونزاعات حول نفوذ أصحاب المصلحة. ويشير دي فيلييهز وزملاؤه إلى تعرض المجلس لانتقادات بسبب إعطاء أولوية لمصالح المستثمرين واحتمال هيمنة أصحاب المصالح الأقوى، ولا سيما مقدّمي رأس المال، على صياغة المعايير. وتكشف هذه التوترات أن وضع المعايير ليس عملية تقنية محايدة، بل مسار اجتماعي وسياسي تتنافس فيه المصالح حول تعريف الاستدامة وقياسها والإبلاغ عنها على المستوى العالمي .(De Villiers et al., 2024, p. 2)

2-2-7- تأثير استراتيجي استشرافي على مفاهيم وأولويات الإبلاغ المستقبلية

تؤدي الهيئات الدولية، مثل المجلس، دورًا استراتيجيًا استشرافيًا في توجيه مستقبل تقارير الاستدامة. فدور المجلس لا يقتصر دوره على إصدار المعايير، بل يمتد إلى تحديد كيفية توظيف مفاهيم قائمة—مثل مبادئ التقارير المتكاملة—في تطوير المعايير مستقبلًا. وبذلك، يؤثر واضعو المعايير في الممارسات الراهنة وفي الأسس المفاهيمية والأولويات التي ستوجّه الإبلاغ عن الاستدامة على المدى الطويل (van Wyk & Els, 2023, p. 11).

3- التفاعل بين المعايير الدولية والأطر التنظيمية المحلية

3-1- امتثال متعدّد الطبقات: خطوط أساس دولية وتشغيل قانوني محلي

يتم تفاعل الامتثال بين المعايير الدولية واللوائح المحلية عبر بنية متعددة الطبقات، حيث تحدد المعايير الدولية المبادئ العامة، بينما تترجم اللوائح المحلية هذه المبادئ إلى التزامات خاصة بكل ولاية قضائية. ويجب تفسير المعايير الدولية وفقًا للبيئات التنظيمية المحلية بدلاً من اعتبارها قواعد ذاتية التنفيذ عالميًا (Bioaccess Content Team, n.d., p. 1).

3-2- مواءمة دون إحلال: الامتثال الدولي لا يُغني عن الالتزامات المحلية

الامتثال للمعايير الدولية لا يعفي المنظمات من الالتزام بالمتطلبات المحلية، مثل الجداول الزمنية للموافقات أو تصاريح الاستيراد. بينما تشجّع الإرشادات الدولية على توحيد الإجراءات، تفرض السلطات المحلية متطلبات ملزمة يجب استيفاؤها قبل بدء الأنشطة.(Bioaccess Content Team, n.d., p. 2)

3-3- إدارة التعقيد العابر للولايات القضائية: التوفيق بين التوقعات العالمية والقواعد المحلية المتنوعة تتطلب المنظمات التي تعمل عبر ولايات متعددة الامتثال للتوقعات الدولية والمتطلبات المحلية المتنوعة. لذا، يجب تبني استراتيجيات امتثال تشمل دراسات جدوى ومراجعات تنظيمية محلية لإدارة التفاعل بين التوحيد العالمي والتنوع التنظيمي المحلي.(Bioaccess Content Team, n.d., p. 2)

3-4- السلطات المحلية بوصفها وسطاء: تفسير المعايير الدولية وإنفاذها عمليًا

تلعب السلطات المحلية دورًا حاسمًا في تفسير المعايير الدولية وإنفاذها داخل ولاياتها القضائية. حيث تحدد كيفية التطبيق العملي بما في ذلك إجراءات الموافقة ومتطلبات المراقبة (Bioaccess Content Team, n.d., p. 3).

3-5- امتثال ديناميكي: تنسيق ومراقبة مستمران عبر المستويات

الامتثال هو عملية ديناميكية تتطلب تنسيقًا ومراقبة مستمرين بين المعايير الدولية والمتطلبات المحلية. لذا يُشجَّع على متابعة التحديثات التنظيمية لتكييف الالتزامات وفقًا للتطورات (Bioaccess Content Team, n.d., p. 4).

3-6- الترجمة بدل التبنّي المباشر

المعايير الدولية تُدمج في السياقات الوطنية عبر الأطر التنظيمية المحلية التي تعيد تفسيرها وتكييفها وفقًا للتقاليد القانونية وأهداف السياسة المحلية، ما يعني أن المعايير العالمية لا تعمل بمعزل عن السياقات المحلية (Albu et al., 2013, p. 6).

3-7- الهيمنة التنظيمية

السلطات المحلية تلعب دورًا في دمج المعايير الدولية ضمن الأطر المحلية، حيث قد تُعدل المعايير الدولية لتلائم الأهداف القانونية والضريبية المحلية، ما يؤدي إلى تحويل المعايير من نظام عالمي إلى نظام متوافق مع الأولويات الوطنية.(Albu et al., 2013, pp. 8–9)

3-8- الضغوط السياسية والمؤسسية

تتأثر عملية التبنّي العالمي للمعايير الدولية بالضغوط السياسية من منظمات دولية، مما يدفع إلى تبني المعايير في السياقات المحلية مع إعادة تشكيلها لتتماشى مع الأهداف السياسية المحلية .(Albu et al., 2013, pp. 4–5).

3-9- فجوة التبنّي–التطبيق: الإدماج الشكلي مقابل الممارسة غير المتجانسة

رغم إدماج المعايير الدولية في اللوائح المحلية، يختلف التطبيق الفعلي لها بين المنظمات بسبب متطلبات محلية وآليات إنفاذ، مما يؤدي إلى تباين في التطبيق بين السياقات.(Albu et al., 2013, pp. 7–8)

3-10- منطق الإنفاذ وتشكيل أساليب التفسير والامتثال

الجهات المحلية مثل المدققين والهيئات المهنية تؤثر في كيفية تطبيق المعايير الدولية، حيث تُطبَّق بشكل محافظ في بيئات تُعطي الأولوية للامتثال القاعدي.(Albu et al., 2013, pp. 9–10)

3-11- نماذج عالمية مرنة ومخرجات محلية هجينة

المعايير الدولية تعمل كنماذج عالمية مرنة يتم تكييفها محليًا من خلال الخيارات التنظيمية المحلية، ما يؤدي إلى توحيد في بعض السياقات بينما ينتج عنها ممارسات مجزأة في أخرى.(Albu et al., 2013, p. 6)

4- مدى استجابة البيئة الوطنية للامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية

4-1- آلية التنفيذ المحلي للمعايير الدولية

يعمل التفاعل بين المعايير الدولية والمتطلبات التنظيمية المحلية من خلال مسار تُعتمد فيه القواعد عالميًا بصورة شكلية، ثم تُدار محليًا. وبذلك، لا تتجاوز المعايير الدولية اللوائح المحلية تلقائيًا، بل تدخل أطرًا قانونية وإدارية وطنية تعيد تشكيل نطاقها وتوقيتها وآليات إنفاذها، بما يؤكد أن أثر المعايير العالمية يتحقق من خلال التنفيذ التنظيمي المحلي .(Mosley, 2010, p. 726)

4-2- مدى قدرة واستقلالية البيئة المحلية للامتثال للمعايير الدولية

تلعب المؤسسات السياسية والتنظيمية المحلية دور الوسيط الحاسم في ترجمة المعايير الدولية إلى ممارسات وطنية. فالتزام الحكومات بالمعايير العالمية على المستوى الدولي لا يكفي، إذ تتولى الهيئات التنظيمية المحلية مسؤولية التنفيذ، ما يجعل الامتثال عملية تنطلق من القاعدة إلى القمة. وفي الحالات التي تفتقر فيها هذه

الهيئات إلى الاستقلالية أو الموارد أو السلطة، غالبًا ما تُطبَّق المعايير الدولية تطبيقًا جزئيًا أو انتقائيًا، وهو ما يبرز أثر القدرة المؤسسية والبنية السياسية في تشكيل نتائج الامتثال .(Mosley, 2010, pp. 728–729)

4-3- الالتزام المعلن مقابل التنفيذ المحدود للمعايير الدولية

تُعد الفجوة بين الالتزام المعلن والتنفيذ الفعلي سمة بارزة في التفاعل بين المعايير الدولية والتنظيم المحلي. فالعديد من الحكومات تُعلن التزامها بالمعايير المالية العالمية بهدف إرسال إشارات إيجابية للمستثمرين والمؤسسات الدولية، غير أن الامتثال العملي يظل محدودًا بسبب القيود السياسية الداخلية، أو ضعف القدرات الإدارية، أو مقاومة فاعلين محليين نافذين. (Mosley, 2010, pp. 730–731)

4-4- مقاومة المصالح المحلية للمعايير الدولية وتكاليف التكيّف وتعديل التنظيم

تؤثر جماعات المصالح المحلية بعمق في كيفية تفاعل المعايير الدولية مع الأطر التنظيمية الوطنية. فالمؤسسات المالية المحلية والمصارف والشركات غالبًا ما تُبدي مقاومة لتطبيق المعايير الدولية عندما تهدد هذه المعايير مزايا قائمة أو تفرض تكاليف تكيّف مرتفعة. وبحكم اندماج هذه الجهات في النظم السياسية الوطنية، فإنها تكون قادرة في كثير من الأحيان على التأثير في الجهات التنظيمية وصنّاع السياسات، ما يؤدي إلى تكييف المتطلبات التنظيمية المحلية لحماية المصالح الوطنية (Mosley, 2010, pp. 731– 732).

4-5- القيود التي تفرضها البنى التنظيمية الموروثة على المعايير الدولية

يتأثر التفاعل بين المعايير الدولية والتنظيم المحلي كذلك بالبنى التنظيمية التاريخية المتجذّرة. فالعديد من النظم التنظيمية الوطنية صُمِّمت لظروف اقتصادية سابقة، ولا تنسجم بالضرورة مع الافتراضات التي تقوم عليها المعايير العالمية. وعندما تستند القواعد الدولية إلى نماذج تنظيمية سائدة في الاقتصادات المتقدمة، قد تتعارض مع المؤسسات القائمة في الدول النامية أو متوسطة الدخل، ما يحدّ من قدرة الجهات المحلية على تنفيذ المعايير الدولية بفعالية ويعزّز التباين بين الدول .(Mosley, 2010, pp. 734–735)

ثانيا- حوكمة الشركات ومتطلبات الشفافية

1- مفهوم حوكمة الشركات وأثره في جودة التقارير المالية.

1-1- حوكمة الشركات: المفهوم والدور المعلوماتي والسياق المؤسسي

1-1-1- تعريف حوكمة الشركات ونطاقها

تُفهم حوكمة الشركات على أنها إطار إداري يهدف إلى خلق القيمة داخل المنشأة مع ضمان مشاركة فاعلة لأصحاب المصلحة في العمليات المؤسسية. تقوم الحوكمة على وضع آليات تنظّم أنشطة الشركة وتكفل توزيع القيمة المتولدة بشكل عادل، وتعتمد على مبادئ الرقابة والمسؤولية والمساواة. لذلك، تعتبر حوكمة

الشركات نظامًا عمليًا يوجّه السلوك الإداري ويحمي مصالح أصحاب المصلحة، ولا تقتصر على بناء نظري من منظور قائم على أصحاب المصلحة، تتحمل الإدارة المسؤولية (Önce & Çavuş, 2019, p. 388). تجاه جميع الأطراف المعنية، وليس فقط المساهمين. ويتركز دور الحوكمة في ضمان المساءلة والشفافية في الأنشطة المؤسسية، خصوصًا في المعاملات المالية. يعتمد أصحاب المصلحة—مثل المساهمين والحكومات والمورّدين والمستثمرين—على المعلومات المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية، مما يجعل هياكل الحوكمة ضرورية لمواءمة أفعال الإدارة مع احتياجات هذه الفئات.(Mbir et al., 2020, pp. 2–3)

1-1-2- حوكمة الشركات كآلية معلوماتية وآلية للتقرير المالي

تُولي حوكمة الشركات أهمية كبيرة لتوفير المعلومات بوصفه واجبًا إداريًا جوهريًا. وتُعدّ القوائم المالية القناة الأساسية التي تُبلّغ من خلالها الإدارة أصحاب المصلحة بأداء المنشأة، واستعمال الموارد، ووضعها المالي. وبما أن أصحاب المصلحة يعتمدون على المعلومات المحاسبية المُفصح عنها لتقدير العوائد المتوقعة وتقييم قيمة المنشأة، فإن آليات الحوكمة تُصمَّم لضمان أن تكون تلك المعلومات موثوقة وشفافة وملائمة لاتخاذ القرار.(Mbir et al., 2020, p. 3)

1-1-3- دوافع حوكمة الشركات: استعادة الثقة بعد الفضائح

أبرز تراجع الثقة الناجم عن الفضائح المحاسبية الدولية الكبرى هشاشة نظم التقارير المالية. وفي هذا السياق، برزت حوكمة الشركات كآلية لازمة لاستعادة الثقة عبر ضمان إنتاج معلومات مالية ملائمة وموثوقة ودقيقة. وعليه، تُعدّ هياكل الحوكمة القوية ضرورية لتعزيز مصداقية التقارير المالية وصون ثقة أصحاب المصلحة في إفصاحات الشركات.(Önce & Çavuş, 2019, p. 388)

1-1-4- حوكمة الشركات كنظام رقابي: الرقابة الداخلية وإشارات الإنذار

تُعرض حوكمة الشركات بوصفها مجموعة ممارسات تتحمل مسؤولية قوية تجاه حسن سير المؤسسة، ولا سيما عبر نظم الرقابة الداخلية التي تعين الإدارة وأجهزة الإشراف على التقاط إشارات التحذير ("red flags"). وترتبط هذه الممارسات بتحديد حالات الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية، وتقليص عدم تماثل المعلومات، وتحسين جودة و/أو كمية المعلومات المُفصح عنها في القوائم المالية. وبهذا المعنى، تُعامل حوكمة الشركات كآلية عملية تُعزّز المتابعة وتُحسّن البيئة المعلوماتية المحيطة بالتقرير المؤسسي (Martins & Ventura Júnior, 2020, p. 67).

1-1-5- نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات

ترتبط حوكمة الشركات ارتباطًا وثيقًا بنظرية الوكالة التي تفسّر النزاعات الناشئة عن انفصال الملكية عن الرقابة في الشركات الحديثة. فالمساهمون يسعون إلى تعظيم قيمة المنشأة، غير أنهم غالبًا لا يستطيعون مراقبة المديرين مباشرةً بسبب تشتت الملكية. وفي المقابل، يمتلك المديرون معلومات أوسع وسلطة قرار

أعلى، خصوصًا في مجالات مثل اختيار السياسات المحاسبية. ويُفضي هذا عدم تماثل المعلومات إلى تكاليف وكالة ويُضعف جودة القرار، بما يستلزم آليات حوكمة لمراقبة الإدارة ومواءمة سلوكها مع مصالح المساهمين .(Önce & Çavuş, 2019, p. 388)

1-1-6- حوكمة الشركات ضمن سياق مؤسسي أوسع

تُؤطَّر حوكمة الشركات ضمن سياق مؤسسي وحوكمة عامة أوسع، حيث تمتد جودة الحوكمة لتشمل البيئة التنظيمية والقانونية والسياسية على مستوى الدولة، وبالتالي ترتبط بفعالية المؤسسات التي تضمن المساءلة والشفافية وإنفاذ القواعد. تؤثر هذه الترتيبات المؤسسية في كيفية عمل الشركات وإنتاج المعلومات المالية والإفصاح عنها، مما يجعل الحوكمة إطارًا شاملاً يهيكل السلوك المؤسسي وممارسات التقرير (Yamen & Can, 2023, pp. 2–3). ترتبط حوكمة الشركات ارتباطًا وثيقًا بجودة المؤسسات في الدولة، خصوصًا من خلال جودة التنظيم وفعالية الحكومة وسيادة القانون. تشكل هذه العوامل الأساس الذي تعمل فيه الشركات، حيث تقلل المؤسسات القوية للحوكمة من عدم اليقين، وتعزز الامتثال للتنظيمات، وتدعم الانضباط في السلوك المؤسسي. ونتيجة لذلك، تُعتبر الحوكمة آلية تضمن موثوقية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة (Yamen & Can, 2023, pp. 3–4).

1-1-7- مخرجات الحوكمة الجيدة: الشفافية وحماية المستثمر

ترتبط بيئات الحوكمة المؤسسية الرشيدة بمستويات أعلى من الشفافية وبحماية أشدّ للمساهمين. وتزيد هذه السمات ثقة المستثمرين وتحدّ من حوافز الإدارة للتلاعب بالمعلومات المالية. ومن خلال صون حقوق المستثمرين وتعزيز المساءلة، تسهم هياكل الحوكمة في رفع جودة التقارير المالية وتحسين كفاءة أسواق رأس المال.(Yamen & Can, 2023, pp. 17–18)

1-2- حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: الآليات والإنفاذ والآثار المؤسسية

1-2-1- التقارير المالية كآلية من آليات الحوكمة

تؤدي التقارير المالية دورًا محوريًا داخل إطار حوكمة الشركات بوصفها أداة رئيسية للمساءلة الإدارية. فمن خلال التقارير المالية، يتمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء الإدارة ومخرجات الشركة. وتقلل التقارير الشفافة والموثوقة تكاليف الوكالة عبر الحد من السلوك الانتهازي ودعم اتخاذ القرار الرشيد. وبذلك، تغدو التقارير المالية جزءًا مكوّنًا لآليات الحوكمة، لا عملية محاسبية معزولة .(Önce & Çavuş, 2019, p. 388).

1-2-2- حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تؤثر حوكمة الشركات بشكل مباشر في جودة التقارير المالية عبر مبدئي الشفافية والمسؤولية، مما يعزز موثوقية المعلومات المالية ودقتها ويزيد من منفعتها لأصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن جودة التقارير المالية

هي نتيجة لممارسات حوكمة فعّالة تؤثر على سلوك الإدارة والإفصاح المعلوماتي (Önce & Çavuş, 2019, p. 389). وترتبط جودة التقارير المالية بشكل مباشر بفعالية هياكل حوكمة الشركات، حيث تُعرَّف الجودة بأنها دقة وشفافية المنفعة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. تؤثر آليات الحوكمة في جودة التقارير من خلال تقييد السلوك الإداري الانتهازي وتقليص عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة. وعندما تكون هياكل الحوكمة ضعيفة، قد يستغل المديرون هامش التقدير في التقارير المالية، مما يقلل من موثوقية المعلومات المُفصح عنها (Mbir et al., 2020, pp. 3–4).

1-2-3- هيكل الحوكمة وأثره في جودة التقرير

تعمل حوكمة الشركات عبر هيكل مركّب يضم فاعلين داخليين وخارجيين. داخليًا، يضطلع مجلس الإدارة والإدارة ولجان التدقيق والمدققون الداخليون والخارجيون بأدوار أساسية. وخارجيًا، يسهم المنظمون والمشرعون والمحللون الماليون وبورصات الأوراق المالية والمحاكم والمساهمون في تشكيل مخرجات الحوكمة. ويعزز التفاعل بين هؤلاء الفاعلين الشفافية والمساءلة، بما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية (Önce & Çavuş, 2019, p. 389).

1-2-4- أبعاد جودة التقارير المالية

ترتبط جودة التقارير المالية بخصائص نوعية مثل الملاءمة والتمثيل الصادق والاكتمال. وتسهم حوكمة الشركات في هذه الأبعاد عبر ضمان أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة وخالية من الأخطاء الجوهرية وبدرجة كافية من الشمول لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي. ومن خلال هذه الآليات، تعزز الحوكمة القيمة التنبؤية والتأكيدية للتقارير المالية وتدعم منفعتها الكلية لاتخاذ القرار .(Önce & Çavuş, 2019, p. 388)

1-2-5- الحوكمة والمساءلة وموثوقية التقرير

تعزز حوكمة الشركات جودة التقارير المالية من خلال تقوية آليات المساءلة داخل المنشآت، حيث تُعد القوائم المالية وسيلة لتقييم فاعلية الإدارة في إدارة موارد الشركة. تضمن هياكل الحوكمة مساءلة المديرين عن قراراتهم في التقارير، مما يحسن مصداقية التقارير المالية ونزاهتها. وتزداد أهمية هذه الوظيفة في البيئات التي تشهد ارتفاعًا في عدم تماثل المعلومات (Mbir et al., 2020, p. 3). ترتبط حوكمة الشركات بتحسين آنية المعلومات ومصداقيتها وجودتها بشكل عام، حيث تقلل آليات الحوكمة من النزعات الانتهازية وتحد من السلوكيات التي قد تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية. وبذلك، تُعتبر حوكمة الشركات أداة مؤسسية تُضبط بها سلطة التقدير الإداري وتدعم مخرجات إفصاح مالي عالي الجودة (Martins & Ventura Júnior, 2020, p. 67).

1-2-6- حوكمة الشركات كآلية إنفاذ

تُعرض حوكمة الشركات بوصفها آلية إنفاذ حاسمة تحدد ما إذا كانت المعايير المحاسبية عالية الجودة تترجم إلى تقارير مالية عالية الجودة. فمجرد تبني معايير محاسبية مثل IFRS لا يكفي إذا كانت هياكل الحوكمة ضعيفة. وتضمن آليات الحوكمة الفعالة—بما في ذلك استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق—الامتثال الفعلي لمعايير التقرير، بما يرفع جودة التقارير المالية. وبهذا المعنى، تعمل حوكمة الشركات كعامل مُعدِّل يقوّي العلاقة بين المعايير التنظيمية ومخرجات التقرير .(Mbir et al., 2020, pp. 4–6)

1-2-7- آليات حوكمة محددة تُحسن جودة التقرير

تُعتبر بعض بنى حوكمة المؤسسات عوامل رئيسية في تحديد جودة التقارير المالية. حيث تؤثر استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق، حجم المجلس، والتنوع داخل المجلس في قدرة المديرين على إدارة الأرباح. وتقلل هياكل الحوكمة القوية من ممارسات التقرير التقديرية وتحسن أمانة المعلومات المالية. من بين هذه الآليات، تُعد استقلالية لجنة التدقيق الأكثر فاعلية في ضمان تقارير مالية عالية الجودة بسبب دورها الإشرافي المباشر على عملية التقرير المالي (Mbir et al., 2020, pp. 6–7). كما يؤثر هيكل الحوكمة عبر آليات ملموسة مثل حجم المجلس، مشاركة الأعضاء المستقلين، تمثيل النساء، تصميم التعويضات، وعدم ازدواجية منصبي CEO/Chairman، وخصائص لجنة التدقيق. وتُعتبر هذه الآليات رافعات حوكمة تُعزز الرقابة وتحد من السلوك الإداري الذي قد يؤدي إلى تدهور جودة التقارير المالية (Martins & Ventura Júnior, 2020, p. 69).

1-2-8- عدم تماثل المعلومات ومخاطر الاحتيال ووظيفة الشفافية

يُعتبر عدم تماثل المعلومات شرطًا محوريًا يتيح الاحتيال المؤسسي، حيث يخلق فرصًا للوكيل (المخاطر الأخلاقية) لارتكاب أفعال احتيالية لتعظيم المنافع الشخصية. تقلل الحوكمة القوية هذا الاختلال وتعزز الرقابة، خاصة في البيئات التي يكون فيها تحكم المستثمر ضعيفًا. ويرتبط ذلك بجودة الحوكمة وجودة التقارير، حيث يعمل تعزيز المراقبة وتقليص فجوات المعلومات على تقليل مجال التلاعب في التقارير المالية .(Martins & Ventura Júnior, 2020, p. 67)تُعتبر حوكمة الشركات وسيلة لحل تعارضات الأصيل–الوكيل، خصوصًا من خلال تأكيد الشفافية عبر الإفصاح عن المعلومات المالية. تُعد وظيفة الشفافية قناة أساسية تعزز عبرها الحوكمة جودة التقارير المالية، حيث يقلل الإفصاح الأفضل من عدم تماثل المعلومات في معاملات السوق ويحد من الأفعال الانتهازية للمطلعين، مما يجعل المعلومات المالية المنشورة أكثر اعتمادية لدى المستخدمين.(Martins & Ventura Júnior, 2020, p. 69)

1-2-9- إشراف لجنة التدقيق ونزاهة التقارير المالية

تُصوَّر لجنة التدقيق كآلية حوكمة محورية لأنها تراجع استقلالية ونزاهة التقارير المالية وتعمل كأداة لمنع إدارة الأرباح. وتدعم لجنة تدقيق قوية تقييمًا محايدًا ورقابة أكثر فاعلية على الإدارة، بما يحد مباشرةً من

احتمال وقوع الاحتيال في التقارير المالية، ومن ثمّ يحسن جودة ومصداقية مخرجات التقرير المالي (Martins & Ventura Júnior, 2020, p. 70).

1-2-10- ثقة أصحاب المصلحة والأثر على مستوى السوق

تؤثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية من خلال استعادة ثقة أصحاب المصلحة في جوانب الإفصاح المؤسسية والحفاظ عليها. تعزز التقارير المالية عالية الجودة الثقة العامة وتقلل عدم اليقين وتدعم تخصيص رأس المال بكفاءة. من خلال تعزيز الشفافية وفرض الامتثال للمعايير المحاسبية، تسهم هياكل الحوكمة في تقارير مالية أكثر موثوقية وتحسن اتخاذ القرار في أسواق رأس المال (Mbir et al., 2020, pp. 14–15). تدعم الأدلة الرأي القائل بأن حوكمة الشركات فعّالة في التخفيف من التقارير المالية الاحتيالية، الحد من المشكلات المرتبطة بالإفلاس، وتقليص التلاعب بالأرباح. هذه النتائج تعكس الأثر العملي للحوكمة على جودة التقرير المالي، حيث يُعزز خفض الاحتيال والتلاعب موثوقية المعلومات المالية ويُحسن قرارات الاستثمار (Martins & Ventura Júnior, 2020, p. 80).

1-2-11- الحوكمة العامة كمحدد على مستوى الدولة لجودة التقرير

تُعتبر جودة التقارير المالية ناتجة عن فاعلية هياكل حوكمة الشركات، حيث تساهم الحوكمة في تحسين الشفافية والموثوقية من خلال تقليص عدم تماثل المعلومات وتقييد السلوك الإداري الانتهازي (Yamen & Can, 2023, pp. 3–4). ترتبط جودة التقارير المالية بمؤشرات حوكمة مثل جودة التنظيم، الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، التي تعزز الإنفاذ والامتثال، ما يحسن التقارير عبر الدول . رغم ذلك، لا تؤثر جميع أبعاد الحوكمة بنفس القدر على جودة التقارير، حيث تؤثر بعض الأبعاد إيجابًا، بينما لا تُظهر أخرى تأثيرًا ذا دلالة (Yamen & Can, 2023, pp. 17-18). وعندما تكون حوكمة الشركات مدعومة بمؤسسات عامة قوية، فإنها تُحسن جودة التقارير المالية بشكل عام.

2- متطلبات الإفصاح الهادفة إلى تعزيز المساءلة وحماية حقوق المساهمين

2-1- متطلبات الإفصاح والمساءلة

تُعد متطلبات الإفصاح جزءًا أساسيًا من تعزيز المساءلة المؤسسية ضمن أطر تقارير الاستدامة وحوكمة الشركات. حيث تُلزم أطر مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI المنظمات بالإفصاح عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يُتيح لأصحاب المصلحة تقييم قرارات الإدارة وممارسات الحوكمة. هذا يعزز المساءلة من خلال جعل أفعال الإدارة مرئية ومفتوحة للتقييم (Goswami, Islam, & Evers, 2023, p. 36). كما أن الإفصاح يعزز المساءلة عبر الشفافية والإشراف على أفعال الشركات وقراراتها، ما يُمكّن من تقييم مدى امتثال الإدارة للمعايير القانونية والأخلاقية (Efunniyi et al., 2024, pp. 1599–1600). وفقًا لـ (Bian) 2024 ، ويتيح الإفصاح الدقيق والشفاف للمساهمين فهم المركز المالي للشركة،

مما يعزز المساءلة عبر تقليص السلوك الانتهازي وتقييد تحكم المطلعين (.(Bian, 2024, pp. 322–323 Atallah (2024) يوضح أن الإفصاح يُمكّن المساهمين وأجهزة الرقابة من تدقيق السلوك الإداري وتقييم الامتثال للقوانين والأنظمة الداخلية (Atallah, 2024, pp. 5–6; pp. 293–299). وكما رأينا فالإفصاح يقلل عدم تماثل المعلومات ويُحسّن المساءلة من خلال تسليط الضوء على أداء الإدارة وتقديم معلومات أداء منهجية قابلة للتدقيق (Ramanna, 2013, pp. 410–412).

2-2- الإفصاح حول الاجتماعات العامة: المساءلة القائمة على العملية

2-2-1- الإفصاح قبل الاجتماعات العامة: تمكين المساءلة عبر المشاركة المستنيرة

يبدأ الإفصاح الفعّال قبل الاجتماع العام، حيث لا يمكن للمساهمين ممارسة حقوقهم بفعالية إلا إذا تلقوا إشعارًا ومعلومات كافية في الوقت المناسب لتقييم المقترحات. يربط سجل الوقائع (Factbook) الإفصاح بالاجتماع بعدالة الإجراءات والمعاملة المنصفة، حيث يُطلب من الإدارة ومجلس الإدارة تبرير مقترحاتهم، مما يعزز المساءلة أمام المساهمين.(OECD, 2025, p. 78)

2-2-2- الإفصاح بعد التصويت: تعزيز المساءلة عبر شفافية المخرجات

تعزز المساءلة بعد التصويت من خلال الإفصاح عن نتائج التصويت ومحاضر الاجتماع، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين المطلعين والمساهمين. يساعد نشر هذه النتائج في التحقق من احترام حقوق المساهمين في التصويت، ويدعم مراقبة المديرين، ويُسهم في تعزيز الإنفاذ وسبل الانتصاف في حالة المنازعات (OECD, 2025, p. 85).

2-2-3- الإفصاح وصوت المساهمين: المساءلة عبر الاستجواب والاستجابة

يدعم الإفصاح حقوق المساهمين من خلال تمكينهم من طرح أسئلة مستنيرة والتفاعل مع الإدارة بطرق منظمة وموثقة. وعندما يتلقى المساهمون إجابات ذات معنى، يصبح أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيون ملزمين بتوضيح الأداء والاستراتيجية والمخاطر، مما يعزز المساءلة ويحول الإفصاح إلى أداة رقابة مستمرة (OECD, 2025, p. 89).

2-3- معايير الإفصاح عن الاستدامة بوصفها أدوات للمساءلة

ان معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) تُصمم لتعزيز المساءلة المؤسسية تجاه المستثمرين عبر التركيز على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي تؤثر ماليًا. يتعين على الشركات الإفصاح عن مقاييس معيارية خاصة بالصناعة، مما يعزز الشفافية ويجعل أحكام الإدارة قابلة للمقارنة عبر الشركات. من خلال تحديد الصناعات ذات الصلة وانتقاء موضوعات الإفصاح، تقيد معايير "SASB " سلطة الإدارة التقديرية وتتيح للمستثمرين مساءلة الإدارة عن كيفية تحديد وإدارة مخاطر وفرص الاستدامة ضمن التقارير المالية (Feijao et al., 2025).

2-4- متطلبات الإفصاح كآلية وقائية لحقوق المساهمين

2-4-1- متطلبات الإفصاح وحماية حقوق المساهمين

أ- الإفصاح والمساءلة

تُعد متطلبات الإفصاح جزءًا حاسمًا في حماية حقوق المساهمين عبر تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. تركز بعض الأطر على الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر (مثل: Integrated Reporting وSASB وTCFD)، مما يتيح للمساهمين اتخاذ قرارات مستنيرة وتقييم مدى توافق أفعال الإدارة مع مصالحهم الاقتصادية. هذا الإفصاح يعزز المساءلة عبر ضمان الشفافية وتقليل الانتهازية الإدارية.(Goswami, Islam, & Evers, 2023, pp. 38–39)

ب- الإفصاح كأداة للرقابة

الإفصاح الشفاف يمكن المساهمين من مراقبة السلوك الإداري وضمان الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية. يوفر الإفصاح معلومات موثوقة تساعد المساهمين على المشاركة في التصويت واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، مما يعزز مساءلة الإدارة ويصون مصالح المساهمين–(Efunniyi et al., 2024, pp. 1599 1601).

ج- حماية حقوق المساهمين عبر الإفصاح

يعزز الإفصاح الشفاف من قدرة المساهمين على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وتقييم قيمة المنشأة والمخاطر بدقة. من خلال تقليل التلاعب والمصلحة الذاتية للإدارة، يعمل الإفصاح على حماية حقوق المساهمين وتعزيز ثقة السوق.(Bian, 2024, pp. 322–324)

د- ضمان المساواة بين المساهمين

يوفر الإفصاح للمساهمين معلومات دقيقة تمكنهم من ممارسة حقوقهم المالية وغير المالية بفعالية، ويقلل من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والإدارة. هذا يحمي حقوق المساهمين، خصوصًا الأقلية، ويمنع التلاعب أو إخفاء الحقائق المهمة.(Atallah, 2024, pp. 257–262; pp. 293–301)

ه- دعم المساءلة عبر الإفصاح

يعزز الإفصاح الشفاف قدرة المساهمين على مراقبة أفعال الإدارة وتقليل السلوك الانتهازي. يتيح هذا للإدارة أن تكون أكثر مسؤولية عن قراراتها، مما يدعم قدرة المساهمين على ممارسة الرقابة وحماية مصالحهم الاقتصادية عبر آليات الحوكمة (.Ramanna, 2013, pp. 409–411)

2-4-2- حماية المساهمين من تضارب المصالح

تُعدّ معاملات الأطراف ذات العلاقة (RPTs) مجالًا عالي المخاطر على نحو خاص، حيث قد يستخلص المساهمون المسيطرون أو المديرون أو المطلعون منافع خاصة على حساب الشركة ومستثمري الأقلية. ويؤكد سجل الوقائع على الإفصاح الفوري والدوري عن معاملات الأطراف ذات العلاقة بوصفه آلية حماية، لأن الشفافية تجعل الصفقات المتعارضة المصالح مرئية مبكرًا، وتمكّن من تدقيقها من قبل المساهمين والجهات التنظيمية، وتدعم ضمانات الحوكمة مثل إجراءات الموافقة. وبهذا المعنى، لا يكون الإفصاح مجرد ممارسة معلوماتية؛ بل يمثل رادعًا وأساسًا للمساءلة في مواضع تكون فيها حوافز الإخفاء أو التحريف أعلى بنيويًا.(OECD, 2025, p. 89)

2-4-3- تعزيز الحماية عبر شفافية عمليات السيطرة

تحمي متطلبات الإفصاح المساهمين أيضًا عبر توضيح من يسيطر على الشركة وكيف تُنظَّم السيطرة، لا سيما داخل المجموعات المؤسسية المعقدة. فالعديد من الدول تفرض (وبعضها يوصي) عناصر إفصاح مثل كبار الملاك وهياكل المجموعات المؤسسية والعلاقات داخل المجموعة، وهو أمر ذو أهمية لأن سلاسل السيطرة وترتيبات المجموعات قد تُحوّل المخاطر والموارد وحقوق القرار بطرق لا تتجلى من القوائم المالية المستقلة. ومن خلال جعل هياكل الملكية والمجموعات شفافة، يحسّن الإفصاح قدرة المستثمرين على تقييم مخاطر الحوكمة، ورصد احتمال ما يعرف بالتنفيق او "تهريب / سحب أصول الشركة""tunnelling" ، والحكم على ما إذا كانت حماية مساهمي الأقلية ذات مصداقية في التطبيق العملي .OECD, 2025, p) 101).

2-4-4- معايير الإفصاح عن الاستدامة بوصفها أدوات لحماية المساهمين

تلعب معايير" SASB" دورًا حيويًا في حماية حقوق المساهمين عبر تقليل عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين. تركّز هذه المعايير على الأهمية المالية للمعلومات المفصح عنها، التي تهدف إلى التأثير في قرارات الاستثمار والإقراض. من خلال توفير معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة حول الاستدامة عبر 77 قطاعا، تدعم المعايير حق المساهمين في تقييم المخاطر وتأثيرها على قيمة المنشأة. بالإضافة إلى ذلك، يعزز إدماج معايير " SASB"في إطار" ISSB" من اتساق الإفصاح عالميًا، مما يُنمّي ثقة المستثمرين ويمكّن المساهمين من ممارسة الرقابة والحقوق الاقتصادية بشكل أفضل (Feijao et al., 2025).

2-5- ممارسات الإفصاح المندمجة: الربط بين المساءلة وحماية المساهمين

2-5-1- المساءلة وحماية المساهمين عبر ممارسات الإفصاح الممزوجة

ان ظهور ممارسات الإبلاغ الممزوجة يعزّز في آن واحد المساءلة وحماية حقوق المساهمين. ويجادلون بأن الجمع بين الأطر المتمحورة حول الأثر مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI والأطر الموجهة

للمستثمر (مثل IR و SASBو CDP) يمكّن المنظمات من تقديم معلومات شاملة عن الاستدامة مع معالجة الشواغل ذات الأهمية المالية والمرتبطة بالمساهمين. ويتيح هذا النهج المندمج للإفصاح للمستثمرين تقييم الأداء الحالي والمخاطر المستقبلية وخلق القيمة على المدى الطويل ضمن بيئة تقرير واحدة. ونتيجة لذلك، تعمل متطلبات الإفصاح كآلية حوكمة توائم مساءلة الإدارة مع مصالح المساهمين وتعزز الثقة في التقارير المؤسسية(Goswami, Islam, & Evers, 2023, pp. 55–56).

2-5-2- الإفصاح المتعلق بالاستدامة: توسيع نطاق المساءلة وحماية المساهمين على المدى الطويل

بات المستثمرون بحاجة متزايدة إلى معلومات قابلة للمقارنة وموثوقة بشأن مخاطر واستراتيجيات الاستدامة ذات الأهمية الجوهرية. ويفيد سجل الوقائع بانتشار متطلبات إلزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن معلومات تتصل بالاستدامة، ويشير إلى أن الدول تطوّر أيضًا أطر ضمان لتعزيز الموثوقية؛ وبمجموع هذه التدابير، يُمكَّن المساهمون من تقييم خلق القيمة على المدى الطويل وإدارة المخاطر وما إذا كانت مجالس الإدارة تتابع المجالات التي يمكن أن تؤثر جوهريًا في الأداء. وبهذه الكيفية، يوسّع الإفصاح حدود المساءلة من التقارير المالية التاريخية إلى حوكمة استشرافية لمخاطر الاستدامة وخططها. (OECD, 2025, p. 223)

3- دور لجان التدقيق وآليات الرقابة الداخلية/الإشراف.

3-1- الإشراف على التقارير المالية والرقابة الداخلية والمساءلة

3-1-1- لجان التدقيق بوصفها آليات داخلية لحوكمة الشركات

تُعتبر لجان التدقيق آلية داخلية لحوكمة الشركات تهدف إلى تعزيز الإشراف على التقارير المالية والأنشطة الحوكمية ذات الصلة، حيث تعمل بين الإدارة والمدققين ومجلس الإدارة لتعزيز الشفافية وبناء ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المالية. ومع ذلك، تُظهر الدراسات السابقة عدم اتساق في نتائج فاعليتها، مما يبرز الحاجة لفحص العمليات الفعلية التي تؤدي من خلالها مهامها، حيث لا تزال طريقة عملها العملية غير واضحة بما يكفي (Oussii et al., 2019, p. 3). تُكوّن لجان التدقيق عادة من مديرين مستقلين غير تنفيذيين وهي لجان دائمة منبثقة عن مجلس الإدارة لمساندته في الوفاء بمسؤولياته الرقابية، خصوصًا في ما يتعلق بالتقارير المالية وعمليات التدقيق وبُنى الرقابة الداخلية. وهذا التفويض يعزز التدقيق المستمر والخبرة المركزة التي يصعب تحقيقها على مستوى المجلس بالكامل (.Braiotta et al., 2010, pp. 46–47)

3-1-2-مجالات الإشراف الجوهرية: التقارير المالية والرقابة الداخلية ووظائف التدقيق

تُعتبر لجان التدقيق الفاعل الحوكمي المركزي المسؤول عن الإشراف على ثلاثة مجالات مترابطة: التقارير المالية، الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وعمل المدققين الداخليين والخارجيين. وقد توسع دورها بشكل ملحوظ مع زيادة الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية في ضمان جودة التقارير المالية، حيث تُؤدي دور "حراس بوابة" لضمان تصميم وتطبيق ومراقبة أنظمة الرقابة الداخلية بشكل سليم لحماية المستثمرين

وتعزيز موثوقية التقارير (Weickgenannt et al., 2021, pp. 233–234). تتولى لجان التدقيق مسؤولية الإشراف على نزاهة عملية إعداد التقارير المالية، بما يشمل مراجعة القوائم المالية ومناقشة الأحكام المحاسبية الجوهرية لضمان تمثيل المركز المالي بشكل عادل. كما تعمل كمنتدى مستقل بين الإدارة والمدققين لفحص القضايا المحاسبية والخلافات، مما يسهم في مصداقية المعلومات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تتولى الإشراف على التدقيق الداخلي والخارجي، بما في ذلك تعيين المدققين الخارجيين، تقييم استقلالهم وأدائهم، ومراجعة نطاق أعمالهم، وكذلك الإشراف على التدقيق الداخلي عبر تعيين كبار التنفيذيين ومراجعة خططه وتقييم فاعليته، مما يعزز المساءلة وجودة التدقيق (Braiotta et al., 2010, pp. 48–50).

3-1-3- المسؤوليات الرسمية والسياقات التنظيمية: السياق الأمريكي كنموذج

رفعت التطورات التنظيمية في الولايات المتحدة بصورة كبيرة سقف التوقعات الملقاة على لجان التدقيق في مجال الإشراف على الرقابة الداخلية. فقد أسندت إصلاحات تشريعية مثل Sarbanes–Oxley Act إلى لجان التدقيق مسؤولية الإشراف على الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك التعامل مع الشكاوى المتعلقة بأوجه قصور الرقابة. وبينما تحدد اللوائح ما تقع لجان التدقيق مسؤولةً عنه، فإنها تقدم توجيهًا محدودًا بشأن كيفية تنفيذ هذا الإشراف عمليًا، بما يترك للجنة بعينها قدرًا كبيرًا من السلطة التقديرية (Weickgenannt et al., 2021, pp. 234–235).

3-1-4- الإشراف على الرقابة الداخلية والمساءلة عن فاعلية الضوابط

تتولى لجان التدقيق وظيفة إشرافية لضمان فاعلية نظم الرقابة الداخلية بشكل مستمر، حيث تشرف على تصميم وتشغيل الضوابط مع مرور الوقت، خصوصًا مع التغيرات في الأنشطة والبنية التنظيمية والمخاطر. وتقوم بتقييم عمليات المتابعة التي تُنشئها الإدارة لضمان معالجة نقاط الضعف في الوقت المناسب. كما تعمل كآلية مساءلة من خلال إلزام الإدارة بإثبات أن الضوابط الداخلية تعمل كما هو مطلوب، بما في ذلك مراجعة التقارير الخاصة بالقصور في الضوابط وتقييم خطط المعالجة لضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية بفعالية. ويشمل ذلك التأكيد على أن مسؤولية الرقابة الداخلية تمتد إلى ما بعد التصميم الأولي لتشمل التقييم والتحسين المستمرين (Braiotta et al., 2010, pp. 231–234).

3-1-5- الأدوار الموضوعية مقابل الأدوار الشكلية: تباين الممارسة

يختلف إشراف لجان التدقيق بين نهج رقابي نشط ونهج شكلي. وفقًا لنظرية الوكالة، يُتوقع أن تمارس اللجان إشرافًا نشطًا من خلال تقييم استباقي للرقابة الداخلية. بينما تشير النظرية المؤسسية إلى أن بعض اللجان تعتمد نهجًا شكليًا للحفاظ على المشروعية بدلاً من الإشراف الصارم. الأدلة التجريبية تُظهر تباينًا في النهجين، مما يؤثر على فعالية الإشراف (Weickgenannt et al., 2021, pp. 235–236). كما تشير

الدراسات إلى أن اللجان غالبًا ما تقتصر على مراجعة المعلومات المعدّة من الإدارة والمدققين، مما يجعل دورها في بعض الأحيان رمزيًا أكثر من كونه رقابيًا قويًا (Oussii et al., 2019, pp. 11–12).

3-1-6- إدارة المخاطر والامتثال والتنسيق متعدد الوظائف

تُعتبر لجان التدقيق مركزية في تعزيز المساءلة من خلال الإشراف على النظم التي تحمي الأصول وتضمن دقة التقارير المالية والامتثال للقوانين. دورها يتماشى مع إرساء ضوابط تقلل من الاحتيال وسوء الإدارة وتدعم هياكل تقرير شفافة تعزز ثقة أصحاب المصلحة في النزاهة المالية (Heller, 2023, paras. 1–3). فاعليتها مرتبطة أيضًا بانخراط القيادة في إدارة المخاطر والامتثال، حيث يتطلب الإشراف التنسيق مع القيادة المالية لفهم مشهد المخاطر وضمان معالجة الضوابط الداخلية للضعف، بالتعاون مع الإدارات والمهنيين الماليين والمدققين (Heller, 2023, paras. 20–23).

3-2- آليات الرقابة الداخلية والإشراف في عمل لجان التدقيق

3-2-1- الرقابة الداخلية بوصفها مسؤولية إشرافية جوهرية

تُعتبر الرقابة الداخلية مجالًا محوريًا لإشراف لجان التدقيق، حيث تُعد مسؤولية أساسية في هيكل الحوكمة. يهدف الإشراف على نظم الرقابة إلى ضمان موثوقية التقارير المالية وحماية الأصول. يتعين على لجان التدقيق تقييم ما إذا كانت آليات الرقابة المناسبة تعمل بفعالية داخل المنظمة (Oussii et al., 2019, p. 7). تُتوقع اللجان أيضًا تقييم قدرة الإدارة على إنشاء والحفاظ على ضوابط محاسبية ومالية تضمن التقارير المالية الموثوقة والامتثال للقوانين، مع التركيز على متابعة أوجه القصور وتنفيذ الإجراءات التصحيحية عند اكتشاف نقاط الضعف (Braiotta et al., 2010, pp. 48–49).

3-2-2- الدور المحوري لرئيس لجنة التدقيق في الإشراف على الرقابة الداخلية

يُعدّ دور رئيس لجنة التدقيق عنصرًا حاسمًا في الإشراف على آليات الرقابة الداخلية. ويؤكد Oussii و Klibiو Ouertani (2019)أن الرئيس يتحمل المسؤولية الأساسية عن متابعة جودة التقارير المالية وبيئة الرقابة الداخلية في آنٍ واحد. وعليه، ترتبط فاعلية الإشراف ارتباطًا وثيقًا بالخبرة الفنية للرئيس وقدرته القيادية ومهارته في إدارة حوار بنّاء مع الإدارة والمدققين. وفي التطبيق العملي، تُشكّل السمات الفردية للرئيس بصورة ملموسة الكيفية التي يُمارَس بها الإشراف على الرقابة الداخلية (Oussii et al., 2019, p. 13) .

3-2-3- وظيفة التدقيق الداخلي وعمليات الإشراف غير الرسمية

ترتبط آليات الإشراف المتعلقة بالرقابة الداخلية أيضًا بقوة بعلاقة لجنة التدقيق بوظيفة التدقيق الداخلي. إذ يحدث الإشراف الفعّال كثيرًا عبر تفاعلات غير رسمية بين رئيس لجنة التدقيق والمدير التنفيذي للتدقيق، بدلًا من الاقتصار على الاجتماعات الرسمية. وتسهّل هذه القنوات غير الرسمية مناقشات أكثر عمقًا حول خطط

التدقيق ونتائجه والإجراءات التصحيحية. غير أن قوة هذا الإشراف تظل مشروطة باستقلال وظيفة التدقيق الداخلي عن الإدارة التنفيذية؛ إذ إن التبعية للإدارة قد تقيد استعداد المدققين للإبلاغ عن نقاط الضعف أو المخالفات داخل نظم الرقابة الداخلية(Oussii et al., 2019, p. 17) .

3-2-4- الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تُعد الرقابة الداخلية على التقارير المالية مجالًا أوليًا لإشراف لجان التدقيق نظرًا لتأثيرها المباشر في دقة القوائم المالية ومصداقيتها. ويُنظر إلى إشراف الرقابة الداخلية على أنه بالغ التحدي، لأنه يتطلب من لجان التدقيق تقييم كلٍّ من تصميم الضوابط وفاعليتها التشغيلية عبر عمليات تنظيمية معقدة. ونتيجة لذلك، برز إشراف الرقابة الداخلية بوصفه من أكثر المسؤوليات تطلبًا التي تواجهها لجان التدقيق خلال أداء مهام الحوكمة (Weickgenannt et al., 2021, pp. 234–235) .

3-2-5- آليات الإشراف المستندة إلى إطار منظمة COSO

يتم تنظيم إشراف لجان التدقيق على الرقابة الداخلية بناءً على إطار عمل COSO للرقابة الداخلية، الذي يحدد خمسة مكونات رئيسية: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والتواصل، وأنشطة المراقبة. تولي لجان التدقيق اهتمامًا أكبر لأنشطة المراقبة وبيئة الرقابة، بينما يكون التركيز أقل على الأنشطة الرقابية المتعلقة بالإيرادات والمعلومات والتواصل. هذا التوزيع يعكس أولوية لجان التدقيق لعناصر الرقابة الأساسية. (Weickgenannt et al., 2021, pp. 238–240) .

3-2-6- عمليات الإشراف الرسمية وغير الرسمية

يُمارس الإشراف على الرقابة الداخلية من خلال مزيج من الآليات الرسمية مثل الاجتماعات المنظمة ومراجعة تقارير المدققين، وغير الرسمية مثل المناقشات المستمرة بين أعضاء اللجنة والمدققين. يعزز هذا التوازن بين الآليات الإشراف ويحدد مدى موضوعيته أو طابعه الاجرائي (Weickgenannt et al., 2021, pp. 236–237). كما يتم عبر آليات هيكلية مثل الاجتماعات الدورية والمواثيق المكتوبة، التي تساعد اللجان في متابعة بيئات الرقابة وتقييم المخاطر. يُعزز الإشراف الفعّال عندما تمتلك اللجان السلطة والمعلومات اللازمة لتحدي افتراضات الإدارة بشأن الرقابة الداخلية (Braiotta et al., 2010, pp. 49–50).

3-2-7- تباين شدة الإشراف وفاعليته

تتباين درجة الإشراف على الرقابة الداخلية بصورة منهجية بين لجان التدقيق. إذ ترتبط عوامل مثل عمر أعضاء اللجنة، والخبرة في التدقيق الداخلي، وحجم الشركة، وتنظيم الصناعة ارتباطًا إيجابيًا بإشراف أكثر اتساعًا. وفي المقابل، تعتمد بعض لجان التدقيق بدرجة كبيرة على المدققين الخارجيين أو على تطمينات الإدارة، بما قد يحد من انخراط اللجنة المباشر. وتُظهر هذه الفروقات أن إشراف الرقابة الداخلية ليس موحّدًا،

وأنه قد يمتد من متابعة استباقية ومستمرّة إلى انخراط تفاعلي محدود (Weickgenannt et al., 2021, pp. 240–242) .

3-28- حدود الإشراف والتمييز بين الإشراف والتنفيذ

على الرغم من اتساع مسؤوليات الإشراف لدى لجان التدقيق، فإنها ليست مسؤولة عن تصميم نظم الرقابة الداخلية أو تنفيذها أو تشغيلها. وتظل هذه الواجبات منوطة بالإدارة والمدققين. ويتمثل دور لجنة التدقيق في الإشراف لا التشغيل، بما يركز على الحكم الرشيد والاستقلال واليقظة بدلًا من التنفيذ المباشر. ويحافظ هذا التمييز على هيكل المساءلة ضمن حوكمة الشركات، مع ضمان خضوع آليات الرقابة الداخلية لتقييم مستمر ومستقل على مستوى مجلس الإدارة (Braiotta et al., 2010, p. 60) .

3-2-9 - المتابعة المستمرة بوصفها آلية رقابة داخلية جوهرية

تُعرَّف المتابعة (Monitoring) بوصفها مكوّنًا أساسيًا من مكونات الرقابة الداخلية يضمن استمرار عمل الضوابط بفاعلية عبر الزمن. وتشمل آليات الإشراف كلاً من أنشطة المتابعة المستمرة المدمجة في العمليات الروتينية والتقييمات المنفصلة التي تُجرى دوريًا. وتمكّن هذه الآليات المنظمات من اكتشاف إخفاقات الرقابة، والتغيرات في شروط المخاطر، وأوجه الانهيار في الامتثال، بما يدعم اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب. وعليه، تُعد المتابعة الفعالة ضرورية للحفاظ على سلامة نظم الرقابة الداخلية وموثوقيتها. (Braiotta et al., 2010, pp. 234–236)

3-2-10- أدوار الإدارة والتدقيق الداخلي ولجنة التدقيق في الإشراف

يتوزع الإشراف على الرقابة الداخلية بين عدة فاعلين تنظيميّين، حيث تتحمل الإدارة مسؤولية تصميم وتشغيل الضوابط الداخلية، بينما يقدم المدققون الداخليون تقييمات مستقلة لفاعليتها. تشرف لجنة التدقيق على كلا الوظيفتين من خلال مراجعة نتائج المتابعة والتقييمات وضمان استجابة الإدارة لأوجه القصور. يعزز هذا الهيكل الطبقي الرقابة الداخلية عبر دمج المسؤولية التشغيلية مع التقييم المستقل والإشراف على مستوى مجلس الإدارة (Braiotta et al., 2010, pp. 236–238). وتكون آليات الإشراف فعّالة فقط عندما تكون الأدوار والمسؤوليات واضحة، حيث تعتمد لجان التدقيق على تقارير الإدارة والمدققين الداخليين بدلاً من تنفيذ أنشطة المتابعة بنفسها. وتستند فاعليتها إلى جودة المعلومات وموضوعيتها واستقلاليتها، بينما يعزز التقييم المستقل قدرة اللجنة على ممارسة حكم رشيد وضمان عدم إغفال أو التقليل من نقاط الضعف في الرقابة الداخلية (.Braiotta et al., 2010, pp. 238–240)

3-2-11- الرقابة الداخلية بوصفها أساسًا للكفاءة التنظيمية

تشكل نظم الرقابة الداخلية أساس العمليات التنظيمية الكفؤة والأخلاقية. إذ تُصمَّم هذه النظم لضمان الدقة والاكتمال في المعلومات المالية، وصون الأصول، ودعم الامتثال للوائح، وتعزيز الفاعلية التشغيلية. وتضمن

آليات الإشراف أن الرقابة الداخلية ليست مجرد إجراءات شكلية، بل تؤدي وظائفها فعليًا لتقديم معلومات موثوقة لاتخاذ القرار وردع الأخطاء والسلوكيات غير السوية (Heller, 2023, paras. 6–11) .

3-2-12- آليات الإشراف الرئيسة الداعمة للرقابة الداخلية

تعتمد آليات الإشراف على أنشطة رقابية مُهيكلة مثل فصل الواجبات، وعمليات التفويض والموافقة، والتوثيق الشامل وحفظ السجلات. وتُنشئ هذه الآليات مساءلة عبر ضمان ألا يتحكم فردٌ واحد في جميع جوانب العمليات الحرجة، وأن تكون المعاملات قد خضعت للمراجعة على نحو سليم ويمكن تتبعها. كما تدعم التقييمات والمطابقات والتقويمات المنتظمة الإشراف عبر تحديد نقاط الضعف وتمكين اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب (Heller, 2023, paras. 24–33) .

3-2-13- المتابعة والتقييم والتحسين المستمر

تشكل المتابعة آلية إشرافية جوهرية تضمن بقاء الضوابط الداخلية فعّالة عبر الزمن. وتمكّن أنشطة المتابعة المستمرة والدورية المنظمات من تكييف الضوابط مع تغيّر المخاطر وتطور بيئات الأعمال. كما يوجّه النهج القائم على المخاطر عمليات الاختبار والتقييم بحيث تُعطى الأولوية لمجالات الهشاشة الأعلى، في حين يضمن التحسين المستمر بقاء الضوابط الداخلية ملائمة وقادرة على الصمود ومتوافقة مع الأهداف التنظيمية . (Heller, 2023, paras. 34–41)

3-2-14- آليات الإشراف المدعومة بالتكنولوجيا

تعزز التكنولوجيا والأتمتة إشراف الرقابة الداخلية بصورة كبيرة عبر تمكين المتابعة في الوقت الحقيقي وتحليل البيانات واكتشاف الشذوذ. وتقلل الضوابط المؤتمتة الأخطاء اليدوية وتحسن الكفاءة وتوفر رؤى آنية حول أداء الضوابط. ومع أن تبني التكنولوجيا يفرض تحديات تتعلق بالتنفيذ وجودة البيانات وإدارة التغيير، فإن إدماجها في إشراف الرقابة الداخلية يعزز قدرات المتابعة ويدعم إدارة المخاطر بصورة استباقية. (Heller, 2023, paras. 52–60)

ثالثا- الإفصاح البيئي والإفصاح المتعلق بالاستدامة

1- الافصاح البيئي: أسسه وتطور مفاهيمه

1-1- الأسس المبكرة والجذور المفاهيمية للإفصاح البيئي

1-1-1- التصوّر المبكر للإفصاح البيئي

نشأ الإفصاح البيئي ضمن التقليد الأوسع للإفصاح الاجتماعي، حيث كانت المنظمات تسعى لإظهار مسؤولياتها تجاه المجتمع لضمان الشرعية. في البداية، ركّز الإفصاح على المساءلة دون معالجة منهجية

للآثار البيئية، مما أدى إلى صعوبة تحديد نطاق الإفصاح البيئي بسبب غموض التعريفات، كما لم يُعتبر تغيّر المناخ موضوعًا مستقلًا للإفصاح.(Alam & Costa, 2025, p. 4020)

1-1-2- جذور الإفصاح الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)

تبلور الإفصاح البيئي بوصفه امتدادًا لممارسات المسؤولية الاجتماعية، حيث اعتمد على أوصاف سردية لآثار القضايا البيئية مثل استهلاك الموارد وإدارة النفايات. وكان الإفصاح ضعيفًا في بنيته وغير مُمنهج بسبب نقص الأطر المعيارية والأهداف الواضحة .(Aluchna & Roszkowska-Menkes, 2019, pp. 213–214).

1-2- البدايات داخل التقارير غير المالية

تطوّر الإفصاح البيئي ليكون جزءًا من المعلومات غير المالية، حيث كانت المنظمات تهدف إلى تقديم الشفافية والمساءلة دون جعل الإفصاح أداة استراتيجية. ركّزت هذه المرحلة على بيانات بيئية بسيطة دون معالجة المخاطر البيئية المعقدة أو المستقبلية. مفهوم الإفصاح كان استجابة لعدم تماثل المعلومات ولكنه افتقر إلى بنية تربط الأداء البيئي بخلق القيمة.(Bose, 2020, pp. 13–14)

1-3- التقارير المدفوعة بالخبراء والمقادة بالسلطات

في البداية، كان الإفصاح البيئي تقارير فنية تهيمن عليها الخبرات والسلطات العامة. وكانت المعلومات البيئية تُجمَع وتُعرض من قبل مختصين دون مشاركة كبيرة من أصحاب المصلحة. هذا النوع من الإفصاح كان أحادي الاتجاه ويعكس تدفق المعلومات من المؤسسات إلى الجمهور دون تفاعل حقيقي ,.Ramos et al) 2014, pp. 159–160).

1-4- تطوّر الإفصاح البيئي نحو تقارير الاستدامة والمناخ

مع تزايد الاهتمامات البيئية، توسع الإفصاح البيئي ليشمل مواضيع مثل انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة. تداخل إفصاح تغيّر المناخ مع الإفصاح عن الكربون، مما أدى إلى مصطلحات غير متسقة. هذا التوسع كشف عن ضعف المفاهيم في الإفصاح البيئي وضرورة إنشاء فهم أكثر اتساقًا وشمولًا (Aluchna & Roszkowska-Menkes, 2019, pp. 220–222).

1-5- التوسّع نحو الاستدامة والأداء متعدد الأبعاد

1-5-1- من الإفصاح المرتبط (CSR) إلى التقارير الموجهة للاستدامة

مع ازدياد أهمية الاستدامة في حوكمة الشركات، اتّسع الإفصاح البيئي ليتجاوز التقارير البيئية التقليدية ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مما ينسجم مع نهج الحصيلة الثلاثية، ليصبح جزءًا من تقييم أوسع لأداء استدامة الشركات.(Costa et al., 2022, p. 4414)

1-5-2- الاستدامة كتقييم شامل للأثر المؤسسي

امتد الإفصاح البيئي ليشمل تقييمات شاملة للأثر المؤسسي الذي يتضمن الأداء البيئي بجانب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وهو تحول من الإفصاح البيئي كتوثيق للنشاطات إلى أداة لتقييم التنمية المستدامة وخلق القيمة طويلة الأجل.(Bose, 2020, pp. 27–28)

1-6- المخاطر المرتبطة بالمناخ والأثر المالي ودور الأهمية النسبية

1-6-1- التوسّع نحو مخاطر المناخ وتداعياتها المالية

تطوّر الإفصاح البيئي ليشمل تحليل المخاطر والفرص المرتبطة بتغيّر المناخ. مع زيادة القلق بشأن التأثير المالي للتغير البيئي، توسّع نطاق الإفصاح ليشمل تحليل التأثيرات البيئية على الميزانيات العمومية وسلاسل الإمداد.(Costa et al., 2022, pp. 4418–4419)

1-6-2- توجه أصحاب المصلحة مقابل توجه المستثمرين

تميّز الإفصاح البيئي بين الأطر الموجهة لأصحاب المصلحة التي تركز على المساءلة الاجتماعية، وبين الأطر الموجهة للمستثمرين التي تركز على المعلومات البيئية ذات الأهمية المالية، مما أدخل مفهوم الأهمية النسبية لترتيب المعلومات البيئية وفقًا لارتباطها بالأداء المالي.(Bose, 2020, pp. 13–14)

1-7- معايير التقارير الرسمية والقياس القائم على المؤشرات (GRI)

اكتسب الإفصاح البيئي منظمًا أكبر عبر المعايير الرسمية مثل مبادرة الإبلاغ العالمية(GRI) ، مما أتاح قابلية المقارنة وأدى إلى تحول الإفصاح من ممارسة طوعية إلى عملية أكثر رسمية قائمة على مؤشرات قابلة للقياس.(Aluchna & Roszkowska-Menkes, 2019, pp. 213–214)

1-8- إعادة تقييم نقدية للإفصاح البيئي

1-8-1- السطحية والانتقائية والإبلاغ القائم على الشرعية

على الرغم من التقدم في الإفصاح البيئي، تم انتقاد ممارسات الإفصاح بسبب السطحية والانتقائية، حيث كان يُستخدم الإفصاح لإضفاء الشرعية على الأنشطة بدلاً من أن يكون تعبيرًا حقيقيًا عن الأداء البيئي، مما كشف عن فجوات مفاهيمية بين الممارسات والأثر البيئي الفعلي.(Costa et al., 2022, pp. 4418–4419)

1-8-2- المقاييس المعيارية ومقايضة القابلية للمقارنة–غنى المعلومات

اعتُبرت المقاييس البيئية سهلة التوحيد والمتاحة على نطاق واسع ضرورية للشفافية الأساسية، ولكنها غير كافية لتوليد رؤى عميقة أو ميزة تنافسية، مما أبرز مقايضة بين القابلية للمقارنة والغنى المعلوماتي (Bose, 2020, pp. 27–28).

1-9- التحديات المفاهيمية المستمرة للافصاح البيئي

رغم ازدياد التعقيد في الإفصاح البيئي، إلا أنه يواجه تحديات مستمرة في القابلية للمقارنة، والأهمية النسبية، والمصداقية. يظل الإطار المفاهيمي ديناميكيًا، حيث يختلف بين القطاعات والدول استجابة للبيئات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة.(Costa et al., 2022, pp. 4418–4419)

2- معايير الإفصاح العالمية للاستدامة (ISSB، GRI، SASB)

2-1- معايير الإفصاح العالمية للاستدامة: الاهمية والتقارب والحاجة إلى التوحيد

2-1-1- معايير الإفصاح العالمية للاستدامة بوصفها استجابةً تقاربية لتشتّت التقارير

توصف معايير الإفصاح العالمية للاستدامة بوصفها استجابةً مباشرةً لتزامن أنماط متعددة للإبلاغ عن الاستدامة على مستوى العالم. ويؤكد ضرورة التقارب نحو ممارسة موحّدة للإبلاغ عن الاستدامة قادرة على توصيل جميع مجالات أداء المنشأة، وصولًا إلى التوجه نحو مجموعة واحدة فريدة من معايير الإفصاح العالمية للاستدامة(Basu, 2022, pp. 132–133) .

وضمن هذا المسار، تُعد منظمات مثل"SASB " و"GRI" من أبرز الجهات المصدرة للمعايير التي تسعى الجهات المُعدّة للتقارير إلى الاستناد إليها في التطبيق العملي(Basu, 2022, p. 134) .

2-1-2- التوحيد القياسي بوصفه ضرورة عملية في بيئة ESG متزايدة التعقيد

هناك ارتباط بين معايير الإفصاح العالمية للاستدامة وبين تصاعد تعقيد بيئة تقارير"ESG "، والتعامل مع التوحيد القياسي باعتباره ضرورة عملية. وفي هذا الاطار، يُتوقع أن يسهم التوحيد القياسي في خفض عدم الاتساق والحد من الغسيل الأخضر، وتحسين قابلية المقارنة والمنفعة المتعلقة بقرارات الافصاح عن الاستدامة عبر المنظمات والدول المختلفة(Elidrisy, 2024, p. 7194) .

2-1-3- من أطر طوعية متنافسة لمعايير الاستدامة إلى قبول عالمي

يعتبر السعي نحو معايير إفصاح للاستدامة مقبولة عالميًا استجابةً لمرحلة ما قبل المجلس "ISSB " ، وقد اتسم بتعدد أطر طوعية متنافسة للإبلاغ عن الاستدامة. كما يمكن الاشارة إلى تزايد الزخم باتجاه إلزامية تقارير الاستدامة وإنشاء معايير معترف بها عالميًا. وفي هذا الإطار، يُقدَّم تأسيس ISSB بوصفه خطوة محورية نحو معايير إبلاغ عن الاستدامة مقبولة عالميا، وإعادة تشكيل الإبلاغ الدولي عن الاستدامة (de Villiers et al., 2024, p. 255) .

2-2- المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) كمعيار مرجعي للإبلاغ عن الاستدامة

2-2-1- المبادرة العالمية GRI كركيزة أساسية لوضع معايير الاستدامة عالميًا

تُعتبر GRI منظمة دولية تُمكّن من الإفصاح عن الأثر عبر لغة عالمية مشتركة. وتعتبر معاييرها من بين الأكثر استخدامًا في تقارير الاستدامة. تطورت هذه المعايير عبر عدة مراحل منذ عام 2000، بدءًا من الإرشادات إلى المعايير الرسمية التي تم تحديثها بشكل دوري .(Basu, 2022, p. 137) في سياق معايير ESG، تُعد GRI مرجعًا رئيسيًا لتحسين جودة تقارير الاستدامة بالتوازي مع مبادرات أخرى ,Elidrisy) 2024, p. 7194).كما يُعتبر التعاون بين ISSB و GRIخطوة هامة نحو مواءمة مشهد تقارير الاستدامة (de Villiers et al., 2024, p. 258).

2-2-2- التوجه المفاهيمي: إفصاح قائم على أصحاب المصلحة

يركز الإفصاح عن الاستدامة وفقًا للمبادرة " GRI" على الشفافية بشأن الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويشمل معلومات نوعية وكمية تتجاوز الأهمية المالية المباشرة للمستثمرين. ويُعطي الأولوية للمساءلة المجتمعية، مما يعزز الثقة والشرعية لدى أصحاب المصلحة (Busco et al., 2020, pp. 118–119) . تعتمد " GRI" على إشراك أصحاب المصلحة في تقارير الاستدامة، بحيث يتم التركيز على الآثار البيئية والاجتماعية في سياق تقييمات أصحاب المصلحة.(Haladu, 2019, pp. 3–4)

2-2-3- النشأة التاريخية والتموضع بوصفه معيارًا مرجعيًا عالميًا

تأسست " GRI" في 1997 كإطار طوعي للإبلاغ عن الاستدامة. منذ نشأتها، تطورت معاييرها لتغطية الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما جعلها معيارًا مرجعيًا عالميًا في ممارسات الإفصاح غير المالي .(Haladu, 2019, pp. 2–3) وعلى الرغم من انتشارها الواسع، تبقى هناك تحديات في تطبيقها، خاصة في الاقتصادات النامية.(Yehezkiel et al., 2023, pp. 242–243)

2-2-4- مبادئ الإبلاغ بوصفها الأساس المعياري للتنظيم

تستند معايير " GRI" للإبلاغ عن الاستدامة إلى مجموعة من المبادئ التي تحدد جودة المعلومات المفصح عنها، مثل الأهمية النسبية والشفافية والاكتمال. هذه المبادئ تساعد المنظمات في تحديد ما ينبغي الإفصاح عنه وكيفية توصيله بشكل متماسك.(Haladu, 2019, pp. 4–5)

2-2-5- البنية التشغيلية: الإفصاح العام والإفصاح الخاص بالمعايير

تنقسم إفصاح " GRI" إلى فئتين: الإفصاح العام التي تشمل هيكل الحوكمة والمشاركة المجتمعية، والإفصاح الخاص التي تتناول مؤشرات الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. يتضح التحول نحو الإبلاغ المعياري القابل للمقارنة.(Haladu, 2019, pp. 5–6)

2-2-6-انتشار " GRI" والمفاضلة والتباين بين الدول

على الرغم من الانتشار العالمي للمبادرة " GRI"، يوجد تباين في تطبيقها بين البلدان المتقدمة والنامية. في البلدان المتقدمة، تتم تغطية أبعاد"ESG " بشكل شامل، بينما تركز البلدان النامية على الإفصاح الاجتماعي. هذا التباين يعكس مرونة " GRI" كإطار عالمي، مع تحديات في التكيف مع السياقات المحلية (Haladu, 2019, pp. 9–10; Yehezkiel et al., 2023, pp. 244–246).

2-3- مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) والإفصاح عن الاستدامة الموجَّه للمستثمرين

2-3-1- مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) : الأهمية النسبية المالية

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) هو إطار تم تطويره لتقديم معايير للإفصاح عن قضايا الاستدامة التي لها تأثير مباشر على الأداء المالي للمنظمات داخل صناعات محددة. يختلف SASB عن الأطر الأخرى مثل GRI من حيث تركيزه على القضايا التي تهم المستثمرين بشكل خاص، مثل تأثيرات الاستدامة على الأرباح والقيمة السوقية. تم تصميم هذه المعايير لتكون قابلة للمقارنة عبر الصناعات، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على المعلومات المالية المرتبطة بالاستدامة. أسس SASB في 2018 بعد سنوات من البحث والمشاورات مع الأطراف المعنية. يتم تحديثه باستمرار ليتماشى مع التغيرات التنظيمية الهامة .(Basu, 2022, pp. 135–136) ويعتبر ارتباطه بمعايير IFRS S1 و IFRS S2 نقطة هامة، حيث تتضمن هذه المعايير متطلبات استدامة صناعية مستمدة من معاييرSASB ، مما يساهم في توحيد الإفصاح المالي والبيئي عبر مختلف القطاعات.(de Villiers et al., 2024, pp. 258–259)

2-3-2- بروز ISSB كخط أساس عالمي لإفصاح الاستدامة

مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) يمثل خطوة متقدمة نحو تنظيم وتوحيد معايير الإفصاح المالي المرتبط بالاستدامة. يهدف ISSB إلى تطوير مجموعة من المعايير العالمية التي تسهم في تقديم معلومات استدامة مالية مهمة يمكن دمجها مع أهداف الإبلاغ المالي التقليدي. ومن خلال توفير خط أساس عالمي للمعلومات المتعلقة بالاستدامة، يساعد ISSB في تحسين الشفافية والمقارنة بين الشركات والدول. كما يتيح توافقًا بين أطر متنوعة مثل GRI و SASBمما يسهم في جعل المعلومات المتعلقة بالاستدامة أكثر تناسقًا وقابلة للمقارنة بين البلدان والصناعات. يتوقع ISSB أيضًا أن يتعاون في المستقبل مع المعايير الإقليمية مثل ESRSالتي تركز على الاتحاد الأوروبي، ما يعزز من التكامل العالمي لتقارير الاستدامة (Elidrisy, 2024, pp. 7191–7196). كذلك، يطمح ISSB إلى تقديم معايير قابلة للتطبيق عالميًا عبر مختلف الصناعات، مع التركيز على الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة.(de Villiers et al., 2024, p. 258)

2-3-3- تمهيد التقارب ومشاورات مؤسسة IFRS Foundation

في سبتمبر 2020، أطلقت مؤسسة IFRS Foundation مشاورة واسعة لتقييم مدى الحاجة إلى معيار عالمي لإبلاغ الاستدامة، وقد لاقت هذه المبادرة دعمًا كبيرًا من الأطراف المعنية في القطاع المالي. تمثل هذه

المشاورة خطوة هامة نحو تحقيق توحيد عالمي في معايير الاستدامة، حيث أيد نحو 600 مشارك المبادرة. ومن خلال هذه المشاورات، تم إعداد خطة طريق تقود إلى تطوير معايير عالمية تحت إشراف مؤسسة IFRS Foundation. هذا التوجه يعكس الحاجة المتزايدة لتطوير معايير تُسهم في تنظيم قضايا الاستدامة العالمية، مثل تغيّر المناخ، بشكل يتماشى مع الأهداف المالية العالمية.(Basu, 2022, p. 142)

2-3-4- الدلالات المفاهيمية: نحو طبقات تكاملية بدلًا من أطر متنافسة

في الماضي، كانت أطر الإفصاح مثل GRI و SASB تُفهم بشكل تنافسي، أي أنها تتنافس لتحديد الأنسب للإفصاح عن قضايا الاستدامة. ولكن في الوقت الحاضر، أصبحت هذه الأطر تُفهم على أنها طبقات تكاملية. هذا التغيير المفاهيمي يعكس فهماً جديدًا لضرورة دمج الأبعاد المختلفة للإفصاح عن الاستدامة (مثل التأثيرات البيئية، الاجتماعية، والحوكمة) بما يخدم متطلبات مختلف أصحاب المصلحة. تُظهر هذه الرؤية أن الإفصاح عن الاستدامة لا يقتصر على تقديم معلومات مالية فقط، بل يشمل أيضًا موضوعات اجتماعية وبيئية مهمة تسهم في تعزيز المساءلة. بذلك، تُعتبر الأطر المختلفة مثل GRI و SASB عناصر متكاملة في نظام إفصاح شامل يعزز من الشفافية ويساعد في تخصيص رأس المال بشكل مستدام (Busco et al., 2020, pp. 124–125)

2-4- تباين GRI–SASB والدفع نحو التقارب

2-4-1- التباين المفاهيمي بين GRI و SASB وتداعياته على الإفصاح

يعكس التعايش بين معايير GRI و SASB تباينًا مفاهيميًا جوهريًا في إفصاح الاستدامة. فـ GRI تعتمد منظورًا قائمًا على الأثر يركز على كيفية تأثير المنظمات في المجتمع والبيئة، في حين تعتمد SASB منظور الأهمية النسبية المالية الذي يتمحور حول كيفية تأثير قضايا الاستدامة في أداء المنشأة. وقد أسهم هذا التباين في ممارسات إفصاح مجزأة، إذ تواجه المنظمات مفاضلة بين مساءلة واسعة أمام أصحاب المصلحة وإبلاغ موجز موجه للمستثمرين. كما أن غياب المواءمة بين هذين الإطارين زاد من تعقيد الإبلاغ وخفّض قابلية المقارنة بين الشركات(Busco et al., 2020, pp. 121–122) .

2-4-2- نحو تماسك بين منظور الأثر والمنظور المالي

يفيد Basu بأن المنظمات الرئيسية المعنية بوضع معايير الإبلاغ العالمية للاستدامة عبّرت عن نية مشتركة لتطوير معايير موحدة للإبلاغ عن الاستدامة. ويبرز بيانًا بتاريخ 11 سبتمبر 2020 (شمل GRI و SASB) دعا إلى انسجام في الافصاح عبر ربط الأداء المستدام بالمخاطر والعوائد المالية في سياق تغير المناخ والجائحة العالمية، إلى جانب الدعوة إلى دعم أصحاب المصلحة وإتاحة بيانات عامة للاستدامة تكون مُحكمة البنية(Basu, 2022, p. 140) .

2-4-3- المبادرات العملية للتقارب: الجداول الزمنية ومستويات المواءمة

يحدث التقارب المرتقب عبر ثلاثة مستويات (المعايير/الأطر؛ والمعايير المالية وغير المالية؛ ومحركات السوق والتنظيم). ويذكر أنه في سبتمبر 2020 أعلنت خمس مبادرات عالمية كبرى غير ربحية (تشمل معايير مثل SASB و (GRIنيتها العمل معًا باتجاه إبلاغ مؤسسي شامل، تلتها نية IIRC–SASB الاندماج، ثم إصدار نماذج أولية لمعايير الإفصاح المالي المرتبط بالاستدامة في ديسمبر 2020، بما في ذلك نموذج أولي خاص بالمناخ، يتوافق مع تكييف IFRS وإطاره المفاهيمي لخدمة الإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة(Basu, 2022, p. 142) .

2-4-4- نحو التقارب والمواءمة العالمية: المبررات والنتائج المقصودة

أدت المخاوف المتزايدة بشأن التشظي وعبء الإبلاغ إلى تصاعد الدعوات نحو التقارب بين معايير الإفصاح عن الاستدامة. ويعكس ظهور مبادرات عالمية تستهدف المواءمة محاولةً للتوفيق بين منظور أصحاب المصلحة ومنظور المستثمرين. وفي هذا السياق، تستهدف معايير الإفصاح العالمية للاستدامة تقليل التعقيد مع الإبقاء على معلومات مفيدة لاتخاذ القرار. ويؤكد النقاش الحاجة إلى خط أساس مشترك لإفصاح الاستدامة يعزز قابلية المقارنة والمصداقية والملاءمة عبر الولايات القضائية وأسواق رأس المال (Busco et al., 2020, pp. 122–123) .

3- دمج الإفصاح البيئي والمناخي في التقارير السنوية الرئيسية

3-1- من الإفصاح "الملحَق" إلى منطق خلق القيمة

يهدف دمج الإفصاح البيئي في التقارير السنوية إلى جعل المعلومات البيئية جزءًا من السردية العامة للمنظمة، حيث تُعرض القضايا البيئية باعتبارها مؤثرة في خلق القيمة عبر الزمن، وليس كإضافة منفصلة. ويُتوقع من التقارير أن تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا لتوضيح كيفية خلق القيمة واستدامتها.(Omran et al., 2020, p. 1; Corvino et al., 2020, p. 2)

3-2- التقارير المتكاملة كآلية دمج وميزة "ترابط المعلومات"

تُعتبر التقارير المتكاملة وسيلة مبتكرة تجمع بين المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية، مما يساعد على فهم الترابط بين هذه الأبعاد في خلق القيمة التنظيمية. يتطلب الدمج الفعّال ترابطًا صريحًا بين القضايا البيئية والمعلومات المالية وغير المالية لضمان رؤية شاملة حول استراتيجيات المنظمة وأدائها (Corvino et al., 2020, p. 1–2; Omran et al., 2020, p. 3).

3-3- التفكير المتكامل ورأس المال الطبيعي كمسار مفاهيمي لترسيخ القضايا البيئية

يعزز "التفكير المتكامل" من دمج القضايا البيئية في صنع القرار الإداري، حيث يُنظر إلى العلاقات بين وحدات العمل المختلفة ورؤوس الأموال مثل رأس المال الطبيعي كجزء من منطق التقرير ذاته. وهذا يساهم في إدراج القضايا البيئية بشكل مدمج في الاستراتيجية والإبلاغ.(Omran et al., 2020, p. 4)

3-4- هيكلة الدمج: إدراج المعلومات البيئية عبر عناصر المحتوى

يُدمج الإفصاح البيئي من خلال المواءمة مع عناصر محتوى معترف بها مثل الحوكمة والمخاطر والاستراتيجية، بحيث تظهر الآثار البيئية في الأماكن ذات الصلة. يعكس هذا الدمج الشامل منطقًا استراتيجيًا واضحًا يدمج المعلومات البيئية مع التفاصيل المالية والإستراتيجية (Omran et al., 2020, p. 6; Corvino et al., 2020, p. 4).

3-5- تشغيل الإفصاح البيئي: أبعاد الأداء والأنظمة القابلة للقياس

يتم تشغيل الإفصاح البيئي عبر مؤشرات ملموسة تُظهر كيفية استخدام المنظمة للموارد والتقليل من الانبعاثات. كما يتم بناء الإفصاح البيئي بناءً على مصادر متعددة ويغطي مجالات أساسية مثل انبعاثات الكربون والتلوث والطاقة المتجددة.(Omran et al., 2020, p. 5; Corvino et al., 2020, p. 8)

3-6- شروط الجودة للدمج الموثوق ودفع الإفصاح المناخي إلى التقارير الرئيسية

يتطلب الدمج عالي الجودة الالتزام بإطار التقارير المتكاملة، مع مراعاة التفكير المتكامل والأهمية النسبية لتقليل السلطة التقديرية المفرطة للإدارة. ويُعزز الإفصاح المناخي عبر دمج المعلومات البيئية في التقارير المالية الرئيسية ليكون مفيدًا في اتخاذ القرارات (Omran et al., 2020, p. 3; Corvino et al., 2020, p. 2).

رابعا- الإفصاحات غير المالية ومؤشرات الأداء المستدام

1- تعريف الإفصاحات غير المالية وأهميتها.

1-1- الأسس التنظيمية والمقاربات المفاهيمية، وأبعاد التقارير غير المالية

1-1-1- المعنى التشغيلي والدافع التنظيمي في الاتحاد الأوروبي

تُعنى الإفصاحات غير المالية بنقل معلومات متعلقة بالاستدامة والمساءلة عبر تقارير غير مالية، والتي تشمل معلومات نوعية وكمية. في الاتحاد الأوروبي، يُعزز هذا التوجه من خلال التوجيه Directive 2014/95/EU الذي يهدف إلى تحسين ملاءمة هذه الإفصاحات وقابليتها للمقارنة بين المنشآت الكبيرة، مع منحها مرونة في اختيار الأطر وأشكال العرض (Zarzycka & Krasodomska, 2022, pp. 139–140).

1-1-2- نطاق المحتوى وكيفية تشغيله عبر المؤشرات

يتحقق الإفصاح غير المالي عمليًا من خلال مجموعات من المؤشرات (KPIs) التي تغطي مواضيع متعددة. يُظهر معيار الافصاح عن المعلومات غير المالية البولندي مثالًا على ذلك، حيث يحدد 123 مؤشرًا متوزعة بين الحوكمة وحماية البيئة والمسائل الاجتماعية.(Zarzycka & Krasodomska, 2022, p. 142)

1-1-3- عدم استقرار المصطلح وتبادل التسميات

تُستخدم مصطلحات مختلفة للإشارة إلى الإفصاحات غير المالية مثل "non-financial disclosure" و "extra-financial"، وتُستخدم هذه المصطلحات بشكل تبادلي في سياقات مختلفة، مما يعكس غياب تعريف عالمي موحد.(Stolowy & Paugam, 2018, pp. 528–529)

1-1-4- أهم المقاربات التعريفية: الوظيفية، والتنظيمية، وحدود التعريف

أ- التعريف الوظيفي: يُفهم الإفصاح غير المالي كاتصال خارجي حول الأداء الذي يقع خارج نطاق المالية التقليدية، ويشمل قضايا بيئية واجتماعية ومسؤولية الشركات–(Stolowy & Paugam, 2018, pp. 528 529).

ب- التعريف التنظيمي (الاتحاد الأوروبي): يُعرّف الإفصاح غير المالي في الاتحاد الأوروبي على أنه معلومات لازمة لفهم تطور المنظمة وأدائها، ويشمل قضايا بيئية واجتماعية وحقوق الإنسان (Stolowy & Paugam, 2018, pp. 529–530).

ج- التعريفات القائمة على الحدود: يُعتبر الإفصاح غير المالي جزءًا من التقارير المؤسسية التي تُعرض خارج القوائم المالية، ويمكن أن تتضمن معلومات كمية أو نوعية غير نقدية (Bek-Gaik & Surowiec, 2024, p. 273; Krasodomska, 2014, p. 273).

1-1-5- تعريفات إضافية تستند إلى طبيعة البيانات ودورها في فهم الأداء والمخاطر

أ- سياسات–عمليات–مخرجات: يُعرّف الإفصاح غير المالي كبيانات عن السياسات والعمليات التي لا ترتبط بنظام المحاسبة المالية.(Haller et al., 2017, p. 273)

ب- موجه بالأداء والمخاطر: يُنظر إلى الإفصاح غير المالي كمعلومات عن الأداء والمخاطر التي لا يمكن استنتاجها من القوائم المالية وحدها.(Chong et al., 2018, p. 273)

ج- موجه بالاستدامة: يتبنى هذا التعريف القضايا البيئية والاجتماعية كجزء من مسعى لتعزيز المساءلة تجاه أصحاب المصلحة.(Manes-Rossi et al., 2018, p. 274)

1-1-6- الشفافية والمساءلة وبنية البيئة–الاجتماع–الحوكمة ESG

تُعد الشفافية والمساءلة أساسيين لتحقيق استدامة مؤسسية طويلة الأجل، ويُعتبر الإفصاح غير المالي آلية محورية للتواصل بشأن الأبعاد غير المالية التي لا تستطيع البيانات المالية وحدها تغطيتها. يتناول هذا الإفصاح ثلاثة أبعاد مترابطة (Sanz González, 2024):

- **البعد البيئي:** تأثير الأنشطة على البيئة مثل الانبعاثات.
- **البعد الاجتماعي:** الأثر المجتمعي وحقوق الإنسان.

- **بعد الحوكمة :**هياكل الحوكمة وأخلاقيات الأعمال.

2-1- أهمية الإفصاح غير المالي

1-2-1- لماذا تهم الإفصاحات غير المالية: تدقيق أصحاب المصلحة والطلب الصريح

تعد الإفصاحات غير المالية أمرًا حيويًا في عالم الأعمال المعاصر لأنها تعكس مساهمات الشركات في التنمية المستدامة والمساءلة تجاه مختلف أصحاب المصلحة مثل المستثمرين، الموظفين، المستهلكين، والجهات التنظيمية. ونتيجة لذلك، أصبحت الإفصاحات غير المالية جزءًا أساسيًا من العلاقات بين الشركات وأصحاب المصلحة، ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لاحتياجاتهم المعلوماتية. لذا، يتطلب ذلك أن تعكس التقارير غير المالية ليس فقط الإرشادات التنظيمية، بل أيضًا احتياجات هذه الأطراف على نحو يتسم بالشفافية والمصداقية.(Zarzycka & Krasodomska, 2022, p. 140)

2-2-1- الملاءمة للقرار: الاستراتيجية والعمليات و"المؤشرات المفيدة"

من الأهمية بمكان أن تكون الإفصاحات غير المالية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقرارات الاستراتيجية والتشغيلية التي تتخذها المنظمة. يجب أن تركز هذه الإفصاحات على المؤشرات الرئيسية (KPIs) التي تُستخدم فعليًا في هذه القرارات، وليس مجرد زيادة حجم التقارير. إن نفع الإفصاح يقتضي ضرورة تقديم قيم سلاسل زمنية ومقارنتها مع معايير أخرى بين الشركات لتمكين أصحاب المصلحة من مراقبة التقدم والآثار بشكل موثوق وشفاف.(Zarzycka & Krasodomska, 2022, pp. 142–143)

3-2-1- توسيع ما يمكن لأصحاب المصلحة فهمه أبعد من النتائج المالية

توسع الإفصاحات غير المالية الفهم العام للأداء المؤسسي من خلال توجيه الانتباه إلى أكثر من مجرد النتائج المالية التقليدية. فهي تتعلق أيضًا بالآثار التنظيمية، والسياسات المتبعة، والمخاطر التي تواجهها المنظمة، وكذلك مؤشرات الأداء غير المالية(non-financial KPIs) . هذه المعلومات تساعد أصحاب المصلحة على تفسير التطورات والآثار الناتجة عن الأنشطة المؤسسية بطريقة شاملة (Stolowy & Paugam, 2018, pp. 529–530).

4-2-1- اليات الطلب: تعدد الفاعلين، اتساع النطاق، وتغيّر بروز التقارير

تزداد أهمية الإفصاحات غير المالية بسبب تزايد الطلب من العديد من الأطراف المؤثرة مثل واضعي المعايير، الجهات التنظيمية، والمستثمرين ذوي التوجهات البيئية والاجتماعية .(ESG) هذا الطلب يسهم في زيادة حجم المعلومات غير المالية المُفصح عنها ونطاقها. كما يُلاحظ أن الإفصاحات غير المالية قد بدأت في الظهور بشكل متزايد ضمن التقارير المؤسسية إلى جانب تراجع النسبة المخصصة للمعلومات المالية التقليدية، مما يعكس تحولًا في الأهمية النسبية لهذه المعلومات في إطار السرد المؤسسي (Stolowy & Paugam, 2018, pp. 525–527).

1-2-5- معالجة حدود القوائم المالية وتمكين تقييم استشرافي

تعتبر الإفصاحات غير المالية ضرورية لأنها توفر معلومات إضافية لا يمكن استخلاصها من القوائم المالية التقليدية. كما أصبح هناك اهتمام أكبر بالإفصاحات غير المالية كوسيلة لفهم كيفية تعامل الشركات مع القضايا الاجتماعية والبيئية والحكومية. و يُتوقع من هذه الإفصاحات أيضا أن تكمل القوائم المالية التقليدية، خاصة في سياق تقييم الأداء المستقبلي وقيمة المنظمة في المستقبل، ما يُمكّن من إجراء تقييمات استشرافية دقيقة(Bek-Gaik & Surowiec, 2024, p. 271).

1-2-6- تفسير نماذج الأعمال وخلق القيمة طويلة الأجل

تُعد الإفصاحات غير المالية ضرورية لفهم نموذج الأعمال الخاص بالمنظمة وكيفية خلق القيمة على المدى الطويل. فهي تتعلق بما تسعى المنظمة لتحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية، وما إذا كانت هذه الأهداف تتحقق بالفعل. كما تدعم تفسير أصحاب المصلحة للمسار الذي تسلكه المنظمة ومدى مسؤوليتها تجاه قضايا الاستدامة.(Zyznarska-Dworczak, 2016, p. 274)

1-2-7- الشفافية والتواصل والثقة وآثار السمعة

ترتبط الإفصاحات غير المالية بفوائد عديدة، بما في ذلك تحسين الشفافية وبناء الثقة بين المنظمة وأصحاب المصلحة. من خلال تحسين التواصل حول كيفية إدارة المنظمة لرأس المال البيئي والاجتماعي والحوكمة، تُعزز هذه الإفصاحات الاستراتيجية الشفافة وتُقوي الثقة مع أصحاب المصلحة. كما تساهم هذه الإفصاحات في تقليل مخاطر السمعة المرتبطة بالأنشطة المؤسسية، وبالتالي تحسين الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والتفاعل مع الجمهور بشكل إيجابي.(Eccles & Serafeim, 2014; Remlein, 2016, p. 272)

1-2-8- مقترح القيمة على مستوى الشركة: السمعة، الإدارة، الامتثال، والنجاح طويل الأجل

الإفصاح غير المالي يُعتبر وسيلة لتحسين سمعة الشركة من خلال إظهار التزامها بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. هذه الإفصاحات تُعزز صورة الشركة لدى العملاء والمستثمرين، وتزيد من جاذبيتها لشركاء الأعمال الذين يضعون الأولوية للسلوك المسؤول. كما يُنظر إليها كأداة إدارية تدعم في تحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية والحوكمية، مما يساهم في تعزيز الكفاءة والربحية من خلال تحسين الرقابة الداخلية. علاوة على ذلك، يُعتبر هذا الإفصاح أداة أساسية للامتثال لمتطلبات التقارير غير المالية القانونية والتنظيمية المتزايدة، ويساهم في تحقيق نجاح طويل الأجل.(Sanz González, 2024)

2- الأداء الاجتماعي والحوكمي من خلال مقاييس ESG

2-1- ماذا يعني "قياس الأداء الاجتماعي (S) والحوكمي "(G) ضمن مقاييسESG

2-1-1- **مقاييس ESG كمؤشرات مُهيكلة لدعم قابلية المقارنة**

تُحول مقاييس ESG المعلومات الاجتماعية والحوكمية للشركات إلى مؤشرات قابلة للتسجيل الرقمي وإجراء المقارنات بين الشركات. هذه المقاييس تُسهم في تسهيل تقييم الأداء على مستوى مختلف الشركات استنادًا إلى الإفصاحات المؤسسية المتاحة للجمهور (Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 30) .

2-1-2- مقاييس ESG بوصفها إطارًا للإفصاح والتقييم (إطار القياس)

مقاييس ESG تُعتبر إطارًا متكاملًا يرتبط بالمخاطر والفرص غير المالية، حيث يتم تنظيم هذه المقاييس وفقًا للأعمدة الأساسية الثلاثة: البيئة، المجتمع، والحوكمة. هذا يتيح لأصحاب المصلحة فهماً أفضل حول كيفية تحوّل الممارسات التنظيمية إلى نتائج ذات صلة بالاستدامة(Alhazemi, 2025, p. 505) .

2-1-3- قياس ESG كدورة لإدارة الأداء

القياس يُفهم كعملية إدارية مستمرة تشمل تحديد المؤشرات، جمع البيانات وتحليلها، وتقييم الأداء، ثم تحويل النتائج إلى خطط لتحسين الأداء تتواصل مع أصحاب المصلحة، مما يجعل هذه العملية جزءًا لا يتجزأ من الإدارة الاستدامية(Alhazemi, 2025, p. 506) .

2-1-4- مقاييس ESG كأدوات تتسع بسرعة وضغوط لتعزيز "S"

مقاييس ESG هي مجموعة من الأدوات المتزايدة التي تستخدم لتقييم أنشطة الشركات، ومع تصاعد الضغوط لتعزيز البُعد الاجتماعي "S" من خلال قضايا العدالة الاجتماعية مثل التنوع وسلامة العمال والعنصرية المنهجية(Keeley et al., 2022, p. 1) .

2-2- كيف تتحول هذه المقاييس إلى درجات: التوحيد القياسي، الأوزان، و"الجدل/القضايا"

2-2-1- من نقاط بيانات خام إلى مؤشرات قابلة للمقارنة

العديد من النظم تدمج مئات من نقاط البيانات (بما في ذلك مؤشرات السياسات الثنائية والقياسات الكمية)، ثم تطبق معايير توحيد القياس لتوليد درجات تُقارن بين الشركات وفقًا لهذه المؤشرات (Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 30) .

2-2-2- توظيف "الجدل/القضايا" كاختبار واقعية للأداء

بعض أنظمة ESG تدمج عنصر "القضايا المثيرة للجدل "controversies" لتعكس الأحداث السلبية التي يتناولها الإعلام، مثل القضايا المتعلقة بـESG ، مع مراعاة تأثير هذه القضايا على التصنيف النهائي. الشركات التي لا تسجل أية قضايا يمكن أن تحصل على درجات أعلى في هذا البُعد (Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 30) .

2-2-3- الأداء الاجتماعي بوصفه أثرًا على أصحاب المصلحة و"مسؤولية اجتماعية مُعزَّزة"

الأداء الاجتماعي يُقيّم بناءً على تأثير المنظمة على أصحاب المصلحة، ويشمل رفاه الموظفين وتنمية المجتمع. هذه المقاييس ترتبط بشكل وثيق بمسؤولية اجتماعية مُعزَّزة، وهي جزء أساسي من القيادة الموجهة للاستدامة(Alhazemi, 2025, p. 506; Alhazemi, 2025, p. 507) .

2-3- قياس الأداء الاجتماعي داخل مقاييس ESG

2-3-1- **بنية عمود "S" وفروق المزوّدين**

قياس الأداء الاجتماعي يُنظّم ضمن عمود"S" ، مع تباين التغطية بين المزوّدين في مجالات مثل حقوق الإنسان والمجتمع(Keeley et al., 2022, p. 22) .

2-3-2- **لماذا لا يتسم القياس الاجتماعي بالتوحيد عبر مقاييس ESG**

القياس الاجتماعي لا يتسم بالتوحيد لأن نظم التصنيف تختلف في نطاقها واختيارات القياس والأوزان . (Keeley et al., 2022, p. 21)

2-3-3- **كيف يُستعمل الأداء الاجتماعي كبديل (proxy) في الدراسات التجريبية**

أداء "S" يُقاس غالبًا باستخدام مؤشرات بناءً على السياسات والممارسات داخل قواعد بياناتESG ، حيث تُلتقط "S" عبر الالتزامات والبرامج التنظيمية(Keeley et al., 2022, p. 12) .

2-3-4- **الأداء الاجتماعي كمجموعة من "المعايير(criteria) "**

يتم تفكيك الأداء الاجتماعي إلى مجالات مثل ظروف العمل، وحقوق الإنسان، والعلاقات مع المورّدين، ومسؤوليات العملاء/المنتج. هذه المعايير تُعتبر أساسية لقياس الأداء الاجتماعي (Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 25) .

2-3-5- **الأداء الاجتماعي كفئات ضمن معماريات التسجيل**

الأداء الاجتماعي يُجمع ضمن فئات مثل العمالة وحقوق الامسان والمجتمع، ثم يُدمج في درجة عمود Socialودرجة ESG الكلية(Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 30) .

2-3-6- **الأداء الاجتماعي كـ "تعرض للمخاطر + إدارة" ومقاييس مُرمّزة**

يقيم القياس الاجتماعي عبر بُعدين: تعرض المخاطر وإدارة المخاطر، ويتم تجميعه في درجات ضمن الفئات لتوليد درجة شاملة(Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 36) .

2-4- تشغيل قياس الأداء الحوكمي في :ESG مقاييس الحوكمة، الحدود المنهجية، ونماذج التسجيل

2-4-1- **مقاييس الحوكمة كمؤشرات للسلوك الأخلاقي والامتثال التنظيمي**

مقاييس الحوكمة تعكس ما إذا كانت المنظمات ترسّخ الاستدامة من خلال برامج حوكمة تؤيد اتخاذ قرارات مسؤولة(Alhazemi, 2025, p. 506) .

2-4-2- **الأداء الحوكمي عمليا: الشفافية والمساءلة وقابلية المقارنة المتنازع عليها**

الأداء الحوكمي يقوى عبر آليات الشفافية والمساءلة، لكن قياسه لا يزال في جدل مستمر بسبب تنوع الأوزان التي تمنحها القطاعات المختلفة للجوانب الثلاث ESG .(Alhazemi, 2025, p. 507)

2-4-3- **التباين بين قواعد البيانات وضعف قابلية المماثلة لدرجات الحوكمة**

قياس الحوكمة يختلف بين قواعد بياناتESG ، حيث تكون درجات الحوكمة أضعف مقارنة بمقاييس البيئة والمجتمع(Keeley et al., 2022, p. 21) .

2-4-4- تأثر منهجيات القياس

منهجيات قياس الحوكمة تتأثر بالمصادر غير المتجانسة والإجراءات التي تختلف في حساب الأوزان . (Keeley et al., 2022, p. 21)

2-4-5- **الأداء الحوكمي كمعايير "النزاهة والرقابة"**

الأداء الحوكمي يُقاس من خلال معايير مثل مكافحة الفساد ودور مجلس الإدارة، والرقابة الداخلية . (Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 25)

2-4-6- **الأداء الحوكمي كفئات في نماذج التسجيل**

يتم قياس الحوكمة في فئات مثل "الادارة" و"المساهمون"، مما يساهم في تشكيل درجة الحوكمة والدرجة الكلية للجوانب ESG معا (Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 30) .

2-4-7- **قياس الحوكمة والمعايرة على مستوى الدولة**

ممارسات الحوكمة تُجرى معايرتها على مستوى الدولة وفقًا للأطر القانونية المحلية (Antolín-López & Ortiz-de-Mandojana, 2023, p. 30) .

2-4-8- **إشراك أصحاب المصلحة دعمًا للجدارة بالثقة والشفافية والمساءلة**

إشراك أصحاب المصلحة يعزز الشفافية والمساءلة، مما يُسهم في تعزيز الحوكمة .(Alhazemi, 2025, p. 508)

2-5- حدود قياس الأداء الاجتماعي والحوكمي عبر مقاييسESG

2-5-1- التنازع المفاهيمي، قابلية التدقيق، وتطور قياس ESG ضمن الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI)

- تقارير ESG كسياق: لماذا يكون "ESG" عرضةً بنيويًا للإفصاح الانتقائي

ضغط المستثمرين دفع الشركات لتجاوز تعظيم قيمة المساهمين، ولكن العديد من تقارير ESG ما زالت واسعة مما يسمح بالإفصاح الانتقائي(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 1) .

- ما هي تقارير ESG ولماذا يُعد الاختصار هشًّا مفاهيميًا

تعريف ESG يشمل الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي، لكن هذا الاختصار يدمج مشكلات قياس مختلفة، مما يضعف الحجة لإقامة نظام متماسك للإبلاغ(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 2) .

- المفاضلات الأخلاقية ومشكلة التحقق

وجود مفاضلات أخلاقية داخل ESG قد يعوق دقة تقارير ESG ويجعل التحقق منها ضعيفًا (Kaplan & Ramanna, 2021, p. 2) .

- لماذا تُرفض "مَدلرةESG " (بالدولار)

رفض "دولرة" آثار ESG لأن تقييم بعض مكوناتها أقل قابلية للتحقق (Kaplan & Ramanna, 2021, p. 3) .

- قياس ESG مقابل المحاسبة المالية: قابلية مقارنة الوحدة وقابلية التدقيق

قياس ESG يواجه تحديات بسبب عدم قدرة بعض العناصر الاجتماعية والحوكمية على التحول إلى وحدات نقدية قابلة للمقارنة(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 3) .

2-5-2- قياس "S" و :"G"لماذا هو محل نزاع وما الذي يُعد أكثر قابلية للتدقيق

-- لماذا يكون القياس الاجتماعي بطبيعته محل تنازع

القياس الاجتماعي يعد أمرًا معقدًا لأنه يرتبط باختلافات المجتمع وعدم تجانسه، وبالتالي، أي محاولة لإنشاء مقاييس اجتماعية تواجه تحديات أخلاقية، حيث تبرز الاختلافات في الآراء حول ما يجب قياسه وكيفية قياسه . (Kaplan & Ramanna, 2021, p. 10)

- نقطة بداية عملية: التركيز على قضايا ذات توافق أخلاقي أعلى

من الأفضل البدء بالقضايا التي تحظى بتوافق أخلاقي قوي بين مختلف الأطراف مثل سلامة مكان العمل والقضاء على عمل الأطفال، حيث تكون هذه القضايا أكثر توافقًا ويتم قبولها على نطاق واسع (Kaplan & Ramanna, 2021, p. 10) .

- التمييز بين "مدخلات" اجتماعية و"مخرجات" اجتماعية

من المهم التفرقة بين المدخلات الاجتماعية (مثل التبرعات وساعات التطوع) والمخرجات الاجتماعية الفعلية (النتائج الحقيقية). المدخلات تكون ذات معنى فقط عندما تكون مبنية على نظرية متماسكة لخلق القيمة الاجتماعية(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 10) .

- الضرر الاجتماعي والاضطراب وما الذي ينبغي أن يُحسب "ضررًا مجتمعيًا"

الضرر الاجتماعي يعتمد على السياق، ويجب تجنب التصنيفات البسيطة التي قد تعاقب الابتكار. إذ يُعتبر الضرر الاجتماعي المرتبط بتسريحات العمال أو إغلاق المصانع أمورًا تعتمد على السياق الذي تحدث فيه، لذلك لا يجب تبسيط هذه القضايا(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 11) .

- لماذا لا تُعد الحوكمة "مقياس مخرجات" بالمعنى الصارم

القياس الحوكمي لا يُعتبر مخرَجًا نهائيًا، بل هو عملية مستمرة. تقارير الحوكمة تتعلق بالامتثال للممارسات ولكنها لا تضمن تحسن النتائج البيئية أو الاجتماعية(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 4) .

- اتجاه مقترح للإبلاغ: أولوية المخرجات القابلة للتدقيق وإدماج الحوكمة ضمنها

يُقترح أن يبدأ الإبلاغ غير المالي باستخدام مخرجات قابلة للتدقيق في الجوانب البيئية والاجتماعية، مع إدماج الحوكمة كجزء من الإبلاغ الشامل حول هذه المجالات(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 12) .

2-6- مقاييس ESG داخل الاستثمار المسؤول اجتماعيا (SRI)

2-6-1- وظيفتان أساسيتان لمقاييس ESG لتقييم S و G (المجتمع والحوكمة)

تُستخدم مقاييس ESG في الدراسات الكمية كبدائل (proxies) لتقييم أداء الاستدامة، بينما تُعد في الأعمال النوعية بنية تمكينية تدعم عملية عمل سوق الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI) . (Widyawati, 2019, p. 13)

2-6-2- التشغيل المبكر: الاستبعاد(negative screening)

في بداية استخدام الاستثمار المسؤول اجتماعيًا في التسعينيات، تم اعتماد الاستبعاد كوسيلة لتصفية الشركات غير الأخلاقية أو غير الاجتماعية باستخدام مقاييسESG ، ما جعلها أداة لتحديد الشركات التي يمكن الاستثمار فيها(Widyawati, 2019, p. 13) .

2-6-3- الجيل الأول: الترميز الثنائي وآثاره على قياس S وG

في الجيل الأول من مقاييسESG ، تم استخدام الترميز الثنائي (يستوفي/لا يستوفي) لتحديد الشركات التي تلتزم بالمعايير الاجتماعية والحوكمية، مما أدى إلى تقييمات مشروطة بمعايير عتبية محددة (Widyawati, 2019, p. 13) .

2-6-4- لماذا ينحرف القياس المبكر نحو الذاتية وعدم الاتساق

النظم المبكرة التي استخدمت الترميز الثنائي كانت تفتقر إلى التوافق المطلوب، مما جعل القياس الاجتماعي والحوكمي غالبًا ذاتيًا وغير متسق عبر الشركات بسبب غياب معايير موحدة واضحة (Widyawati, 2019, p. 13) .

2-6-5- الجيل الثاني: درجات مُجمعة وإعادة وزن وتوسيع التمايز في الأداء

الجيل الثاني من مقاييس ESG شهد تطورًا مع التركيز على "الاختيار الإيجابي" ونهج"best-in-class" (يشير إلى استراتيجية اختيار الشركات التي تعتبر الأفضل في فئتها من حيث الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي (ESG))، حيث تم استبدال الترميز الثنائي بدرجات مجمعة وأوزان محدثة، مما وسّع تمايز الأداء بين الشركات(Widyawati, 2019, p. 13) .

2-6-6- كيف تُستخدم S و Gفي الدراسات: مقاييس خام مباشرة مقابل صناديق/مؤشرات مدمجةESG

تستخدم بعض الدراسات مقاييس ESG الخام مباشرة، بينما تعتمد أخرى على مؤشرات مدمجة والتي يصعب تحليلها مباشرة بسبب تأثيرات المعاملات والآثار الإدارية(Widyawati, 2019, p. 14) .

2-6-7- نقاط ضعف مستمرة تُشوّه قياس S وG

ما تزال مقاييس ESG تواجه مشكلات مستمرة مثل محدودية الشفافية، نقص المعايير المشتركة، وضبط الجودة، مما يضعف مصداقيتها ويقوض قدرة المقارنات بين الشركات في الأداء الاجتماعي والحوكمي . (Widyawati, 2019, p. 14)

2-6-8- لماذا قد تُضلّل مقاييس S و Gالمعيبة متخذي القرار

عيوب القياس قد تجعل مقاييس ESG تضلل المستثمرين، لذا يجب الحذر عند استخدامها كمؤشر لتقييم الأداء الاجتماعي والحوكمي للشركات(Widyawati, 2019, p. 14) .

2-6-9- مقاييس ESG كبنية سوقية للمساءلة داخل الاستثمار SRI

مقاييس ESG تعمل كبنية تحتية تدعم نمو الاستثمار SRI وتساعد على مواءمة معايير أصحاب المصلحة مع معايير أسواق المال، مما يسهم في فهم وتقييم الأداء الاجتماعي والحوكمي (Widyawati, 2019, p. 14) .

2-7- القياس البيئي كمعيار مرجعي لقابلية التدقيق فيESG

2-7-1- إعطاء الأولوية لمخرجات بيئية قابلة للقياس الموضوعي

الإبلاغ غير المالي يجب أن يُركّز على مخرجات بيئية قابلة للقياس الموضوعي مثل انبعاثات غازات الدفيئة، التي تعد مهمة جدًا في اتخاذ القرارات بسبب تأثيرها على المخاطر المناخية (Kaplan & Ramanna, 2021, p. 3) .

2-7-2- بروتوكول GHG ولماذا يفرض Scope 3 تحديات على قابلية المقارنة والموثوقية

بروتوكول GHG (غازات الدفيئة) هو إطار معتمد عالميا يهدف إلى مساعدة الشركات في قياس وإدارة انبعاثات الغازات (مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان) المرتبطة بأنشطتها. يتكون هذا البروتوكول من ثلاث فئات أو "Scopes" لتصنيف الانبعاثات:

- Scope 1: الانبعاثات المباشرة الناتجة عن الأنشطة التي تملكها الشركة أو تديرها، مثل الانبعاثات من المصانع أو المركبات التابعة لها.
- Scope 2: الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن استهلاك الكهرباء أو الطاقة التي تشتريها الشركة.
- Scope 3: الانبعاثات غير المباشرة التي تحدث في سلسلة القيمة الخاصة بالشركة، مثل انبعاثات من الموردين، نقل المنتجات، واستهلاك المنتجات من قبل العملاء.

انبعاثات الفئة Scope 3 هي الأكثر إشكالية عند مقارنة الشركات، حيث تصعب موثوقيتها وقابليتها للمقارنة بسبب عدم اتساق البيانات الخاصة بها(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 5) .

2-7-3- خطأ التقدير، مخاطر التلاعب، والعد المزدوج عبر سلاسل القيمة

الإفصاح عن الفئة Scope 3 قد يؤدي إلى أخطاء كبيرة في التقدير أو التلاعب بالبيانات، بما يضعف جودة المعلومات المُبلَّغ عنها ويؤدي إلى العد المزدوج للانبعاثات(Kaplan & Ramanna, 2021, p. 6) .

2-7-4-محاسبة E-liability كبديل

- المنطق الأساسي: إسناد "التزام انبعاثات" ونقله عبر سلاسل التوريد

محاسبة E-liability (أو "التزام الانبعاثات البيئية") تقيس انبعاثات الفئة Scope 1 وتُلحق بـ "التزام الانبعاثات"، ثم يتم نقله عبر سلسلة التوريد، مما يضمن تتبع الانبعاثات بشكل أكثر دقة (Kaplan & Ramanna, 2021, p. 7) .

- لماذا قد تكون أكثر قابلية للتدقيق وأكثر اتساقًا مع الحوافز

"التزام الانبعاثات البيئية" يمكن أن تحسن الحوافز وقابلية التدقيق من خلال منع التلاعب، وتحديد عتبات جوهرية تعتمد على الانبعاثات، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات التأكيد (Kaplan & Ramanna, 2021, p. 9) .

3 - العلاقة بين الإفصاح غير المالي وقيمة الشركة على المدى الطويل

3-1- الأساس المفاهيمي لأهمية الإفصاح غير المالي للقيمة طويلة الأجل

- قضايا الاستدامة، ملفات المخاطر، وتوقعات التدفقات النقدية

تؤطّر المعلومات المرتبطة بالاستدامة بوصفها قد تكون ذات صلة بقيمة المساهمين على المدى الطويل، لأن القضايا البيئية (والاستدامة عمومًا) يمكن أن تُعيد تشكيل ملفات مخاطر الشركات وآفاق تدفقاتها النقدية المستقبلية؛ ووفق هذا المنظور، قد يدمج المستثمرون هذه المعلومات في التقييم متى ما غيّرت توقعاتهم بشأن النتائج بعيدة الأفق(Moneva & Cuellar, 2009, p. 442) .

- ما وراء المؤشرات المالية: منظور استراتيجي طويل الأجل

لا ينبغي أن يُحصر تقييم الأداء البيئي في المؤشرات المالية وحدها، لأن المؤشرات غير المالية تسند منظورًا استراتيجيًا طويل الأجل، ويمكن أن تساعد في التقاط عناصر من الأصول غير الملموسة التي قد لا يعكسها الإبلاغ المالي التقليدي، بما يوفر أساسًا مفاهيميًا لتوقع علاقة مع قيمة الشركة طويلة الأجل (Moneva & Cuellar, 2009, p. 442) .

- الشفافية والثقة وكفاءة تخصيص رأس المال

يعرض الإفصاح الموجّه نحو الاستدامة بوصفه آلية لزيادة الشفافية وتعزيز إدارة المخاطر، وتحسين المخرجات المؤسسية، مع تصوير الشفافية عاملا للثقة في الشركات والأسواق وشرطًا لتخصيص أكثر كفاءة لرأس المال من قبل المستثمرين وغيرهم من متخذي القرار(Cismaș et al., 2023, p. 1) .

- معلومات ESG كجزء من تقييم القيمة طويلة الأجل

لا يمكن استنتاج قيمة الشركة من النتائج المالية وحدها، لأن المستثمرين والمحللين يدمجون على نحو متزايد معلومات البيئة والمجتمع والحوكمة عند تقييم خلق القيمة وإمكانات النمو طويل الأجل؛ ويُقدَّم الإبلاغ غير المالي على أنه يمكّن من التحليل والقياس والرصد وإدارة التقدم نحو أهداف الاستدامة، وبذلك يوسّع القاعدة المعلوماتية التي يُقيَّم عبرها إمكان القيمة طويلة الأجل(Cismaș et al., 2023, p. 3) .

3-2- قنوات القيمة: آليات المعلومات والمخاطر والشرعية والإشارة

- المخاطر/عدم اليقين وغموض أثر التقييم

يمكن أن يؤثر الإفصاح البيئي في التقييم عبر تصورات المستثمرين للمخاطر وعدم اليقين: فالإفصاح عن التزامات أو تعرضات بيئية قد يرفع المخاطر المتصورة وربما يخفض القيمة، بينما قد تقلل الشفافية الموثوقة في الوقت ذاته عدم اليقين وتعزز الثقة، بما يخلق قناة ذات أثر نظري غير حاسم لكنها ذات صلة بالتقييم بالنسبة للإفصاح غير المالي(Moneva & Cuellar, 2009, p. 443) .

- أداة حوكمة: تخفيف جوانب التعارض وفجوات المعلومات

يُصوّر Rossi and Harjoto الإفصاح غير المالي (تقارير الاستدامة ESG) بوصفه أداة حوكمة لتخفيف تعارضات المصالح وفجوات المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة في الشركات المدرجة، مع ربط البعد طويل الأجل بنتائج تُقدَّم بوصفها حاسمة للاستدامة طويلة الأمد(Rossi & Harjoto, 2019, p. 2) .

- منطق أصحاب المصلحة–الوكالة: خفض عدم تماثل المعلومات والتكاليف

يفترض أن الإفصاح الموثوق عن ESG يخفض تكلفة الحصول على معلومات حول نوايا الإدارة، ويقلل عدم تماثل المعلومات، ويساعد على تقديم دليل مقنع على الجهود المبذولة للوفاء بالعقود الصريحة والضمنية لأصحاب المصلحة؛ ومع انخفاض عدم تماثل المعلومات، يُتوقع أن تنخفض تكاليف أصحاب المصلحة– الوكالة، وأن يزداد دعم أصحاب المصلحة، وأن يتحسن أداء الشركة (قيمتها)، بما يقود إلى توقع علاقة إيجابية بين الإفصاح غير المالي وأداء الشركة (قيمتها)(Rossi & Harjoto, 2019, p. 7) .

- الشرعية والإشارة: الثقة وجودة الإدارة

يؤسس Msomi and coauthors العلاقة على آليتين متكاملتين: مواءمة أصحاب المصلحة وإشارة السوق؛ إذ يرتبط الإفصاح عن ESG بتحسين الشرعية عبر مواءمة أفعال الشركة، وفي الوقت نفسه يعمل كإشارة عن المصداقية وجودة الإدارة؛ وضمن هذا المنطق، تعزز المسؤولية المؤسسية والإفصاح الموثوق ثقة أصحاب المصلحة، بوصفها قناة لدعم خلق القيمة على المدى الطويل(Msomi et al., 2025, p. 2) .

- التتبع والقياس والإدارة: الهشاشات والفرص

تدعم هذه القنوات بوصف الإفصاح عن الاستدامة بأنه يساعد على تحديد المخاطر المرتبطة بالاستدامة ويزيد ثقة المستثمرين والمستهلكين، كما يسند انتقالًا من الامتثال الأدنى إلى تحسين سلوك الأعمال المستدام؛ ومن خلال الإسهام في تتبع الأداء وقياسه وإدارته وأثره المجتمعي، يرتبط الإفصاح بتقييم أكثر استنارة لجوانب الضعف والفرص المستقبلية التي تُعد مركزية في التقييم بعيد الأفق (Cismaș et al., 2023, p. 3) .

3-3- تشغيل الإفصاح غير المالي

يتم تشغيل الإفصاح البيئي غير المالي في التقارير السنوية باستخدام متغيرين للإفصاح: الإفصاح عن سياسة بيئية رسمية (POLICY) والإفصاح عن أنظمة الإدارة البيئية (EMS) ، مع التعامل مع كليهما بوصفهما إشارات غير مالية لموقف الشركة البيئي ونهجها الإداري، لا بوصفهما إنفاقًا بيئيًا نقديًا أو التزامات مالية . (Moneva & Cuellar, 2009, p. 445)

3-4- قياس "قيمة الشركة على المدى الطويل" (تركيز قائم على السوق)

Tobin's Q كمؤشر سوقي استشرافي

يقوم Msomi and coauthors بتشغيل قيمة الشركة طويلة الأجل باستخدامTobin's Q ، ويبررونه صراحةً بوصفه مؤشرًا سوقيًا استشرافيًا يلتقط توقعات المستثمرين وإمكان القيمة طويلة الأجل بفاعلية أكبر من نسب محاسبية قصيرة الأفق مثل ROA أوROE ؛ ويُدرج هذا البعد طويل الأجل في بناء التقييم عبر تفسير Tobin's Q بوصفه يضم توقعات حول النمو المستقبلي والأداء الاستدامي والتعرض للمخاطر الناشئة عن استراتيجيات وإفصاحات ESG (Msomi et al., 2025, p. 6) .

- مقاييس قيمة سوقية وتأويل بعيد الأفق

وبالمثل، يقوم Rossi and Harjoto بتشغيل قيمة الشركة طويلة الأجل عبر مقاييس أداء سوقية بدلًا من الاقتصار على العوائد المحاسبية، مع استخدام Tobin's Q بوصفه بديلًا أساسيًا لقيمة الشركة وتعريفه صراحةً من حيث القيم السوقية والدفترية؛ كما أن وضع القيمة ضمن إطار سوقي يتسق مع تأويل بعيد الأفق لأن التقييم السوقي يدمج توقعات المستثمرين بما يتجاوز الربحية المحاسبية المعاصرة (Rossi & Harjoto, 2019, p. 11) .

المحور الرابع- التدقيقين الداخلي والخارجي ومراقبة وظيفة المحاسبة

أولا- الإطار المفاهيمي ودور التدقيق في الحوكمة

ثانيا- فعالية التدقيق الداخلي وآليات تحسينه

ثالثا- جودة التدقيق الخارجي وتأثيرها على التقارير المالية

رابعا- آليات الرقابة المتكاملة على وظيفة المحاسبة

التدقيقان الداخلي والخارجي ومراقبة وظيفة المحاسب

⬇

تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال التأكيد، الرقابة، الحوكمة، وجودة التدقيق

⬇

الانتقال من التدقيق التقليدي إلى رقابة متكاملة قائمة على المخاطر والجودة والتحول الرقمي

⬇

الإطار المفاهيمي ودور التدقيق في الحوكمة	فعالية التدقيق الداخلي وآليات تحسينه
تعريف التدقيق الداخلي والخارجي	الالتزام بمعايير IIA
دعم الشفافية والمساءلة	استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي
تعزيز الثقة في المعلومات المالية	التخطيط القائم على المخاطر
تقليص عدم تماثل المعلومات	تطوير كفاءة المدققين
خدمة الحوكمة وحماية أصحاب المصلحة	استخدام التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي

⬇

جودة التدقيق الخارجي وتأثيرها على التقارير المالية	آليات الرقابة المتكاملة على وظيفة المحاسبة
تطبيق المعايير الدولية للتدقيق ISA	تنسيق التدقيق الداخلي والخارجي
استقلالية المدقق الخارجي	تقوية الرقابة الداخلية
جمع أدلة تدقيق كافية وملائمة	دعم لجنة التدقيق
خفض مخاطر التحريف الجوهري	متابعة الامتثال والسياسات المحاسبية
تعزيز مصداقية القوائم المالية	بناء منظومة رقابة مستمرة على وظيفة المحاسبة

⬇

المسار التحليلي للمحور
البدء بتوضيح الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودور كل منهما في الحوكمة
الانتقال إلى إبراز العلاقة بين التدقيق والشفافية والمساءلة والثقة في المعلومات المالية
التركيز بعد ذلك على شروط فعالية التدقيق الداخلي، خاصة الاستقلالية، الكفاءة، التخطيط القائم على المخاطر، والمعايير المهنية
معالجة جودة التدقيق الخارجي من خلال المعايير الدولية، الاستقلالية، الأدلة، والرأي المهني
الانتهاء إلى فكرة الرقابة المتكاملة التي تجمع بين التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، والرقابة الداخلية لضمان موثوقية وظيفة المحاسبة

⬇

يمثل التدقيقان الداخلي والخارجي منظومة رقابية متكاملة تهدف إلى حماية جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة في التقارير المالية. فالتدقيق الداخلي يركز على تحسين الرقابة وإدارة المخاطر ودعم الحوكمة من داخل المنظمة، بينما يوفر التدقيق الخارجي تأكيداً مستقلاً حول عدالة القوائم المالية. وتزداد فعالية هذه المنظومة عندما تتكامل مع لجان التدقيق، الرقابة الداخلية، المعايير المهنية، والتحليلات الرقمية الحديثة

أولا- الإطار المفاهيمي ودور التدقيق في الحوكمة

1- تعريف المراجعة الداخلية والخارجية وأهداف كلٍّ منهما

1-1- المراجعة الداخلية: التعريف والأهداف

تُعد المراجعة الداخلية عنصراً أساسياً في الحوكمة المؤسسية وهي آلية مهمة لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة. وفقًا لـ Regoliosi و(2019) Martino ، تلعب المراجعة الداخلية دورًا محوريًا في تأكيد فعالية الرقابة الداخلية ضمن بنية الحوكمة، حيث تدمج بشكل وثيق داخل النظام الحوكمي للمؤسسة. تُقدّم المراجعة الداخلية تأكيداً واسعاً للإدارة العليا وهيئات الحوكمة من خلال التأكد من فعالية الرقابة الداخلية، مما يجعل دورها يتجاوز مجرد فحص امتثال ضيق. من خلال مفهوم «خطوط الدفاع»، تقدم المراجعة الداخلية ضمانات شاملة في المنظمة وليست مجرد تقييم للامتثال. كما يوضح تقرير الكونفدرالية الأوروبية لمعاهد المراجعين الداخليين (ECIIA) أن المراجعة الداخلية تُعد وسيلة لتقديم تأكيد شامل للإدارة العليا وهيئات الحوكمة، مما يعكس دورها في دعم المنظمات على جميع المستويات عبر التحسين المستمر.

1-2- تعريفات المراجعة الداخلية

توجد عدة تعاريف للمراجعة الداخلية تتفق في جوهرها حول كونها نشاطًا مستقلًا وموضوعيًا يهدف إلى تحسين عمل المنظمة من خلال التأكيد والاستشارات. وفقًا لـ Regoliosi وMartino (2019)، تعتبر المراجعة الداخلية عملية مدمجة تدعم التحسين المستمر للعمليات عبر منهج شامل، حيث تجمع بين التأكيد والاستشارات بهدف إضافة قيمة للمنظمة وتحسين فعاليتها. يشير معهد المراجعين الداخليين إلى أنها تساهم في تعزيز نظام الحوكمة والرقابة الداخلية، مما يسهم في ضمان تقارير موثوقة وفعّالة. الكونفدرالية الأوروبية لمعاهد المراجعين الداخليين (ECIIA) تعرف المراجعة الداخلية كعملية مستقلة تدمج التأكيد والاستشارات من خلال تقييم منتظم لأداء العمليات والمخاطر، مما يساهم في تحسين العمليات التنظيمية والحوكمة . يتفق مع هذا التصور Balkaran (2008) في تعريفه للمراجعة الداخلية التي يُبرز من خلالها دور المراجعة في تحسين فعالية الرقابة على المخاطر والحوكمة، مضيفًا أنها لا تقتصر على الجوانب المالية فقط بل تشمل أيضًا الجوانب غير المالية.

أما McCarty (2024)، فيركز على استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية داخل المنظمة، موضحًا أن هيكل التقارير في المراجعة الداخلية يتوجه إلى لجنة المراجعة، مما يعزز استقلاليتها في عملها ضمن المنظمة ويضمن وصولها إلى جميع البيانات والموارد التنظيمية.

1-3- أهداف المراجعة الداخلية

تتقارب أهداف المراجعة الداخلية عبر مختلف التعريفات لتشمل محاور رئيسية مثل خلق القيمة، تقديم التأكيد، وتعزيز الحوكمة. الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية هو تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

داخل المنظمة، إذ توفر المراجعة التأكيد الضروري على أداء الأنظمة وتنفيذ الإجراءات المتبعة في مختلف المجالات. حسب Regoliosi وMartino (2019)، تعد المراجعة الداخلية إحدى الآليات الأساسية لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز فعالية الضوابط ضمن الهيكل الحوكمي للمنظمة. كما تساهم المراجعة الداخلية في رفع مستوى الشفافية والمساءلة في التقارير المالية من خلال ضمان جودة المعلومات وتقليص الأخطاء.

تحدد الكونفدرالية الأوروبية لمعاهد المراجعين الداخليين (ECIIA) أهداف المراجعة الداخلية بما يتضمن إضافة قيمة إلى المنظمة من خلال التأكيد والاستشارات، وتعزيز إدارة المخاطر من خلال تحسين فعاليتها، كما تساهم في تعزيز الإشراف الحوكمي عبر تقديم الدعم لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان فعالية عمل المنظمة. تسعى المراجعة الداخلية أيضًا إلى رفع الكفاءة من خلال تقديم توصيات قائمة على تحليلات موضوعية للبيانات والعمليات التجارية.

كما يوضح Balkaran (2008)، تهدف المراجعة الداخلية إلى تمكين المنظمة من تحقيق أهدافها عبر تقييم مستمر ودقيق للضوابط الداخلية، وبذلك تدعم العمليات التجارية والمخاطر التي قد تواجه المنظمة. كذلك، يؤكد Balkaran على أهمية متابعة العمليات المالية وغير المالية بشكل مستمر لضمان فعالية الرقابة والتحسين المستمر.

أماMcCarty (2024)، فيضع تركيزًا خاصًا على تعزيز الإشراف والمخاطر من خلال دور المراجعة الداخلية في رفع التقارير إلى لجنة المراجعة وضمان وصولها إلى بيانات وموارد المنظمة. يشمل أيضًا تعزيز العمليات وتقييم فعالية الضوابط الداخلية من خلال متابعة الأداء، مع التركيز على خمسة أهداف محددة تشمل تحقيق الأهداف الاستراتيجية وضمان النزاهة والموثوقية في المعلومات المالية والعملية، وتحسين فعالية العمليات، وحماية الأصول، وضمان الامتثال للوائح القانونية.

1-4- المراجعة الخارجية: التعريف والأهداف

1-4-1- تعريف المراجعة الخارجية

تُعدّ المراجعة الخارجية جزءًا أساسيًا من الحوكمة المؤسسية، حيث تتم بواسطة مدققين مستقلين يراجعون القوائم المالية للمنظمة. قد تتوسع مسؤوليات المراجعين الخارجيين مع مرور الوقت، استجابة للتطورات التنظيمية والتغييرات في الهياكل المؤسسية. حسب Regoliosi وMartino (2019)، يُعتبر المراجع الخارجي صاحب رأي مستقل حول مدى دقة القوائم المالية وما إذا كانت قد أُعدت وفقًا للإطار المحاسبي المعتمد.

المراجعة الخارجية تهدف إلى ضمان تمثيل دقيق للمركز المالي للمنظمة ونتائج أعمالها، وذلك بتقييم مدى التزام المنظمة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا(GAAP) . يعتبر Balkaran (2008)، أن المراجعة الخارجية تركز على تحديد التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتأثيراتها المحتملة على القرارات

الاقتصادية للمستخدمين. McCarty (2024) يصفها كعملية فحص خارجية تركز على ضمان الاستقلالية والشفافية، ويتم تنفيذها وفقًا لإرشادات محددة.

المراجعة الخارجية تُعتبر بمثابة "خط دفاع" إضافي خارج المنظمة، حيث يقتصر دورها على مراجعة القوائم المالية الإلزامية التي تعد تقارير مالية أساسية وفقًا للأنظمة القانونية. على الرغم من ذلك، يحتفظ المراجع الخارجي بالمسؤولية الكاملة عن الرأي النهائي بشأن القوائم المالية.

1-4-2-أهداف المراجعة الخارجية

أ- أهداف تنفيذية وتركيز على الكفاءة

تتمحور أهداف المراجعة الخارجية حول تنفيذ عمليات المراجعة بكفاءة وضمن المواعيد المحددة . Regoliosi و Martino (2019) يشيران إلى أن المراجعة المالية هي المهمة الأساسية للمراجعين الخارجيين، مع التركيز على تحسين الكفاءة وتقليل الازدواجية في الإجراءات. يهدف المراجع الخارجي إلى تقليل تداخل العمل مع المراجعة الداخلية، والاستفادة من نتائج المراجعة الداخلية عندما تكون الشروط مناسبة.

ب- المخاطر والأدلة وتكوين الرأي

وفقا للكونفدرالية الأوروبية لمعاهد المراجعين الداخليين ECIIA ، تركز أهداف المراجعة الخارجية على تحديد المخاطر الجوهرية في القوائم المالية التي قد تنشأ بسبب أخطاء أو احتيال. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع المخاطر المحددة، وضمان جمع أدلة كافية لدعم الرأي النهائي. وبهذا تشير إلى أن المراجعة الخارجية لا تركز عادة على تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، إلا إذا كان ذلك جزءًا من التفويض الخاص.

ج- العرض العادل والالتزام بـ GAAP والتحريف الجوهري

بناءً على Balkaran (2008)، يُحدِّد المراجع الخارجي ما إذا كانت القوائم المالية تُعرض بعدالة ووفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا. كما يُقيّم درجة التزام المنظمة بمبادئGAAP ، ويقيِّم مدى دقة تمثيل المركز المالي والنتائج المبلَّغ عنها. تعتبر المخاطر المتعلقة بالتحريف الجوهري من العوامل الأساسية التي يجب على المراجع التعامل معها، حيث يمكن أن تؤثر بشكل كبير على قرارات مستخدمي المعلومات المالية.

د- ارتباطات تأكيد خارجية أوسع والإطار التشغيلي

إلى جانب المراجعة المالية، يمكن أن تشمل المراجعة الخارجية ارتباطات تأكيدية أخرى مثل تقارير SOC 1و2 SOC ، بالإضافة إلى فحوصات الامتثال مثل HIPAA و ISO/IEC 27001. McCarty (2024)يوضح أن هذه الفحوصات تستهدف توفير تقارير ذات أهمية للمستخدمين الخارجيين مثل العملاء،

والعملاء المحتملين، والجهات الرقابية. إضافة إلى ذلك، تتطلب المراجعة الخارجية استقلال المراجع الخارجي، وتوفير وصول كافٍ للمنظمة لضمان تقييم دقيق وشفاف.

ه- تمييز الأهداف وأُسس التنسيق

بينما تركز المراجعة الداخلية على تحسين العمليات داخل المنظمة، تركز المراجعة الخارجية على تقييم دقة التقارير المالية والموافقة مع المعايير المحاسبية Regoliosi .و Martino (2019) يشيران إلى أهمية التنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية، حيث يمكن للمراجعين الداخليين والخارجيين التعاون إذا تم التخطيط لهذا التعاون بشكل مشترك ووفقًا للتنسيق المناسب بين الفرق.

2- العلاقة بين المراجعة والشفافية والمساءلة

2-1- المراجعة والشفافية والمساءلة في الحوكمة المعاصرة

2-1-2- المفاهيم الأساسية

تعتبر المساءلة والشفافية مبدأين مترابطين في مجال الحوكمة، حيث ترتبط المساءلة بتكليف المؤسسات بتحمل المسؤولية عن أفعالها وقراراتها، في حين تشير الشفافية إلى مدى إتاحة هذه المؤسسات للمعلومات ذات الصلة لأصحاب المصلحة.(King & McKennie, 2023) .

2-1-2- جودة المراجعة كآلية ربط

جودة المراجعة تُعرَّف بأنها الدرجة التي تقدم بها تقارير المراجعة معلومات موثوقة وذات صلة عن القوائم المالية، حيث تُمثل هذه الموثوقية الآلية التي من خلالها تساهم المراجعة في تشكيل الشفافية والمساءلة . (King & McKennie, 2023).

2-1-3- الشفافية والمساءلة كأهداف حوكمية

تُعتبر الشفافية والمساءلة جزءًا أساسيًا من الحوكمة الجيدة، ويُنظر إليهما كأهداف رئيسية ضمن أجندة التنمية والإصلاح، جنبًا إلى جنب مع المشاركة ومكافحة الفساد (Nyamori, Abdul-Rahaman, & Samkin, . 2017).

2-1-4- منطق الإصلاح الحوكمي الذي يربط الشفافية بالمساءلة

تشير إصلاحات القطاع العام منذ بداية الألفية إلى أهمية تقليص المسافة بين الحكومة والمواطنين، حيث تتعزز الديمقراطية والشفافية والمساءلة كمتطلبات متبادلة تعزز من استجابة الدولة ومشروعية الحكم . (Nyamori et al., 2017).

2-1-5- المراجعة كآلية للصالح العام قائمة على جودة المراجعة

المراجعة تُعتبر نشاطًا يخدم الصالح العام، حيث تعتمد فائدتها على جودة عمل المراجعة. في الولايات المتحدة، يؤدي غياب إطار معياري موحّد لجودة المراجعة إلى الحاجة لتطوير مقاييس قابلة للتطبيق بشكل موحد في مكاتب المراجعة المختلفة، مما يعزز من سوق خدمات المراجعة عالية الجودة (Brown, Gissel, & Neely, 2016).

2-2- التدقيق والشفافية والمساءلة في الحوكمة المعاصرة

2-2-1- المفاهيم الأساسية: المساءلة والشفافية وجودة المراجعة

المساءلة تشير إلى التزام المؤسسات بتحمل المسؤولية عن أفعالها وقراراتها، في حين أن الشفافية تتعلق بإفصاح هذه المؤسسات عن المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة. جودة المراجعة تُعرَّف بأنها تقديم معلومات موثوقة وذات صلة في تقارير المراجعة، والتي تشكل بدورها الرابط بين الشفافية والمساءلة (King & McKennie, 2023).

2-2-2- الشفافية والمساءلة كأهداف حوكمية

المساءلة والشفافية تُعتبران جزءًا من الحوكمة الجيدة في أجندة التنمية والإصلاح، ويُنظر إليهما كشرطين أساسيين لتحقيق المشاركة والمكافحة الفعّالة للفساد. كما أن إصلاحات القطاع العام تعتمد على تعزيز الديمقراطية والشفافية والمساءلة من أجل تحقيق دولة أكثر استجابة ومشروعية (Nyamori et al., 2017).

2-2-3- المراجعة تعزز الشفافية من خلال معلومات قابلة للاستخدام

تُسهم المراجعة في تعزيز الشفافية من خلال توسيع توافر المعلومات واستخدامها، حيث يتم ترجمة الأدلة التقنية حول الأداء إلى معلومات يمكن للجمهور الأوسع فهمها واستخدامها. كما تُساهم المراجعة في جعل الأنشطة والنتائج أكثر وضوحًا من خلال تقديم معلومات موثوقة، مما يعزز من الشفافية ويتيح لأصحاب المصلحة فهم الأداء بوضوح.(Guillán Montero & Le Blanc, 2019) .

2-2-4- لماذا لا تعني الشفافية تلقائيًا المساءلة؟

الشفافية والمساءلة هما مفهومان مترابطان ولكنهما متميزان؛ فبينما تتعلق الشفافية بإنتاج المعلومات وإتاحتها، فإن المساءلة تتعلق بمسؤولية الأفراد عن تفسير سلوكهم وتبريره. قد تتوفر الشفافية دون أن ترافقها مطالبات بالمساءلة، وفي بعض الحالات قد تحدث المساءلة في سياقات محددة حتى مع عدم وجود شفافية كاملة.(de Fine Licht, 2019) .

2-2-5- الشفافية كشرطٍ مسبق للمراجعة

المراجعة تعتمد على حدٍّ أدنى من المعلومات المتاحة لإجراء التحقق والتقييم، حيث يُعتبر الوصول إلى المعلومات شرطًا أساسيًا للمراجعة ذات المغزى. بدون وجود سجلات أو بيانات يمكن الوصول إليها، لا يمكن للمراجعين إجراء تقييم دقيق أو طرح الأسئلة الصحيحة. الشفافية تُعتبر الشرط المسبق لإجراء المراجعة، مما يعزز من فاعليتها ويتيح توجيه العملية بشكل صحيح.(de Fine Licht, 2019) .

2-2-6- من الشفافية الخام إلى الشفافية المصقولة وصولًا إلى المساءلة

العلاقة بين المراجعة والشفافية والمساءلة تُعتبر عملية متتابعة. "الشفافية الخام" تشير إلى توافر المعلومات التي تسمح بمتابعة أولية قبل المراجعة، بينما "الشفافية المصقولة" تعني المعلومات بعد المراجعة التي تم تحليلها وتقييمها لتكون قابلة للفهم والاستخدام من قبل صانعي القرار أو الجمهور. تُعد المراجعة جزءًا أساسيًا في هذه السلسلة لأنها تضاف إلى المعلومات، مما يجعلها أكثر وضوحًا وقيمة في تعزيز المساءلة (de Fine Licht, 2019).

2-2-7- المراجعة والشفافية: تقليص عدم تماثل المعلومات وتعزيز مصداقية الإفصاح

جودة المراجعة تساهم في تقليص عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل من خلال تقديم تأكيد مستقل على أن القوائم المالية خالية من التحريف الجوهري. هذا التأكيد يعزز من توافر معلومات موثوقة تسهم في اتخاذ قرارات صحيحة، وبالتالي دعم الشفافية لصالح أصحاب المصلحة. المراجعة تُعتبر آلية حيوية لحماية موثوقية المعلومات المالية وتعزيز مصداقيتها، لا سيما بالنسبة للمستثمرين (King & McKennie, 2023; La Rosa et al., n.d.).

2-2-8- المراجعة كآلية عملية تحوّل الشفافية إلى دليل

المراجعة تلعب دورًا عمليًا في تحويل الشفافية إلى دليل ملموس، إذ تُحوّل المعلومات المفصح عنها إلى أدلة قابلة للاستخدام، مما يُسهم في تحويل الشفافية إلى أساس للمساءلة والتنفيذ. الشفافية والمساءلة تُعتبران محوريين في إصلاحات القطاع العام لمكافحة الفساد بفعالية، حيث تُساعد المراجعة في جعل المعلومات أكثر وضوحًا وفهمًا وتوفر قاعدة صلبة للمساءلة.(Nyamori et al., 2017) .

2-2-9- فجوات الشفافية في عملية المراجعة ودور مؤشرات جودة المراجعة

فجوات الشفافية في عملية المراجعة قد تؤدي إلى صعوبة تقييم جودة المراجعة بشكل فعّال إذا لم تكن هناك معلومات كافية عن جوانب مهمة من العملية. مؤشرات جودة المراجعة تساهم في معالجة هذه الفجوات من خلال توفير رؤى حول كيفية تقييم المراجعة وضمان جودتها. إتاحة المعلومات المقارنة عن مكاتب المراجعة وأعمالها تعزز قدرة أصحاب المصلحة على التقييم وتحفز المنافسة في السوق حول الجودة، مما يؤثر في رفع معايير المراجعة.(Brown, Gissel, & Neely, 2016) .

2-3- المراجعة كمرتكز للمساءلة في حوكمة أهداف التنمية المستدامة(SDG)

2-3-1- دور مؤسسات الرقابة العليا (SAIs) في المساءلة المحلية

المراجعة تُعدّ عنصرًا أساسيًا في ترتيبات المساءلة المحلية ضمن أجندة 2030. تلعب مؤسسات الرقابة العليا (SAIs)دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إنتاج تقييمات وأدلة ذات صلة حول أداء المؤسسات الحكومية.(Guillán Montero & Le Blanc, 2019) .

2-3-2- المراجعة تعزِّز المساءلة من خلال التشخيص والمتابعة

المراجعة تساهم في تعزيز المساءلة عبر التقييم المستقل والتشخيص الفعّال لفجوات الحوكمة. مؤسسات الرقابة العليا تقوم بتقييم فعالية الحكومة، مما يساهم في تحسين التنفيذ والرقابة. كما أن المتابعة والتقييم المستمر لنتائج المراجعة يعزز المساءلة ويجعلها أكثر قوة من خلال الكشف عن مواطن ضعف مؤسسية وعوائق في وضوح المسؤوليات.(Guillán Montero & Le Blanc, 2019) .

2-3-3- المراجعة والمساءلة الإدارية

- المراجعة وردع السلوك النفعي: تساهم جودة المراجعة في ردع السلوك النفعي للإدارة، حيث ترفع درجة الشك المهني مما يزيد من احتمال اكتشاف التحريفات والسلوكيات غير المشروعة. هذه العملية تسهم في محاذاة سلوك الإدارة مع مصالح أصحاب المصلحة، وتعزز المساءلة من خلال تقارير مالية أكثر مصداقية (King & McKennie, 2023).

- هيئات الرقابة (SAIs) كمُطبِّقة للمساءلة: تركز الإصلاحات على استقلالية مؤسسات الرقابة العليا مثل مكتب المراجع العام في كينيا، حيث يتم تعزيز الرقابة المستقلة والفعّالة على المساءلة (Nyamori et al., 2017).

2-3-4- هيكل جودة المراجعة ومؤشرات المساءلة المنظَّمة

تسهم المراجعة في تعزيز المساءلة من خلال مؤشرات قابلة للرصد مثل نتائج التفتيش واتجاهات الإنفاذ والتقاضي الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المؤشرات المتمحورة حول النتائج مثل إعادة عرض القوائم المالية وحالات الاحتيال ومشاكل الاستمرارية.(Brown et al., 2016)

2-4- الحدود والشروط الوسيطة في سلسلة الشفافية–المساءلة

- الحدود المفاهيمية والشروط الوسيطة :لا تعتبر سلسلة الشفافية إلى المساءلة سلسلة مضمونة، إذ يمكن أن تنتج عمليات الإفصاح واسعة النطاق حالة من فرط المعلومات مما يعيق تحديد ما هو مهم. كما يمكن أن يؤدي الإفصاح إلى سلوكيات تجنب اللوم، مما يعزز الشرعية الرمزية.(de Fine Licht, 2019)

- **سلسلة الشفافية–المساءلة كما تُيسِّرها المراجعة**: تساهم المراجعة في تعزيز الشفافية والمسؤولية من خلال تقديم تقييمات مستقلة وموضوعية وتوضيح المسؤوليات ودعم متابعة الإجراءات التصحيحية (Guillán Montero & Le Blanc, 2019).

2-5- جودة المراجعة كحلقة وصل بين الشفافية والمساءلة

تعزز جودة المراجعة الشفافية من خلال تحسين مصداقية الإفصاح وقيمتها المعلوماتية، وتدعم المساءلة من خلال الحد من السلوك النفعي وتمكين أصحاب المصلحة من مساءلة المؤسسات حول الأداء المُبلَّغ عنه (King & McKennie, 2023, p. 14).

2-5-1- المساءلة من خلال تقارير الشفافية الإلزامية والانضباط التنظيمي

تمثل تقارير الشفافية أدوات إلزامية تساعد في تعزيز المساءلة من خلال إفصاح قابل للإنفاذ. بعد التوجيه الثامن للمراجعة في الاتحاد الأوروبي، أصبح لزامًا على مكاتب المراجعة التي تُراجِع كيانات ذات مصلحة عامة نشر تقارير شفافية عن ممارسات الحوكمة، مما يجعلها خاضعة لرقابة الرأي العام (La Rosa et al., n.d., p. 4).

2-5-2- رابط المراجعة–الشفافية–المساءلة عبر «الإشارة» إلى جودة المراجعة

تقارير الشفافية تعتبر مؤشرات على جودة المراجعة. من خلال إبراز ممارسات الحوكمة مثل أنظمة مراقبة الجودة، يمكن تقييم مصداقية مكاتب المراجعة، ما يعزز المساءلة. هذه التقارير أيضًا تساعد في تقليل الغموض في الأسواق المالية، مما يعزز الثقة بين المراجعين والمستثمرين (La Rosa et al., n.d., p. 12).

2-6- حدود الشفافية كأساسٍ للمساءلة الجوهرية

2- 6-1- 2-6-1- الإفصاح النمطي (Boilerplate) ومخاطر "المساءلة الشكلية"

الشفافية قد تُساء تفسيرها على أنها مؤشر لجودة أعلى بسبب الإفصاح النمطي، مما قد يعزز المساءلة الرمزية دون تحسين فعلي. قد تحسن الشفافية من الانطباع العام، بينما يبقى الأداء الفعلي دون تغيير (La Rosa et al., n.d., p. 13).

2-6-2- جودة المراجعة "شكلًا" مقابل "واقعًا"

زيادة متطلبات الشفافية قد ترفع من مظهر جودة المراجعة وتدعم ثقة المستثمرين، لكن تأثيرها الفعلي على جودة المراجعة يبقى غير واضح. ذلك يعكس التوتر بين تحسين الثقة والمساءلة الرمزية دون تحسين العمليات.(La Rosa et al., n.d., p. 31)

2-7- كيف تدعم المراجعة الشفافية وتمكِّن المساءلة

إصلاحات إدارة المالية العامة تُعزّز الشفافية وتساهم في مكافحة الفساد من خلال كشف التناقضات والتوجه نحو تحقيق الشفافية. كما تُفعِّل النظم الرقمية مثل IFMIS الشفافية في المعاملات الحكومية وتُعزز المساءلة من خلال قياس الأداء وتحمل المسؤولية.(Nyamori et al., 2017, p. 10–11)

2-8- العلاقة المتكاملة بين المراجعة والشفافية والمساءلة

المراجعة تتيح تقييم الجودة، بينما توفر الشفافية الرؤية لتقييم هذه الجودة، مما يمكّن المساءلة من خلال مؤشرات قابلة للمقارنة تحدد أوجه القصور وتدعم آليات الرقابة والعقوبات عبر التفتيش والإنفاذ (Brown et al., 2016, pp. 950–952).

3- دور المراجعة في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية

3-1- دور المراجعة في ضمان الشفافية والدقة والموثوقية في المعلومات المالية

تلعب المراجعة المالية دورًا مهمًا في ضمان الشفافية والدقة والموثوقية في المعلومات المالية للشركات، مما يعزز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة. فهي توفر معلومات مالية موثوقة وخاضعة للمراجعة تُستخدم كأساس لاتخاذ القرار .(Voinea et al., 2024, p. 88) المراجعة تعزز أيضًا الثقة من خلال توفير تقييم مستقل وموضوعي للمعلومات المالية .(Aziz & Omoteso, 2014, p. 309) كما أن الشفافية المترتبة على المراجعة تساهم في تحسين دقة التقارير المالية وتعزز ثقة أصحاب المصلحة (Sawaya et al., 2025, p. 2).المراجعة الداخلية تساهم أيضًا في تعزيز الشفافية من خلال تقديم تقارير خاضعة للمراجعة تساعد في تحسين دقة المعلومات المالية.(Holt & DeZoort, 2009, p. 63)

3-2- تأثير المراجعة في القرارات المالية والاستثمارية

المراجعة المالية تؤثر بشكل مباشر في اتخاذ القرارات المالية، حيث توفر تقارير دقيقة وشفافة تساعد الإدارة والمستثمرين في اتخاذ قرارات مستنيرة .(Voinea et al., 2024, p. 90) الشفافية التي توفرها المراجعة تسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية الخاطئة وتحسن اتخاذ قرارات أكثر فعالية (Sawaya et al., 2025, p. 3). المراجعة تساعد أيضًا في تحسين جودة القرارات من خلال تقديم بيانات دقيقة تساعد الشركات على تحديد المخاطر والفرص بصورة أفضل .(Voinea et al., 2024, p. 93) كما أن المراجعة الداخلية تعزز موثوقية التقارير المالية، مما يسهم في تحسين القرارات الاستثمارية وزيادة احتمالات تحقيق نتائج إيجابية.(Holt & DeZoort, 2009, p. 67)

3-3- بناء الثقة من خلال استقلالية المراجع وخبرته وتوسّع مسؤولياته

يُعزّز الرأي المستقل الذي يقدمه المراجعون الثقة في المعلومات المالية من خلال تقييم دقيق وغير متحيّز للقوائم المالية، مما يطمئن أصحاب المصلحة بأن المعلومات موثوقة .(Voinea et al., 2024, p. 91) كما تُعدّ استقلالية المراجع وخبرته أساسيين في تعزيز الثقة، حيث يوفر المراجعون المستقلون تقييمًا محايدًا

للقوائم المالية ويعززون جودة التقارير المالية .(Sawaya et al., 2025, p. 4) توسيع دور المراجع ليشمل تقييم استمرارية المنشأة وفحص المسائل غير الجوهرية يعزز أيضًا الثقة في دقة المعلومات المالية (Aziz & Omoteso, 2014, p. 311) وتظل الاستقلالية عاملًا حاسمًا في تعزيز الثقة بين المستثمرين والدائنين من خلال توفير تقييم غير متحيّز للمعلومات المالية.(Aziz & Omoteso, 2014, p. 312)

3-4- الحدّ من المخاطر المالية من خلال الشفافية القائمة على المراجعة

تلعب المراجعة دورًا رئيسيًا في تقليل المخاطر المالية من خلال تحسين الشفافية. تساهم المراجعة في ضمان دقة المعلومات المالية وشفافيتها، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة ويقلِّل الفجوة بين التوقعات والوضع المالي الفعلي .(Aziz & Omoteso, 2014, p. 314) الشفافية التي توفرها المراجعة تُمكّن الشركات من تحديد المخاطر والفرص بصورة أفضل، مما يعزز إدارة الموارد والتخطيط الاستراتيجي .(Voinea et al., 2024, p. 93; Sawaya et al., 2025, p. 5)كما تساهم المراجعة الداخلية في تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر من خلال ضمان دقة البيانات المالية وتعزيز موثوقية التقارير (Holt & DeZoort, 2009, pp. 63–64).

3-5- المراجعة الداخلية والشفافية ومخاطر الاستثمار في الشركات عالية المخاطر

المراجعة الداخلية تلعب دورًا مركزيًا في تعزيز الشفافية داخل الشركات، مما يعزز الثقة في المعلومات المالية عبر التقارير الخاضعة للمراجعة التي توفر صورة دقيقة عن المركز المالي للشركة هذه المراجعة تساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار في شركات ذات مخاطر عالية من خلال تعزيز الثقة في دقة التقارير المالية، خاصة في الشركات التي تواجه مخاطر أكبر لوقوع الاحتيال تسهم المراجعة الداخلية أيضًا في تقليل المخاطر المرتبطة بقرارات الاستثمار في الشركات عالية المخاطر من خلال ضمان فعالية الرقابة وتقليل احتمالات الاحتيال.(Holt & DeZoort, 2009, p.63- 66)

ثانيا- فعالية التدقيق الداخلي وآليات تحسينه

1- معايير ممارسة التدقيق الداخلي (IIA Standards)

شهدت مهنة التدقيق الداخلي تطورًا كبيرًا في العقدين الماضيين، حيث توسّع دور المدققين الداخليين ليشمل الحوكمة وإدارة المخاطر والاستشارات الاستراتيجية، بعد أن كان يقتصر على الامتثال والضوابط المالية. أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) المعايير العالمية للتدقيق الداخلي في 2024، والتي تهدف إلى توحيد ممارسات التدقيق عالميًا عبر خمسة مجالات مترابطة تُسهم في تقديم خدمات تدقيق قائمة على المخاطر وموجهة لتعظيم القيمة.(The Institute of Internal Auditors, 2024)

1-1- الغرض من التدقيق الداخلي

يُعرَّف التدقيق الداخلي بوصفه وظيفة ضمان واستشارة استراتيجية، مستقلة وموضوعية، تهدف إلى تعزيز قدرة المنظمة على خلق القيمة وحمايتها واستدامتها. يتجاوز دور التدقيق الداخلي وظائف الامتثال التقليدية، حيث يقدم رؤى واستشرافًا بناءً على التفكير القائم على المخاطر، مما يعزز الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة.(The Institute of Internal Auditors, 2024, p. 15)

1-2- الأخلاقيات والاحترافية(Domain II)

يركز هذا المجال على الأساس الأخلاقي والمسؤوليات المهنية للتدقيق الداخلي، ويتضمن خمسة مبادئ رئيسية هي: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة، العناية المهنية الواجبة، والسرية. يتعين على المدققين الداخليين التحلي بالصدق والشجاعة الأخلاقية، وتجنب تعارض المصالح، وتطوير مهاراتهم باستمرار، وصون المعلومات الحساسة، مما يضمن بقاء التدقيق الداخلي وظيفة موثوقة عبر المنظمة (The Institute of Internal Auditors, 2024, pp. 17–35).

1-3- حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي (Domain III)

تتطلب الحوكمة الفعّالة للتدقيق الداخلي تفويضًا من مجلس الإدارة، واستقلالًا تنظيميًا، وإشرافًا نشطًا. يشمل هذا المجال ثلاثة مبادئ أساسية: تفويض الوظيفة من المجلس، استقلاليتها، وإشراف المجلس عليها. وتشمل العناصر الأساسية للتدقيق الداخلي وضع تفويض رسمي وميثاق، وتحديد مؤهلات الرئيس التنفيذي للتدقيق، وتوفير الموارد اللازمة، وإجراء تقييمات جودة خارجية (The Institute of Internal Auditors, 2024, pp. 39–57).

1-4- إدارة وظيفة التدقيق الداخلي(Domain IV)

يُركّز هذا المجال على الإدارة الاستراتيجية والتشغيلية للتدقيق الداخلي، مع التأكيد على التخطيط وتوفير الموارد والتواصل والجودة. تشمل المبادئ الثلاثة للتخطيط الاستراتيجي، إدارة الموارد، والتحسين المستمر، مع معايير مثل التخطيط القائم على المخاطر، والتنسيق مع مزودي خدمات الضمان الآخرين، واستخدام التكنولوجيا. يتعين على التدقيق الداخلي إشراك أصحاب المصلحة من خلال تواصل واضح وقياس الأداء لضمان تقديم قيمة مستمرة.(The Institute of Internal Auditors, 2024, pp. 61–90)

1-5- **تنفيذ خدمات التدقيق الداخلي (Domain V)**

يوجّه هذا المجال عملية الارتباط بالتدقيق (Audit Engagement) بكامل مراحلها، من التخطيط إلى التنفيذ ثم التواصل. وهو منظَّم وفق ثلاثة مبادئ: التخطيط الفعّال للارتباطات، وتنفيذ أعمال التدقيق، وإعداد التقارير بالنتائج. وتشترط معايير هذا المجال على المدققين تحديد نطاق الارتباط وأهدافه، وتقييم المخاطر، وجمع الأدلة وتحليلها، وصياغة الاستنتاجات، ومتابعة تنفيذ الإدارة للتوصيات. وتُعدّ التوثيقية والتواصل

عنصرين حاسمين لضمان أن تكون نتائج التدقيق قابلة للتنفيذ وتدعم المساءلة (The Institute of Internal Auditors, 2024, pp. 94–115).

2- تقييم فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وآليات تحسينها

2-1- تقييم فعالية أنشطة التدقيق الداخلي

2-1-1- الأسس المفاهيمية لفعالية التدقيق الداخلي

تعرف الفعالية في التدقيق الداخلي بحسب Azzali and Mazza (2018) على أنها مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا لوظيفة التدقيق الداخلي، وهو مفهوم يستند إلى المبادئ التي وضعها معهد المدققين الداخليين (IIA). وقد وسع Arena and Azzone هذا التعريف ليشمل التفاعل مع توقعات الإدارة والمساهمة الفعالة في عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة. هذا المفهوم يتجاوز مجرد الامتثال ويركز على تأثير وظيفة التدقيق في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة بما يتماشى مع مصلحة جميع أصحاب المصلحة (Azzali & Mazza, 2018, p. 240; Arena & Azzone, 2009, p. 44).

2-1-2- النماذج متعددة الأبعاد لفعالية التدقيق

أ- النموذج البنيوي-العلاقاتي لدى Azzali and Mazza : اقترح Azzali and Mazza (2018) إطارًا يعكس الطبيعة متعددة الأبعاد لفعالية التدقيق الداخلي من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة: البُعد التنظيمي الذي يشمل الجوانب الهيكلية مثل ميثاق التدقيق، مستوى الخبرة في القيادة التنفيذية للتدقيق، وطبيعة العلاقة مع الجهات الرقابية. أما البُعد العملياتي فيركز على التخطيط التدقيقي بناءً على المخاطر، آليات ضمان الجودة، وتوحيد السياسات والإجراءات. وأخيرًا، يبرز البُعد العلاقاتي أهمية التواصل مع الجهات الخاضعة للتدقيق، الإدارة العليا، ولجنة التدقيق، ما يعكس الدور الاجتماعي والإجرائي لوظيفة التدقيق (Azzali & Mazza, 2018, pp. 240–241).

ب- المتغيرات الموجهة نحو أصحاب المصلحة لدى Arena and Azzone : في دراسة شملت 153 شركة إيطالية، حدّد Arena and Azzone (2009) ثلاثة متغيرات رئيسية تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي، وهي: احترافية العاملين، خصائص عملية التدقيق (مثل وجود خطة تدقيق قائمة على المخاطر)، وبيئة الرقابة في المنظمة التي تدعمها الإدارة العليا. تظهر هذه الدراسة أن فعالية التدقيق الداخلي لا تتحقق من خلال الاستقلال الهيكلي فقط، بل من خلال التآزر بين العوامل التنظيمية، الإجرائية، والبشرية، مما يعزز الفعالية بشكل جماعي.(Arena & Azzone, 2009, pp. 47–48)

2-1-3- التحقق التجريبي والتقنيات الإحصائية

استخدمت الدراسات المشار إليها تقنيات إحصائية صارمة للتحقق من فعالية التدقيق الداخلي. استخدم Azzali and Mazza(2018) نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) للتحقق من تأثير الأبعاد الثلاثة على

فعالية التدقيق، باستخدام بيانات من 128 مؤسسة إيطالية. أظهرت النتائج أن الأبعاد الثلاثة كانت مترابطة بشكل إيجابي مع فعالية التدقيق الداخلي. كما اعتمد Arena and Azzone (2009) الانحدار اللوجستي الثنائي، بناءً على تقييم ذاتي من رؤساء وحدات التدقيق الداخلي. أظهرت النتائج أن وجود دعم القيادة العليا، إجراءات تدقيق رسمية، وكفاءة المدققين يعزز من فعالية التدقيق، خصوصًا عند رفع التقارير إلى الإدارة العليا بدلاً من الإدارة الدنيا (Azzali & Mazza, 2018, pp. 243–247; Arena & Azzone, 2009, pp. 49–50).

2-1-4- نظام مؤشرات التقييم لدى Qiu وLeping

أ- بنية الإطار وأبعاده: قدم Qiu and Leping (2021) إطارًا متكاملاً لقياس فعالية التدقيق الداخلي، يعتمد على نظام مؤشرات مكون من ثلاث فئات رئيسية: أداء التدقيق، قدرة التدقيق، وفعالية الأنظمة المرتبطة بالتدقيق. يتفرع كل من هذه الفئات إلى عشر مكونات قابلة للقياس، تشمل 30 مؤشرًا تفصيليًا يقيم الكفاءة التشغيلية والقيمة الاستراتيجية للوظيفة.(Qiu & Leping, 2021, pp. 11–14)

ب- الدمج بين المؤشرات الكمية والنوعية :يعتمد النظام على دمج المؤشرات الكمية (مثل تصحيح الملاحظات التدقيقية، تغطية التدقيق، والوفورات في التكاليف) مع المؤشرات النوعية (مثل المهارات المهنية، قدرة الفريق على التعلم، والابتكار). يتم جمع البيانات الكمية من السجلات المؤسسية بينما تُقاس الأبعاد النوعية عبر تقييمات الخبراء والاستبيانات. هذا الدمج يعزز صلاحية الإطار عبر الجمع بين مخرجات فنية ورأس المال البشري.(Qiu & Leping, 2021, pp. 12–14)

ج- تطبيق نموذج AHP-Fuzzy: يعتمد هذا النموذج على دمج عملية التحليل الهرمي (AHP) لإعطاء الأوزان المناسبة للمؤشرات ومنهجية المنطقية الضبابية (Fuzzy) لإدارة عدم اليقين في البيانات النوعية. يتيح ذلك تحليلًا متعدد المستويات وإنتاج تصنيف مركب يُقيّم فعالية التدقيق ضمن خمس فئات: مرتفعة، مرتفعة نسبيًا، متوسطة، منخفضة نسبيًا، ومنخفضة. يوفر هذا التصنيف رؤى تشخيصية للمنظمات الساعية لتحسين وظائف التدقيق الداخلي.(Qiu & Leping, 2021, pp. 15–17)

د- دراسة حالة: التدقيق الداخلي في الجامعات الصينية :تم تطبيق هذا الإطار على ممارسي التدقيق الداخلي في الجامعات الصينية. أظهرت النتائج أن معظم الجامعات كانت ضمن فئة "الفعالية المنخفضة نسبيًا"، مما يشير إلى وجود قصور في بعض الجوانب مثل آليات المتابعة، الابتكار، وإدارة الأنظمة، مما يحد من دور التدقيق الداخلي في تعزيز الاستراتيجية داخل هذه المؤسسات.(Qiu & Leping, 2021, pp. 20–21)

2-1-5- التقييم القائم على المعيار ISA 610 لدى Al-Sukker

أ- التأصيل النظري ومعايير التقييم

في دراسة حديثة، دمج Al-Sukker et al. (2024) معيار ISA 610 لتقييم فعالية التدقيق الداخلي بناءً على ثلاثة أبعاد رئيسية: الموضوعية، والكفاءة، وأداء العمل. وقد ركز الباحثون على فكرة أن هذه الأبعاد لا تُقاس بشكل منفصل، بل بتفاعل متكامل وفقًا لنموذج "اتخاذ القرار التكويني-configural decision") " ."making"ويعني ذلك أن المدققين الخارجيين يقيمون وظيفة التدقيق الداخلي بشكل شامل وليس جزئي، ما يعكس تعقيدات الأحكام التدقيقية في الواقع العملي.(Al-Sukker et al., 2024, p. 2481)

ب- التصميم المختلط والنتائج

لاختبار التفاعلات بين هذه الأبعاد، استخدم المؤلفون استراتيجية منهجية مختلطة شملت تصميم تجريبي عاملي ومقابلات شبه منظمة. القياسات التجريبية كانت تركز على التأثيرات الفردية والتفاعلية للأبعاد الثلاثة على تصورات المدققين الخارجيين. ووفقًا للنتائج، كان أداء العمل هو الأكثر تأثيرًا على فعالية التدقيق، يليه الكفاءة، ثم الموضوعية. هذا الترتيب يُظهر أهمية جودة التنفيذ في تقييمات المدققين لوظائف التدقيق الداخلي (Al-Sukker et al., 2024, p. 2486).

ج- البصيرة الذاتية للمدقق والصرامة المهنية

أظهرت دراسة Al-Sukker et al. درجة من الاتساق بين المعتقدات الذاتية للمدققين الخارجيين والنتائج الموضوعية المقاسة، مما يشير إلى مستوى مرتفع من البصيرة الذاتية لدى المدققين، وهو ناتج عن التدريب المهني والخبرة والالتزام بالمعايير. هذا الاتساق يضفي مصداقية أكبر على نتائج الدراسة، ويُظهر تأثير التطوير المهني والمعايير المؤسسية على دقة التقييمات.(Al-Sukker et al., 2024, p. 2489)

2-2- آليات تحسين فعالية التدقيق الداخلي

أ- الالتزام بالمعايير المهنية وضمان الجودة

تحقيق فعالية التدقيق الداخلي يبدأ بمواءمة الأنشطة مع المعايير التي وضعها معهد المدققين الداخليين(IIA) ، مثل معايير التخطيط القائم على المخاطر(Standard No. 2010) ، وضمان الجودة (Standard No. 1300) وسياسات وإجراءات التدقيق(Standard No. 2040) . إن تطبيق هذه المعايير يضمن اتساق الموضوعية والاعتمادية داخل وظائف التدقيق، مما يعزز أنظمة الرقابة الداخلية للمنظمات (Azzali & Mazza, 2018, p. 240)، كما أن إجراءات التدقيق الرسمية تساعد في توحيد الأنشطة وتقليل التباينات، مما يعزز موثوقية النتائج ويدعم الثقة في مخرجات التدقيق.(Arena & Azzone, 2009, p. 48)

ب- تعزيز كفاءة المدققين وتنمية الموارد البشرية

الكفاءة المهنية تعد آلية محورية لتحسين فعالية التدقيق الداخلي Azzali and Mazza (2018). يؤكدون أن الرؤساء التنفيذيين للتدقيق (CAEs) ذوي الخبرة الطويلة يميلون إلى تحسين فعالية التدقيق نظرًا لفهمهم المؤسسي والبصيرة الاستراتيجية. كما أن الشهادات المهنية مثل CIA والتدريب المستمر يُسهمان في تعزيز

توافق المدققين مع أطر الحوكمة والمخاطر .(Arena & Azzone, 2009, p. 48) إضافةً إلى ذلك، يشير Qiu and Leping (2021) إلى أهمية استثمار الموارد في تطوير المهارات التقنية، مثل تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي، لدعم التكيف مع التعقيدات المتزايدة في المخاطر والبيئات التنظيمية.

ج- التخطيط القائم على المخاطر والتغطية التدقيقية الشاملة

التخطيط القائم على المخاطر هو آلية أساسية لضمان فعالية التدقيق الداخلي. يشير Azzali and Mazza و Arena and Azzoneإلى أن خطط التدقيق المبنية حول مخاطر المنظمة توفر رؤى استراتيجية وقيمة أكثر. عندما تتماشى عمليات التدقيق مع ملف المخاطر في المؤسسة، فإنها تساهم في تحسين الرقابة الداخلية والإشراف الاستراتيجي .(Azzali & Mazza, 2018, p. 240; Arena & Azzone, 2009, p. 48) بالإضافة إلى ذلك، يعتبر Qiu and Leping (2021) أن التغطية التدقيقية الشاملة أمر ضروري لإزالة "النقاط العمياء" للمخاطر، مما يعزز القدرة على الكشف عن التهديدات الناشئة ويقوي مساءلة المنظمة (Qiu & Leping, 2021, p. 22).

د- الهيكل التنظيمي والحوكمة وتموضع وظيفة التدقيق

تؤثر الهيكلية التنظيمية لوظيفة التدقيق الداخلي بشكل كبير على فعاليتها. يشير Arena and Azzone إلى أن وظيفة التدقيق يجب أن ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق لضمان الاستقلالية والوصول المباشر إلى صانعي القرار. هذه الاستقلالية تمنع التدخل الإداري غير المبرر وتسمح بتوصيل نتائج التدقيق دون تشويه(Arena & Azzone, 2009, p. 50) . يدعم Qiu and Leping هذا الرأي ويشدد على ضرورة إصلاح هياكل الحوكمة لتوضيح المسؤوليات وتعميق دمج التدقيق في أنظمة الرقابة والإشراف المؤسسي.(Qiu & Leping, 2021, p. 22)

هـ- دعم الإدارة والتواصل مع أصحاب المصلحة

تعتمد فعالية التدقيق الداخلي بشكل كبير على دعم الإدارة العليا. يؤكد Arena and Azzone أن تخصيص الموارد من قبل الإدارة، والاستجابة لنتائج التدقيق، وتبني التوصيات من قبلها، يعزز ثقافة تدقيقية داخل المنظمة. هذا الدعم ضروري لضمان تنفيذ التوصيات وتحويلها إلى إجراءات عملية (Arena & Azzone, 2009, pp. 49–50). بالإضافة إلى ذلك، يُبرز Azzali and Mazza أهمية التواصل المنتظم بين المدققين وأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل كبار التنفيذيين والمدير المالي (CFO) ولجنة التدقيق، مما يعزز وضوح أعمال التدقيق وسرعة الاستجابة. كما يُساعد ذلك في دمج التدقيق بشكل أفضل في عملية صنع القرار في المنظمة .(Azzali & Mazza, 2018, pp. 240–241) ويؤكد Al-Sukker et al. أهمية التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين، مما يُحسن تقييم فعالية التدقيق الداخلي بشكل شامل .

و- الضغوط الخارجية والاعتبارات البيئية الظرفية

تمثل العوامل الخارجية مثل الإدراج في البورصة والتعامل مع شركات التدقيق الكبرى (Big Four) عوامل دافعة لتحسين فعالية التدقيق الداخلي. وفقًا لـAzzali and Mazza ، هذه البيئة المنظمة تتطلب آليات تدقيق أكثر صرامة وتساعد في تطبيق تدابير التدقيق الأكثر انضباطًا في مواجهة التوقعات التنظيمية الأكثر تشددًا (Azzali & Mazza, 2018, pp. 244–247). كما يشير Al-Sukker et al. إلى أن السياقات التنظيمية والظرفية، مثل بيئات المخاطر المرتفعة، قد تؤثر على كيفية تقدير الأبعاد المختلفة للتدقيق. ففي البيئات السياسية الحساسة أو عالية المخاطر، قد تكتسب الموضوعية أهمية أكبر في التقييم (Al-Sukker et al., 2024, p. 2496).

ي- نماذج التحسين المتكاملة والمعايير الوطنية المرجعية

يقترح Azzali and Mazza نموذجًا متكاملًا لتحسين الهيكل التنظيمي وعمليات التدقيق وعلاقات أصحاب المصلحة، الذي يعزز فعالية التدقيق الداخلي. هذا النموذج يوفر خارطة طريق لتطبيق التحسينات الشاملة من خلال الجمع بين المبادئ النظرية والتطبيقات العملية .(Azzali & Mazza, 2018, pp. 246–247) في ذات السياق، يدعو Qiu and Leping إلى تطوير نظام وطني موحد للمؤشرات لقياس فعالية التدقيق عبر المؤسسات، وهو ما يدعم الاتساق في التقييم ويعزز الشفافية ويسهم في التحسين المستمر على مستوى القطاعات.(Qiu & Leping, 2021, p. 23)

3- استخدام أدوات التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي

3-1- دور التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي

3-1-1- التحليلات الرقمية بوصفها أساسًا للتدقيق الحديث

أصبحت أدوات التحليلات الرقمية ركيزة أساسية في التدقيق الداخلي المعاصر، حيث تمكن المدققين من تحليل مجموعات البيانات بشكل كامل، بدلاً من المعاينة التقليدية. باستخدام تقنيات البيانات الضخمة، تتيح هذه الأدوات اكتشاف الشذوذات والاختلالات في الزمن الفعلي، مما يعزز سرعة الاستجابة التدقيقية ويزيد من دقة التحليل. من خلال تمكين الكشف الآلي عن المخاطر، والتحقق من حالات الاحتيال، وتقديم تقييمات تنبؤية، تساهم التحليلات الرقمية في تحسين التدقيق الداخلي في بيئات بيانات معقدة (Gökoğlan, Sevim, & Kılıç, 2025, p. 27; Álvarez-Foronda et al., 2023, p. 2). كما يعزز الدمج بين الأدوات الرقمية التحول من التدقيق الاسترجاعي إلى التدقيق الاستباقي والتنبؤي، مما يجعل التدقيق الداخلي أكثر تكاملًا مع التخطيط المؤسسي.(Álvarez-Foronda et al., 2023, pp. 2–3)

3-1-2- الذكاء الاصطناعي والأتمتة الذكية في التدقيق

أدخل الذكاء الاصطناعي (AI) أدوات جديدة في مجال التدقيق الداخلي، حيث يعزز الكفاءة والدقة عبر تحليل البيانات الكبيرة بسرعة، والكشف عن المخالفات، وإجراء تقييمات تنبؤية للمخاطر بناءً على البيانات

التاريخية. يعزز الذكاء الاصطناعي دقة التدقيق عبر تقليل الأخطاء البشرية وتحسين الاتساق في الأحكام. باستخدام خوارزميات التعلم الآلي، يمكن للمدققين استباق إخفاقات الرقابة ونمذجة المخاطر المستقبلية، مما يوجه التدقيق نحو أطر تدقيق مستمر بدلًا من التدقيق الدوري (Gökoğlan, Sevim, & Kılıç, 2025, pp. 28–29; Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, pp. 181–182). وتُسهم أدوات الأتمتة الذكية مثل أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP) في تبسيط المهام التدقيقية التكرارية، مما يسمح للمدققين بالتركيز على المهام التحليلية الأكثر تعقيدًا.(Ali et al., 2022)

3-1-3- المراقبة في الزمن الحقيقي وقدرات التدقيق المستمر

من أبرز إسهامات الذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي هي تمكين المراقبة في الزمن الحقيقي. حيث تقوم الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بمسح مستمر للبيانات التشغيلية وبيانات المعاملات للكشف عن الشذوذات فور حدوثها، مما يسمح للمدققين بالاستجابة الفورية للمخاطر الناشئة. تدعم هذه القدرة الانتقال من التدقيق الدوري إلى التدقيق المستمر، مما يعزز ملاءمة التدقيق الداخلي في البيئات التنظيمية الديناميكية (Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, pp. 181–182). تُعد هذه الأنظمة ضرورية في كشف الاحتيال وضمان سير العمليات بشكل سليم، حيث تتحسن قدرتها التنبؤية مع مرور الوقت، مما يمكّن المنظمات من منع المخاطر المالية ومخاطر الامتثال قبل أن تتفاقم(Ali et al., 2022) .

3-1-4- الدور الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي في الحوكمة ودعم القرار

يتجاوز الذكاء الاصطناعي حدود الكفاءة التشغيلية ليُعزز دور التدقيق الداخلي في الحوكمة ودعم القرار. من خلال تقديم رؤى آنية وتنبؤية، يتحول المدققون إلى مستشارين استراتيجيين يساهمون في اتخاذ القرارات المبنية على المخاطر. كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين الشفافية عبر التحليلات المرئية ولوحات المعلومات التفاعلية، مما يسهل إيصال نتائج التدقيق إلى الإدارة والجهات الرقابية .(Ali et al., 2022) يعزز الذكاء الاصطناعي أيضًا الامتثال التنظيمي والرقابة الداخلية من خلال تحديد مواطن عدم الكفاءة ومراقبة المعاملات المالية وتقديم توصيات قائمة على الأدلة، مما يُسهم في تحسين مرونة المؤسسة وأدائها (Ali et al., 2022).

3-1-5- تنمية المهارات والاعتبارات الأخلاقية

مع تطور التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي داخل وظائف التدقيق الداخلي، يُطلب من المدققين تطوير مهارات جديدة تشمل الإلمام بتحليلات البيانات، وفهم المنطق الخوارزمي، وقدرة تفسير المخرجات الآلية نقديًا. يجب مراقبة أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان دقتها وموثوقيتها، وأيضًا مراعاة الانعكاسات الأخلاقية لتجنب الاعتماد الزائد على الأنظمة المؤتمتة .(Gökoğlan, Sevim, & Kılıç, 2025, pp. 28–29) كما يستدعي هذا التحول في التدقيق إعادة تقييم المعايير المهنية وأطر التدريب، لضمان أن المدققين جاهزون

للتعامل بشكل مسؤول مع الأدوات المتقدمة. يعد التطوير المهني المستمر أمرًا أساسيًا لسد الفجوة بين الممارسات التقليدية والابتكارات الرقمية في التدقيق الداخلي.(Ali et al., 2022)

3-2- تحديات استخدام التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي

3-2-1- التحيز الخوارزمي والاعتبارات الأخلاقية

رغم الفوائد التي تقدمها التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي، إلا أن استخدامها يثير تحديات أخلاقية وتشغيلية، خاصة فيما يتعلق بالتحيز الخوارزمي. قد تنشأ هذه التحيزات عندما تعتمد الأنظمة على بيانات ناقصة أو منحرفة، مما يؤدي إلى تشويه نتائج التدقيق ويقوض مصداقيته. كما أن الاعتماد المفرط على الاستدلال المؤتمت قد يقلل من دور الشك المهني والحدس البشري في التدقيق، مما يؤثر على الشفافية والمساءلة (Gökoğlan, Sevim, & Kılıç, 2025, pp. 29–30; Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, p. 183).

3-2-2- جودة البيانات والحوكمة ومخاطر الأمن

تتطلب أدوات التحليل المتقدم بيانات دقيقة وسليمة، إلا أن العديد من وظائف التدقيق الداخلي تواجه صعوبات بسبب نظم بيانات قديمة أو معزولة، ما يؤثر سلبًا على نتائج التدقيق. كما أن استخدام البيانات الكبيرة يعرض المنظمات لمخاطر الأمن السيبراني مثل الوصول غير المصرح به أو تسريب البيانات، مما يتطلب ضوابط صارمة للتحكم في الوصول وتطبيق معايير تشفير. ومن جانب آخر، قد يؤدي الحجم الكبير للبيانات إلى ضغط معرفي لدى المدققين بسبب الفائض المعلوماتي (Álvarez-Foronda et al., 2023, pp. 2, 6; Ilori et al., 2024, pp. 939–940; Ali et al., 2022).

3-2-3- التعقيد التقني وتحديات التكامل

إن دمج منصات الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة الحالية في المؤسسة، مثل نظم تخطيط موارد المؤسسة (ERP)أو برمجيات التدقيق، يشكل تحديًا تقنيًا، خاصة عندما تفتقر هذه الأنظمة إلى قابلية التشغيل البيني. يتطلب ذلك تخصيصات أو برمجيات وسيطة، مما قد يؤدي إلى تكاليف إضافية أو تأخير في استغلال التقنيات المتقدمة. النجاح في هذا التكامل يتطلب تخطيطًا تعاونيًا ومواءمة مع البنية التحتية الحالية (Ilori et al., 2024, p. 939).

3-2-4- فجوات المهارات ومحدودية القوى العاملة

نقص المهارات المتخصصة في مجالات مثل علم البيانات والتعلم الآلي والتصور البياني يُعد من العوائق الرئيسة أمام استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي. المدققون التقليديون، الذين عادةً ما يكونون من خلفيات مالية أو محاسبية، قد يواجهون صعوبة في التكيف مع الأدوات المتقدمة التي تتطلب مهارات تقنية متخصصة. ويتطلب التحول نحو تدقيق قائم على البيانات إعادة تأهيل كبيرة أو تعاون بين مدققي الحسابات

وأقسام تقنية المعلومات وعلم البيانات (Ilori et al., 2024, p. 938; Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, p. 182; Ali et al., 2022; Álvarez-Foronda et al., 2023, p. 8).

3-2-5- المقاومة الثقافية وإدارة التغيير

تمثل المقاومة الثقافية داخل المنظمات تحديًا كبيرًا في تبني تكنولوجيا التحليل الرقمي. العديد من إدارات التدقيق لا تزال تستخدم أدوات قديمة مثلMicrosoft Excel ، مما يعكس مستوى منخفضًا من النضج الرقمي. ومن دون دعم قوي من القيادة وإدارة التغيير الفعّالة، قد تتعطل جهود التحول الرقمي أو تُرفض. لتجاوز هذه العقبات، يتطلب الأمر بناء ثقافة الابتكار عبر برامج تجريبية وبرامج تواصل مستمر (Álvarez-Foronda et al., 2023, p. 8; Dai, 2017; Ilori et al., 2024, p. 939).

3-2-6- القيود المالية والمواردية

تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات يتطلب استثمارًا كبيرًا في التراخيص البرمجية، تحديث البنية التحتية، وتدريب الموظفين. بالنسبة للمنظمات الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن تكون هذه التكاليف عائقًا أمام تبني هذه الأدوات. وقد يساعد تطبيق مرحلي أو وحدوي يُعطي الأولوية للفرص ذات الأثر الكبير في الموازنة بين الابتكار والقيود المالية.(Ilori et al., 2024, p. 939; Ali et al., 2022)

3-2-7- قابلية التفسير وثقة أصحاب المصلحة

من التحديات الكبرى في الذكاء الاصطناعي هو غموض نماذج "الصندوق الأسود"، حيث يصعب تفسير نتائج التدقيق المستخلصة من الخوارزميات. قد يؤدي هذا إلى تراجع الثقة من أصحاب المصلحة، خاصة في البيئات التي تتطلب شفافية في عملية التدقيق. لتجاوز هذه المشكلة، يُعد تطوير أطر قابلة للتفسير والاحتفاظ بالإشراف البشري أمرًا أساسيًا للحفاظ على الثقة والمساءلة (Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, p. 183; Gökoğlan et al., 2025, p. 30).

3-3- توصيات لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات الرقمية في التدقيق الداخلي

3-3-1- التدريب المستمر ورفع مهارات المدققين

يُعد التدريب المستمر وبناء القدرات من الأساسيات لتبني الذكاء الاصطناعي والتحليلات الرقمية بفاعلية في التدقيق الداخلي. يحتاج المدققون لاكتساب مهارات في تحليلات البيانات والتصور البياني وتقنيات التدقيق المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لضمان تفسير النتائج بدقة. يشمل ذلك برامج تدريبية منظمة، تطوير مهني مستمر، ودمج محو الأمية الرقمية ضمن مناهج التدقيق. كما يسهم التعاون مع علماء البيانات وتقنيين المعلومات في دعم المدققين لفهم النماذج المعقدة وتطبيق الذكاء الاصطناعي بشكل مؤسسي (Gökoğlan, Sevim, & Kılıç, 2025, p. 30; Ilori, Nwosu, & Naiho, 2024, p. 938; Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, p. 184).

3-3-2- التكامل المرحلي والاستراتيجي لتقنيات التدقيق

يوصى بتطبيق الأدوات الرقمية في التدقيق عبر استراتيجية مرحلية تشمل تجارب محدودة النطاق وتحليل كلفة–منفعة واعتماد تدريجي على مستوى المؤسسة. يسمح هذا النهج بالتعلم الداخلي وتقليل الاضطراب مع ضمان توافق نشر التكنولوجيا مع القدرة المؤسسية. تشمل المراحل الرئيسة تحديد احتياجات التدقيق بناءً على المخاطر، تقييم العائد على الاستثمار(ROI) ، تأمين القبول التنظيمي، وإرساء آليات مراقبة بعد التطبيق لقياس التحسن في أداء التدقيق .(Ilori et al., 2024, p. 939; Álvarez-Foronda et al., 2023, pp. 4–7).كما توصى منصات التحليلات منخفضة الشفرة وسهلة الاستخدام، التي تمكن المدققين من أتمتة المهام الأساسية دون التأثير على القدرة على اتخاذ القرارات المعقدة.(Ilori et al., 2024, p. 938)

3-3-3- ترسيخ ثقافة الابتكار وقبول التغيير

المقاومة الثقافية تعد من العوائق الرئيسة في تبني التحول الرقمي في التدقيق الداخلي. يتعين على قيادة التدقيق تعزيز ثقافة الابتكار عبر إبراز المنافع الملموسة مثل تحسين كشف الاحتيال وزيادة دقة وكفاءة التدقيق. من المهم أن يتواصل بشكل واضح، وأن يتم عرض نجاحات التجارب الأولية، مع مواءمة الأهداف التدقيقية مع الأدوات الرقمية لتوليد دعم داخلي وتقليص المقاومة (Ilori et al., 2024, p. 939; Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, p. 184; Álvarez-Foronda et al., 2023, p. 8).

3-3-4- إرساء حوكمة البيانات وجاهزية البنية التحتية

تعتمد فعالية التدقيق الرقمي على بيانات موثوقة ومقننة، لذا يجب على المنظمات تطبيق أطر قوية لحوكمة البيانات تشمل التحقق والتنظيف والتنسيق. هذه الأطر تضمن أن رؤى التدقيق تعتمد على معلومات دقيقة ومتسقة، مما يقلل من مخاطر الاستنتاجات المعيبة. كما يتطلب دمج أدوات التدقيق مع الأنظمة التقنية القائمة (مثل ERP وبرمجيات إدارة التدقيق) تخطيطًا دقيقًا لضمان التشغيل البيني وقابلية التوسع (Ilori et al., 2024, pp. 938–939).

3-3-5- إضفاء الطابع المؤسسي على هياكل الإشراف متعددة الوظائف

لتطبيق الذكاء الاصطناعي بفعالية في التدقيق، من الضروري إنشاء لجنة إشراف متعددة الوظائف تضم ممثلين عن التدقيق الداخلي وتقنية المعلومات وإدارة المخاطر والقيادة العليا. تقوم هذه اللجنة بتوجيه التحول الرقمي، تحديد الأهداف الاستراتيجية، ومراقبة أداء تقنيات التدقيق وضمان الامتثال التنظيمي والإشراف على نشر الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي.(Ilori et al., 2024, p. 942)

3-3-6- ضمان الامتثال التنظيمي والأخلاقي

مع اعتماد الذكاء الاصطناعي في التدقيق، تصبح الحاجة إلى معايير تنظيمية واضحة وإرشادات أخلاقية أكثر أهمية. يجب أن تتناول هذه الأطر قضايا مثل الشفافية، المساءلة الخوارزمية، والعدالة للحفاظ على

نزاهة التدقيق. يجب أن تضمن السياسات أن الأدوات الذكية قابلة للتفسير وخالية من التحيز، خاصة في التطبيقات الحساسة مثل كشف الاحتيال أو التنبؤ بالمخاطر. كما ينبغي التأكد من الامتثال لأنظمة حماية البيانات وتعزيز الاستخدام المسؤول للبيانات خلال دورة حياة التدقيق (Gökoğlan et al., 2025, pp. 30, 33; Ilori et al., 2024, pp. 939–940; Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, pp. 185–186).

3-3-7- توظيف الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير والأدوات البصرية

يُعتبر تعزيز قابلية استخدام مخرجات الذكاء الاصطناعي في التدقيق وموثوقيتها أمرًا مهمًا. ويُساهم اعتماد نماذج الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (XAI) وأدوات التقارير المرئية في تحسين فهم أصحاب المصلحة، وتسريع التواصل الشفاف. كما أن لوحات المعلومات التفاعلية والخوارزميات القابلة للتفسير تساعد المدققين على التحقق من الرؤى الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وتعزز مشاركتهم في اتخاذ القرارات (Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, pp. 185–186).

3-4- ممكّنات النجاح العابرة لكافة المراحل

يتم تسليط الضوء على ممكّنين رئيسيين عبر جميع مراحل التدقيق:

مستوى الرقمنة(Digitalization Level) : تعتمد المنظمات التي تستخدم نظم ERP وقواعد بيانات متكاملة على تحليلات أكثر فعالية. من دون رقمنة البيانات، تظل قدرات أدوات التحليلات محدودة، مما يُعرقل الاستفادة الكاملة من هذه الأدوات.(Álvarez-Foronda et al., 2023, p. 7)

العامل البشري(Human Factor) : يعتمد النجاح في التحليلات الرقمية أيضًا على كفاءة المدققين، برامج التدريب، وثقافة الابتكار. من الضروري أن تعزز القيادة قبول التغيير التكنولوجي وتوفر بيئة تعلم تدعّم التطور المستمر.(Álvarez-Foronda et al., 2023, pp. 7–8)

3-5- نحو ثقافة تدقيق قائمة على البيانات

يمكن الانتقال من التدقيق الداخلي التفاعلي إلى التدقيق الاستباقي القائم على البيانات. من خلال دمج الذكاء الاصطناعي والتحليلات في الأنشطة الأساسية للتدقيق، يمكن للمدققين تقديم رؤى فورية والمساهمة في اتخاذ قرارات استراتيجية، مما يعزز مرونة المنظمة. ومع ذلك، يتطلب هذا التحول جاهزية تنظيمية، تعاونًا متعدد الوظائف، ورؤية استراتيجية واضحة لتطور التدقيق الرقمي (Bozkus Kahyaoglu & Aksoy, 2021, p. 186).

ثالثا- جودة التدقيق الخارجي وتأثيرها على التقارير المالية

1- المعايير الدولية للتدقيق (ISA) وخصائصها الرئيسة

1-1- تعريف المعايير الدولية للتدقيق (ISA)

المعايير الدولية للتدقيق (ISA) هي مجموعة من الإرشادات المهنية التي تم تصميمها لتوجيه المدققين أثناء عملية تدقيق القوائم المالية. تم تطوير هذه المعايير في بداية السبعينيات من قبل لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC)، التي كانت تابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ، وكانت في البداية عبارة عن إرشادات فقط. مع مرور الوقت، تم تقنين هذه الإرشادات لتصبح معايير رسمية تهدف إلى تلبية احتياجات أسواق رأس المال العالمية، مما يساهم في تحقيق التنسيق بين مختلف الدول في ممارسات التدقيق. والهدف الأساسي لهذه المعايير هو ضمان تنفيذ تدقيق القوائم المالية بدقة وموثوقية على مستوى عالمي، مما يعزز الثقة في القوائم المالية الصادرة من الكيانات المختلفة. هذه المعايير تعمل على تقديم إطار موحد يساعد المدققين في تقييم القوائم المالية لضمان خلوها من أي تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن خطأ أو غش (Roussey, 1999; Haapamäki & Sihvonen, 2019; Brown, 2024) .

1-2- بنية المعايير الدولية للتدقيق

كل معيار من المعايير الدولية للتدقيق (ISA) يتكون من عدة أقسام رئيسية لضمان وضوح وتناسق التطبيق. هذه الأقسام تتضمن:

- **المقدمة**: تشرح الغرض والنطاق للمعيار، وتوضح المسؤوليات الخاصة بالمدقق وأي أطراف أخرى معنية.

- **الهدف**: يحدد الهدف الذي يجب أن يحققه المدقق في مجال التدقيق الذي يعالجه المعيار، ويوضح ما يتوقع من المدقق تحقيقه.

- **التعريفات**: يتضمن تعريفًا للمصطلحات المرتبطة بالمعيار، مما يساعد في ضمان الفهم المشترك والدقيق لهذه المصطلحات.

- **المتطلبات**: تحدد المتطلبات التي يجب أن يقوم بها المدقق لتحقيق الهدف المحدد في المعيار، ويُعبَّر عنها بصيغة إلزامية "يجب على المدقق..."، حيث تكون هذه المتطلبات جوهرية وملزمة.

- **التطبيق ومواد تفسيرية أخرى**: توفر شرحًا إضافيًا للمتطلبات، بما في ذلك تفسير معاني المصطلحات وأمثلة عملية حول كيفية تطبيق المتطلبات في الظروف العملية(IAASB, 2024) .

1-3- عملية تطوير المعايير الدولية للتدقيق

عملية تطوير المعايير الدولية للتدقيق تتبع منهجية منظمة وشفافة تهدف إلى ضمان جودة وملاءمة المعايير التي تصدرها. تبدأ العملية بتحديد الحاجة لإصدار معيار جديد أو تعديل معيار قائم. بعد ذلك، يتم إعداد مسودة للمعيار ونشرها للاستشارة العامة، حيث يتم دعوة المدققين، الهيئات التنظيمية، وأصحاب المصلحة الآخرين

لتقديم ملاحظاتهم. بعد تحليل هذه الملاحظات ودمج ما يلزم منها، يتم إقرار المعيار بصيغته النهائية، ويتم إصدار النص النهائي مع إرشادات تطبيقية توضح كيفية تنفيذ المتطلبات في الواقع العملي (IAASB, 2024) .

1-4- خصائص المعايير الدولية للتدقيق

تتميز المعايير الدولية للتدقيق بعدد من الخصائص الأساسية التي تساهم في تعزيز فعاليتها وملاءمتها على مستوى العالم. من أبرز هذه الخصائص:

- **الاتساق العالمي**: تم تصميم هذه المعايير لضمان تنفيذ عمليات التدقيق بشكل متسق عالميًا، بغض النظر عن مكان ومكانة مكتب التدقيق، مما يساهم في توافق الممارسات وتعزيز قابلية مقارنة القوائم المالية بين الدول.

- **التطبيق العالمي والتوحيد**: تسهم المعايير في تحقيق مستوى عالٍ من التوحيد في إجراءات التدقيق على مستوى العالم، مما يسهل العمليات التجارية عبر الحدود ويعزز الثقة بين المستثمرين في التقارير المالية.

- **الشفافية والمساءلة**: تعمل المعايير على تحسين الشفافية والمساءلة، حيث تتيح للمستخدمين التأكد من أن القوائم المالية تعكس صورة صادقة للوضع المالي للكيانات، مما يعزز الثقة بين الكيانات وأصحاب المصلحة.

- **القابلية للتكيّف والمرونة**: بالرغم من أن المعايير تضمن التناسق العالمي، فهي مرنة بما يكفي للتكيف مع البيئات التنظيمية الوطنية المختلفة، مما يسمح بتطبيقها على كيانات مختلفة الأحجام مع الحفاظ على جودة التدقيق.

- **التغطية الشاملة لعملية التدقيق**: تغطي المعايير كافة مراحل عملية التدقيق، بدءًا من التخطيط، وتقييم المخاطر، وجمع الأدلة، وصولاً إلى إصدار التقارير، مما يضمن تقديم تقارير تدقيق موثوقة تدعم اتخاذ قرارات مالية سليمة (Brown, 2024; Haapamäki & Sihvonen, 2019; Roussey, 1999) .

1-5- أهمية المعايير الدولية للتدقيق

تكمن أهمية المعايير الدولية للتدقيق في دورها الحيوي في ترسيخ الاتساق والموثوقية والشفافية والجودة في مهنة التدقيق على مستوى العالم. فهي توفر إطارًا موحدًا يعزز مصداقية التقارير المالية ويساهم في تحسين كفاءة أسواق رأس المال الدولية. المعايير تسهم في ضمان تنفيذ التدقيقات بكفاءة عالية، مما يدعم نمو الأسواق المالية ويساعد على ضمان شفافيتها وموثوقيتها (Roussey, 1999; Brown, 2024; IAASB, 2024; Haapamäki & Sihvonen, 2019) .

1-5-1- الاتساق العالمي ومواءمة ممارسات التدقيق

المعايير الدولية توفر إطارًا موحدًا للمدققين عبر العالم، مما يعزز اتساق عمليات التدقيق ويحد من التباينات بين المعايير الوطنية. هذه الوحدة تسهل المعاملات العابرة للحدود وتضمن فهمًا مشتركًا للجودة والتوقعات المرتبطة بالتدقيق، وهو ما يعد حيويًا للشركات العالمية(Roussey, 1999; IAASB, 2024) .

1-5-2- تعزيز موثوقية وشفافية وجودة التقارير المالية

من أهم أبعاد أهمية المعايير هو مساهمتها في رفع موثوقية وشفافية التقارير المالية. عبر الالتزام بتنفيذ عمليات تدقيق وفق معايير دولية معترف بها، تضمن هذه المعايير أن القوائم المالية تُقدِّم صورة حقيقية وعادلة عن الوضع المالي للأطراف المعنية. هذا يعزز اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة (Brown, 2024; IAASB, 2024; Haapamäki & Sihvonen, 2019) .

1-5-3- ثقة المستثمرين ومصداقية الأسواق المالية

المعايير الدولية للتدقيق تساهم بشكل كبير في بناء ثقة المستثمرين، حيث يعتمد هؤلاء على التقارير المالية المدققة لاتخاذ قرارات استثمارية. بتوحيد ممارسات التدقيق، تعزز هذه المعايير مصداقية الأسواق المالية، مما يزيد من الثقة في النظام المالي العالمي ويسهم في دعم التجارة الدولية (Roussey, 1999; Brown, 2024; Haapamäki & Sihvonen, 2019) .

1-5-4- قابلية مقارنة القوائم المالية عبر الحدود

تساعد المعايير في ضمان قابلية المقارنة بين القوائم المالية المُعدَّة في دول مختلفة على أساس موحد، مما يسهل تقييم الأوضاع المالية للمؤسسات عبر الحدود. هذا التوحيد أمر بالغ الأهمية للمستثمرين العالميين والجهات التنظيمية، حيث يسمح لهم بتحليل التقارير المالية المقارنة واتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة . (Roussey, 1999; Brown, 2024; IAASB, 2024; Haapamäki & Sihvonen, 2019)

1-5-5- خفض مخاطر التحريفات الجوهرية والغش

المعايير الدولية للتدقيق تساهم في تقليل مخاطر التحريفات الجوهرية في التقارير المالية. من خلال فرض تدقيقات شاملة وذات معايير صرامة، تساعد على اكتشاف الأخطاء أو الغش في القوائم المالية. هذا يساهم في زيادة دقة التقارير المالية ويقلل من الأنشطة الاحتيالية، مما يعزز الثقة العامة في المعلومات المقدمة . (Brown, 2024; Haapamäki & Sihvonen, 2019)

1-5-6- دعم الاستثمار والتجارة الدوليين

من خلال التأثيرات المترابطة مثل توحيد الممارسات، تعزيز الشفافية، وزيادة ثقة المستثمرين، تسهم المعايير الدولية للتدقيق في دعم الاستثمار والتجارة على الصعيد العالمي. تسهم المعايير في تعزيز فاعلية أسواق رأس

المال، مما يساعد على تخصيص الموارد بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي ويزيد من كفاءة العمليات التجارية عبر الحدود(Roussey, 1999; IAASB, 2024) .

1-6- معايير مختارة وإصدارات ذات صلة

1-6-1- معيار (ISA) للكيانات الأقل تعقيدًا (LCE)

يركز معيار (ISA) للكيانات الأقل تعقيدًا على تبسيط إجراءات التدقيق لتناسب الكيانات الصغيرة ذات العمليات الأقل تعقيدًا. يهدف المعيار إلى ضمان تقديم تدقيق عالي الجودة لهذه الكيانات مع تقليل التعقيدات الإجرائية المرتبطة عادة بالكيانات الأكبر. يسعى المعيار إلى تطبيق تدابير تدقيق مبسطة دون التأثير على جودة التدقيق أو فعاليته، مما يتيح للمدققين تطبيق إجراءات تتناسب مع حجم وتعقيد الكيان المدقق-Tracq) . Sengeissen, 2025)

1-6-2- معيار(ISSA 5000) : المعيار الدولي لتأكيد الاستدامة

يتعلق (ISSA 5000) بتأكيد المعلومات المرتبطة بالاستدامة مثل انبعاثات غازات الدفيئة(GHG) . يهدف المعيار إلى تقديم تأكيد على جودة المعلومات المتعلقة بالاستدامة وفقًا لإطار تقرير مناسب. كما يوضح الفروق بين التأكيد المحدود والمعقول. يتضمن هذا المعيار إعادة توظيف (ISAE 3410) الذي كان يتعامل مع انبعاثات غازات الدفيئة ضمن جهد أوسع لتوحيد إجراءات تأكيد الاستدامة، ليشمل جميع الممارسين المعنيين بتأكيد الاستدامة(Tracq-Sengeissen, 2025) .

1-6-3- معيار(ISA 500) : أدلة التدقيق

يخصص معيار (ISA 500) لدليل التدقيق، الذي يعد من العناصر الأساسية في عملية التدقيق. يقدم هذا المعيار إرشادات حول كيفية الحصول على الأدلة، تقييمها، وتوثيقها أثناء التدقيق. الهدف الرئيسي هو ضمان أن الأدلة التي يتم جمعها تكون كافية وملائمة لدعم رأي المدقق. كما يعزز المعيار من أهمية استخدام التكنولوجيا في جمع الأدلة، ويشدد على تقييم المدققين لملاءمة وموثوقية الأدلة من مصادر متعددة لضمان جودتها(Tracq-Sengeissen, 2025) .

1-6-4- معيار(ISA 330) : استجابات المدقق للمخاطر المقدّرة

يحدد معيار (ISA 330) مسؤوليات المدقق في الاستجابة للمخاطر المقدرة أثناء التدقيق. يوجه المعيار المدققين إلى كيفية تصميم وتنفيذ إجراءات لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها، مع التأكيد على ضرورة تكييف الاستجابات بناءً على طبيعة المخاطر الخاصة. يضمن تطبيق هذا المعيار أن تكون عملية التدقيق شاملة وتستجيب بشكل فعال للمخاطر التي يتم تحديدها، مما يعزز فاعلية التدقيق في تقليل المخاطر ذات الصلة . (Tracq-Sengeissen, 2025)

1-6-5- معيار(ISA 240) : مسؤوليات المدقق المتعلقة بالغش

يعالج معيار (ISA 240) دور المدقق في اكتشاف الغش أثناء التدقيق. يحدد المعيار مسؤوليات المدقق فيما يخص اكتشاف الغش ويشدد على أهمية الشك المهني طوال عملية التدقيق. يركز المعيار أيضًا على ضرورة التواصل الواضح مع المكلفين بالحوكمة بشأن القضايا المتعلقة بالغش. يلزم المعيار المدققين بتقييم دقيق لمخاطر الغش وضمان أن إجراءات التدقيق تعالج الأنشطة الاحتيالية المحتملة بفعالية. الشفافية في التعامل مع الغش تعد عنصرًا جوهريًا في هذا المعيار(Tracq-Sengeissen, 2025) .

2- مؤشرات جودة التدقيق الخارجي وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية

2-1- تعريف جودة التدقيق

جودة التدقيق هي الدرجة التي يعكس بها التدقيق بشكل دقيق وموضوعي الوضع المالي والنزاهة المحاسبية للشركة وفقًا للمعايير المعتمدة. الهدف الأساسي لجودة التدقيق هو تقديم تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن خطأ أو غش، مما يعزز موثوقية التقارير المالية . (Kesimli, 2019)

2-2- الأبعاد الرئيسة لجودة التدقيق

- **الاستقلالية والموضوعية** :من أسس جودة التدقيق الاستقلالية والموضوعية، حيث يجب أن يكون المدقق محايدًا تجاه الشركة المدققة لضمان حيادية رأي التدقيق.

- **الكفاءة والاحترافية** :تتطلب جودة التدقيق أن يمتلك المدقق الخبرة والمهارات اللازمة لتقييم المعلومات المالية بدقة. ويؤثر توظيف مدققين مؤهلين على فعالية التدقيق وموثوقيته.

- **الالتزام بالمعايير** :الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية مثل معايير التدقيق الدولية (ISA) ضروري لضمان تنفيذ تدقيق ذو جودة عالية يتبع إجراءات منهجية.

- **الشفافية والتواصل** :يجب أن يقدم تقرير التدقيق رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية بشكل واضح وشفاف، مع تحديد المسائل الجوهرية أو المجالات المثيرة للقلق التي تم تحديدها أثناء التدقيق.

- **الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر** :جودة التدقيق تتأثر بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة، حيث تساعد الرقابة الداخلية الفعالة في ضمان دقة التقارير المالية(Kesimli, 2019) .

2-3- مؤشرات جودة التدقيق الخارجي

2-3-1- مؤشرات مرتبطة بمهنيي التدقيق

تشمل هذه المؤشرات كفاءة المدققين في تطبيق معايير التدقيق والمحاسبة، ومدى ثقة المدققين في الإجراءات التي يتبعونها، بالإضافة إلى التحديات مثل ضغط الوقت.

2-3-2- مؤشرات مرتبطة بعملية التدقيق

تشمل التزام المشرفين بالجودة، تقييم فعالية عملية مراجعة الارتباط، وأثر إدارة عبء العمل على أداء المدققين.

2-3-3- مؤشرات مرتبطة بنتائج التدقيق

تتعلق هذه المؤشرات بمخرجات عملية التدقيق مثل جودة الرأي النهائي للمدقق، قدرة المدقق على اكتشاف التحريفات، وفعالية اختبار الرقابة الداخلية.

2-3-4- بيئة مكتب التدقيق وموارده

تؤثر بيئة مكتب التدقيق، مثل توفر التدريب وكفاية حجم الفريق، في جودة التدقيق (Brown, Gissel, & Neely, 2016) .

2-4- مؤشرات قائمة على المخرجات لجودة التدقيق الخارجي

2-4-1- تقرير التدقيق كمؤشر لجودة التدقيق

يُعد تقرير التدقيق مخرجًا أساسيًا يلخص نتائج التدقيق. يشير البحث إلى أن تقرير التدقيق الواضح والشفاف يسهم في تعزيز جودة التدقيق(El Badlaoui, Cherqaoui, & Taouab, 2021) .

2-4-2- التنبؤ بالإفلاس كمؤشر

يشير التنبؤ بالإفلاس إلى قدرة المدقق على إصدار آراء بشأن الاستمرارية التي تعكس جودة التدقيق. المدققين يميلون إلى المزيد من التحفظ بعد حدوث حالات إفلاس (El Badlaoui, Cherqaoui, & Taouab, 2021) .

2-4-3- رضا العميل كمؤشر

يُعد رضا العميل مؤشرًا مهمًا على جودة التدقيق، حيث يعكس رضا العملاء مدى فعالية خدمات التدقيق. ويؤثر على الثقة في المدقق وجودة عملية التدقيق(El Badlaoui, Cherqaoui, & Taouab, 2021) .

2-4-4- التقاضي ضد المدقق كمؤشر

التقاضي ضد المدقق يعد مؤشرًا لجودة التدقيق، حيث أن المدققين الذين يواجهون مخاطر التقاضي يميلون إلى تقديم تدقيق ذو جودة أعلى بسبب المخاطر القانونية المرتبطة بالأخطاء (El Badlaoui, Cherqaoui, & Taouab, 2021) .

2-4-5- فجوة توقعات التدقيق كمؤشر

تشير فجوة التوقعات إلى الفرق بين توقعات الجمهور ومسؤوليات المدقق. تقليص هذه الفجوة من خلال تحسين التعليم والتواصل يعزز جودة التدقيق(El Badlaoui, Cherqaoui, & Taouab, 2021) .

2-5- محددات إضافية لجودة التدقيق

2-5-1- استقلالية المدقق

تُعد الاستقلالية من العناصر الأساسية لجودة التدقيق، حيث تضمن تقديم آراء غير متحيزة وموثوقة بشأن القوائم المالية. هذه الاستقلالية تمكن المدقق من إجراء تقييمات موضوعية للبيانات المالية دون التأثر بضغوط العميل. ومن خلال صون الاستقلالية، يتم تعزيز دقة التقارير المالية وتقليل احتمالات التلاعب المالي، مما يضمن تدقيقًا عالي الجودة(Kesimli, 2019) .

2-5-2- نظام الرقابة على الجودة داخل مكاتب التدقيق

وجود نظام رقابة داخلية على الجودة في مكاتب التدقيق يساهم في رفع جودة العمل التدقيقي بشكل كبير. يشمل النظام سياسات وإجراءات تضمن تنفيذ التدقيق وفق المعايير الدولية. كما يساهم التقييم المستمر للأداء والتدريب المنتظم للمدققين في تحسين جودة التدقيق. كلما كان نظام الرقابة فعالًا، زادت احتمالية تنفيذ تدقيقات عالية الجودة(Kesimli, 2019) .

2-5-3- مؤهلات المدقق وخبرته المهنية

مؤهلات المدقق وخبرته المهنية هي مؤشرات رئيسية لجودة التدقيق. المدققون ذوو المؤهلات الأكاديمية القوية والخبرة العملية الكبيرة قادرون على تنفيذ عمليات تدقيق دقيقة وموثوقة. وتساعد هذه المؤهلات في تمكين المدقق من اكتشاف أوجه الخلل وضمان خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية (Kesimli, 2019) .

2-5-4- الشفافية وإعداد تقارير التدقيق

الشفافية في إعداد تقارير التدقيق تُعد من العناصر الجوهرية لجودة التدقيق. تقرير التدقيق يجب أن يكون واضحًا وشاملًا، يعكس جميع جوانب الوضع المالي للشركة. الشفافية تساهم في بناء الثقة في التدقيق وتمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات موثوقة بناءً على معلومات دقيقة(Kesimli, 2019) .

2-5-5- التدقيق الداخلي والضوابط

يسهم التدقيق الداخلي والضوابط المالية في تحسين جودة التدقيق. التعاون الفعّال بين المدققين وفِرَق الرقابة الداخلية يمكن أن يعزز من جودة التدقيق بشكل كبير. تساعد عمليات التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر وتزويد المدققين بالمعلومات اللازمة لضمان دقة التقارير المالية(Kesimli, 2019) .

2-6- العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية

2-6-1- جودة التدقيق وجودة التقارير المالية (FRQ)

تلعب جودة التدقيق دورًا مهمًا في ضمان موثوقية التقارير المالية. التدقيق عالي الجودة، الذي يعتمد على استقلالية المدقق وكفاءته والالتزام بالمعايير، يُحسن جودة التقارير المالية(FRQ) . المدققون الأكفاء، خاصة في مكاتب الأربع الكبار، يضمنون أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، مما يعزز نزاهة التقارير المالية. وهذا يساعد على تقليل مخاطر إدارة الأرباح ويحسن من مصداقية التقارير (Qawqzeh et al., 2020; Fossung & Wapi, 2019) .

2-6-2- حجم المدقق وسمعته وأثرهما في جودة التقارير المالية

حجم مكتب التدقيق يعد مؤشرًا مهمًا لجودة التقارير المالية. المكاتب الكبيرة، مثل الأربع الكبار، تمارس ضغطًا أكبر على العملاء للإفصاح عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة، مما يقلل من التلاعب بالقوائم المالية. كما أن سمعة المدقق تؤثر بشكل كبير في جودة المعلومات المالية، حيث المدققون ذوو السمعة الجيدة يميلون إلى إصدار آراء تدقيق أكثر موثوقية ويقاومون ضغوط العملاء (Qawqzeh et al., 2020; Fossung & Wapi, 2019) .

2-6-3- مدة الارتباط والتخصص القطاعي

تُعد مدة علاقة المدقق بالعميل وتخصص المدقق في قطاع العميل من المحددات الهامة لجودة التقارير المالية. علاقة المدقق الطويلة مع العميل قد تؤدي إلى تعميق الفهم بأعمال العميل، مما يحسن جودة التدقيق. ومع ذلك، قد تزداد المخاطر المرتبطة بإدارة الأرباح وتضعف الموضوعية مع مرور الوقت، مما يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية .(FRQ) كما أن تخصص المدقق في الصناعة يعزز من فعاليته في تحديد المخاطر والأخطاء في القوائم المالية، مما يرفع موثوقية التقارير المالية ويحسن جودتها (Qawqzeh et al., 2020; Fossung & Wapi, 2019) .

2-6-4- جودة التدقيق كمتغير وسيط

تُعد جودة التدقيق متغيرًا وسيطًا بين خصائص المدقق الخارجي وجودة التقارير المالية. إذ تساهم جودة التدقيق، عبر عوامل مثل أتعاب التدقيق واستقلالية المدقق، في تحسين جودة التقارير المالية عن طريق تقليل ممارسات إدارة الأرباح. في البلدان النامية، تعد جودة التدقيق ضرورية لتحسين الشفافية المالية وحماية مصالح أصحاب المصلحة(Qawqzeh et al., 2020) .

2-6-5- الآليات التي تعزز بها جودة التدقيق موثوقية المعلومات المالية

تُعد الاستقلالية والموضوعية آليتين حاسمتين في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. المدققون المستقلون يقدمون آراء غير متحيزة وموثوقة بشأن القوائم المالية، مما يدعم نزاهة عملية إعداد التقارير المالية. إضافةً إلى ذلك، كفاءة المدقق المهنية والالتزام بالمعايير الأخلاقية يلعبان دورًا في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية. المدققون الأكفاء يكونون أكثر قدرة على اكتشاف الأخطاء وتقييم دقة القوائم المالية. كما أن الالتزام بالممارسات الأخلاقية، مثل الشك المهني، يضمن تنفيذ التدقيق بنزاهة وشفافية. وأخيرًا، تؤثر الهيئات التنظيمية ونظم الرقابة على الجودة داخل مكاتب التدقيق بشكل كبير في تحسين جودة التدقيق، مما يعزز موثوقية المعلومات المالية(Kesimli, 2019) .

3- دور الاستقلالية والموضوعية في مصداقية مخرجات التدقيق

3-1- دور الاستقلالية في مصداقية التدقيق

الاستقلالية تعتبر الركيزة الأساسية لمصداقية التدقيق، حيث تضمن أن تكون النتائج خالية من التحيز وموثوقة. هذه الاستقلالية تظهر في العديد من السياقات مثل نظم الرقابة الداخلية، التدقيق الخارجي، والعلاقة مع لجان التدقيق. في حالة غياب الاستقلالية، تصبح مخرجات التدقيق عرضة للتأثيرات الخارجية أو تضارب المصالح، مما يؤدي إلى تقليل مصداقيتها.

3-1-1- الاستقلالية في نظم الرقابة الداخلية

في حالة غياب آليات التفتيش المستقلة ضمن نظم الرقابة الداخلية، تصبح نتائج التدقيق عرضة للتحيز الداخلي أو تضارب المصالح. مثال على ذلك هو شركةPT JOY ، حيث يدير المالكون العديد من العمليات دون إشراف مستقل، مما يضعف الموضوعية في نتائج التدقيق. وهذا يؤدي إلى انخفاض دقة نتائج التدقيق عندما لا يتم الفصل بين المهام أو التحقق بشكل مستقل.(Nugraha & Tjakrawala, 2023)

3-1-2- الاستقلالية في التدقيق الخارجي والرقابة الرسمية

في التدقيق الخارجي، يعتمد مستوى مصداقية النتائج بدرجة كبيرة على استقلالية المدققين. الاستقلالية تحمي المدققين من التأثيرات الخارجية أو تضارب المصالح، مما يجعل التدقيق أكثر مصداقية. دراسة Rogala و Kafel و Lapina (2023) تؤكد أن مصداقية التدقيق الخارجي تعتمد بشكل كبير على الاستقلالية المهنية، حيث تتيح الاستقلالية أن يعكس التدقيق الوضع الحقيقي للمنظمة وتعزز الثقة في نتائجه.

3-1-3- الاستقلالية، لجان التدقيق، والثقة

الاستقلالية تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الثقة بين المدققين ولجان التدقيق. ففي حال غياب الاستقلالية، يمكن أن تضعف نتائج التدقيق بسبب التحيز، مما يؤثر على موثوقية التقارير. كلما زادت الاستقلالية، زادت قدرة المدقق على تقديم نتائج غير متحيزة ودقيقة، مما يعزز الثقة بين أعضاء لجنة التدقيق والمدققين. الدراسات تشير إلى أن المدققين المستقلين يمكنهم تقديم تقييمات موضوعية دون التأثر بالمصالح الداخلية (Cheung & Lai, 2023).

3-1-4- الاستقلالية في المؤسسات الصغيرة وأطر الرقابة الداخلية

في المؤسسات الصغيرة، التي غالبًا ما تفتقر إلى نظم رقابة رسمية، تزداد أهمية الاستقلالية لضمان دقة نتائج التدقيق. تطبيق إطار COSO يمكن أن يساعد في تحسين مصداقية التدقيق وتقليل مخاطر الغش، حيث يضمن المدققون المستقلون تقييمًا موضوعيًا للعمليات المالية والمراجعات الداخلية، مما يعزز اكتشاف الأخطاء والتحقق من الامتثال.(Adeboye, Ifeanyi, & Labisi, 2021)

3-1-5- الاستقلالية بوصفها محددًا لجودة التدقيق

الاستقلالية تعزز جودة التدقيق بشكل عام، حيث تتيح للمدققين تقديم نتائج غير متأثرة بأي مصالح خارجية. بدون الاستقلالية، قد تكون نتائج التدقيق غير موثوقة أو تتأثر بمصالح الإدارة أو أصحاب المصلحة الآخرين. البحث أظهر أن المدققين الذين يحافظون على استقلاليتهم يقدمون نتائج تدقيق ذات جودة عالية تعكس الوضع المالي الفعلي للمنظمة.(Riyadi, Supriatiningsih, & Suhadasyah, 2025)

3-2- دور الموضوعية في مصداقية التدقيق

الموضوعية هي شرط أساسي لمصداقية التدقيق، حيث تضمن أن تستند نتائج التدقيق إلى الأدلة والحقائق بدلاً من الآراء الشخصية أو التأثيرات الخارجية. عندما يعمل المدققون بموضوعية، فإنهم يقدمون تقييمات دقيقة لمختلف عمليات المنظمة، مما يعزز موثوقية التدقيق ويقوي الثقة في نتائج التدقيق.

3-2-1- الموضوعية ومراقبة أداء الرقابة الداخلية

مصداقية التدقيق تتأثر سلبًا عندما لا يتم تقييم أداء الرقابة الداخلية بشكل مناسب. غياب آلية مراقبة أو تقييم مناسب للموظفين المشاركين في الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى تغافل عن الأخطاء أو الانحرافات، مما يضعف موضوعية التدقيق. ولضمان مصداقية النتائج، من الضروري أن يتم التقييم بشكل مستقل وموضوعي.(Nugraha & Tjakrawala, 2023)

3-2-2- الموضوعية في التدقيق الخارجي والرقابة الرسمية

الموضوعية أساسية في التدقيق الخارجي والرقابة الرسمية، حيث تضمن أن تستند نتائج التدقيق إلى تقييمات مدفوعة بالأدلة الواقعية. غياب الموضوعية في هذه العمليات يمكن أن يؤدي إلى نتائج مشكوك فيها، مما يقلل من قيمة التدقيق كأداة لتحسين الأداء التنظيمي. الدراسة التي أجراها Rogala و Kafelو Lapina(2023) أظهرت أن التدقيق الخارجي يُنظر إليه على أنه أكثر مصداقية بسبب تركيزه على تحسين العمليات عبر تقييمات موضوعية.

3-2-3- الموضوعية في تفاعلات المدقق–لجنة التدقيق

الموضوعية تعد عاملًا أساسيًا في تعزيز العلاقة بين المدقق ولجنة التدقيق. فهي تضمن أن يكون المدققون قادرين على تقديم تقييمات دقيقة وموثوقة للقوائم المالية، مما يُبنى عليه الثقة بين الطرفين. تشير دراسة

Cheung و Lai (2023) إلى أن التفاعلات بين المدقق ورئيس لجنة التدقيق تكون أكثر فعالية عندما يحافظ الطرفان على نهج موضوعي. الموضوعية تسمح للمدققين بالانخراط في نقاشات بنّاءة مع اللجنة، مما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق. كما أن "ثقة النزاهة" تلعب دورًا محوريًا في تعزيز تفاعل المدققين مع اللجنة.(Cheung & Lai, 2023, p. 8)

3-2-4- الموضوعية ضمن ضوابط قائمة على COSO في المؤسسات الصغيرة

في المؤسسات الصغيرة، حيث تكون نظم الرقابة أقل رسمية، تكتسب الموضوعية أهمية كبيرة لضمان تدقيق مستند إلى الأدلة المنطقية وليس إلى المصالح الشخصية أو الضغوط الخارجية. دراسة Adeboye و Ifeanyiو Labisi (2021) تؤكد أن تطبيق إطار COSO في المؤسسات الصغيرة يُحسن موضوعية التقييمات المالية ويقلل التحيزات التي قد تشوّه نتائج التدقيق. استخدام أدوات موضوعية مثل قوائم التحقق والنظم الآنية يساهم في تحسين دقة التقارير المالية ورفع الشفافية (Adeboye, Ifeanyi, & Labisi, 2021, p. 337).

3-2-5- الموضوعية كمحدد لجودة ومصداقية التدقيق

الموضوعية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد جودة التدقيق، حيث تتيح للمدققين تقديم تقييمات نزيهة وغير متأثرة بأي ضغوط خارجية. النتائج المعتمدة على الأدلة والحقائق تضمن مصداقية التدقيق وتعزز نزاهة العملية بشكل عام. تشير دراسة Riyadi و Supriatiningsihو Suhadasyah (2025) إلى أن المدققين الذين يظهرون درجة عالية من الموضوعية يكونون أكثر قدرة على اكتشاف الأخطاء أو الغش، مما يضمن أن التدقيق يتم بناءً على تقييمات دقيقة وجديرة بالثقة (Riyadi, Supriatiningsih, & Suhadasyah, 2025, p. 133).

رابعا- آليات الرقابة المتكاملة على وظيفة المحاسبة

1- لجان المراجعة وجودة التقارير المالية والحوكمة

تُعد لجان المراجعة عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المنظمات، خاصة في الشركات المملوكة للدولة والبنوك والشركات المدرجة في الأسواق المالية. في الشركات المملوكة للدولة، تساهم لجان المراجعة في ضمان الالتزام بالحوكمة والمعايير الأخلاقية من خلال مراقبة التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية، مما يعزز الثقة في الإدارة .(Baciu, 2024, p. 4) في البنوك والمؤسسات المالية، تساهم هذه اللجان في ضمان دقة التقارير المالية وتعزيز الثقة في النظام المالي (Chronopoulos, Rempoutsika, & Wilson, 2024, p. 2). بشكل عام، تضمن لجان المراجعة أن تعكس التقارير المالية صورة صادقة عن الوضع المالي للمنظمة، مما يعزز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة (Ashraf, Choudhary, & Jaggi, 2024, p. 2).

1-2- الإشراف على التقارير المالية وبيئات الرقابة

1-2-1- الإشراف على عمليات إعداد التقارير المالية

يُعد الإشراف على إعداد التقارير المالية من المسؤوليات الحيوية للجان المراجعة، حيث تقوم بمراجعة القوائم المالية للتحقق من دقتها وامتثالها للمعايير الوطنية والدولية. تساهم اللجان في كشف التناقضات والمخاطر التي قد تؤثر على سلامة الوضع المالي للمنظمة، مما يقلل من مخاطر التحريفات الجوهرية التي قد تؤثر سلبًا على السمعة أو تؤدي إلى عواقب قانونية .(Baciu, 2024, p. 9) كما تضمن لجان المراجعة التواصل الفعّال بين الإدارة والمراجعين الخارجيين، مما يعزز الشفافية ويضمن أن المشكلات المتعلقة بالتقارير المالية تُكتشف وتُعالج في الوقت المناسب. ويعزز هذا التوجه مصداقية التقارير المالية في المؤسسات المالية وغير المالية (Chronopoulos, Rempoutsika, & Wilson, 2024, p. 2; Ashraf, Choudhary, & Jaggi, 2024, p. 2).

1-2-2- الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، واستقلالية اللجنة

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر هما جزء أساسي من الإشراف الفعّال على التقارير المالية. في البنوك، تقوم لجان المراجعة بمراقبة هذه النظم لضمان أن العمليات تظل ضمن حدود المخاطر المقبولة ووفقًا للأنظمة. بعد الأزمة المالية 2007–2009، أدى قانون دود-فرانك إلى تشديد توقعات إشراف لجان المراجعة على التقارير المالية وإدارة المخاطر، مع تعزيز الاستقلالية من خلال فصل لجان المراجعة عن لجان المخاطر .(Chronopoulos, Rempoutsika, & Wilson, 2024, p. 4)استقلالية الأعضاء في لجنة المراجعة ضرورية لضمان أداء موضوعي بعيدًا عن تأثيرات الإدارة. ويستهدف قانون دود-فرانك تعزيز هذه الاستقلالية لضمان إشراف فعّال.(Chronopoulos, Rempoutsika, & Wilson, 2024, p. 7)

1-2-3- معالجة القضايا المعقدة في التقارير المالية

تُكلَّف لجان المراجعة بشكل متزايد بالإشراف على مجالات معقدة في التقارير المالية، مثل مخصصات خسائر القروض التي تتطلب تقديرًا مهنيًا دقيقًا. لجان المراجعة تقوم بمراجعة تقديرات الإدارة لضمان عدم استغلالها في إدارة الأرباح، ما يتطلب فهماً عميقًا للمعايير المحاسبية. هذه الرقابة تساهم في تحسين جودة التقارير المالية على المدى الطويل، خاصة بعد فصل لجان المراجعة عن لجان المخاطر (Chronopoulos, Rempoutsika, & Wilson, 2024, p. 5). علاوة على ذلك، تُتوقع لجان المراجعة في جميع القطاعات فحص السياسات المحاسبية والأحكام للتأكد من أنها معقولة وشفافة ومتوافقة مع المعايير (Baciu, 2024, p. 9; Ashraf, Choudhary, & Jaggi, 2024, p. 2).

1-3- وظائف التأكيد: المراجعة الخارجية والداخلية

1-3-1- استقلالية المراجع وجودة المراجعة الخارجية

تلعب لجان المراجعة دورًا أساسيًا في ضمان استقلالية المراجعين وضمان جودة المراجعة الخارجية. تقوم اللجان بمراجعة إجراءات اختيار المراجعين، وتقييم أتعابهم لضمان عدم تهديد استقلاليتهم. الإشراف المستقل يساعد على ضمان قدرة المراجعين على تقديم نتائج موثوقة وغير متحيزة .(Baciu, 2024, p. 13) علاوة على ذلك، تراجع لجان المراجعة استراتيجية المراجعة وتراقب تنفيذها لضمان أن المراجعين يحافظون على قدرٍ كافٍ من الشك المهني طوال فترة المراجعة (CPA Canada, Canadian Public Accountability Board, & Institute of Corporate Directors, 2018, p. 6).

1-3-2- الإشراف على المراجعة الداخلية والعلاقة مع المدير التنفيذي للمراجعة (CAE)

لجان المراجعة تساهم في الإشراف على المراجعة الداخلية وضمان تمويلها واستقلالها. علاقة العمل الشفافة مع المدير التنفيذي للمراجعة تُمكّن اللجنة من الاطلاع المستمر على أداء المراجعة الداخلية ومناقشة القضايا الحساسة دون ضغط من الإدارة. تُعد مراجع الميثاق السنوي للمراجعة الداخلية أداة حوكمة مهمة تساعد في تحديد الأهداف والمسؤوليات، مما يعزز استقلالية المراجعة. تتضمن هذه المسؤوليات التأكد من توفير المراجعين المهنيين المستقلين، وضمان إجراء المراجعة الداخلية بشكل موضوعي وفقًا للمعايير المهنية (Institute of Internal Auditors, 2008, pp. 3-5). وأخيرًا، تشرف لجان المراجعة على جودة المراجعة الداخلية من خلال برامج ضمان الجودة وعمليات التقييم الخارجي الدوري (Institute of Internal Auditors, 2008, p. 6).

1-3-3- تقييم فاعلية المراجعة والتحسين المستمر

تُتوقع لجان المراجعة أن تقيّم فاعلية عملية المراجعة الخارجية وتحفّز التحسين المستمر. يشمل التقييم مراجعة نتائج المراجعين، النظر في الصعوبات التي واجهوها، وتقييم فاعلية منهجية المراجعة. التقييمات المنتظمة تساعد على تعديل الإجراءات لمواكبة التغيرات في ظروف الأعمال، مثل ظهور مخاطر جديدة وتطور التوقعات التنظيمية (CPA Canada, Canadian Public Accountability Board, & Institute of Corporate Directors, 2018, p. 23). كما تراقب اللجان أداء المراجعة الداخلية لضمان أنها تتعامل مع المخاطر الجوهرية بكفاءة ووفقًا للمعايير المهنية (Institute of Internal Auditors, 2008, pp. 3–6).

1-4- عبء العمل، التشكيل، ومخاطر الحمل الزائد

تتأثر فاعلية لجان المراجعة بمسؤولياتها وعبء العمل الملقى عليها. إضافة إلى مسؤولياتها الأساسية في الإشراف على التقارير المالية، غالبًا ما تتولى لجان المراجعة مهام إضافية مثل إدارة المخاطر المالية. هذا الحمل الزائد يمكن أن يؤدي إلى تشتت انتباه اللجنة، مما يقلل من قدرتها على التركيز على التقارير المالية وبالتالي يزيد من مخاطر التحريفات المالية .(Ashraf, Choudhary, & Jaggi, 2024, p. 4) نظرية

التشتت تشير إلى أن تزايد المسؤوليات يحد من القدرة على التركيز على المهام الأساسية (Kahneman, 1973). التشكيل الصحيح للجنة يمكن أن يخفف من هذه المخاطر، حيث أن اللجان الأكبر حجماً أو التي تضم أعضاء ذوي خبرة مالية يمكن أن تحقق إشرافًا أكثر فعالية وتقليل مخاطر التحريف (Ashraf, Choudhary, & Jaggi, 2024, p. 7).

1-5- الشفافية، تواصل أصحاب المصلحة، والتواصل مع المراجعين

1-5-1- الشفافية وتواصل أصحاب المصلحة

تعزيز الشفافية وتواصل فعال مع أصحاب المصلحة يعد وظيفة أساسية للجان المراجعة. في الشركات المملوكة للدولة، تقدم لجان المراجعة تقارير دورية حول الأداء المالي، وممارسات إدارة المخاطر، ونتائج المراجعة لضمان إطلاع أصحاب المصلحة على العمليات التشغيلية. هذه التقارير تساهم في بناء الثقة بين المستثمرين والموظفين والجهات الرقابية.(Baciu, 2024, p. 17)

1-5-2- التواصل مع المراجعين الخارجيين والداخليين

التواصل الفعّال مع المراجعين الخارجيين هو عنصر رئيسي في إشراف لجان المراجعة. يجب أن تضمن اللجنة للمراجعين القدرة على طرح القضايا الجوهرية المتعلقة بالقوائم المالية. هذا التواصل يساعد في الحفاظ على عملية مراجعة شفافة وتعزيز الامتثال للمعايير المهنية (CPA Canada, Canadian Public Accountability Board, & Institute of Corporate Directors, 2018, p. 13). كما يعزز التواصل المستمر مع المراجعين الداخليين الشفافية ويُسهم في تعزيز دور المراجعة الداخلية كمورد أساسي للحوكمة.(Institute of Internal Auditors, 2008, p. 5)

1-6- إشراف لجنة المراجعة في عصر الذكاء الاصطناعي

1-6-1- نطاق المسؤوليات في البيئات المدعومة بالذكاء الاصطناعي

في عصر الذكاء الاصطناعي، تتوسع مسؤوليات لجان المراجعة لتشمل الإشراف على المخاطر المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات المالية والرقابة الداخلية. يجب على أعضاء اللجنة تطوير معارفهم في الذكاء الاصطناعي لتمكينهم من طرح أسئلة مستنيرة حول المخاطر والفرص الاستراتيجية المرتبطة بهذه التقنيات .(Parker et al., 2025, "Oversight in the AI Era" section) مع استخدام الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية، يجب أن تضمن اللجنة أن الأدوات والضوابط التي تُستخدم لتطبيق هذه التقنيات مصممة لإدارة المخاطر بشكل فعال.

كما يجب أن تقيّم لجان المراجعة ما إذا كانت الإدارة قد وضعت الضوابط المناسبة عبر دورة حياة نموذج الذكاء الاصطناعي لضمان دقته وموثوقيته وخلوه من التحيز. يتعين على اللجنة متابعة الامتثال والأخلاقيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لضمان أن مخرجات هذه الأدوات تظل دقيقة وآمنة. وتشمل المسؤوليات

الأخرى متابعة القضايا القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي مثل ملكية البيانات وحمايتها (Parker et al., 2025).

2- تكامل المراجعة الداخلية والخارجية ضمن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

2-1- الأسس المفاهيمية للرقابة الداخلية والخارجية

2-1-1- المقرر من المراجعة على اعلى مستوى

يميز ريجا وروبينو بين الرقابة الداخلية التي تقوم بها هيئات ووظائف داخل المنشأة، والرقابة الخارجية التي تنفذها جهات خارجية مثل شركات المراجعة والهيئات الرقابية. تُعتبر الرقابة الداخلية أداة أساسية لضمان الكفاءة والفعالية وحماية الأصول، وضمان الالتزام بالقوانين والتنظيمات. كما أنها جزء من نظام متكامل يشمل الحوكمة، المراجعة، وإدارة المخاطر، ويشدد على ضرورة التنسيق بين الفاعلين داخل الشركة لتجنب التداخلات والفجوات في الرقابة.(Rija & Rubino, 2018, p. 21)

2-1-2- المفاهيم والأطر الأساسية

يُعرّف نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموعة من التوجيهات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية، من خلال تحديد المخاطر الرئيسة وإدارتها. يَرتبط تطور نماذج الرقابة المتكاملة بإطار COSO الذي يُعد مرجعًا معترفًا به دوليًا لفهم وتقييم فعالية الرقابة الداخلية. في السياق الإيطالي، تكتسب الرقابة الداخلية أهمية تنظيمية من خلال محطات رئيسية، مثل الفصل بين الرقابة على الشرعية والمحاسبية، كما أُدرجت الرقابة الداخلية في قانون دراغي (1998) .(Rija & Rubino, 2018, p. 22)

2-1-3- " المستويات الثلاثة" للرقابة الداخلية (النموذج التشغيلي)

تُعرض الرقابة الداخلية بنموذج ثلاثي الطبقات:

- **المستوى الأول**: رقابة دائمة مدمجة في العمليات التشغيلية.
- **المستوى الثاني:** رقابة دورية مثل إدارة المخاطر والامتثال.
- **المستوى الثالث:** مراجعة داخلية توفر التقييم الشامل للنظام ككل.

يُعتبر التنسيق بين الفاعلين عنصرًا حاسمًا لضمان فعالية النظام وتناسبه مع جميع مستوياته (Rija & Rubino, 2018, p. 23).

2-1-4- خلاصة: الرقابة والآثار المترتبة

يؤدي تكامل الرقابة المتعددة الأطراف إلى مخاطر فجوات أو أوجه عدم كفاءة بسبب التداخل بين الأنشطة. تعزيز التكامل يتطلب توضيح الأدوار، وتحسين تدفقات المعلومات، وتنسيق الهيئات الرقابية لتحقيق فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر .(Rija & Rubino, 2018, pp. 31–32) يُعتبر ضمان الاستقلالية

البنيوية وتوفير الموارد لوظيفة المراجعة الداخلية أمرًا أساسيًا، بينما يُعتبر مجال الامتثال ذو أهمية متزايدة ولكنه غير متجذر بشكل متساوٍ في القطاعات المختلفة.

2-2- الفاعلون في الحوكمة ومسؤولياتهم

2-2-1- مجلس الإدارة واللجان المتخصصة المنبثقة عنه

يُعد مجلس الإدارة المسؤول عن تحديد توجهات نظام الرقابة والمخاطر بما يتوافق مع قدرة الشركة على تحمّل المخاطر. يرتبط وجود أعضاء مستقلين في المجلس بزيادة الرقابة والنقاشات العميقة حول القرارات الحساسة. كما تؤدي اللجان المتخصصة مثل لجنة الترشيحات والرقابة والمخاطر دورًا استقصائيًا واستشاريًا يدعم اتخاذ قرارات أكثر استنارة.(Rija & Rubino, 2018, p. 24)

2-2-2- مجلس المراجعين القانونيين باعتباره جهة الرقابة الأخيرة

مجلس المراجعين القانونيين يُعدّ جهة رقابية تتولى مهمة تقييم تصميم النظام واستقراره وفعاليته. في الشركات المدرجة، يتحمل المراجعون القانونيون مسؤوليات تتعلق بمراقبة النظام التنظيمي، الرقابة الداخلية، والإجراءات الإدارية والمحاسبية لضمان موثوقية التقارير.(Rija & Rubino, 2018, p. 23)

2-2-3- المراجعة الداخلية والامتثال بوصفهما وظيفتين رقابيتين متخصصتين

المراجعة الداخلية تُعرّف بأنها نشاط تأكيد واستشارات مستقل وموضوعي يضيف قيمة من خلال تحسين الضوابط وإدارة المخاطر. في إيطاليا، يتم الاعتراف بوظيفة المراجعة الداخلية في أطر الحوكمة حتى إذا لم تكن إلزامية في قوانين الشركات. يُعتبر الامتثال أداة لحماية المنظمة من مخاطر عدم الامتثال، ويشمل تحديد القواعد المطبّقة، تقييم المخاطر، وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتصحيح (Rija & Rubino, 2018, pp. 26-27).

2-2-4- هيئة الإشراف بموجب المرسوم 2001/231 و"المسؤول" عن الوثائق المحاسبية

تُعد هيئة الإشراف المنشأة بموجب المرسوم التشريعي 2001/231 فاعلًا رقابيًا يهدف إلى منع أنواع معينة من الجرائم من خلال مراقبة النظام الرقابي. يُعتبر المدير المسؤول عن إعداد الوثائق المحاسبية هو المسؤول عن ضمان تقديم تقارير مالية موثوقة ومناسبة للإدارة.(Rija & Rubino, 2018, p. 29)

2-3- وظيفة المراجعة داخل بنية الرقابة والمخاطر

2-3-1- المراجعة بوصفها وظيفة موحّدة داخل بنية الرقابة والمخاطر

مفهوم "وظيفة المراجعة" يجمع بين المراجعة الداخلية والخارجية ضمن نظام موحد لإدارة المخاطر. لا تُعتبر المراجعتان فحوصات مستقلة بل آليتين مترابطتين تساهمان في إدارة المخاطر المتحفظة. هذا التكامل

يعزز من كيفية إدارة البنك للمخاطر وامتثاله للتوقعات الإشرافية (Office of the Comptroller of the Currency, 2016, p. 3).

2-3-2- برامج المراجعة كطبقة أساسية في نظام الرقابة الداخلية

تصميم برامج المراجعة الداخلية والخارجية يرتبط مباشرةً بنجاح أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. هذه البرامج تُعتبر خط دفاع أساسي ضد الاحتيال، وتُعهد مسؤوليتها لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعزز التكامل ضمن إطار المساءلة الحوكمية (Office of the Comptroller of the Currency, 2016, p. 3).

3-3-2- التكامل عبر «نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر» والأدوار المحددة

النظام المتكامل للرقابة يشمل توجيه الإجراءات التشغيلية لتحديد وقياس وإدارة المخاطر. هذا التكامل يُعتبر مدمجًا في الهيكل التنظيمي للشركة ويعتمد على التنسيق بين العديد من الفاعلين مثل مجلس الإدارة ولجنة الرقابة والمخاطر، والمراجعة الداخلية. توزيع المسؤوليات بين الموظفين والإدارة العليا يساهم في فعالية النظام.(Rija & Rubino, 2018, pp. 22–23)

4-3-2- الإدماج في النظام الرقابي الأوسع من خلال حوكمة المخاطر ومالكي الضوابط

من المتوقع أن تشمل خطة المراجعة الداخلية جميع الأنشطة والكيانات وتقيّم الضوابط التي وضعتها الوحدات المختلفة. عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتفاعل مع الضوابط المملوكة للمستويين الأول والثاني، مما يعزز التكامل داخل نظام الرقابة الأوسع (Office of the Comptroller of the Currency, 2016, pp. 26–27). المراجعة الداخلية، الموجودة في المستوى الثالث من نموذج الرقابة، تضمن تقييمًا شاملًا للنظام (Rija & Rubino, 2018, p. 23).

4-2- أدوار التأكيد التكاملية للمراجعة الداخلية والخارجية

1-4-2- الأدوار التكاملية: تقييم الرقابة الداخلية مقابل موثوقية التقارير المالية

المراجعة الداخلية تُعدّ الآلية الأساسية لتقييم الضوابط والعمليات داخل البنك، مما يتيح للمجلس والإدارة العليا التصديق على كفاية نظام الرقابة الداخلية. من جهة أخرى، المراجعة الخارجية تُمكّن من تقديم رؤية مستقلة وموضوعية حول موثوقية القوائم المالية وكفاية الضوابط الداخلية الخاصة بالتقارير المالية (Office of the Comptroller of the Currency, 2016, p. 6).المراجعة الخارجية تساهم في دعم وظيفة المراجعة الداخلية، وتقييم السجلات والإجراءات الحسابية من منظور محاسبي، وتحليل التقارير والإفصاح المالية

2-4-2- المراجعة الخارجية بوصفها مكوّنًا مدمجًا في بنية الرقابة الداخلية

المراجعة الخارجية تُدمج ضمن بنية الرقابة الداخلية، حيث تُعتمد الحسابات وتُدعم المراجعة الداخلية، مع تقييم الضوابط الداخلية والفعالية الإجمالية للنظام. في النظام الألماني، يُلزَم المراجعين الخارجيين بتقديم تقييم لنطاق وكفاية الضوابط الداخلية، بما يشمل المراجعة الداخلية، مما يتيح تكاملًا رسميًا للعمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين .(Chorafas, 2001, p. 317) يتم هذا التكامل لضمان موثوقية النظام الرقابي وتعزيز التأكيدات المقدمة من مختلف الجهات.

2-5- آليات التكامل العملية بين المراجعة الداخلية والخارجية

2-5-1- التكامل العملي: مسارات عمل منفصلة أم عناصر مدمجة

يتم تحديد أنواع المراجعة بناءً على ملف المخاطر الخاص بالبنك، حيث يمكن تنفيذ المراجعات بشكل منفصل أو دمج عناصر من كل برنامج لتحقيق أهداف موحدة على مستوى البنك. هذا التكامل المنظم في الممارسة يعزز التنسيق بين الأنشطة المختلفة لضمان فعالية المراجعة الداخلية والخارجية (Office of the Comptroller of the Currency, 2016, p. 6).

2-5-2- التكامل المباشر بين المراجعة الداخلية والخارجية: الاعتماد وتبادل النطاق والنتائج ومكاسب الكفاءة

المراجعة الداخلية تُعتبر دعمًا قيّمًا للمراجعة الخارجية. من خلال تبادل المعلومات حول التغطية والأساليب والنتائج، يمكن للمراجعين الخارجيين تعديل توقيت وإجراءات المراجعة، مما يساعد في تقليل حجم الاختبارات وزيادة كفاءة الإجراءات .(Rija & Rubino, 2018, p. 29) في النظام الألماني، يسمح المراجعون الخارجيون بالاعتماد على تقارير المراجعين الداخليين بشرط الحفاظ على الاستقلالية والكفاءة (Chorafas, 2001, p. 317).

2-5-3- جودة الرقابة الداخلية بوصفها الجسر بين المراجعتين

جودة نظام الرقابة الداخلية تعتبر العنصر الأساسي الذي يربط بين المراجعة الداخلية والخارجية. كلما كان نظام الرقابة الداخلي أقوى، كلما كان عمل المراجعة الخارجية أكثر كفاءة. التكامل بين المراجعتين يؤدي إلى تحسين سلاسة المراجعة وتقليل الجهد المبذول، مما يجعل المراجعة الخارجية تعتمد بشكل أكثر فعالية على نظام الرقابة الداخلي.(Wehrhahn & Velte, 2024, pp. 3, 9)

2-6- آليات الحوكمة المُمكِّنة للتأمين المتكامل

2-6-1- لجنة المراجعة كنقطة تنسيق للتغطية الشاملة للمراجعة

تُعد لجنة المراجعة نقطة تنسيق مهمة لضمان وجود تغطية مراجعة شاملة، حيث تعمل مع المراجعين الداخليين والخارجيين لضمان تغطية جميع جوانب الرقابة والمخاطر. هذا التكامل يعزز خريطة الإشراف

الشاملة ويمنع فجوات التأكيد .(Office of the Comptroller of the Currency, 2016, p. 12) تُعتبر لجنة المراجعة هيكلًا رقابيًا مثلثيًا، يتفاعل فيه المراجعون الداخليون والخارجيون عبر اللجنة.

2-6-2- أدوات الحوكمة: ميثاق لجنة المراجعة وقنوات التواصل

التكامل يُعزز من خلال ميثاق لجنة المراجعة الذي يُقاسم مع المراجعين الداخليين والخارجيين، مما يُسهّل التواصل المفتوح ويُحسن التنسيق. هذا التنسيق يساعد في ضمان اتساق التقارير والتصعيد والتوافق داخل نظام الرقابة .(Office of the Comptroller of the Currency, 2016, p. 15) تُعرض خطط المراجعة الداخلية لاعتماد مجلس الإدارة بعد التشاور مع الأطراف المعنية، بما في ذلك المراجعين القانونيين.

2-6-3- التكامل الثلاثي: التعاون دون خسارة الاستقلالية

التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يكون مفيدًا فقط عندما تدعمه ضمانات حوكمية. يُضمن هذا التكامل من خلال الفصل الواضح للأدوار واستقلالية كل طرف، مما يضمن أن التعاون بين المراجعين يعزز الرقابة دون التأثير على جودة التأكيد .(Wehrhahn & Velte, 2024, pp. 4, 15) يتم تقديم المخرج المشترك للمراجعات السنوية ونظام الرقابة الداخلية إلى لجنة المراجعة، مما يعزز التكامل بين الأنشطة الرقابية.

2-7- الإحلال، التآزر، وإدارة مخاطر التكامل

2-7-1- الإحلال مقابل التآزر في التأمين المتكامل

التكامل يُحقق تأثيرين:

- **الإحلال :**حيث يؤدي قوة نظام الرقابة الداخلية إلى تقليل الحاجة للمراجعة الخارجية الموسعة.

- **التآزر :**حيث يُفضي التنسيق بين المراجعين إلى وفورات الحجم وتحسين تبادل المعرفة، مما يحسن الرقابة العامة بين الفاعلين.(Wehrhahn & Velte, 2024, pp. 9–10)

2-7-2- الحدود والتوترات: "إلى أي حد" يمكن أن يمضي التكامل؟

توسيع مسؤوليات المراجعة الخارجية يثير بعض المخاوف. فالتركيز التقليدي للمراجعين الخارجيين على التحليل الكمي قد يعقّد تطبيق الرقابة الداخلية التي تتطلب مهارات نوعية. كما أن إلزام المراجعين بتقديم رأي مكتوب حول كفاية الرقابة الداخلية قد يزيد من مخاطر التقاضي.(Chorafas, 2001, p. 317)

2-7-3- إدارة مخاطر التداخل: التكامل كضمان ضد التكرار والفجوات الرقابية

التكامل يهدف إلى منع التداخلات غير الفعّالة بين الأنشطة الرقابية. غياب التنسيق يمكن أن يؤدي إلى إغفال بعض المسؤوليات، مما يخلق فجوات في الرقابة. لذلك، يتطلب التكامل وجود قواعد واضحة للتنسيق بين

المراجعين الداخليين والخارجيين لضمان تعزيز النظام الرقابي بدلاً من إضعافه (Rija & Rubino, 2018, pp. 31–32).

2-7-4- حلقة القيمة المضافة: تحديد مواطن الضعف والتقرير تصاعديًا وخارجيًا

يجب على المراجعين الخارجيين تحديد أوجه الضعف في الرقابة الإدارية والإبلاغ عنها إلى كبار التنفيذيين والجهات الرقابية. هذا يساعد في تحسين نظام الرقابة الداخلية ويعزز الشفافية تجاه الهيئات التنظيمية (Chorafas, 2001, p. 318).

2-8- الشفافية، الدقة، وأهداف الرقابة متعددة الأطراف

2-8-1- نقطة التركيز المشتركة لوظيفتي المراجعة: الدقة والشفافية

نظام الرقابة الداخلية السليم يُركز على ضمان الدقة والشفافية في التقارير. يُتوقع من المراجعين الداخليين والخارجيين التركيز على هذا المتطلب، مما يتيح للإدارة الحصول على معلومات دقيقة ومحدثة عن أداء المنظمة.(Chorafas, 2001, p. 318)

2-8-2- الشفافية بوصفها هدفًا رقابيًا متعدد الأطراف

الشفافية تُعتبر هدفًا أساسيًا للرقابة الداخلية، حيث يُتوقع من الأنظمة المحاسبية تقديم معلومات موثوقة للإدارة، الجهات التنظيمية، والجمهور. تعزز الشفافية المساءلة وتساهم في تحسين الحوكمة داخل المنظمة. يُنظر إلى السرية على المدى القصير على أنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية، مما يبرز الحاجة إلى الإفصاح المناسب.(Chorafas, 2001, pp. 318–319)

3- تطبيقات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل إطارCOSO

3-1- تصوّر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

3-1-1- الرقابة الداخلية كبنية قرارات لخفض المخاطر

تُعتبر الرقابة الداخلية نظامًا شاملًا يُنفَّذ عبر سياسات وإجراءات مستمرة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتنفيذ الأنشطة بشكل دقيق، مع الامتثال للأنظمة المعمول بها. هدف الرقابة الداخلية هو تقليل المخاطر والحفاظ على موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية. كما تُعتمد كعملية تضمن تحقيق الأهداف المتعلقة بالتقارير الموثوقة والكفاءة والامتثال، مع التعامل مع المخاطر المهددة لتلك الأهداف (Espinosa-Jaramillo, 2024, p. 3; Mohammed, Al-Abedi, Flayyih, & Mohaisen, 2021, p. 3).
يُطبَّق إطار COSO كمعيار عالمي لتصميم نظم رقابة داخلية فعّالة، ويشمل دعم كفاءة العمليات، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين.(Batte, 2025, p. 2)

3-1-2- إدماج إدارة المخاطر كشرط جوهري للإدارة

إدارة المخاطر أصبحت عنصرًا أساسيًا في الأداء المستدام، حيث يعمد المديرون وأعضاء مجالس الإدارة إلى استخدام إدارة المخاطر للاستجابة للتحديات والتغيرات التنظيمية، مثل التشريعات الجديدة والتقنيات المتطورة. يُنظر إلى إدارة المخاطر بوصفها جزءًا من الحوكمة والرقابة الداخلية، حيث يتولى المسؤولون تحديد المخاطر واختيار استراتيجيات التعامل معها، مع دعم الرقابة الداخلية في هذا السياق(Espinosa-Jaramillo, 2024, p. 3; Mohammed et al., 2021, pp. 4, 7).

3-2- إطار COSO بوصفه مرجعًا ومعيارًا للمقارنة

3-2-1- كأساس تشغيلي للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية COSO (ERM)

منذ عام 1985، قام COSO بتطوير الممارسات الخاصة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية، مع توسيع نطاقها لتشمل رقابة الضوابط وردع الاحتيال. يُعتبر إطار COSO مرجعًا معترفًا به دوليًا يساعد الإدارة على تقييم وتعزيز الرقابة الداخلية، وتُستخدم بشكل خاص لتقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR)في السياقات التنظيمية الخاصة بالشركات العامة (Prewett & Terry, 2018, p. 16; Mohammed et al., 2021, p. 6).

3-2-2- المكوّنات الخمسة للرقابة الداخلية وفق اطار COSO

نظام الرقابة الداخلية وفقًا لإطار COSO يُبنى على خمسة مكونات مترابطة: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والتواصل، والمتابعة/المراقبة. تشمل هذه المكونات كلًا من التقارير المالية والعمليات التشغيلية والامتثال، مما يتطلب معرفة عميقة للعمليات التنظيمية والمخاطر، مع ضرورة توافر ثقافة أخلاقية على جميع المستويات .(Espinosa-Jaramillo, 2024, p. 3) يشكل تطبيق هذه المكونات بيئة رقابة قوية تعزز النزاهة والكفاءة في الإدارة التشغيلية.

3-3- إدارة المخاطر المؤسسية وفق :COSO التطور والتطبيقات

3-3-1- توسع :(2004) COSO ERM تطبيقات إدارة المخاطر المؤسسية

في عام 2004، توسع COSO لتطبيق إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من خلال ربطها بالحوكمة والرقابة الداخلية، مما أدى إلى تطبيقات عملية مثل تحديد الأهداف الإستراتيجية، تقييم المخاطر المتأصلة والمتبقية، واختيار استجابات المخاطر مثل التخفيض والقبول والتحويل. يُعتبر نظام الرقابة الداخلية جزءًا أساسيًا من آلية الاستجابة للمخاطر.(Mohammed et al., 2021, pp. 4, 7)

3-3-2- إدماج التفكير بالمخاطر في الإستراتيجية والأداء(COSO ERM 2017)

تم تعزيز COSO ERM في 2017 بإدماج التفكير بالمخاطر في الإستراتيجية وقيادة الأداء من خلال خمسة مكونات: الحوكمة، الإستراتيجية وتحديد الأهداف، الأداء، المراجعة والتنقيح، والمعلومات والتواصل.

هذا يعزز التكامل بين الحوكمة والإستراتيجية والأداء، مما يساعد على تحقيق قيمة مستدامة للمنظمات (Mohammed et al., 2021, p. 9). تمثل هذه المكونات الخمسة الأساس لتطوير الإستراتيجية وصياغة الأهداف التجارية، مدعومة بـ 20 مبدأً مرتبطًا بها.(Prewett & Terry, 2018, pp. 18–19)

3-3-3- إدارة المخاطر في الممارسة: من معالجة مجزأة إلى تكامل محفظي

انتقل تطبيق إدارة المخاطر من معالجة مجزأة للمخاطر إلى نهج "محفظة" منسّق يعترف بالترابط بين المخاطر. بدأ من أنشطة مخاطر عَرَضية إلى عمليات رسمية يُقاس فيها مستوى المخاطر ويُراقب ويُبلَّغ عنها، وصولًا إلى دمج المناقشات المبنية على المخاطر في التخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرار. يتيح هذا التكامل الواضح تحسين إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.(Prewett & Terry, 2018, p. 17)

3-3-4- القيمة ومخرجات الأداء التي يتيحها ERM المتكامل

ERM المتكامل يعزز من قيمة المنظمة من خلال خلق وفورات الحجم، وتآزر عبر تبادل المعلومات، ويقلل من تكاليف إدارة المخاطر. يرتبط استخدام ERM المتكامل، خاصة عند تطبيقه بمستوى نضج عالٍ، بزيادة قيمة الشركة وتحسين القدرة على التعامل مع المخاطر. يساهم ERM في تحقيق الأهداف، وتعزيز الحوكمة، وتحسين الشفافية عبر تقارير موثوقة .(Prewett & Terry, 2018, p. 17) يتم ربط هذا النظام بشكل مباشر مع الرقابة الداخلية، مما يُعزز الحماية لأصحاب المصلحة ويقلل من أعباء الامتثال المكلفة.

3-3-5- الرقابة الداخلية داخل :ERM إطار تكميلي أكثر طابعًا تكتيكيًا

الرقابة الداخلية تُعتبر جزءًا تكميليًا ضمن نظام إدارة المخاطر المؤسسية(ERM) ، حيث تعمل على تنفيذ الضوابط وتقييم فعاليتها. تُركز إدارة المخاطر على تحديد الأهداف وإستراتيجيات المخاطر، بينما تظل الرقابة الداخلية مسؤولة عن تصميم الضوابط وتقييم الامتثال والتقارير. يتم تطبيق ERM لتحسين الإستراتيجية، بينما توفر الرقابة الداخلية التأكيد بشأن العمليات–(Prewett & Terry, 2018, pp. 21 22).

3-4- التطبيقات التنظيمية ومخرجات الرقابة الداخلية المستندة إلىCOSO

3-4-1- التعرف على المخاطر وتقييمها وتخفيفها بصورة استباقية

يُسهم تطبيق COSO في تحسين قدرة المنظمة على التعرف على المخاطر وتقييمها بشكل استباقي. يشمل ذلك الجاهزية لمواجهة التحديات غير المتوقعة، وتحسين القدرة على الاستجابة من خلال تحليل المخاطر وتصميم الضوابط لمواجهتها. تُستخدم تقنيات مثل التحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي لرصد التهديدات في الوقت الحقيقي.(Batte, 2025, p. 3)

3-4-2- تبسيط العمليات من خلال ضوابط موثقة ومسؤوليات واضحة

على المستوى التشغيلي، تُطبق الرقابة الداخلية وفقًا لـ COSO عبر تحديد وتوثيق الإجراءات والضوابط التي تقلل من الازدواجية وتحسن استخدام الموارد. يُسهم ذلك في رفع الإنتاجية والكفاءة وتحسين الشفافية، خاصة مع استخدام الأتمتة مثل البلوكتشين وسير العمل المعتمد على الموافقات.(Batte, 2025, p. 3)

3-4-3- تعزيز موثوقية المعلومات المالية والثقة في التقارير

تُعد إحدى التطبيقات الرئيسية لـ COSO هي حماية سلامة ودقة البيانات المالية من خلال ضوابط داخلية فعّالة، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين والجهات التنظيمية. يتم تعزيز ذلك من خلال تقارير مالية دقيقة وشفافة تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة وتُحسن تقييم الأداء المالي (Espinosa-Jaramillo, 2024, p. 7). يُعتبر إطار COSO مهيمنًا في تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقًا للتوقعات التنظيمية للشركات العامة .(Mohammed et al., 2021, p. 6)

3-4-4- الامتثال والمساءلة والكشف المبكر عن الانحرافات

الرقابة الداخلية المستندة إلى COSO تُعزز الامتثال القانوني والممارسة الأخلاقية من خلال مواءمة العمليات مع القوانين والأنظمة ذات الصلة، مما يقلل التعرض للعقوبات والغرامات. كما تساعد آليات الرقابة على الكشف المبكر عن المخالفات والانحرافات في العمليات، مما يتيح تصحيحها قبل أن تتسبب في أضرار تشغيلية أو سمعة(Espinosa-Jaramillo, 2024, p. 7) . يعزز الامتثال والمساءلة عندما تُدرج الرقابة الداخلية و ERMكأدوات لتلبية توقعات أصحاب المصلحة والمتطلبات التنظيمية، مما يساعد في تقليل الحاجة لإجراءات تصحيحية مكلفة.(Mohammed et al., 2021, p. 12)

3-4-5- دعم المراجعة الخارجية وتحسين كفاءتها

الضوابط الفعّالة والموثقة تُساهم في تحسين كفاءة المراجعة الخارجية من خلال توفير الوقت والموارد للمراجعين والمنظمات. يتيح تطبيق COSO دعم المراجعة الخارجية ويعزز موثوقية نتائج المراجعة، مما يجعله جزءًا مُمكِّنًا للمراجعة بدلاً من أن يكون مجرد طبقة إدارية داخلية ,Espinosa-Jaramillo, 2024) p. 7).

3-4-6- مواءمة الضوابط مع الإستراتيجية من خلال منظور مخاطر على مستوى المؤسسة

يُسهم تطبيق COSO في تنفيذ الإستراتيجية من خلال ربط إدارة المخاطر بالأهداف الإستراتيجية. يضمن هذا التكامل أن تكون الأهداف مدعومة بضوابط صارمة، مما يُساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة وتنفيذ الإستراتيجية بفعالية. يؤكد الإصدار المحدّث لـ COSO على مواءمة الضوابط الداخلية مع الإستراتيجية، مع النظر إلى المخاطر عبر نطاق الأعمال (Espinosa-Jaramillo, 2024, pp. 3, 7; Mohammed et al., 2021, p. 9).

3-5- المسارات العملية لتطبيق اطار منظمة COSO

3-5-1- التطبيق المرحلي للرقابة الداخلية وفق اطار COSO

يُترجَم تطبيق COSO إلى عملية تدريجية تشمل فهم مكونات COSO الخمسة، تقييم الضوابط الحالية والمخاطر، وتخطيطًا مفصلاً مع تعيين المسؤوليات والموارد. يتطلب التطبيق أيضًا تطوير السياسات والإجراءات، تدريب الموظفين، ومراقبة مستمرة مع الشفافية والمساءلة تجاه أصحاب المصلحة (Espinosa-Jaramillo, 2024, p. 5). يتطلب نجاح التطبيق التزامًا من أعلى الهرم الإداري وتنفيذًا مستمرًا عبر المتابعة والتواصل، مع التركيز على بيئات تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الأمن السيبراني.

3-5-2- اطار COSO كنظام عملي لتحقيق الأهداف

يُطبق COSO كإطار عملي لتحقيق الأهداف في مجالات العمليات والتقارير والامتثال. يوفر إطار COSO لغة مشتركة وبنية موحدة للضوابط، ويُستخدم عالميًا لإرشاد الإدارة والمراجعين، خاصة في البيئات التي تعتمد على التكنولوجيا، حيث يمكن لإخفاقات الرقابة الداخلية أن تؤدي إلى تحريفات مالية أو خروقات تنظيمية.(Batte, 2025, p. 2)

3-6- التطبيقات في السياقات الرقمية والتقنية والأمن السيبراني

3-6-1- تقييم المخاطر في العصر الرقمي

في العصر الرقمي، يُستخدم تقييم المخاطر لتحليل الاضطرابات التكنولوجية وتهديدات الأمن السيبراني، وغيرها من المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف. يُسهم الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية في رصد التهديدات في الزمن الحقيقي، مما يعزز المراقبة (Batte, 2025, p. 3).

3-6-2- أنشطة الرقابة، التكنولوجيا، وتطبيقات المراجعة في مجال تكنولوجيا المعلومات

تركز المراجعة في مجال تكنولوجيا المعلومات على تقييم المخاطر وأنشطة الرقابة التي تدعم الأمن السيبراني وحماية البيانات. يُولي المراجعون اهتمامًا خاصًا بأنشطة الرقابة المتعلقة بالتكنولوجيا، حيث أن ضعف الضوابط يمكن أن يقوّض أهداف COSO. تُستخدم أدوات مثل "التحقق من انعدام الثقة" الأمنية لتحسين حماية البيانات وامتثال الخصوصية.(Batte, 2025, pp. 4–5)

3-6-3- مثال تطبيقي واقعي: شركة WCF Insurance

يُجسَّد تطبيق COSO في شركة WCF Insurance من خلال مواءمة الأدوار مع أهداف الرقابة، وتعزيز توثيق تكنولوجيا المعلومات، وتقوية الموافقات متعددة المستويات في العمليات الجوهرية. يشمل التطبيق إجراء تقييمات مخاطر فصلية، وتعزيز ثقافة الامتثال، مما يساعد في تحسين الأداء وتقوية ثقة أصحاب المصلحة.(Batte, 2025, p. 5)

المحور الخامس: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحاسبة

أولا- الرقمنة في المحاسبة والتحول نحو أنظمة وتقارير مالية ذكية

ثانيا- البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة

ثالثا- الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في المحاسبة

رابعا- أمن المعلومات وحوكمة النظم المحاسبية الرقمية

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحاسبة

⬇

تحوّل المحاسبة من وظيفة تسجيل ومعالجة تقليدية إلى نظام رقمي ذكي لإنتاج البيانات وتحليلها وحمايتها

⬇

محاسبة قائمة على الرقمنة، البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، وحوكمة أمن المعلومات

⬇

الرقمنة في المحاسبة والتحول نحو أنظمة ذكية	البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة
الانتقال من الأنظمة اليدوية إلى الأنظمة الإلكترونية اعتماد أنظمة ERP والمحاسبة السحابية أتمتة التسجيل والمعالجة والتقارير تحسين الدقة والسرعة والشفافية إعادة تعريف دور المحاسب كمحلل ومستشار	توسيع مصادر البيانات المالية وغير المالية تحليل البيانات المنظمة وغير المنظمة استخدام أدوات التصور البياني والتحليل التنبؤي دعم التقارير الفورية والتدقيق المستمر تحسين اتخاذ القرار القائم على الأدلة

⬇

الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في المحاسبة	أمن المعلومات وحوكمة النظم المحاسبية الرقمية
كشف الاحتيال والشذوذات المالية تقييم المخاطر بطريقة تنبؤية ومستمرة أتمتة التصنيف والتسوية والتحقق دعم التدقيق الذكي وإعداد التقارير تطوير قرارات مالية أكثر استباقية	حماية البيانات المالية الحساسة مواجهة مخاطر الاختراق والتلاعب والتسرب تقوية ضوابط الوصول والرقابة الداخلية الرقمية حوكمة أنظمة ERP والسحابة والبيانات ضمان الامتثال والثقة واستمرارية النظام

⬇

المسار التحليلي للمحور
يبدأ المحور من الرقمنة بوصفها نقطة التحول من المحاسبة الورقية إلى الأنظمة الإلكترونية الذكية
ينتقل إلى البيانات الضخمة باعتبارها المادة الخام الجديدة التي تغذي التحليل والتقارير والتدقيق
يوضح دور التحليلات المتقدمة في تحويل البيانات إلى مؤشرات وتنبؤات وقرارات مالية
يبرز الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للأتمتة، كشف الاحتيال، إدارة المخاطر، والتدقيق المستمر
ينتهي إلى أمن المعلومات وحوكمة النظم الرقمية باعتبارهما شرطين أساسيين لحماية الثقة في المحاسبة الرقمية

⬇

تحول بنيوي في وظيفة المحاسبة: من تسجيل الماضي إلى تحليل الحاضر واستشراف المستقبل

لم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجرد أدوات مساعدة في المحاسبة، بل أصبحت بنية أساسية تعيد تشكيل وظيفة المحاسبة نفسها. فالرقمنة تنقل المحاسبة إلى بيئة إلكترونية ذكية، والبيانات الضخمة توسّع نطاق المعلومات المتاحة، والتحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي يحولان هذه المعلومات إلى قرارات وتنبؤات، بينما يضمن أمن المعلومات وحوكمة النظم حماية البيانات المالية وتعزيز موثوقية التقارير الرقمية.

أولا- الرقمنة في المحاسبة والتحول نحو أنظمة وتقارير مالية ذكية

1- مفهوم الرقمنة في الممارسات المحاسبية وأهدافها

1-1- مفهوم الرقمنة في الممارسات المحاسبية

تُعدّ الرقمنة في المحاسبة تحوّلاً متعدّد الأبعاد، لا يقتصر على التحديثات التقنية، بل يمتد ليشمل تحوّلاً سوسيولوجيًا وتقنيًا يعيد تشكيل كيفية إنتاج البيانات المحاسبية وتفسيرها واستخدامها، سواء في القطاعين العام أو الخاص. وقد تناول الباحثون هذا المفهوم من زوايا متعددة كما يلي:

1-1-1- الرقمنة: تحوّل يتجاوز الجانب التقني

لا تقتصر الرقمنة على تحويل البيانات التناظرية إلى رقمية، بل تمثّل قوة تحويلية تؤثّر في الأبعاد التقنية والاقتصادية والسلوكية والاجتماعية داخل المؤسسات. فهي تعيد تشكيل العمليات المحاسبية الداخلية، وتغيّر من طبيعة ومصدر ومصداقية البيانات المحاسبية، مما يؤثر في سلوك الإدارة وهيكلية المؤسسة. ويؤطر هذا ضمن مفهوم "الاقتصاد الرقمي"، الذي يتميز بتدفقات بيانات مكثفة، وتكنولوجيا اتصالات متطورة، ومنصات بين-مؤسساتية تعيد تشكيل العمليات المؤسسية (Bhimani, 2003, pp. 1–3).

وفي السياق ذاته، يرى Jylhäو Syynimaa (2019) أن الرقمنة تمثل تحولًا في نماذج الأعمال، مستندًا إلى أدوات مثل الأتمتة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، ويعرّفانها بأنها:

"عملية يُستخدم فيها التكنولوجيات الرقمية لتغيير نموذج الأعمال وتوفير فرص جديدة لإنتاج القيمة وتحقيق الإيرادات.".(Jylhä & Syynimaa, 2019, p. 502)

هذا التحوّل لا يغيّر فقط في طريقة تقديم الخدمات، بل يعيد تحديد توقعات العملاء، ويدفع بالمحاسبين إلى أدوار استراتيجية بدلاً من أدوارهم التشغيلية التقليدية.(Jylhä & Syynimaa, 2019, pp. 503–504)

أما Islamوآخرون (2022)، فقد ركزوا على أثر الرقمنة في التقارير المالية، مبرزين دور تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، وتقنية البلوكشين في تعزيز التنبؤات ومنع التلاعب:

"تضمن تقنية البلوكشين نقاء البيانات المالية وتمنع الاحتيال مع تعزيز الشفافية في العمليات المالية ". (Islam et al., 2022, p. 215).

1-1-2- الرقمنة في القطاع العام وظاهرة "تشييء البيانات"(Datafication)

يوسّع Agostinoوآخرون (2021) النقاش ليشمل القطاع العام، حيث ترتبط الرقمنة بظاهرة "تشييء البيانات"، أي الاعتماد المستمر على توليد البيانات في دعم آليات المساءلة العامة. فقد أفسحت النظم المركزية التقليدية المجال أمام أنظمة لا مركزية في الزمن الحقيقي، تعتمد بيانات غير منظمة ومنتجة من

المستخدمين. ويترتب على ذلك تحديات أخلاقية وتحليلية تتعلق بكيفية تفسير البيانات ضمن أطر المساءلة العامة.(Agostino et al., 2021, pp. 2, 9–10) .

وقد أدت هذه التحولات أيضًا إلى تغيّرات في موازين القوة داخل المؤسسات، حيث لم يعد المحاسب هو الفاعل الوحيد في النظام، بل أصبح يتشارك دوره مع خبراء تكنولوجيا المعلومات وعلماء البيانات الذين يتحكّمون بالأدوات الخوارزمية لاتخاذ القرارات التنبؤية.(Agostino et al., 2021, p. 10) .

1-1-3- الرقمنة كتغيير سوسيولوجي وفلسفي

يُقدِّم Ruggeriوآخرون (2023) منظورًا فلسفيًا، معتبرين أن الرقمنة لا تمثّل مجرد تطور تقني، بل تغيّرًا جذريًا في الطريقة التي تُدار بها المؤسسات، .(Ruggeri et al., 2023, p. 818) حيث تشمل إعادة هيكلة نظم المعرفة، وأنماط اتخاذ القرار، وآليات التواصل الداخلي.

وينبّه الباحثون إلى أن هذا الوضوح التنظيمي العالي قد يؤدي إلى قرارات "سريعة ولكن بلا حكمة"، نتيجة لاعتماد مفرط على التحليلات الفورية المنفصلة عن السياقات الفعلية. كما يحذرون من خلق "حقائق مركزية وهمية"، حيث تهيمن البيانات المجردة على الحقائق المحلية الدقيقة.

1-1-4- مراحل الرقمنة في الممارسة المحاسبية

وضع Pargmannوآخرون (2023) نموذجًا من ثلاث مراحل لتطوّر الرقمنة في المحاسبة:

- **الاستبدال**: استبدال المهام اليدوية بتقنيات مثل المسح البصري.(OCR)
- **تغيير العمليات**: استخدام الأتمتة الجزئية مثل أتمتة الموافقات على الفواتير.
- **الابتكار**: التحوّل الكامل عبر الذكاء الاصطناعي والبلوكشين نحو محاسبة ذاتية التشغيل . (Pargmann et al., 2023, pp. 3–8).

وتؤكد الدراسة أن هذه المراحل لا تُقصي دور المحاسب، بل تعيد تشكيله وتمكنه من التكيّف مع أدوات جديدة.(Pargmann et al., 2023, p. 3) .

1-2- :أهداف الرقمنة في المحاسبة

تتجاوز أهداف الرقمنة في المحاسبة الجانب التقني البحت، لتشمل تحولات استراتيجية في الكفاءة، الموثوقية، المرونة التحليلية، وهوية المهنة، والحَوْكمة. وتتلخص أبرز الأهداف كما يلي:

1-2-1- تعزيز الثقة والشفافية

تهدف الرقمنة إلى استعادة الثقة في المعلومات المالية، خاصة مع غياب أدوات التحقق المادي، من خلال تعزيز سلامة البيانات، وقابلية تتبعها، ومصداقيتها (Bhimani, 2003; Agostino et al., 2021)

1-2-2- رفع الكفاءة وتقليل التكاليف

تُمكن الرقمنة من أتمتة المهام الروتينية مثل إدخال البيانات والفوترة، مما يسرّع العمليات ويقلل النفقات . (Jylhä & Syynimaa, 2019; Pargmann et al., 2023).

1-2-3- تمكين اتخاذ القرار في الزمن الحقيقي

تُوفر الأنظمة الرقمية بيانات فورية تدعم التخطيط والتنبؤ، مما يعزز الاستجابة التنظيمية السريعة (Jylhä . & Syynimaa, 2019; Agostino et al., 2021).

1-2-4- زيادة التخصيص والمرونة التحليلية

تُوفر الأدوات الرقمية تقارير مخصصة ولوحات بيانات مرئية تعكس الاحتياجات الاستراتيجية لكل مؤسسة . (Bhimani, 2003).

1-2-5- تحفيز الإدارة الابتكارية

تُحوّل الأنظمة الرقمية المحاسبة من وظيفة توثيقية إلى أداة استراتيجية تدعم سيناريوهات التخطيط والاستجابات الديناميكية.(Bhimani, 2003; Ruggeri et al., 2023) .

1-2-6- إعادة تعريف دور المحاسب

أصبح المحاسب يُتوقع منه أن يكون مستشارًا استراتيجيًا يمتلك مهارات تحليل البيانات وفهم الأدوات الرقمية . (Bhimani, 2003; Pargmann et al., 2023).

1-2-7- تحسين قيمة الخدمة المقدمة للعملاء

تُمكن الرقمنة المؤسسات المحاسبية من تقديم خدمات استشارية متقدمة مثل إدارة المخاطر والتخطيط المالي . (Jylhä & Syynimaa, 2019).

1-2-8- الاستجابة للتغيرات السوقية التنافسية

تُعد الرقمنة أداة للبقاء في سوق يتسم بالتحول السريع، إذ يعزز تبنيها من التنافسية المؤسسية (Jylhä & . Syynimaa, 2019).

1-2-9- تعزيز الشمول والمساءلة الاجتماعية

في القطاع العام، تُسهِم الرقمنة في إشراك المواطنين عبر المنصات المفتوحة، مما يُعزز الشفافية والمساءلة الديمقراطية.(Agostino et al., 2021) .

1-2-10- إعادة تشكيل تقييم الأداء والحَوْكمة

أصبحت مؤشرات الأداء رقمية وتفاعلية، مما يُحسن آليات الحوكمة المؤسسية.(Ruggeri et al., 2023) .

1-2-11- توحيد البيانات وتحقيق قابلية المقارنة

تُعزز الرقمنة من معايير البيانات والمؤشرات، مما يسهل التقييم والمقارنة داخل المؤسسات متعددة الفروع . (Ruggeri et al., 2023).

1-2-12- مواءمة التعليم مع الكفاءات الرقمية

تفرض الرقمنة إعادة صياغة المناهج التعليمية لتشمل المهارات الرقمية ومهارات التواصل والعمل التعاوني . (Pargmann et al., 2023).

الجدول رقم 2: تلخيص الأهداف المحورية للرقمنة في المحاسبة ومجالاتها

الهدف	مجال التركيز
تعزيز الثقة والشفافية	مصداقية البيانات في السياق الرقمي
الكفاءة وتقليل التكاليف	أتمتة المهام الروتينية
اتخاذ القرار الفوري	تقنيات السحابة والتحليلات التنبؤية
التخصيص	تقارير متكيفة مع الحاجة الاستراتيجية
المرونة الاستراتيجية	دعم قرارات ديناميكية
تغيير الدور المهني	مهارات استراتيجية رقمية
تحسين الخدمات المقدمة للعملاء	استشارات وقيمة مضافة
التنافسية	الاستجابة للتحولات الرقمية
الشمول والمساءلة	مشاركة المواطنين
الحَوْكمة والتقييم	مؤشرات أداء رقمية وتفاعلية
التوحيد والمقارنة	هياكل بيانات موحدة
إصلاح التعليم	التكيّف مع متطلبات السوق الرقمي

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على المراجع التالية: ; Bhimani (2003); Agostino et al. (2021) Jylhä & Syynimaa (2019); Pargmann et al. (2023) ;; Ruggeri et al. (2023) ; Bhimani (2003).

2- التحول من الأنظمة التقليدية إلى أنظمة المحاسبة الإلكترونية (ERP، المحاسبة السحابية)

2-1- الأنظمة المحاسبية التقليدية – طبيعتها وتحدياتها

2-1-1- تعريف الأنظمة التقليدية وخصائصها العامة

تُعرف الأنظمة المحاسبية التقليدية بكونها أنظمة ورقية يدوية، تعتمد على دفاتر الحسابات اليدوية والسجلات الورقية والمصادقات الدورية. وقد تأسست هذه الأنظمة على مبادئ القيد المزدوج، التي وضعها *لوكا باتشولي* عام 1494، ولا تزال مستخدمة في بعض المؤسسات الصغيرة نظرًا لبساطتها وانخفاض تكلفتها. إلا

أنها تتصف ببطئها، وقابليتها للخطأ، وضعف قابليتها للتوسع ومواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث (*Chahal, 2025*).

Chandraو Gupta(2022) يصفان هذه الأنظمة بأنها يدوية، كثيفة الوقت، وتعتمد على كم هائل من الوثائق، كما أنها تفتقر إلى إمكانيات مشاركة البيانات في الزمن الحقيقي، مما يعوق اتخاذ القرارات السريعة. بالمثل، يرى Hogianto(2023) أن هذه الأنظمة "معزولة وظيفيًا"، وتُدار غالبًا بواسطة جداول بيانات ورقية، مما يعوق تكاملها مع باقي وظائف المؤسسة.

2-1-2- القيود والتحديات الأساسية

أشارت الأدبيات إلى العديد من نقاط الضعف في هذه الأنظمة، منها:

- عدم الكفاءة والتكرار في العمليات.
- محدودية التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة.
- الاعتماد الكلي على التحديثات الدورية اليدوية.
- بطء في التقارير، وارتفاع معدلات الخطأ البشري.(Chahal, 2025)

كما يوضح Alrjoub(2008) أن هذه الأنظمة لم تعد قادرة على التعامل مع التعقيدات المتزايدة في بيئة الأعمال الحديثة *Chandra و Gupta* (*2022*) أشارا إلى غياب أدوات الأتمتة، وغياب مسارات التدقيق، والتكامل مع باقي وظائف الأعمال، مما يؤدي إلى ضعف في استجابة المؤسسات لمتطلبات العصر الرقمي.

2-2- التحول الرقمي في المحاسبة

2-2-1- محركات التحول الرقمي

كان التحول الرقمي في المحاسبة استجابة حتمية لمتغيرات السوق، مثل العولمة، والضغوط التنافسية، والتطور التكنولوجي السريع. وقد أدى تفشي جائحة*كوفيد-19* إلى تسريع هذا التحول، كاشفًا عن محدوديات الأنظمة اليدوية، وأبرز الحاجة إلى الوصول السحابي للبيانات والتقارير الفورية (Chandra and Gupta, 2022)

2-2-2- أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) كمرحلة انتقالية

مثلت أنظمة ERP نقطة تحول استراتيجية في الانتقال من المحاسبة اليدوية إلى الرقمية، إذ أدخلت قواعد بيانات مركزية وتكاملًا بين أقسام متعددة مثل التمويل والموارد البشرية والمشتريات. ووفقًا لـ *Alrjoub (2008)*، أدت هذه الأنظمة إلى تحسين الدقة والتكامل الزمني للبيانات المحاسبية.

2-2-3- تحول دور المحاسب

أدى التحول الرقمي إلى إعادة تعريف دور المحاسب، فلم يعد دوره مقتصرًا على تسجيل العمليات المالية، بل أصبح يتضمن تحليل البيانات، إدارة الأنظمة، والمساهمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. بات المحاسب الآن يُنظر إليه كـ"عامل معرفة" يتقن الأدوات الرقمية ويُقدم رؤى تحليلية.(*Alrjoub, 2008*)

2-2-4- العوامل التكنولوجية المُمكّنة

شهدت المحاسبة تطورات تقنية متسارعة من خلال برامج مثل *Tally*و*Peachtree*، وصولًا إلى منصات مثل *QuickBooks*و .*Xero*كما أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي، والبلوكشين، والحوسبة السحابية في أتمتة العمليات، وتعزيز الأمن، وتوفير الوصول الفوري للمعلومات.(*Hogianto, 2023*)

2-2-5- فوائد الأنظمة الرقمية

من أبرز مزايا أنظمة المحاسبة الإلكترونية:

- توفير الوقت وتقليل الأخطاء.
- الوصول من أي مكان وفي أي وقت.
- حفظ البيانات تلقائيًا وتأمينها.
- تقليل الحاجة إلى الوثائق الورقية، وتعزيز الاستدامة البيئية (*Chandra* و.(*Gupta, 2022*

2-2-6- التحديات المرافقة للتحول الرقمي

تشمل التحديات:

- تكاليف التنفيذ الأولية المرتفعة.
- مخاطر أمن المعلومات.
- مقاومة التغيير من قبل العاملين.
- الحاجة إلى تدريب الموظفين وتعزيز الثقافة الرقمية.(*Chahal, 2025*)

2-3- أنظمة المحاسبة الرقمية – الخصائص والمميزات

2-3-1- التعريف والخصائص

تعتمد الأنظمة الرقمية على البرمجيات الحديثة لتقديم وظائف محاسبية تشمل التسجيل، التقارير، التدقيق، والضرائب. وتتميز بإتاحة الوصول الفوري، التحديث التلقائي، والأمان العالي من خلال التشفير (*Hogianto, 2023*).

المحاسبة السحابية هي أحد أشكال هذه الأنظمة، وتُدار من خلال برامج عبر الإنترنت تتيح التعاون الفوري بين المستخدمين والوصول من أجهزة متعددة (*Chandra* و*Gupta, 2022*).

2-3-2- القيمة الاستراتيجية

تتجاوز الأنظمة الرقمية الأتمتة إلى تقديم رؤى تحليلية، وتوقعات مستقبلية، وتعزيز الرقابة الداخلية. وهي أداة استراتيجية تساهم في تعزيز الامتثال، وتحقيق ميزة تنافسية، وتحسين الاستجابة للأسواق العالمية (*Chahal, 2025*).

3-3-2- تحول وظيفة المحاسب

يتطلب الدور الجديد للمحاسب مهارات تحليل البيانات، واستخدام الأدوات الرقمية، وربط الأداء المالي بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.(*Hogianto, 2023*)

4-3-2- التحولات الثقافية والتنظيمية

يتطلب اعتماد المحاسبة الرقمية تغييرات في الثقافة المؤسسية، وإعادة تصميم العمليات، وتعزيز الكفاءة الرقمية للموظفين. وتُعد إدارة التغيير والتدريب المستمر عاملين حاسمين في نجاح التحول (*Alrjoub, 2008*).

5-3-2- التحديات الفنية والتنظيمية

تشمل أبرز التحديات: التهديدات الإلكترونية؛ الاعتماد على الاتصال المستقر بالإنترنت؛ قضايا الخصوصية و ضرورة تأمين الأنظمة وتدريب الموظفين على استخدامها الفعال (Chandra and Gupta, 2022)

4-2- :المقارنة بين الأنظمة التقليدية والرقمية

الجدول رقم 3: مقارنة بين الأنظمة التقليدية والأنظمة الرقمية

الأنظمة الرقمية	الأنظمة التقليدية	البُعد
مؤتمتة بواسطة البرمجيات	يدوية ورقية	نوع العمليات
عن بُعد وفي الزمن الحقيقي	يتطلب الحضور المادي	الوصول
سحابي وتلقائي	يدوي	النسخ الاحتياطي
فوري ومتعدد المستخدمين	محدود وبطيء	التعاون
منخفض (تحقق آلي)	مرتفع (أخطاء بشرية)	معدل الخطأ
آنية وتنبؤية	دورية ومؤجلة	التقارير
تحليلي، استشرافي	وصفي، استرجاعي	دعم القرار
عالية (بلوكشين، سجلات رقمية(	محدودة	الشفافية
مشفر وآمن عبر السحابة	معرض للفقد أو السرقة	الأمان
بدون ورق، يدعمESG	استهلاك ورقي كبير	الاستدامة
منخفضة، فعّالة	مرتفعة، بطيئة	الكلفة والكفاءة

المصدر: من اعداد الباحث

2-5- نظم ERP والمحاسبة السحابية

2-5-1- نظمERP

تُمثل أنظمة ERP العمود الفقري الرقمي للمؤسسات المتوسطة والكبيرة، حيث تدمج وظائف التمويل، الموارد البشرية، المشتريات، وإدارة المخزون. تتيح هذه الأنظمة تكامل البيانات، أتمتة العمليات، وتعزيز الشفافية والمسؤولية المالية .(*Chahal, 2025*) ومن بين أبرز مزاياها:

- إدخالات محاسبية تلقائية.
- تكامل مباشر مع باقي الوظائف.
- سجلات تدقيق دقيقة.
- امتثال تنظيمي مُعزز.

2-5-2- المحاسبة السحابية

تُعد المحاسبة السحابية مثالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر مرونة الوصول، التحديث التلقائي، والأمان العالي، مع انخفاض تكاليف التنفيذ (Chandra and Gupta, 2022). ومن مزاياها:

- الوصول في أي وقت ومن أي مكان.
- التعاون بين فرق متعددة.
- تقليل الحاجة للبنية التحتية التقنية.

2-5-3- مقارنة نظام ERP بالمحاسبة السحابية

جدول رقم 4: مقارنة مبسطة بين أنظمة ERP والمحاسبة السحابية

جوانب المقارنة	أنظمة ERP	المحاسبة السحابية
النطاق	شامل، متعدد الوظائف	مالي ومحاسبي بشكل رئيسي
مكان التنفيذ	داخلي/هجين	سحابي بالكامل
المستخدم الأمثل	المؤسسات المتوسطة والكبيرة	الشركات الصغيرة والمتوسطة
التكلفة	عالية	منخفضة / اشتراك شهري
التحديث والنسخ	يدوي أو داخلي	تلقائي
التكامل	عميق بين الأقسام	أساسي أو جزئي

المصدر: من اعداد الباحث

3-أثر الرقمنة على جودة التقارير المالية

أدت الرقمنة إلى إحداث تحوّل جذري في منظومة التقارير المالية، حيث أعادت تشكيل أبعادها الجوهرية مثل الدقة، والسرعة، والشفافية، والامتثال، ومشاركة أصحاب المصلحة. بدعم من أدوات رقمية كأنظمة تخطيط

موارد المؤسسات(ERP) ، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، ولغة التقارير المالية الموسعة (XBRL)، انتقلت التقارير المالية من كونها وظيفة يدوية مكثفة إلى عملية آلية، فورية، واستراتيجية.

3-1- تعريف التقارير المالية في السياق الرقمي

تُعرّف التقارير المالية بأنها عملية منهجية تهدف إلى جمع وتحليل وعرض البيانات المالية بما يعكس الأداء والمركز المالي للمؤسسة. ومع التحول الرقمي، أصبحت هذه العملية أكثر سرعة ودقة وشفافية، مدعومة بإمكانيات الوصول الفوري، التحقق الآلي من البيانات، والنماذج التنبؤية، مما يعزز من جودة اتخاذ القرار *(Islam et al., 2022)*.

3-2- محاور تأثير الرقمنة على جودة التقارير المالية

3-2-1- تحسين الدقة من خلال الأتمتة والتحقق

ساهمت الرقمنة في تقليل التدخل البشري من خلال أتمتة إدخال البيانات وتصنيفها والتحقق منها. وتوفر الأنظمة الذكية مثل ERP والذكاء الاصطناعي تطبيقًا موحدًا للمعايير المحاسبية، مما يقلل الأخطاء ويعزز الاتساق. كذلك، ساهمت لغة XBRL في تقليل أخطاء النسخ من خلال تنسيق البيانات بصيغة قابلة للقراءة الآلية، رغم استمرار بعض التحديات كالاستخدام الخاطئ للوسوم وغياب الضمان التنظيمي الإلزامي *(Beerbaum et al., 2021)*.

3-2-2- تحسين السرعة والتقارير اللحظية

أصبح بالإمكان إعداد التقارير المالية في الزمن الحقيقي بفضل المنصات السحابية والتكامل بين الأنظمة. أدى ذلك إلى تقليص الزمن المستغرق في إعداد التقارير وتقليل الفجوة الزمنية في تقديم الإفصاحات إلى الجهات التنظيمية، كما ثبت في حالات تطبيق XBRL *(Zhou, 2019; Beerbaum et al., 2021)*.

3-2-3- تعزيز الشفافية وقابلية التدقيق

تتيح النظم الرقمية تتبع سير المعاملات وتوفير سجلات تدقيق محمية ضد التلاعب، لا سيما مع استخدام تقنيات البلوكشين، ما يعزز من موثوقية المعلومات المالية ويعزز الامتثال التنظيمي *(Aljarayhi & Alhajri, 2023)*.

3-2-4- التقييس والامتثال للمعايير المحاسبية

تعمل المنصات الرقمية وفق معايير محاسبية دولية مثلIFRS ، وتوفر تحديثات تلقائية للتغيرات التنظيمية. تقلل الأتمتة من التقديرات الذاتية وتباين القوائم المالية، مما يسهل عمليات المراجعة ويعزز الامتثال، مع ضرورة وجود أطر رقابية داعمة لضمان فعالية هذه العمليات *(Islam et al., 2022)*.

3-2-5- التحليلات المتقدمة والقدرات التنبؤية

أصبحت نظم التقارير المالية الرقمية تتضمن أدوات تحليل مرئي وتنبؤي، مثل أدوات الذكاء الاصطناعي و Tableauو Python، مما يسمح بالتحول من التوثيق التاريخي إلى الإدارة المالية الاستباقية من خلال استباق المخاطر وتحليل الاتجاهات .*(Islam et al., 2022; Aljarayhi & Alhajri, 2023)*

3-2-6- توسيع الوصول وتعزيز تفاعل أصحاب المصلحة

تُوزع التقارير الرقمية عبر لوحات تحكم ومنصات إلكترونية، ما يعزز إمكانية الوصول لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين. وتدعم منصات الحوسبة السحابية التعاون المتزامن، مما يتيح المشاركة الفعالة بين المحاسبين والمستثمرين والجهات الرقابية .*(Aljarayhi & Alhajri, 2023)*

3-2-7- المرونة المؤسسية وكفاءة التكاليف

تسمح الرقمنة بالتكيف السريع مع التغيرات التنظيمية والاقتصادية، كما تُقلل التكاليف عبر أتمتة المهام المتكررة كالتسويات المحاسبية وإعداد التقارير، مع تقليص الحاجة إلى التخزين الورقي واعتماد البنية الرقمية المستدامة .*(Islam et al., 2022)*

3-2-8- أدلة تجريبية من منطقة الشرق الأوسط

أظهرت دراسات إقليمية أن اعتماد الرقمنة في المؤسسات المالية بالشرق الأوسط قد أدى إلى تحسينات ملحوظة في مؤشرات الجودة مثل الملاءمة، القابلية للتحقق، السرعة، وقابلية المقارنة والفهم *(Aljarayhi & Alhajri, 2023)*.

3-2-9- توسيع نطاق التقارير: من FRQ إلىCRQ

تشير الأدبيات الحديثة إلى تطور مفهوم "جودة التقارير المالية (FRQ) "نحو مفهوم أوسع "جودة التقارير المؤسسية"(CRQ) ، يشمل الإفصاحات غير المالية مثل تقارير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية. وتُمكّن الرقمنة هذا التوسع من خلال المنصات الرقمية، رغم وجود تحديات في توحيد معايير الإفصاح عبر القنوات غير المنظمة مثل وسائل التواصل الاجتماعي .*(Aljinović Barać, 2021)*

3-2-10- التحديات والمحددات في عصر الرقمنة

على الرغم من الفوائد، تبقى بعض التحديات قائمة:

- أخطاء التنفيذ (مثل الاستخدام الخاطئ لـXBRL).
- الاعتماد الزائد على الأنظمة الآلية دون رقابة بشرية.
- صعوبة قياس جودة التقارير باستخدام مؤشرات السوق التقليدية في الأسواق غير السائلة أو المعتمدة على التمويل البنكي، مما يستدعي تطوير نماذج تقييم جديدة *(Beerbaum et al., 2021; Aljinović Barać, 2021)*.

ثانيا- البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة

1- تعريف البيانات الضخمة في سياق المحاسبة

1-1- الأسس المفاهيمية والأبعاد الجوهرية

تشير البيانات الضخمة في مجال المحاسبة إلى مجموعات بيانات ضخمة ومعقدة – سواء كانت منظمة، شبه منظمة، أو غير منظمة – تُجمع تلقائيًا من مصادر داخلية وخارجية. وغالبًا ما تتجاوز هذه البيانات قدرة أدوات المعالجة التقليدية، مما يستدعي استخدام تقنيات حوسبة متقدمة لتحليلها بفعالية (*Varma et al., 2021, p. 204; Theodorakopoulos, Thanasas, & Halkiopoulos, 2024, p. 1201*). يُفهم مفهوم البيانات الضخمة من خلال خمسة أبعاد تُعرف بـ"الخمسة:"Vs

- **الحجم (Volume):** الحجم الهائل للبيانات.
- **السرعة (Velocity):** سرعة توليد البيانات ومعالجتها.
- **التنوع (Variety):** تنوع أشكال البيانات، من سجلات محاسبية وفواتير إلى فيديوهات ومحتوى عبر وسائل التواصل.
- **الموثوقية (Veracity):** مصداقية البيانات ودقتها.
- **القيمة (Value):** الفوائد والرؤى المستخلصة من خلال تحليلها (*Mukherjee, Sharma, & Liu, 2025, p. 275*).

تؤطر هذه الأبعاد البيانات الضخمة كمورد معلوماتي ديناميكي يساهم في تحويل المحاسبة من ممارسة تقليدية تعتمد على البيانات التاريخية إلى نشاط تحليلي قائم على الاستبصار واتخاذ القرار المبني على الأدلة.

2-1- الدور التشغيلي للبيانات الضخمة في الوظائف المحاسبية

تعزز البيانات الضخمة عددًا من العمليات المحاسبية المحورية. إذ تسمح تدفقات البيانات عالية السرعة بمراقبة المعاملات بشكل فوري واكتشاف الحالات الشاذة، في حين يُمكن لتنوع البيانات دمج المعلومات المالية التقليدية مع مدخلات غير مالية مثل مراجعات العملاء أو المؤشرات السوقية. وتضمن موثوقية هذه البيانات دقة القرارات، مما يُسهم في تحسين الرقابة الداخلية، وجودة التدقيق، ودقة النماذج التنبؤية (*Mukherjee et al., 2025; Varma et al., 2021*).

3-1- التكامل الاستراتيجي في أنظمة المعلومات المحاسبية

تتجلى القيمة الفعلية للبيانات الضخمة عند دمجها ضمن أنظمة المعلومات المحاسبية، حيث تتيح هذه العملية الرقابة المستمرة، والرصد الاستباقي للأداء، والتحليل التنبؤي. في المقابل، فإن توفر كميات كبيرة من البيانات دون تكاملها ضمن هذه الأنظمة يحدّ من فائدتها الاستراتيجية. لذلك، يُعد التكامل المؤسسي شرطًا

أساسيًا للاستفادة المثلى من البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء التشغيلي (*Varma et al., 2021, p. 204*).

1-4- الاعتبارات التقنية والحوسبية

تتميز البيانات الضخمة بمتطلبات تقنية تختلف عن البيانات التقليدية، حيث تحتاج إلى تقنيات الحوسبة المتوازية وأدوات معالجة متقدمة. فالبيانات المتولدة من وسائل التواصل الاجتماعي، والأجهزة المحمولة، والمجسات الرقمية، لا يمكن التعامل معها باستخدام البرمجيات التقليدية. وبالتالي، تعتمد بيئات البيانات الضخمة على أطر برمجية متطورة لاستخلاص القيمة من مصادر متنوعة (*Mukherjee et al., 2025, p. 275*). وقد أسهم ذلك في إعادة تشكيل دور المحاسب ليشمل مهارات في هندسة البيانات والتحليل التفسيري.

1-5- التميّز عن التقنيات الرقمية الأخرى

رغم ارتباطها بالتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (البلوك تشين) والحوسبة السحابية، إلا أن البيانات الضخمة تشكّل مجالًا مستقلًا بذاته، له أدواته وبنيته وتحدياته الخاصة. فهي ليست فرعًا من هذه التقنيات، بل إطار معلوماتي يتفاعل معها دون أن يندمج بها، ويتمثل تفرّدها في التركيز على حجم وتنوّع البيانات، مما يمنحها تأثيرًا مستقلاً على مهنة المحاسبة.(*Varma et al., 2021, p. 205*)

1-6- أثر البيانات الضخمة على تطوّر الممارسة المحاسبية

تُحدث البيانات الضخمة تحولًا جذريًا في الممارسة المحاسبية، من خلال دعم عمليات التدقيق المستمر، والتقييم الآلي للمخاطر، والتنبؤات المالية المبنية على التحليل. وهو ما يُعبر عن انتقال من تحليل البيانات التاريخية إلى التنبؤ واتخاذ القرار الاستراتيجي، مما يعزز قدرة المؤسسات على التكيف والاستجابة بشكل أكثر مرونة.(*Varma et al., 2021, p. 204*)

1-7- توسيع مصادر البيانات المحاسبية

بينما كانت المحاسبة التقليدية تركز على البيانات المالية المنظمة مثل القوائم المالية وتقارير الضرائب، فإن الممارسات الحديثة باتت تعتمد أيضًا على البيانات غير المنظمة والمصادر الخارجية لفهم الأسواق وسلوك المستهلكين والاتجاهات الاقتصادية العامة. وهذا الاتساع في نطاق البيانات يعزز من دقة الأحكام المهنية ويعكس أهمية المعطيات الفورية والسياقية في المحاسبة الحديثة.(*Mukherjee et al., 2025, p. 275*)

1-8- البيانات الضخمة كأداة لتقليص عدم اليقين

من خلال دمج البيانات المنظمة وغير المنظمة، تُمكّن البيانات الضخمة المحاسبين من تقليل الاعتماد على الافتراضات، وتعزيز الحكم المهني القائم على الأدلة. فتقييم متغيرات معقدة كرضا العملاء أو مخاطر سلسلة

التوريد بات أكثر دقة، مما يحسّن من جودة التخطيط المؤسسي والمواءمة الاستراتيجية (*Mukherjee et al., 2025, pp. 275–276*).

1-9- الانعكاسات على البحث والنظرية المحاسبية

تتحدى البيانات الضخمة النظريات المحاسبية التقليدية من خلال تقديم أنواع بيانات يصعب قياسها أو تصنيفها، كالفيديوهات والصور ومخرجات أجهزة الاستشعار. وهذا يدعو الباحثين إلى تبنّي مناهج متعددة التخصصات، واعتبار البيانات الضخمة مجموعة من الأدوات والهياكل المتطورة، مما يفتح آفاقًا بحثية جديدة ويتطلب نماذج نظرية تتماشى مع تعقيدات البيانات الحديثة.(*Varma et al., 2021, pp. 230–231*)

جدول رقم 5: الأبعاد الأساسية للبيانات الضخمة في المحاسبة

البُعد	الشرح
طبيعة البيانات	منظمة، شبه منظمة، وغير منظمة، تُجمع آليًا من مصادر متعددة
الدور في المحاسبة	يدعم الحكم المهني واتخاذ القرار، خاصة في المهام غير المؤتمتة
التكامل مع الأنظمة	يُعد التكامل شرطًا للاستفادة من التحليلات التنبؤية ومراقبة الأداء
النطاق التقني	مستقل عن، لكنه متكامل مع، الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والحوسبة السحابية
الأثر على الممارسة	يُحسن من جودة التدقيق وإدارة المخاطر والتنبؤ والتحليل التشغيلي
الانعكاسات البحثية	يُعيد تعريف المفاهيم والنماذج النظرية لمواءمة تطورات البيانات

2- الأدوات والتقنيات المستخدمة في محاسبة البيانات الضخمة

1-2- أدوات التصور البياني وتحليل البيانات

تعتمد المحاسبة الحديثة على أدوات تصور البيانات مثل Tableau وQlikView وPower BI، التي تقوم بتحويل الأرقام الخام إلى لوحات معلومات مرئية قابلة للفهم. وتُساعد هذه الأدوات المحاسبين على رصد الاتجاهات واكتشاف الانحرافات وتفسير مؤشرات الأداء بسرعة، مما يُعزز اتخاذ القرار ويجعل البيانات المعقدة متاحة أيضًا لأصحاب المصلحة غير التقنيين.(*Theodorakopoulos et al., 2024*)

2-2- تطبيقات التعلم الآلي

يلعب التعلم الآلي دورًا جوهريًا في أتمتة المهام مثل كشف الاحتيال، وتصنيف المصروفات، والتنبؤ المالي. وتشمل تقنياته التحليل الانحداري، وأشجار القرار، والشبكات العصبية، والتجميع العنقودي. تُقلل هذه التقنيات من الاعتماد على التقدير البشري، وتُحسّن من دقة التحليل، وتُسهم في توسيع نطاق العمليات المحاسبية في بيئات غنية بالبيانات.(*Theodorakopoulos et al., 2024*)

3-2- بنية الحوسبة السحابية

تُعد البنية التحتية السحابية عنصرًا أساسيًا لمعالجة البيانات الضخمة، حيث تتيح منصات مثل *AWS* و*Microsoft Azure*، إلى جانب أنظمة محاسبية مثل *QuickBooks Online* و*Xero*، الوصول الفوري للبيانات، وتخزينًا مرنًا، وقدرات حوسبة عالية. كما تدعم هذه المنصات مشاركة البيانات بين الوظائف المختلفة وتُعزز بيئة محاسبية ديناميكية.(*Theodorakopoulos et al., 2024, pp. 1203–1204*)

2-4- تقنية البلوك تشين لتعزيز الثقة والأمان

تُسهم تقنية البلوك تشين في تحقيق الشفافية والثبات في المعاملات، وتوفير سجل تدقيق غير قابل للتلاعب. ومن خلال اللامركزية في التحقق من البيانات، تضمن هذه التقنية مصداقية التقارير المالية الرقمية، وتُعزز الامتثال للمتطلبات التنظيمية في الزمن الحقيقي(*Theodorakopoulos et al., 2024, pp. 1203–1204*).

3- التحديات والقيود المرتبطة باستخدام البيانات الضخمة في المحاسبة

3-1- قضايا جودة البيانات وسلامتها

تُعد جودة البيانات من أبرز المعوقات التي تواجه تبنّي البيانات الضخمة في المجال المحاسبي. فعادةً ما تتسم البيانات المُجمعة من أنظمة متعددة بعدم الاتساق، وقد تكون مكررة، أو غير مكتملة، أو تفتقر إلى الهيكلية المناسبة، مما يؤدي إلى إضعاف دقة التحليلات وتقويض فعالية القرارات المستندة إليها. ويظل الحفاظ على سلامة البيانات وتماسكها من التحديات الجوهرية التي تعترض هذا المجال (*Theodorakopoulos et al., 2024*).

3-2- مخاطر الأمان والخصوصية

نظرًا للطبيعة الحساسة للبيانات المحاسبية، تُعد الأمن السيبراني مسألة بالغة الأهمية. فاعتماد المؤسسات على منصات سحابية تابعة لأطراف خارجية يزيد من احتمالية التعرض للتهديدات الإلكترونية، مما يتطلب إنشاء أطر حماية قوية للبيانات، والامتثال للوائح التنظيمية الصارمة من أجل منع الاختراقات وضمان حماية المعلومات المالية.(*Theodorakopoulos et al., 2024*)

3-3- فجوة المهارات لدى المهنيين المحاسبيين

يتطلب دمج البيانات الضخمة في الممارسات المحاسبية امتلاك خبرات في التحليل الإحصائي، والبرمجة، وعلوم البيانات (مثل استخدام لغات Python أوR)، وهي مهارات لا تدخل ضمن المقررات التقليدية للتعليم المحاسبي. وتؤدي هذه الفجوة المعرفية إلى عرقلة تبنّي الأدوات القائمة على البيانات، وزيادة الاعتماد على مختصين خارجيين في تحليل البيانات.(*Theodorakopoulos et al., 2024*)

4-3- محدودية التوافق مع الأنظمة القديمة

لا تزال العديد من المؤسسات تعتمد على أنظمة محاسبية قديمة تفتقر إلى القدرة على التفاعل مع منصات التحليل الحديثة. وتؤدي هذه الأنظمة إلى عوائق بنيوية تمنع تدفق البيانات في الزمن الحقيقي، وتُعيق تحقيق الفوائد الكاملة من تحليلات البيانات الضخمة (*Theodorakopoulos et al., 2024, pp. 1204–1205*).

4- أثر البيانات الضخمة على الوظائف المحاسبية الجوهرية

4-1- التقارير المالية

أحدثت البيانات الضخمة ثورة في إعداد التقارير المالية من خلال تمكين توليد تقارير آلية في الزمن الفعلي، تتسم بالدقة والديناميكية. كما تُعزز التحليلات التنبؤية قدرة المحاسب على التوقع السليم للإيرادات وإدارة المخاطر، مما يزيد من القيمة الاستراتيجية والملاءمة الزمنية للإفصاحات المالية (*Theodorakopoulos et al., 2024, p. 1205*).

4-2- التدقيق المحاسبي

استفاد التدقيق الحديث من البيانات الضخمة عبر تحليل مجموعات بيانات شاملة، بديلًا عن العينات التقليدية. ويسمح هذا النهج بتضمين البيانات المنظمة (مثل السجلات المالية) وغير المنظمة (مثل رسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي)، مما يُعزز من اكتشاف الاحتيال ويوفر رؤى أعمق حول سلوك المؤسسة والمخاطر المحتملة.(*Theodorakopoulos et al., 2024, pp. 1205–1206*)

4-3- إدارة التكاليف

تتيح البيانات الضخمة إمكانية المراقبة الفورية للتكاليف وتحليلها بدقة من خلال أدوات تحليلية متقدمة. يُسهم ذلك في اكتشاف مواطن الهدر، والتنبؤ بالنفقات المستقبلية، وتحسين تخصيص الموارد، مما يعد أمرًا بالغ الأهمية في بيئات اقتصادية متقلبة.(*Theodorakopoulos et al., 2024, p. 1206*)

4-5- التقارير المتعلقة بالاستدامة ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية

تُسهل البيانات الضخمة دمج مؤشرات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) في الإطار المحاسبي، حيث تُمكّن من جمع وتحليل مؤشرات غير مالية مثل انبعاثات الكربون، ورفاهية الموظفين، وأخلاقيات سلاسل التوريد. ويُعزز ذلك من الشفافية، ويضمن الامتثال للمعايير العالمية في تقارير الاستدامة (*Theodorakopoulos et al., 2024, p. 1206*).

4-6- الامتثال التنظيمي

تُسهم أدوات جمع البيانات الآلية والتقارير الذكية في تسهيل الالتزام بالأطر التنظيمية. كما تُتيح البيانات الضخمة مراقبة فورية للامتثال، وتحسين دقة سجلات التدقيق، وتقليل مخاطر العقوبات القانونية، مما يمنح المؤسسات الملتزمة ميزة تنافسية في السمعة.(*Theodorakopoulos et al., 2024, p. 1206*)

4-7- الأخلاقيات وحوكمة البيانات

تُحتّم الاعتمادية المتزايدة على البيانات ضمن الأنظمة المالية الحاجة إلى أطر حوكمة أخلاقية واضحة. لذا، يتعيّن على المؤسسات وضع سياسات صارمة لضمان الشفافية، والاستخدام العادل للبيانات، والمساءلة، للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وصون نزاهة التقارير المالية (*Theodorakopoulos et al., 2024, p. 1206*).

جدول رقم 6: الأدوات والتحديات والأثر الوظيفي

الفئة	العناصر الرئيسة
الأدوات والتقنيات	Tableau، Power BI، خوارزميات التعلم الآلي، منصات سحابية، البلوك تشين
التحديات	جودة البيانات، الأمن السيبراني، فجوة المهارات، عدم التوافق مع الأنظمة القديمة
الأثر الوظيفي	التقارير المالية، التدقيق، إدارة التكاليف، تقارير الاستدامة، الامتثال، الحوكمة

المصدر: من اعداد الباحث

5- مقاربات تحليل البيانات والأدوات الكمية للنمذجة المالية

1-5- أنواع المقاربات التحليلية

1-1-5- التحليل الوصفي(Descriptive Analytics)

يشكّل التحليل الوصفي المرحلة الأساسية في عملية التحليل المالي، حيث يُستخدم لاستعراض البيانات التاريخية، واكتشاف الأنماط، وتحديد الانحرافات. من خلال لوحات المعلومات التفاعلية وأدوات التصور البياني، يتمكن متخذو القرار من التعرف على المؤشرات المالية الرئيسية والمخاطر التشغيلية. يُعزز هذا النوع من التحليل الشفافية ويساعد في تقييم فعالية الاستراتيجيات الحالية، مجيبًا عن السؤال: "ما الذي حدث؟"(*Elumilade et al., 2023, p. 4*)

2-1-5- التحليل التنبؤي(Predictive Analytics)

يعتمد التحليل التنبؤي على النماذج الإحصائية وتقنيات التعلم الآلي لاستشراف الاتجاهات والمخاطر المالية المستقبلية. من خلال تحليل البيانات التاريخية واللحظية، يمكن التنبؤ بتحولات السوق، أو حالات التعثر الائتماني، أو الاحتيال المالي. وتُعد هذه التقنية ضرورية في اتخاذ قرارات استباقية، خاصة في مجالات تقييم الجدارة الائتمانية، والإقراض، وإدارة الاستثمار، مجيبة عن السؤال: "ما الذي يُحتمل أن يحدث؟" (*Elumilade et al., 2023, pp. 4–5*)

5-1-3- التحليل الوصفي الإرشادي(Prescriptive Analytics)

يتجاوز هذا النوع من التحليل التنبؤ، ليقدم توصيات فعلية بالإجراءات المثلى في ظل ظروف معينة. ويعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمحاكاة سيناريوهات مختلفة واقتراح خيارات استراتيجية، لا سيما في مجالات كشف الاحتيال والامتثال التنظيمي. يجيب هذا التحليل عن السؤال: "ما الذي ينبغي علينا فعله؟"، ويكتسب أهمية خاصة في البيئات المالية الديناميكية عالية المخاطر (*Elumilade et al., 2023, p. 4*).

5-2- الأدوات الكمية للنمذجة المالية

5-2-1- برنامج إكسل والإضافات التحليلية

يُعد Microsoft Excel أداة أساسية في النمذجة المالية، ويزداد فاعليته باستخدام إضافات مثل *StatTools* و *PrecisionTree*و*SolverTable*. تُمكّن هذه الإضافات المستخدمين من إجراء تحليلات إحصائية متقدمة، ومحاكاة سيناريوهات، وتحسين القرارات، مما يقلل من الأخطاء اليدوية ويدعم التخطيط المالي القائم على بيانات دقيقة (*Albright, Winston, & Zappe, 2011, p. xiv*).

5-2-2- تحليل الانحدار(Regression Analysis)

يُستخدم تحليل الانحدار بشكل واسع في التنبؤ المالي، إذ يسمح بتقدير العوائد، والتكاليف، والإيرادات، بالاعتماد على المتغيرات التاريخية والمؤشرات الإحصائية مثل معامل التحديد (R^2) والقيم الاحتمالية (p-values) (*Albright et al., 2011, pp. 529–667*).

5-2-3- نمذجة المحاكاة(Simulation Modeling)

تُعد المحاكاة، وخاصة باستخدام أداة *@RISK*، ضرورية لتحليل السيناريوهات غير المؤكدة. فهي تتيح تقديرات احتمالية بناءً على عدد كبير من التكرارات، مما يدعم القرارات المستندة إلى المخاطر في مجالات مثل الاستثمار وإدارة التدفقات النقدية (*Albright et al., 2011, pp. 917–1054*)

5-2-4- تقنيات التحسين الرياضي(Optimization Techniques)

تُستخدم نماذج التحسين الخطي والمتعدد لدعم اتخاذ قرارات مالية مثلى ضمن قيود معينة، مثل الموازنة الرأسمالية وتقليل التكاليف. تسهم هذه النماذج في اتخاذ قرارات عقلانية تعتمد على الكفاءة (*Albright et al., 2011, p. 896*)

6- التحليلات المتقدمة وأنظمة الذكاء المالي وأنظمة دعم القرار

6-1- النمذجة التنبؤية والأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي

تعتمد الأنظمة المالية الحديثة على التحليلات المتقدمة التي تشمل النماذج التنبؤية، والتعلم الآلي، والتنقيب في البيانات لتقديم تصورات مستقبلية دقيقة، وتحويل القرارات من استجابات تقليدية إلى استراتيجيات استباقية. (*Adewale, Olorunyomi, & Odonkor, 2023, pp. 36–37*)

6-1-1-التحليل الفوري(Real-Time Analytics)

توفر الأنظمة الفورية إمكانية الوصول المستمر إلى البيانات المحدثة، مما يعزز من فهم المخاطر والسيولة والظروف السوقية بشكل لحظي، وهو أمر حاسم في البيئات المالية المتقلبة (*Adewale et al., 2023, p. 38*).

6-1-2- معالجة اللغة الطبيعية(NLP)

تُستخدم تقنيات NLP لتحليل البيانات غير المنظمة مثل منشورات وسائل التواصل والأخبار، مما يُمكّن من التنبؤ المبكر باتجاهات السوق من خلال تحليل المشاعر العامة (*Adewale et al., 2023, p. 33*).

6-1-3- التعلم الآلي في إدارة الاستثمار

يعالج التعلم الآلي كميات ضخمة من البيانات المالية والسلوكية لدعم إعادة توازن المحافظ الاستثمارية بشكل مستمر، وتحسين استراتيجيات الاستثمار (*Adewale et al., 2023, p. 37*).

6-1-4- إعداد الموازنات الاستراتيجية

يساعد التعلم الآلي أيضًا في التنبؤ باحتياجات الموارد واكتشاف أوجه القصور في الوقت الحقيقي، مما يدعم الموازنات الديناميكية (*Adewale et al., 2023, p. 37*).

6-1-5- التقارير المالية الفورية

تُستبدل التقارير الدورية بلوحات معلومات فورية، ما يعزز من سرعة الاستجابة ويوفّر توافقًا استراتيجيًا أفضل مع أداء المؤسسة (*Adewale et al., 2023, p. 37*).

6-1-6- كشف المخاطر

تُمكن المحاكاة المعززة بالذكاء الاصطناعي من التعرف على المخاطر المالية والسمعة قبل حدوثها، عبر تحليل متكامل لتدفقات البيانات (*Adewale et al., 2023, p. 36*).

6-1-7- التعرف على الأنماط

يسهم التنقيب في البيانات في الكشف عن أنماط معقدة وانحرافات دقيقة، مما يُحسن دقة التنبؤ وضبط التكاليف وتقسيم السوق (*Adewale et al., 2023, p. 37*).

6-2- نظم دعم القرار(DSS)

6-2-1- الوظائف الأساسية

تدمج نظم دعم القرار تقنيات التعلم الآلي والإحصاء والتصور البياني لتحويل البيانات المالية إلى رؤى قابلة للتنفيذ، مما يُسهم في عمليات التخطيط الاستثماري وتقييم المخاطر (*Ionescu & Diaconita, 2023, p. 11*).

6-2-2- التكامل مع مخازن البيانات(Data Warehouses)

يُعزز ربط DSS بمستودعات البيانات من موثوقية التحليلات، من خلال ضمان الوصول الفوري إلى بيانات دقيقة ومعتمدة، وهو أمر ضروري للامتثال والتنبوء المالي (*Ionescu & Diaconita, 2023, p. 11*).

7- تقنيات البنية التحتية والتحليل القائم على البيانات

7-1- التنقيب في البيانات من أجل رؤى استراتيجية

يُعد التنقيب في البيانات أداة أساسية لاستخلاص أنماط خفية وعلاقات غير ظاهرة من قواعد البيانات المالية الضخمة. وتتمثل أهميته الاستراتيجية في قدرته على تحسين دقة النماذج التنبؤية، وتعزيز فهم سلوك العملاء، والتنبؤ بالاحتيال، واتخاذ قرارات قائمة على معرفة أعمق بالأسواق والعمليات التشغيلية. (*Ionescu & Diaconita, 2023, p. 11*)

7-2- التحليل التنبؤي للتخطيط المالي

يبني التحليل التنبؤي تقديراته المستقبلية بالاعتماد على بيانات تاريخية وفورية ونماذج إحصائية وتقنيات التعلم الآلي. وتتيح هذه التقديرات التنبؤ بسيناريوهات مثل تقلبات السوق أو تعثر العملاء، مما يعزز القدرة على تخصيص الموارد بشكل أكثر فاعلية في ظل ظروف مستقبلية غير مؤكدة (*Ionescu & Diaconita, 2023, p. 11*).

7-2- التعلم الآلي للأتمتة الذكية

يُعيد التعلم الآلي تشكيل أتمتة العمليات المالية من خلال قدرته على التعلم الذاتي من البيانات، والتكيف مع الأنماط المتغيرة، وتحسين الأداء بدون إعادة برمجة صريحة. وتُستخدم هذه التقنيات في تصنيف المعاملات، وتقييم المخاطر لحظيًا، وتقديم توصيات استثمارية دقيقة (*Ionescu & Diaconita, 2023, p. 11*).

7-3- التحليل الفوري باستخدام Apache Spark وKafka

نظراً للحاجة إلى القرارات الفورية في القطاع المالي، تم اعتماد تقنيات مثل *Apache Spark*و *Apache Kafka*:

- **Apache Spark** نظام حوسبة موزعة عالي السرعة، يُستخدم في حالات مثل كشف الاحتيال والتداول الخوارزمي وتصنيف العملاء في الزمن الحقيقي.

- **Apache Kafka** منصة قوية لبث البيانات عالية التردد، تُمكن من معالجة فورية للمعاملات وتقييم المخاطر والتنبيهات.

يُشكل هذان النظامان معًا بنية تحتية قوية للعمليات المالية الحساسة للزمن (*Ionescu & Diaconita, 2023, p. 12*).

7-4- تقنيات التخزين القابلة للتوسع: قواعد بيانات NoSQL وبحيرات البيانات

تُعد البُنى المعمارية الفعالة لتخزين البيانات من العوامل الحاسمة في إدارة الحجم والسرعة والتنوع المتزايد للبيانات المالية.

- **قواعد بيانات NoSQL** صُمّمت لمعالجة البيانات شبه المنظمة وغير المنظمة، وذلك باستخدام نماذج مرنة غير قائمة على مخططات تقليدية، مثل: أزواج المفتاح والقيمة، ومستودعات الوثائق، وقواعد البيانات البيانية. وتُستخدم هذه القواعد في تطبيقات مالية تشمل تتبع سلوك العملاء، وتحليل المشاعر، وتقييم الجدارة الائتمانية البديلة.
- **بحيرات البيانات (Data Lakes)** تمثّل مستودعات مركزية لتخزين البيانات الأولية بصيغتها الأصلية، سواء كانت منظمة (مثل القوائم المالية) أو غير منظمة (مثل ملفات السجل وبيانات المستشعرات). وتُعد هذه البحيرات مناسبة جدًا لأنظمة التحليل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.

بفضل قابليتها العالية للتوسع ومرونتها، تُتيح هذه التقنيات للمؤسسات المالية إمكانية استغلال مصادر بيانات متنوعة تتجاوز قيود أنظمة قواعد البيانات التقليدية الصارمة (*Ionescu & Diaconita, 2023, pp. 12–13*).

7-5- نظم اتخاذ القرار المعززة بالذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرًا جوهريًا في نظم اتخاذ القرار المالي، لما يوفره من أتمتة قائمة على البيانات وقدرات استدلال سياقية متقدمة. وقد تطورت النماذج المبنية على القواعد إلى نماذج أكثر تعقيدًا، تشمل التعلم العميق والتعلم غير المُراقب، القادرة على التعرف على الأنماط المعقدة دون الحاجة إلى بيانات معنونة.

تُستخدم هذه النظم في تطبيقات مالية متعددة، مثل: الكشف الفوري عن الاحتيال، المنصات الاستشارية الآلية (robo-advisors)، والتنبؤات الاستراتيجية. ومن خلال معالجتها لكميات ضخمة من البيانات متعددة الأنماط (النصوص، الأرقام، السلوك)، تُقدم هذه الأدوات مستويات عالية من الدقة والاستقلالية، مما يُعزز اتخاذ القرار في بيئات تتسم بعدم اليقين.(*Ionescu & Diaconita, 2023, pp. 10–11*)

8- التكامل التنظيمي والمعمارية النظامية

8-1- سير العمل لتكامل البيانات

يتطلب التحليل المالي عالي الجودة اتباع عملية هيكلية تشمل: الوصول إلى البيانات، تنظيفها، تحويلها، وتحميلها ضمن أنظمة التحليل المناسبة (*Ren, 2022, p. 4*).

8-2- منصات الذكاء المرئي

تُسهّل لوحات المعلومات والتقارير المرئية تفسير البيانات المالية المعقدة، وتُعزز من اتخاذ القرار اللحظي. (*Ren, 2022, p. 4*)

8-3- أنظمة مراقبة المخاطر

تُستخدم نماذج هرمية لتحليل مؤشرات المخاطر، مثل العائد على حقوق الملكية ونسب دوران الأصول، بما يُمكّن من التدخل السريع في الوقت المناسب (*Ren, 2022, p. 8*).

8-4- النماذج الرياضية للتحسين

تُطبق النماذج الرياضية نظرية التحكم لمحاكاة السيناريوهات المالية ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة (*Ren, 2022, pp. 4–5*).

8-5- المنصات المالية المركزية

تُسهم أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) المتكاملة في تجميع البيانات وتبسيط سير العمل، وتحسين دقة التقارير ودعم الإشراف الاستراتيجي (*Ren, 2022, pp. 6–9*).

8-6- الأنظمة المالية الذكية

تدمج المعمارية الذكية بين الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وأدوات جمع البيانات في الزمن الحقيقي (مثلRFID)، بهدف دعم التخطيط المالي الذكي (*Ren, 2022, p. 8*).

7- الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر

7-1- المراقبة اللحظية للمخاطر

أسهم الذكاء الاصطناعي في إحداث تحول جذري في طرق مراقبة وإدارة المخاطر المالية، حيث يتيح المراقبة اللحظية المستمرة للمؤشرات المالية الحرجة. بخلاف النُهج التقليدية التي تعتمد على المراجعات الدورية، فإن الأنظمة المعززة بالذكاء الاصطناعي تعمل بشكل ديناميكي، محلّلة بيانات ضخمة ومُتغيرة للكشف عن التهديدات الناشئة فور حدوثها. يشمل ذلك تقييم التقلبات في التصنيفات الائتمانية، والسيولة، وتقلبات السوق، والأنماط غير الطبيعية في المعاملات (*Elumilade et al., 2023, p. 5*)

2-7- التقييم الائتماني البديل

توسّع نماذج التعلم الآلي نطاق تقييم الجدارة الائتمانية عبر دمج مصادر بيانات بديلة، تتجاوز السجلات المالية التقليدية، مثل: أنماط استخدام الهاتف المحمول، التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والسلوك الرقمي العام. يُتيح هذا المنهج تعددي الأبعاد تقييمًا أدق لموثوقية المقترضين، خاصة في الفئات غير المخدومة أو التي تفتقر إلى تاريخ ائتماني رسمي (*Elumilade et al., 2023, p. 5*).

8- السيناريوهات المالية التطبيقية

8-1- تطبيقات عملية للأدوات الكمية

تُستخدم أدوات مثل تحليل الانحدار، ونمذجة المحاكاة، وتقنيات التحسين لحل مشكلات مالية واقعية تحت درجات متفاوتة من المخاطر.

- **تحليل الانحدار**: يُستخدم لتوقع تكاليف مثل استهلاك وقود التدفئة، استنادًا إلى بيانات تاريخية وعوامل مؤثرة.
- **المحاكاة**: تُستخدم لتقييم كفاية التمويل التعليمي على المدى البعيد، من خلال إسقاط النتائج المحتملة للاستثمار.
- **التحسين**: يُستخدم في استراتيجيات التحوّط للحد من مخاطر السوق المالية عبر تشكيل مراكز وقائية مبنية على توقعات التقلبات (*Albright, Winston, & Zappe, 2011*).

8-2- تحسين المحافظ الاستثمارية

أحرزت النماذج المعززة بالذكاء الاصطناعي تقدمًا ملحوظًا في إدارة المحافظ، من خلال دمج المؤشرات المالية التقليدية مع البيانات البديلة (مثل المؤشرات الجيوسياسية والمعنويات السوقية الفورية). تُستخدم منصات robo-advisors المعتمدة على ML لأتمتة بناء المحافظ وإعادة توازنها بما يتماشى مع تفضيلات المستثمر وأهدافه ومخاطر السوق (*Elumilade et al., 2023, p. 6*).

8-3- التنبؤ المالي

أدت نماذج التعلم الآلي إلى تحسين كبير في دقة التنبؤ المالي، من خلال معالجة البيانات اللحظية وتحديث النماذج باستمرار. تدعم هذه النماذج تقديرات أكثر دقة للسيولة، واحتياجات الميزانية، ومتطلبات رأس المال، ما يُعزز الاستقرار المؤسسي في بيئات متقلبة (*Elumilade et al., 2023, p. 6*)

8-4- تقييم الأداء المالي

يتطلب تقييم الأداء المالي أكثر من مجرد قياس العوائد المطلقة؛ بل يستلزم ربطها بالمخاطر المتكبدة. تُستخدم مقاييس مثل **نسبة شارب** و**نسبة سوريتنو** لتقييم مدى ملاءمة العوائد للمخاطر. يمكن تعزيز هذه المؤشرات

باستخدام أدوات تحليل لحظي تشمل تقلبات السوق، والاضطرابات الخارجية، والسلوك الاستثماري. (*Elumilade et al., 2023, p. 6*)

جدول رقم 7 : الأدوات التحليلية وتطبيقاتها

الأداة / التقنية	الوظيفة الأساسية
تحليل الانحدار	التنبؤ بالأداء والتكاليف
المحاكاة	التخطيط تحت ظروف عدم اليقين
نماذج التحسين	تخصيص الموارد
التعلم الآلي	التنبؤ، استراتيجيات الاستثمار، تحليل المخاطر
التحليل الفوري	الاستجابة السريعة، فهم السوق اللحظي
NLPوتحليل المشاعر	التنبؤ السلوكي
إضافات Excel (@RISK وغيرها	النمذجة، المحاكاة، التحسين
التنقيب في البيانات	التعرف على الأنماط وتقسيم السوق
نظم دعم القرار	تحويل البيانات إلى رؤى قابلة للتنفيذ
تكامل مستودعات البيانات	تعزيز العمق التحليلي والدقة

المصدر: من اعداد الباحث

ثالثا- الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في المحاسبة

1- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدقيق وإدارة المخاطر والتقارير المالية

1-1- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر

1-1-1- الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر المالية

يُستخدم الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المالية عبر نماذج التنبؤ مثل النموذج الرمادي (GM) الذي يعتمد على نافذة انزلاقية لمدة 30 يومًا للتنبؤ بحركات قصيرة المدى في الأسواق. أثبت هذا النموذج فعاليته في الأزمات وتقلبات السوق، حيث يتفوق على الأساليب التقليدية في تحسين العوائد واستقرار المحافظ الاستثمارية.(Škrinjarić, 2023, p.16–28)

1-1-2-اكتشاف المخاطر عالية الأبعاد وتحليل الاحتيال

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا حاسمًا في تحليل البيانات المالية ذات الأبعاد العالية، وكشف الأخطاء الجوهرية والاحتيال. يتم دمج الشبكات العصبية مع تحليل المكونات الرئيسية لقياس المخاطر واكتشاف الاحتيال عبر مؤشرات هيكلية وتشغيلية تُستخدم لتقييم المخاطر التدقيقية المستمرة(Li, 2020, p.208–209).

1-1-3- التقييم التنبؤي للمخاطر وتصنيفها

يعزز الذكاء الاصطناعي إدارة المخاطر عبر نماذج متقدمة لتقييم المخاطر، باستخدام الأنظمة الخبيرة وخوارزميات التعلم الخاضع للإشراف. تشمل الأساليب المستخدمة الانحدار اللوجستي، أشجار القرار، والشبكات العصبية لاكتشاف الشذوذ والتقارير الاحتيالية.(Primus, 2024, p.23–26)

1-1-4 - دمج البيانات الخارجية وغير المهيكلة

يُسهم دمج البيانات الخارجية مثل التحديثات التنظيمية وحركة الأسواق في تحسين نماذج المخاطر المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، مما يسمح بتوقع السيناريوهات عالية المخاطر. كما تُستخدم أدوات مثل التنقيب النصي لتحليل البيانات غير المهيكلة مثل البريد الإلكتروني والعقود للكشف عن الأنماط المشبوهة (Rajput & Katamba, 2024, p.5521).

1-1-5- إدارة المخاطر التنبؤية والامتثال التنظيمي

تسهم نماذج الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن مخاطر الائتمان واضطرابات سلسلة التوريد، كما تدعم أنظمة مثل مكافحة غسل الأموال (AML) ومعرفة العميل (KYC) من خلال مراقبة المعاملات بشكل مستمر وإصدار تنبيهات عند ظهور أنماط مشبوهة.(Rajput & Katamba, 2024, p.5522)

1-1-6- التقييم الديناميكي والمستمر للمخاطر

يشير Yang (2025) إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على الانتقال من التقييمات الدورية إلى التقييم المستمر للمخاطر، إذ تقوم نماذج التعلم الآلي بتحديث ملفات المخاطر تلقائيًا عند ورود بيانات جديدة، ما يدعم الكشف الفوري عن الأخطاء الجوهرية ويضمن جودة التدقيق في البيئات الغنية بالبيانات. كما تسمح هذه النماذج بالتنبؤ الدقيق بالمخاطر المستقبلية عند تدريبها على بيانات تاريخية (Yang, 2025, p.5).

1-1-7- الرسوم البيانية المعرفية في كشف مخاطر الامتثال

يُبرز Yang كذلك أهمية الرسوم البيانية المعرفية الخاصة بالمجالات المهنية، والتي تعتمد على تراكم سنوات من البيانات التدقيقية لربط السلوك المؤسسي بالمعايير التنظيمية، وتمكين التحليل القائم على الاستدلال، مما يعزز آليات الرقابة الداخلية والالتزام (Yang, 2025, p.7).

1-1-8- إدارة المخاطر في سياق قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act)

يشير Schuett (2023) إلى أن إدارة المخاطر بموجب قانون الذكاء الاصطناعي هي عملية مستمرة تتطلب التعرّف المتكرر على المخاطر وتقييمها ومعالجتها بما يتناسب مع طبيعة النظام. ويستدعي ذلك تحديثات دورية لضمان التعامل مع المخاطر الجديدة في الوقت المناسب .(Schuett, 2023, p.2–4) كما يبرز ضرورة المراقبة المستمرة أثناء التشغيل للكشف عن أي تراجع في الأداء أو ظهور مخاطر جديدة، مع

أهمية التوثيق الشامل لجميع مراحل تصميم النموذج وبيانات التدريب ونتائج الاختبار لضمان الشفافية والإتاحة للفحص التنظيمي.(Schuett, 2023, p.5–7)

1-1-9- التحليلات الفورية وتقييم المخاطر المرئي

وفقًا لـ Yazdi وآخرين (2024)، يُعتبر الذكاء الاصطناعي قوة محورية في إدارة المخاطر عبر قدرته على معالجة البيانات لحظيًا وتعزيز الاستراتيجيات الاستباقية. باستخدام الشبكات العصبية الالتفافية، يمكن للتقنيات المعتمدة على الصور استخراج مؤشرات المخاطر من البيانات المرئية وكشف السلوكيات غير الآمنة أو الظروف الخطرة التي قد لا تكشفها البيانات الرقمية التقليدية. كما يشيرون إلى أهمية التفسير متعدد الطبقات للمشهد، مما يعزز الأنظمة في التعرف على الأفراد وتصنيف الأجسام ورصد الأنشطة الخطرة، ولكنهم يؤكدون على ضرورة دمج الخبرة البشرية في اتخاذ القرارات نظرًا لافتقار الذكاء الاصطناعي للسياق الدلالي المطلوب لتفسير المخاطر.(Yazdi et al., 2024, pp.2-3)

1-2- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدقيق والكشف عن الاحتيال

1-2-1- الكشف عن الاحتيال وتصنيفه باستخدام الشبكات العصبية

أحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا في مجال كشف الاحتيال التدقيقي من خلال استخدام الشبكات العصبية متعددة الطبقات. إذ تُدرَّب هذه النماذج على البيانات المالية للشركات—مثل النسب المالية والتقارير السنوية—لتصنيف الكيانات بحسب احتمالية تورطها في سلوك احتيالي. وتتمتع هذه النماذج بقدرة على كشف الأنماط الدقيقة التي تعجز الأساليب التقليدية عن ملاحظتها، مما يعزز كفاءة التدقيق عبر توجيه الجهد نحو الحالات عالية المخاطر (Shareef & Rubasundram, 2023, p.17-30).

1-2-2- نماذج التنبؤ بمخاطر التدقيق المعتمدة على الذكاء الاصطناعي

طوّر Li (2020) نموذجًا تنبؤيًا للمخاطر التدقيقية يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية، ويتضمن مؤشرات مثل المستحقات القابلة للإدارة، وإدارة الأرباح الفعلية، ومحتويات الحوافز الاحتيالية. وقد تفوق هذا النموذج على أساليب تقليدية كآلات الدعم الناقل ونماذج الخليط الغاوسي من حيث الدقة والكفاءة الحسابية. كما اعتمد الباحث على التشفير المتماثل لضمان خصوصية البيانات، مما يسمح للنموذج بمعالجة بيانات مالية مشفرة دون كشفها (Li, 2020, p.209-214).

1-2-3- الذكاء الاصطناعي عبر دورة التدقيق

أ- تقييم العميل وفحص الاحتيال

تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي—مثل معالجة اللغة الطبيعية—لتحليل البيانات العامة المتعلقة بالعميل (الأخبار، الإفصاحات المالية، محتوى وسائل التواصل الاجتماعي) بهدف تقييم مخاطر الارتباط، والكشف عن مؤشرات الاحتيال أو المشاكل الأخلاقية (Primus, 2024, p.20-22).

ب- تخطيط التدقيق وتقييم الرقابة

يساعد الذكاء الاصطناعي المدققين في فهم بيئة الرقابة الداخلية من خلال تحليل سجلات الأحداث باستخدام تقنيات تعدين العمليات، إضافةً إلى استخدام المنطق الضبابي والأنظمة الخبيرة لتقييم الموثوقية والجوهرية (Primus, 2024, p.23-26).

ج- جمع الأدلة والكشف عن الشذوذ

تسمح أدوات مثلOCR ، والمشفّرات التلقائية، وخوارزميات نشر الاعتقاد، بتحليل السجلات الكاملة للبيانات بدلاً من العينات، مما يعزز الدقة ويقلل الجهد اليدوي (Primus, 2024, p.27-29).

د- التقرير والتوثيق

تساعد خوارزميات NLP في استخراج النتائج الرئيسية من مستندات التدقيق الضخمة وتوليد تقارير معيارية بسرعة وكفاءة (Primus, 2024, p.30.).

1-2-4- التدقيق المستمر والفوري

أتاح الذكاء الاصطناعي الانتقال من التدقيق الدوري إلى التدقيق المستمر، من خلال تحليل البيانات المتدفقة لحظيًا وكشف الشذوذات مثل التكرار أو الأخطاء الزمنية (Onyenahazi, 2025, p.28-31).

1-2-5- الكشف المتقدم عن الاحتيال والأخطاء الجوهرية

تساعد النماذج مثل المشفّرات التلقائية وخوارزميات التجميع في كشف نماذج احتيال دقيقة مثل تضخيم الإيرادات أو الموردين الوهميين. كما تُستخدم الشبكات العصبية المتكررة لتحليل دورات مالية متعددة وكشف أساليب الاعتراف المبكر بالإيرادات (Onyenahazi, 2025, p.28-31).

1-2-6- أتمتة التسوية والتصنيف

تسهم أدوات OCR و NLPفي أتمتة تصنيف المستندات وتسوية البيانات المالية عبر الأنظمة المختلفة، بما يعزز اتساق التقارير(Onyenahazi, 2025, p.30-31).

1-2-7- النمذجة الذكية للمخاطر والمراقبة المستمرة

تتيح النماذج المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحليل أنماط مثل سلوك الموردين أو توقيت الدفعات والمشكلات المتكررة، وتحويلها إلى درجات مخاطر ديناميكية تُعرض بصريًا عبر خرائط حرارية (Onyenahazi, 2025, p. 31).

1-2-8- مؤشرات المخاطر التنبؤية والتنبيهات الامتثالية

تعمل المؤشرات المبنية على البيانات التاريخية والنماذج الانحدارية كنظام إنذار مبكر لاكتشاف المخالفات المحتملة (Onyenahazi, 2025, p. 31).

1-2-9- تفسير الأنظمة التنظيمية وقابلية الشرح

تُستخدم تقنيات NLP لتحليل النصوص التنظيمية وتحديثات السياسات، بما يساعد المؤسسات على الامتثال للمعايير الحديثة، بينما توفّر أدوات مثل SHAP و LIMEتفسيرًا لقرارات النماذج (Onyenahazi, 2025, p.33-34).

1-2-10- أثر الذكاء الاصطناعي على ممارسات التدقيق عبر المؤسسات

أ- الأتمتة وتعزيز الكفاءة

يشير Rajput و Katamba(2024) إلى أن الأتمتة الروبوتية للعمليات (RPA) أحدثت تحوّلًا ملحوظًا في كفاءة مهام التدقيق، مثل مطابقة المعاملات، واختبار قيود اليومية، وعمليات التسوية المحاسبية. إذ تساهم هذه الأتمتة في تقليل الأخطاء البشرية وتسريع دورات التدقيق، مما يعزز دقة العمل وجودته.

ب- المراقبة المستمرة للتدقيق

للذكاء الاصطناعي دور في تمكين التدقيق المستمر عبر مراقبة المعاملات لحظيًا للكشف عن الأنشطة غير المصرح بها أو السلوكيات غير الاعتيادية، مما يسمح بالتدخل المبكر والحد من المخاطر قبل تفاقمها (Rajput & Katamba, 2024, p.5519).

ج- تحليل شامل للبيانات وقابلية التوسع

تتمثل إحدى أهم مزايا الذكاء الاصطناعي في قدرته على تحليل مجموعات البيانات الكاملة بدلًا من الاقتصار على العينات، وهو ما يزيد من دقة الكشف التدقيقي. وتُعد هذه القدرة ذات قيمة خاصة للفرق العالمية التي تعمل عبر ولايات تنظيمية متعددة، حيث يوفر الذكاء الاصطناعي مستوى عالٍ من الاتساق ويمكّن من إجراء عمليات تدقيق تعاونية عبر منصات سحابية (Rajput & Katamba, 2024, p.5520-5520).

1-2-11- نماذج التدقيق المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتصوّر البيانات

يؤكد Yang (2025) أن الذكاء الاصطناعي يعزز أتمتة المهام التدقيقية المعقدة من خلال نماذج تعتمد على التعرف على الأنماط، وتنقيب البيانات، والكشف عن الشذوذات، مما يزيد من شمولية التغطية ويقوّي الأدلة

التدقيقية. كما يبرز استخدام نماذج قواعد الارتباط، والرسوم البيانية المعرفية، والعروض البانورامية للبيانات في تحليل العلاقات بين مصادر البيانات المتعددة، وهو ما يمكّن من الكشف الفعال عن المخاطر والتحقق من الامتثال (Yang, 2025, p.7).

1-2-12- مبادئ التدقيق المستفادة من إطار مخاطر قانون الذكاء الاصطناعي(AI Act)

يشدد Schuett (2023) على ضرورة اتباع نهج منهجي في تحديد المخاطر واختبارها وتتبعها طوال دورة حياة النظام، وهو ما يتوازى مع متطلبات التدقيق المتعلقة بكفاية الأدلة والتوثيق. كما يعدّ التحقق الأولي من أدوات التدقيق القائمة على الذكاء الاصطناعي قبل استخدامها خطوة ضرورية لضمان خلوّها من التحيّز وموثوقية مخرجاتها. وتشمل هذه العملية مقارنة نتائج النموذج مع معايير معروفة والتحقق من فعاليته قبل النشر (Schuett, 2023, p.3-7).

1-2-13- تعزيز التحليلات التدقيقية عبر الذكاء الاصطناعي

أ- المعالجة عالية السرعة للبيانات

يسمح الذكاء الاصطناعي بمعالجة كميات ضخمة من البيانات تفوق قدرة المحللين البشر، مما يعزز قدرات الكشف عن الشذوذ ويتيح تقييمات شاملة بدلًا من الاقتصار على العينات (Yazdi et al., 2024, p.1-2).

ب- تحسين قدرة الكشف عن الشذوذ

تسهم تقنيات التعلم العميق—مثل الشبكات العصبية الالتفافية—في تحديد الشذوذات داخل البيانات المالية المعقدة، مما يعزز قدرة المدقق على اكتشاف المخالفات التي قد تشير إلى خطأ أو احتيال (Yazdi et al., 2024, p. 2).

ج- أتمتة جمع الأدلة

تتيح الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، المدربة على البيانات البصرية والحسية، استخلاص الأدلة وقياسها بشكل موضوعي، الأمر الذي يعزز جودة التدقيق في القطاعات التي تتطلب تحققًا بصريًا مستمرًا (Yazdi et al., 2024, p. 2-3).

1-3- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية

1-3-1- تعزيز سلامة التقارير المالية عبر التعلم العميق

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في تحسين مصداقية التقارير المالية. إذ تُدرّب الشبكات العصبية العميقة على بيانات مؤسسية منظمة—مثل نسب الربحية ومؤشرات المديونية ومقاييس المخاطر المالية— للكشف عن الشذوذات والإشارة إلى الأخطاء المحتملة. ويسهم هذا الكشف المبكر في الرقابة اللحظية

وتحسين الشفافية ودقة الإفصاح، مع ضمان تطابق الأرقام المعلنة مع الواقع الاقتصادي للأعمال (Muniandy et al., 2024, p. 45-61).

1-3-2- تقييم مخاطر الاحتيال باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي

يعزز الذكاء الاصطناعي تقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية من خلال تحديد الأنماط السلوكية والهيكلية المرتبطة بالنشاط الاحتيالي. ويقدّم Li (2020) إطارًا ثنائي الأبعاد لتقييم الدوافع والفرص الاحتيالية، مستندًا إلى مؤشرات مثل الخسائر المستمرة، والالتزامات المضمونة، وهيكل الملكية، وتوزيع مهام التدقيق. تُحوّل هذه المؤشرات إلى مدخلات لنظام شبكات عصبية متخصص، يضم مرحلة تدريب غير متصل بالإنترنت، ومرحلة تقييم آمنة مشفّرة تحافظ على سرية البيانات (Li, 2020, p. 209-215).

1-2-3- كشف الشذوذ في عمليات الإفصاح المالية

يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تعزيز موثوقية الإفصاح المالي عبر اكتشاف سلوكيات التقارير غير الاعتيادية. إذ تعتمد نماذج مثل آلات الدعم الناقل (SVM) والشبكات العصبية على تحليل البيانات الهيكلية للكشف عن التلاعب بالأرباح أو الالتزامات المخفية (Primus, 2024, p. 21-24).

1-2-4- أتمتة تحليل العقود والمستندات

تستفيد التقارير المالية من أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعالج المستندات تلقائيًا، حيث تُستخدم تقنية OCR لتحويل المستندات الورقية إلى نصوص رقمية، بينما تستخرج خوارزميات NLP الشروط الجوهرية والقيم المالية وبنود الامتثال. ويسهم ذلك في تعزيز دقة الإفصاح ومواءمته للمعايير التنظيمية (Primus, 2024, p. 22-28).

1-2-5- توليد التقارير آليًا وتعزيز الرقابة الأخلاقية

يدعم الذكاء الاصطناعي توليد محتوى التقارير بناءً على نتائج التحليلات التدقيقية، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويُسرّع عمليات إعداد التقارير. كما يسهم في مراقبة السلوكيات الأخلاقية من خلال تحليل الاتصالات الداخلية لاكتشاف التغيرات اللغوية أو مؤشرات سوء السلوك (Primus, 2024, pp. 22-30).

1-2-6- التوحيد والمواءمة مع المعايير التنظيمية

يساعد الذكاء الاصطناعي في توحيد التقارير المالية عبر مطابقة البيانات مع معايير مثلIFRS ، والكشف عن التناقضات في الاعتراف بالإيرادات أو تصنيف العقود أو تقييم المخزون والتسويات. كما يسهّل إعداد التقارير الرقابية وفق أطر مثل Basel III وSarbanes-Oxley، مع التكيف التلقائي مع التحديثات التنظيمية (Onyenahazi, 2025, pp. 32-33).

1-2-7- أتمتة معالجة البيانات المالية

تسهم أنظمة الذكاء الاصطناعي في أتمتة جمع البيانات المالية وتسويتها وتجهيز القوائم المالية، مع ضمان اتساق المخرجات وتقليل الأخطاء (Rajput & Katamba, 2024, p. 5520).

1-2- 8- التنبؤ والموازنة وإعداد التقارير في الزمن الحقيقي

تعزز النماذج التنبؤية قدرات التخطيط المالي من خلال الكشف عن اتجاهات الإيرادات والمصروفات، وتحسين دقة الموازنات، خصوصًا في الهياكل المعقدة (Rajput & Katamba, 2024, p. 5520-5521). وتتيح التقارير اللحظية الوصول الفوري إلى البيانات المحدّثة، مما يسرّع الاستجابة للتغيرات التنظيمية.

1-2-9- ضمان سلامة البيانات والكشف عن التلاعب

تعمل خوارزميات كشف الشذوذ على تعزيز سلامة البيانات عبر اكتشاف الإدخالات المكررة أو غير المتناسقة، والإشارة إلى المعاملات المشبوهة، مما يرفع مستوى الثقة في التقارير المالية(Rajput & Katamba, 2024, p. 5520-5521).

1-2-10- تحسين جودة البيانات والمعالجة المسبقة

يوضح Yang (2025) كيف ترفع أنظمة الذكاء الاصطناعي جودة البيانات عبر تصحيح الأخطاء وتحويل البيانات وإزالة التكرار. كما توفر الرسوم البيانية المعرفية فهمًا سياقيًا للبيانات، مما يعزز اتساقها.

1-2-11- المراقبة اللحظية واستخراج العناصر المالية الأساسية

يبرز Yang كذلك قدرة الذكاء الاصطناعي على استخراج العناصر المالية الجوهرية مثل صحة الفواتير وبنود الامتثال التنظيمي باستخدام تقنيات التعرف النصي وتحليل العقود، بالإضافة إلى دعم الرقابة الإدارية من خلال التحليلات اللحظية (Yang, 2025, p. 1-5).

1-2-12- الشفافية والمساءلة: منظور قانون الذكاء الاصطناعي

يؤكد Schuett (2023) أن الأنظمة عالية المخاطر—ومنها تلك المستخدمة في التقارير المالية—يجب أن تضمن القابلية للتتبع والشرح والشفافية، وهي عناصر أساسية لإعداد بيانات مالية قابلة للتدقيق. كما يتوجب أن تكون مخرجات هذه النماذج مفهومة وقابلة للتحقق من قِبل المدققين البشريين، مع الحفاظ على الرقابة البشرية لتفادي الاعتماد الكامل على الأنظمة المؤتمتة.

1-2-13- كشف المخالفات وتعزيز جودة التقارير

يوضح Yazdi وآخرون (2024) أن الذكاء الاصطناعي قادر على الكشف المبكر عن الانحياز أو النقص أو عدم الاتساق داخل datasets المالية، مما يحسن جودة الإفصاح. كما يدعم الرقابة المالية المستمرة من خلال

كشف الانحرافات عن الاتجاهات المتوقعة، بينما تُعزز النماذج التنبؤية عملية اتخاذ القرار عبر التنبؤ بالسيولة والأداء والمخاطر المستقبلية.

2- أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) وأثرها على المهام المحاسبية الروتينية

2-1- أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) في المحاسبة

1-1- **تعريف RPA وخصائصها الأساسية**

أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) هي تقنيات تُستخدم لأداء المهام القائمة على قواعد واضحة عبر محاكاة تفاعل الإنسان مع واجهات الأنظمة. تقوم هذه الأنظمة بتعاملات مثل التقاط البيانات ومعالجة المحتوى دون تعديل بنية النظام، مما يجعلها متوافقة مع التدفقات الإجرائية المهيكلة في المحاسبة (Hall, 2024, p. 8-10). وتسمح RPA بتنفيذ المهام المحاسبية المتكررة من خلال محاكاة منطق اتخاذ القرار البشري (Chenneti, 2023, p.4–5).

2-1- **ملاءمة المهام المحاسبية للأتمتة** :تُعتبر المهام المحاسبية ملائمة للأتمتة بسبب طبيعتها المتكررة والقائمة على قواعد واضحة. تشمل المهام مثل إدخال البيانات، التسويات المحاسبية، وإعداد التقارير، وهي المجالات التي تحقق فيها RPA مكاسب فورية في الكفاءة (Hall, 2024, p.8–10) . كما تشير الدراسات إلى أن الأتمتة تعزز تجانس سير العمل وتقلل الزمن المستغرق في التنفيذ (Tiron-Tudor et al., 2024, p.9–10).

2-2- أتمتة الأنشطة المحاسبية ذات الحجم الكبير والطبيعة التداولية

2-1- **أتمتة المهام ذات الحجم الكبير والمتكررة**

تعيد RPA تشكيل العمل المحاسبي من خلال أتمتة المهام التقليدية مثل إدخال البيانات وتنقل الملفات بين الأدوات البرمجية. يُظهر البحث أن الروبوتات تُنفذ هذه المهام بسرعة ودقة مما يسمح للمحاسبين بالتركيز على المهام التحليلية .(Harrast, 2020, p.1–2) كما ترفع RPA من سرعة المعالجة وتقليل الأخطاء عند التعامل مع الفواتير والمدفوعات.(Tiron-Tudor et al., 2024, p.16–17)

2-2- **تحويل معالجة الفواتير وغيرها من التدفقات التداولية**

تُحسن أنظمة RPA من سرعة معالجة الفواتير، وتقليل التأخيرات البشرية، مما يساهم في تسريع العمليات والتسويات. أظهرت الأدلة التجريبية أن الأتمتة قلصت زمن معالجة الفواتير بشكل كبير مقارنة بالعمليات اليدوية.(Harrast, 2020, p.2–3; Hall, 2024, p.28–29)

2-3- الأتمتة في العمليات الفرعية المحاسبية الأساسية

2-3-1- **الحسابات الدائنة (AP) والحسابات المدينة (AR)**

تُحسن RPA في مجالي الحسابات الدائنة والمدينة من خلال زيادة سرعة المعالجة وضمان الاتساق وتقليل الأخطاء. تشمل مهام الأتمتة في الحسابات المدينة مراقبة الائتمان، معالجة الفواتير، وتتبع المدفوعات، بينما في الحسابات الدائنة، تقوم الأتمتة بمطابقة الفواتير ومعالجة المدفوعات. دراسات أخرى أظهرت انخفاضًا كبيرًا في زمن المعالجة ومعدلات الأخطاء.(Tiron-Tudor et al., 2024, p.16–18)

2-3-2- إدارة السفر والمصاريف(T&E)

تنطوي عمليات السفر والمصاريف على تقديم الإيصالات، والتحقق منها، وتوثيقها، والحصول على الموافقات. وتقوم أنظمة RPA بأتمتة استخلاص البيانات من الإيصالات الممسوحة ضوئيًا، وملء نماذج المصاريف، والتواصل مع المسؤولين للحصول على الموافقة. ويمكن للأنظمة كذلك المساعدة في جدولة المهام وإرسال التذكيرات الآلية، مما يقلل التأخير ويحسّن دقة دورة التعويض عن المصاريف (Tiron-Tudor et al., 2024, p.18).

2-3-3- تحسين عمليات الرواتب

تُعد مهام الرواتب—مثل تحديث بيانات الموظفين، وحساب الرواتب، وتنفيذ المدفوعات—ملائمة بشكل كبير للأتمتة. إذ تدعم RPA المعالجة الفورية للرواتب، مع تقليل التدخل البشري وضمان نتائج متسقة ودقيقة. ويذكر Tiron-Tudor وآخرون مثالًا لشركة رواتب اعتمدت على RPA لتقديم خدمات رواتب ذكية في الزمن الحقيقي (Tiron-Tudor et al., 2024, p.19).

2-3-4- إجراءات المخزون والأصول الثابتة

تشمل العمليات الروتينية المتعلقة بالمخزون والأصول الثابتة: جمع البيانات، والتحقق منها، وإجراء التسويات. وتقوم RPA باستخلاص معلومات أساسية مثل تواريخ الاستلام، وتفاصيل التسليم، وأرقام التتبع، مع ضمان التطابق بين السجلات الداخلية والخارجية. وتساهم هذه الأتمتة في تحسين الدقة وتسريع المعالجة في السياقين المحاسبي والتدقيقي (Tiron-Tudor et al., 2024, p.19).

2-4- استخدام RPA في الإقفال الدوري والضرائب والمحاسبة الإدارية

2-4-1- تبسيط إجراءات الإقفال الدوري وإعداد التقارير

تتطلب أنشطة نهاية الشهر ونهاية السنة دقة عالية، واتساقًا، وسرعة في تجميع البيانات. وتدعم RPA هذه العمليات عبر جمع البيانات، والتحقق من القيود عبر الأقسام، وتعبئة التقارير والقوائم المالية. كما يمكن للروبوتات تعبئة الجداول مسبقًا وتجميع مجموعات بيانات كبيرة بفعالية، مما يحسن الامتثال ويقلل مدة دورة إعداد التقارير (Tiron-Tudor et al., 2024, p.20).

ويشير Hall إلى أن العديد من المؤسسات توسّع نطاق الأتمتة لدعم الإقفال الدوري، والتسويات، ودورات التقارير الروتينية ضمن استراتيجيات RPA أشمل (Hall, 2024, p. 25-26).

2-4-2- أتمتة المحاسبة الضريبية

تستفيد الأعمال الضريبية—التي تُثقلها التغيّرات التنظيمية المتكررة—من قدرة RPA على التكيّف. إذ تساعد الأتمتة في تقديم الإقرارات الضريبية، وحساب الالتزامات، وتحديث التغيّرات القانونية، وإعداد التصريحات الضريبية، بما يقلل العبء عن الفرق المتخصصة. ويعرض Tiron-Tudor وآخرون حالات حققت فيها الشركات تخفيضات كبيرة في الجهد والتكلفة من خلال الاعتماد على RPA في الأعمال الضريبية (Tiron-Tudor et al., 2024, p.20).

2-4-3- دعم التخطيط، وإعداد الموازنات، وإدارة التكاليف

يمكن أتمتة مهام التخطيط وإعداد الموازنات عندما تتبع منطقًا هيكليًا وقواعد واضحة. إذ تساعد RPA في إعداد التنبؤات، وتحليل بنية التكاليف، وتجهيز الخطط المالية القصيرة والطويلة الأجل. ومن خلال توحيد الخطوات التحليلية الروتينية، تُسهم الأتمتة في تحسين جودة وكفاءة اتخاذ القرارات الإدارية (Tiron-Tudor et al., 2024, p.20).

2-5- جودة البيانات والدقة والتسويات المحاسبية

2-5-1- تقليل الأخطاء وتعزيز دقة البيانات

تؤدي العمليات اليدوية غالبًا إلى أخطاء ناجمة عن أخطاء إدخال البيانات، أو نقلها بين الأنظمة، أو الإرهاق البشري. ويشير Harrast إلى أن جزءًا كبيرًا من عدم الدقة ينتج عن نقل المعلومات بين أنظمة غير مترابطة، في حين تنفذ الروبوتات هذه العمليات بشكل متسق ودقيق ((Harrast, 2020, p. 1).

وتظهر نتائج Hall أن RPA تحسّن دقة البيانات عبر إزالة التباين في التنفيذ، وتصل في بعض التطبيقات إلى معدلات موثوقية تبلغ 99.9٪ Hall)، 2024، ص 31–32). كما يُبيّن Chenneti أن أدوات الاستخلاص الآلي للبيانات—مثل pdfplumber و—pandasتقلل العبء الذهني على المحاسبين، وتضمن التقاطًا دقيقًا للحقول الرئيسة في الفواتير (التواريخ، الأرقام، المبالغ، الضرائب)، مما يعزز سلامة البيانات وجودة السجلات (Chenneti, 2023, p. 16-17).

2-5-2- جمع البيانات والتحقق منها وتوحيدها

تشكل استرجاع البيانات، والتحقق من صحتها، وتنسيقها جزءًا كبيرًا من العمل المحاسبي. وتقوم RPA بأتمتة عمليات الاستيراد والتصدير، وتوحيد هياكل البيانات عبر الأنظمة، وإجراء اختبارات التحقق لضمان

الموثوقية. ونتيجة لذلك، تنخفض حالات التكرار وتتحسن جودة السجلات، وهو أمر أساسي للحفاظ على معلومات مالية دقيقة (Tiron-Tudor et al., 2024, p. 20-21).

2-5-3- التسويات البنكية وتسويات بين الشركات(Intercompany)

تقوم RPA بأتمتة مهام التسوية من البداية إلى النهاية من خلال استرجاع كشوف الحساب، وإعداد طلبات التأكيد، ومقارنة الأرصدة، وتحديد الفروقات. وعلى الرغم من استمرار حاجة الإنسان لمراجعة الاستثناءات، فإن المكونات المتكررة لعملية التسوية تُنفذ آليًا، مما يقلل زمن الدورة ويزيد الدقة (Tiron-Tudor et al., 2024, p. 21-22).

كما يبيّن Chenneti أن نظام RPA المعتمد على Python تمكن من التعامل مع 108 فاتورة بسرعة كبيرة، مما يوضح قدرة الأتمتة على دعم أعباء العمل المتعلقة بالتسويات مع تزايد حجم المعاملات (Chenneti, 2023, p. 20-21).

2-6- لكفاءة التنظيمية وخفض التكاليف وتحول دور القوى العاملة

2-6-1- **تحسين الكفاءة التنظيمية وخفض التكاليف التشغيلية**

تعتمد المؤسسات على RPA لتحقيق عائد استثماري مرتفع، حيث تقلل الحاجة إلى الموظفين في المهام الروتينية وتمكن المعالجة على مدار 24 ساعة. وفقًا لـHarrast ، يُمكن تحقيق عائد على الاستثمار خلال 18 شهرًا(Harrast, 2020, p.2) . كما يوضح Hall أن RPA خفضت ساعات العمل في بعض أقسام المحاسبة والتدقيق بأكثر من مليون ساعة(Hall, 2024, p.31–33) . تؤكد Chenneti أن RPA يمكن أن تخفض التكاليف التشغيلية بنحو 30% من خلال تقليل زمن المعالجة والأخطاء.(Chenneti, 2023, p.9)

2-6-2- **تحرير المحاسبين للقيام بعمل تحليلي واستراتيجي أعلى قيمة** RPA

لا تلغي دور المحاسب، بل ترفعه إلى مستوى استراتيجي من خلال إلغاء الأعمال اليدوية المتكررة. يُمكن للمحاسبين التركيز على المهام التحليلية والتفسيرية، مما يعزز دورهم في اتخاذ القرارات (Harrast, 2020, p.1–2). يؤكد Hall أن هذا التحول يتماشى مع المهارات الاستشارية والتحليلية الحديثة (Hall, 2024, p.36–37). كما يضيف Chenneti أن هذا التحول يعزز دافعية الموظفين ويسهم في تطوير مهاراتهم (Chenneti, 2023, p.26).

2-7- تكامل الأنظمة، واختيار العمليات، وقابلية التوسع

2-7-1- **معالجة قيود الأنظمة القديمة وتحسين تكامل سير العمل**

تستخدم الكثير من أقسام المحاسبة أنظمة قديمة تفتقر للتكامل الطبيعي. تُسهم RPA في سد هذه الفجوات عن طريق تنفيذ العمليات على مستوى الواجهة، مما يقلل من الحاجة لإعادة تطوير الأنظمة بتكلفة عالية.

والروبوتات تضمن انسيابية البيانات بين الأنظمة المعزولة، مما يحسن التنسيق ويقلل التأخيرات (Chenneti, 2023, p.18).

2-7-2- تحديد العمليات المناسبة للأتمتة

يعتمد اعتماد RPA الفعّال على اختيار المهام المتكررة والاستقرارية، مثل قيود اليومية والخطوات الروتينية الأخرى. يوضح Harrast أن هذه العمليات تحقق أكبر المكاسب عند أتمتتها (Harrast, 2020, p.2)؛ كما يشير Hall إلى أن تنفيذ RPA يكشف عن أوجه قصور في سير العمل، مما يدفع المؤسسات إلى إعادة تصميم العمليات لتحقيق أكبر استفادة من الأتمتة.(Hall, 2024, p.23–24)

2-7-3- دعم الأتمتة المحاسبية على المدى الطويل وقابليتها للتوسع

بعد التنفيذ، يمكن استنساخ الروبوتات وتوسيع استخدامها عبر وظائف محاسبية متعددة بتكلفة منخفضة. يوضح Hall أن المؤسسات توسع نطاق الأتمتة لدعم الإقفال الدوري والتسويات تحت إشراف مراكز تميّز (CoEs) (Hall, 2024, p.25–26). يُظهر Chenneti قابلية التوسع من خلال استخدام RPA المعتمد على Python في معالجة الفواتير.(Chenneti, 2023, p.20–21)

2-8- الحوكمة والرقابة الداخلية والامتثال في المحاسبة المؤتمتة

نظرًا لأن الروبوتات تتفاعل مباشرة مع الأنظمة المالية، تصبح الحوكمة والرقابة أمرًا بالغ الأهمية. من الضروري إدارة بيانات الدخول بشكل آمن وتطبيق مبدأ الفصل بين المهام للحد من مخاطر الوصول غير المصرح به .(Harrast, 2020, p.3–4) والأتمتة على نطاق واسع تتطلب هياكل إشراف مؤسسية مثل مراكز التميّز للحفاظ على معايير موحدة(Hall, 2024, p.25–26) . تعزز RPA من قابلية التدقيق من خلال السجلات الآلية التي تُوثّق كل خطوة.(Chenneti, 2023, p.9)

3- القيود والاعتبارات الاخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال المالي:

3-1- المخاطر الأخلاقية العامة في الأنظمة المالية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي

يشير الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في المراقبة المالية إلى تحديات أخلاقية تتعلق بالعدالة، الشفافية، الخصوصية، والثقة العامة. يوضح Luca (2025) أن النماذج المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، عند تدريبها على بيانات مالية تاريخية، قد تُعيد إنتاج أو تزيد من التمييز القائم في سياقات مثل كشف الاحتيال وتقييم الجدارة الائتمانية. من دون آليات للتخفيف من التحيز، قد تستهدف الأنظمة المؤتمتة فئات معينة من المستخدمين بشكل غير عادل، مما يعوق مبادئ المساواة.(Luca, 2025, p.1)

تُعتبر الخصوصية تحديًا كبيرًا أيضًا، حيث يتطلب الذكاء الاصطناعي تحليل بيانات مالية وشخصية حساسة، مما يثير تساؤلات حول الموافقة المستنيرة، والغرض من المعالجة، وإمكانية الاستخدام غير المشروع

للبيانات. مع تصاعد المراقبة، يظهر التوتر بين تعزيز الأمن وحماية الحقوق الفردية، ما قد يؤدي إلى تراجع الثقة في المؤسسات. لذا، يتطلب الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي الشفافية، وقابلية التفسير، والمساءلة، ضمن إطار حوكمة قوية وتنظيم واضح.(Luca, 2025, p.8)

3-2- التحيز والتمييز ومخاطر العدالة

3-2-1- التحيز الخوارزمي واللامساواة الهيكلية

على المؤسسات المالية ضمان ألا تؤدي أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى "تمييز غير عادل" ضد الأفراد؛ إذ يمكن للنماذج الخوارزمية أن تعكس لا مساواة تاريخية مضمَّنة في بيانات التدريب أو الخيارات التصميمية. ومن ثمّ، تصبح المراجعات الأخلاقية ضرورية في التطبيقات الجوهرية للذكاء الاصطناعي بهدف كشف هذه المخاطر والتخفيف منها (Kelley, 2022, p. 12).

3-2-2- تعزيز اللامساواة المالية التاريخية

يرى Owolabi وآخرون (2024) أن نماذج الذكاء الاصطناعي قد ترث أو تعزز أشكال اللامساواة السابقة في مجالات الإقراض، وتقييم الجدارة الائتمانية، والقرارات الاستثمارية. وفي غياب تدقيق مستمر وآليات منهجية للحد من التحيز، يمكن للأنظمة المؤتمتة أن تعيد إنتاج أنماط غير عادلة كامنة في البيانات التاريخية (Kelley, 2022, p. 12).

3-2-3- مخاوف الممارسين الماليين بشأن العدالة

تشير نتائج Sakıncı (2020) إلى أن الممارسين في القطاع المالي يبدون قلقًا حيال موضوعي الموضوعية والعدالة في القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في مجالات الائتمان والاستثمار وإدارة المخاطر. ففي غياب رقابة ملائمة، قد تُفضي هذه الأنظمة إلى أشكال جديدة من اللامساواة وتُضعف الثقة العامة بالقطاع المالي (Sakıncı, 2020, p. 38-40.).

3-3- قابلية التفسير، والشفافية، وإمكانية تبرير قرارات الذكاء الاصطناعي

3-3-1- قابلية تبرير مخرجات الذكاء الاصطناعي

تقتضي مبادئ العدالة والمسؤولية أن تكون المؤسسات قادرة على فهم كيفية تأثير بيانات الإدخال في مخرجات النماذج. ويؤكد Kelley (2022) ضرورة تبرير استخدام سمات معيّنة ضمن بيانات النموذج، والتأكد من اتساقها مع المعايير القانونية والأخلاقية. كما يُعدّ توظيف المتغيّرات التي تحتوي ضمنيًا على خصائص حساسة—مثل مؤشرات غير مباشرة للعرق أو النوع الاجتماعي—غير مقبول أخلاقيًا حتى وإن كانت ذات قدرة تنبؤية عالية (Kelley, 2022, p. 12).

3-3-2- قابلية التفسير كمتطلب أخلاقي

تُعد النماذج "الصندوق الأسود"، وإن كانت دقيقة، إشكاليةً من منظور أخلاقي عندما يعجز أصحاب المصلحة عن فهم منطق قراراتها أو الطعن فيها. وفي المجال المالي—حيث تؤثر القرارات المؤتمتة على الوصول إلى الائتمان، وأسعار الخدمات، والفرص الاقتصادية—تُصبح قابلية التفسير شرطًا أساسيًا للمساءلة وضمان حق المتعاملين في الإنصاف والإجراءات السليمة (Kelley, 2022, p. 12-13). كما يرى Sakıncı (2020) أن ضعف قابلية التفسير يُضعف استقلالية العملاء ويُقيّد قدرتهم على الاعتراض على القرارات المؤتمتة (Sakıncı, 2020, p. 38-40).

3-3-3- الشفافية تجاه العملاء وأصحاب المصلحة

يشدد Kelley (2022) على أن المؤسسات ينبغي أن تُفصح للعملاء عندما تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التي تمسّهم مباشرة. فإخفاء الأتمتة يُضعف إحساس المتعاملين بالعدالة، بينما تسمح الشفافية بطرح الأسئلة وطلب المراجعة عند الحاجة (Kelley, 2022, p. 13-14).

3-4- الخصوصية وحماية البيانات والموافقة المستنيرة

3-4-1- مخاطر المعالجة واسعة النطاق للبيانات

يتطلب الذكاء الاصطناعي تجميع كميات كبيرة من البيانات الشخصية والمالية الحساسة، بما يزيد من مخاطر الوصول غير المصرّح به أو سوء الاستخدام أو التسريب. كما يشير Owolabi وآخرون (2024) إلى مخاطر إضافية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، من بينها استخدام محتوى محمي أو سري دون الحصول على موافقة ملائمة (Owolabi et al., 2024, p. 50-51).

3-4-2- الموافقة المستنيرة وحوكمة البيانات الأخلاقية

يُبرز Kelley (2022) أهمية الموافقة المستنيرة بوصفها متطلبًا أخلاقيًا مركزيًا. إذ يمكن لسوء استخدام تاريخ المعاملات أو البيانات السلوكية أن يعمّق اختلال موازين القوة بين المؤسسة والعميل، وأن يضعف الثقة المؤسسية (Kelley, 2022, p. 1-2; p. 13-14).

3-4-3- الحاجة إلى هياكل حوكمة قوية

يشدد كل من Luca (2025) و Owolabiوآخرون (2024) على ضرورة توافر هياكل حوكمة متينة، وضوابط صارمة للوصول، وتوافق تشريعي واضح، للحفاظ على سرية البيانات وسلامتها (Luca, 2025, p. 1-8 ; Owolabicet al, 2024, p. 50-51).

3-5- المسؤولية والمساءلة وحوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي

3-5-1- المسؤولية المؤسسية

تقع مسؤولية مخرجات الذكاء الاصطناعي على عاتق المؤسسات لا على التقنية ذاتها. ويؤكد Kelley (2022)ضرورة تحديد مسؤوليات واضحة لأشخاص بعينهم، بما في ذلك تعيين "معتمد للذكاء الاصطناعي" يتولى التصديق على النشر والتحديث (Kelley, 2022, p. 12-13).

3-5-2- أطر الحوكمة وآليات الإشراف

يشير Owolabi وآخرون (2024) إلى أهمية وجود لجان أخلاقية، وإرشادات معيارية، وآليات مراقبة مستمرة، ومتطلبات لقابلية التفسير، ومراجعات دورية تغطي كامل دورة حياة النظام (Owolabi et al., 2024, p. 53-54).

3-5-3- مستويات الاستقلالية والآثار الأخلاقية

يعرّف Kelley الاستقلالية في أنظمة الذكاء الاصطناعي بأنها قدرة النظام على التصرف دون تدخل بشري لحظي. وعلى الرغم من أن الاستقلالية العالية قد تزيد الكفاءة، إلا أنها ترفع من حدة المخاطر الأخلاقية عندما تغيب الضوابط، أو تكون مسارات التصعيد غير واضحة (Kelley, 2022, p. 11-12).

3-5-4- اتساق سلوك الأنظمة

يُعد الاتساق عنصرًا أساسيًا في العدالة والامتثال التنظيمي؛ إذ إن الانحراف في أداء النموذج أو "انجرافه" بمرور الوقت يضر بالقدرة على اتخاذ قرارات موثوقة ومتوازنة (Kelley, 2022, p. 13).

3-6- الآثار المجتمعية الأوسع وتداعياتها على القوى العاملة

3-6-1- استبدال الوظائف والفجوات المهارية

قد تؤدي الأتمتة إلى تقليص الحاجة إلى بعض الوظائف التقليدية، خاصة الروتينية منها، في حين تظهر فرص جديدة في مجالات علم البيانات، والحوكمة، والرقابة على الذكاء الاصطناعي. ويتوقف الأثر طويل الأمد على سياسات إعادة التأهيل المهني واستعداد المؤسسات لهذه التحولات (Owolabi et al., 2024, p. 51).

3-6-2- الثقة العامة والمسؤولية الاجتماعية

يحذر Sakıncı (2020) من أن الأنظمة المنحازة أو ضعيفة الحوكمة يمكن أن تقوّض الثقة العامة في المؤسسات المالية. ومن ثمّ، يتطلب الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي تعاونًا بين تخصصات متعددة، مع آليات قوية للمساءلة (Sakinci, 2020, p. 38-40).

3-7- محدودية الشفافية وحدود قابلية التفسير

تُعد النماذج غير الشفافة أحد أبرز قيود الذكاء الاصطناعي في المجال المالي؛ إذ تُقيّد قابلية التفسير، وتُضعف الثقة، وتُصعّب الامتثال التنظيمي. كما يمكن لهذا الغموض أن يحجب مصادر التحيز، وأن يعيق جهود

المراجعة الداخلية والخارجية. وتؤدي هذه المحدودية أيضًا إلى استياء العملاء عندما تفشل الأدوات المؤتمتة في مراعاة ظروفهم الفردية أو تبرير القرارات المتخذة بحقهم (Sakıncı, 2020, p. 36-38 ; Owolabi et al., 2024, p. 50).

3-8- القيود التنظيمية والقانونية ومتطلبات الامتثال

3-8-1- عدم التوافق بين الأطر التنظيمية والحاجات الأخلاقية

تتخلف التشريعات القائمة غالبًا عن مواكبة الوتيرة السريعة لتطور الذكاء الاصطناعي، ما يخلق مساحات قد تسمح بممارسات ضارة قانونيًا لكنها غير منسجمة مع المبادئ الأخلاقية. كما أن مبادرات تنظيمية مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act) ومشروع قانون المساءلة الخوارزمية في الولايات المتحدة لم تكتمل بعد، مما يدفع المؤسسات للاعتماد على مواثيق داخلية ومبادئ طوعية (Kelley, 2022, p. 1-2).

3-8-2- غياب توجيهات أخلاقية خاصة بالقطاع المالي

يُلاحظ Kelley (2022) أن قطاع الخدمات المالية—رغم كونه من أوائل القطاعات التي تبنت الذكاء الاصطناعي—يفتقر إلى إرشادات أخلاقية متخصصة تعالج مخاطره النوعية. ويقلّل هذا النقص من قابلية تطبيق الأطر الأخلاقية العامة، ويُبرز الحاجة إلى مواثيق سلوك خاصة بالقطاع المالي (Kelley, 2022, p. 5-6).

3-8-3- تحديات الامتثال في النماذج المتقدمة

تؤدي تعقيدات البنى الخوارزمية الحديثة وغموضها إلى صعوبات في تقييم الامتثال، بما يستدعي تعاونًا أعمق مع الجهات التنظيمية وتطوير بيئات اختبار معيارية مشتركة (Owolabi et al., 2024, p. 51).

3-9- جودة البيانات، وتوافرها، وإشكالات التحقق من النماذج

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على بيانات عالية الجودة وشاملة. غير أن المؤسسات كثيرًا ما تواجه تحديات من قبيل نقص البيانات، أو عدم اتساقها، أو تقادمها، وهو ما يُضعف دقة النماذج. يشير Luca (2025)و Sakıncı (2020) إلى مخاوف تتعلق بتجميع البيانات عبر أنظمة مختلفة، والحفاظ على سلامتها، وضمان الوصول اللحظي إليها، إضافة إلى ندرة الخبرات القادرة على تدقيق الأنظمة الخوارزمية (Sakıncı, 2020, p. 36-38 ; Luca, 2025, p. 8-9).

كما تتزايد متطلبات التحقق من النماذج مع تعقّدها، مما يجعل وضع معايير موحدة للدقة والمتانة أمرًا صعبًا (Luca, 2025, p. 8-9).

3-10- المخاطر النظامية واستقرار الأسواق

يمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي—خصوصًا في التداول الخوارزمي—أن تتفاعل في الوقت نفسه مع إشارات السوق، بما يقود إلى موجات من الأوامر المؤتمتة واسعة النطاق قد تُزعزع استقرار الأسواق. وقد تشمل النتائج المحتملة: انهيارات خاطفة(Flash Crashes) ، وفشلًا متسلسلًا، وتقلبات ذاتية التعزيز. وتُبرز هذه المخاطر الحاجة إلى ضوابط تدخل، وإشراف بشري فعّال، واستراتيجيات لتعزيز مرونة النظام المالي (Owolabi et al., 2024, p. 52-53).

3-11- غموض المسؤولية في القرارات الذاتية

عندما تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل ذاتي، تتوزع المسؤولية بين المطوّرين، والمهندسين، والمؤسسات، والمستخدمين، بما يعقد تحديد المسؤوليات القانونية والرقابية. لذلك تصبح هياكل "الإنسان في الحلقة"والأطر الواضحة للمساءلة ضرورية لتخفيف هذه المخاطر (Kelley, 2022, p. 1-2, p. 5-9 ; Owolabi et al., 2024, p. 53).

3-12- جاهزية المؤسسات والعوائق الثقافية

غالبًا ما تفتقر المؤسسات إلى الجاهزية الثقافية والتقنية اللازمة لاعتماد الذكاء الاصطناعي بفاعلية. وتشمل العوائق: مقاومة التغيير، وضعف الثقافة الرقمية، وقصور التعاون بين التخصصات. كما يحدّ نقص المدققين المتخصصين في الذكاء الاصطناعي من إمكانات الحوكمة القوية (Luca, 2025, p. 8-9 ; Sakıncı, 2020, p. 36-38).

3-13- جمود القرارات الخوارزمية

تعتمد بعض نماذج الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على الأنماط التاريخية، مما يجعلها جامدة وغير قادرة على التعامل مع الحالات الاستثنائية أو الدقيقة. ويمكن لهذا الجمود أن يضعف جودة الخدمة، ويؤدي إلى صعوبات في التواصل مع العملاء عند فشل القرارات المؤتمتة في عكس خصوصية أو تعقيد أوضاعهم (Sakinci, 2020, p. 36-38).

3-14- الحدود الهيكلية للمبادرات الأخلاقية ذاتية التنظيم

نظرًا لأن الذكاء الاصطناعي يتطور بوتيرة أسرع من الأطر القانونية، تعتمد المؤسسات المالية على مواثيق داخلية ومبادئ تنظيم ذاتي. ورغم أهميتها، فإن هذه الآليات تظل غير مكتملة، وتحتاج إلى مراجعة مستمرة، وتكامل، ورقابة منهجية لضمان فعاليتها على المدى الطويل (Kelley, 2022, p. 1-2 ; 5-9).

رابعا- أمن المعلومات وحوكمة النظم المحاسبية الرقمية

1- الأسس المفاهيمية لمخاطر الأمن السيبراني في أنظمة المحاسبة

1-1- **مخاطر الأمن السيبراني في أنظمة المحاسبة:**

تعتبر أنظمة المحاسبة هدفًا مغريًا للهجمات السيبرانية بسبب احتوائها على معلومات اقتصادية حساسة. المخاطر تأتي من تهديدات خارجية وداخلية، حيث يسعى المهاجمون للوصول غير المصرح به أو التلاعب بالبيانات المالية، مما قد يتسبب في تأثيرات جسيمة على المؤسسات وأصحاب المصلحة (Muravskyi, 2021, p.5).

1-2- الرقمنة وتشابك الشبكات بوصفهما محرّكين لتزايد التعرّض:

يزيد الاعتماد على التقنيات الرقمية في المحاسبة من تزايد التعرض لمخاطر الأمن السيبراني، حيث يتسبب توسّع الطابع الرقمي للبيانات المالية في ظهور ثغرات جديدة. كما أن الترابط بين الشبكات يعزز احتمالية استهداف البيانات الحساسة.(Halachev, 2024, p.332)

1-3- عدم التوافق البنيوي بين الممارسات الموروثة والواقع الرقمي:

لا تكفي الأساليب المحاسبية التقليدية لمواكبة تحديات الأمن السيبراني الحديثة. مع تحول المحاسبة إلى منصات رقمية متكاملة، تتسع المخاطر السيبرانية بينما تبقى الأنظمة التقليدية غير قادرة على حماية البيانات المالية الرقمية بشكل فعّال.(Halachev, 2024, p.333)

1-4- الأنظمة القديمة وضعف ضوابط الوصول:

يؤدي الاعتماد على الأنظمة القديمة وضعف ضوابط الوصول إلى زيادة هشاشة الأنظمة المحاسبية الرقمية. البنية التحتية المتقادمة والسياسات الضعيفة تزيد من احتمالية الاختراق وسرقة البيانات المالية، لا سيما في غياب المراجعة الدورية للأنظمة.(Morshed & Khrais, 2025, p.4)

1-5- تحديات نشر التقنيات المتقدمة المُمكِّنة للأمن السيبراني

1-5-1- تقنيات البيانات الضخمة

على الرغم من إمكانات تقنيات البيانات الضخمة في معالجة المعلومات ورصد الأنماط غير الطبيعية، تواجه المؤسسات معوقات في تطبيقها، خاصة في بيئات تعتمد على الأنظمة القديمة (Halachev, 2024, p.335).

1-5-2- نماذج المخاطر القائمة على الذكاء الاصطناعي/تعلّم الآلة

تعتبر نماذج الذكاء الاصطناعي حلاً واعدًا لاكتشاف التهديدات السيبرانية، ولكن دمجها في الأنظمة التقليدية يمثل تحديًا. كما تُعد الشفافية وقابلية تفسير هذه النماذج عقبات رئيسية، مما يتطلب نماذج قابلة للتفسير لتعزيز الثقة.(Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p.5)

1-6- التزامات حماية البيانات والحاجة إلى أطر متينة لتقييم المخاطر

تواجه المؤسسات المالية تحديات بسبب متطلبات الامتثال التنظيمي لحماية البيانات. ضرورة الامتثال تتزايد في ظل التهديدات السيبرانية المستجدة، مما يتطلب أطرًا قوية لتقييم المخاطر وضمان الامتثال المستمر في ظل تغير المتطلبات التنظيمية (Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p.5).

1-7- المحددات السياقية المُشكِّلة لمخاطر الأمن السيبراني

1-7-1- تغاير القوى العاملة وتفاوت الكفاءات الأمنية

يؤدي تغاير القوى العاملة، مثل الاختلافات الثقافية والتدريبية، إلى تفاوت في الوعي الأمني وزيادة احتمالية ظهور ثغرات مرتبطة بالعامل البشري (Morshed & Khrais, 2025, p.4).

2-7-1- القيود السوسيو-ثقافية على الإبلاغ عن الحوادث

تتأثر ممارسات الإفصاح عن الحوادث السيبرانية بالأعراف السوسيو-ثقافية، مما قد يضعف الشفافية ويقلل من فعالية الاستجابة (Morshed & Khrais, 2025, p.4)

3-7-1- تفتت الأطر التنظيمية وتفاوت إنفاذها

تواجه المؤسسات تحديات كبيرة بسبب الأطر التنظيمية المجزأة وغير المنفذة بشكل متسق، مما يخلق فجوات قد تجذب هجمات انتهازية.(Morshed & Khrais, 2025, p.4)

2- نواقل التهديد السيبراني ومسارات الأثر في أنظمة المحاسبة الرقمية

1-2- مخاطر الأمن السيبراني في أنظمة المحاسبة

تخزن أنظمة المحاسبة معلومات اقتصادية حساسة، مما يجعلها أهدافًا رئيسية للهجمات السيبرانية. وقد يؤدي تعرّض البيانات المالية وبيانات المعاملات إلى تبعات خطيرة على المؤسسات وأصحاب المصلحة. وتنشأ المخاطر من تهديدات خارجية وداخلية تستغل ثغرات الأنظمة للوصول إلى البيانات السرية أو التلاعب بها أو سرقتها، غالبًا لإحداث ضرر مالي أو تحقيق منافع اقتصادية غير مشروعة (Muravskyi, 2021, p. 5).

2-2- الرقمنة وتحوّل مشهد التهديدات

1-2-2- تقاطع المحاسبة مع مخاطر الأمن السيبراني

مع تزايد رقمنة البيانات المالية، تصبح أنظمة المحاسبة أكثر تعرضًا لثغرات جديدة. وتتفاقم هذه الثغرات بفعل ترابط الشبكات الرقمية الحديثة، ما يزيد قابلية البيانات المالية الحساسة للاستهداف، ويعزز ضرورة تكيّف أنظمة المحاسبة مع الجرائم السيبرانية المتطورة.(Halachev, 2024, p. 332)

2-2-2- قصور الأساليب المحاسبية التقليدية

تغدو الأساليب التقليدية المعتمدة على التدقيق اليدوي والوثائق الورقية غير كافية لمواجهة تحديات الأمن السيبراني الراهنة. ومع تزايد اندماج المحاسبة ضمن منصات رقمية، تصبح الأنظمة التي لم تُصمَّم مع اعتبار الأمن السيبراني أقل قدرة على حماية البيانات المالية الرقمية، الأمر الذي يخلق تحديات جديدة أمام المهنيين المحاسبين.(Halachev, 2024, p. 333)

2-3- الثغرات البنيوية وثغرات الضبط

2-3-1- الأنظمة القديمة وضعف ضوابط الوصول

تُعدّ الأنظمة القديمة وضعف ضوابط الوصول من أبرز مسببات الهشاشة في أنظمة المحاسبة الرقمية. إذ قد تتيح البنى التحتية المتقادمة وضعف التحكم في الوصول اختراق النظام ومساسًا بالبيانات المالية، ولا سيما عندما لا تخضع الأنظمة لتدقيقات أو تحديثات منتظمة.(Morshed & Khrais, 2025, p. 4)

2-3-2- التحكم في الوصول كمتطلب أمني حاسم

يمكن للوصول غير المصرّح به أن يهدد السرية والنزاهة والتوافر. فضعف أو سوء تهيئة آليات التحكم في الوصول قد يسمح بالولوج غير المصرح به إلى بيانات المحاسبة؛ لذا تُطرح سياسات كلمات المرور القوية، والمصادقة متعددة العوامل، والتشفير بوصفها ضمانات أساسية.(Muravskyi, 2021, p. 19)

2-4- **نواقل التهديد السيبراني السائدة**

2-4-1- **التصيّد والبرمجيات الخبيثة وبرمجيات الفدية:**

تصبح الأنظمة المحاسبية المؤتمتة والرقمية أكثر تعرضًا للهجمات مثل التصيّد، البرمجيات الخبيثة، وبرمجيات الفدية. يستغل التصيّد الخطأ البشري، بينما قد تُفسد البرمجيات الخبيثة البيانات المالية أو تمنع الوصول إليها، وقد تقوم برمجيات الفدية بتشفير البيانات والمطالبة بدفع مقابل لفك التشفير، مما يسبب آثارًا مالية وسمعية كبيرة. تضخم رقمنة العمليات المحاسبية من تعرض هذه الأنظمة للهجمات، ما يترتب عليه تعطّل العمليات وخسائر مالية وأضرار بالسمعة (Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p.3; Laichuk et al., 2023, p.14; Halachev, 2024, p.335).

2-4-2- **الهجمات عبر برمجيات المحاسبة:**

تشكل برمجيات المحاسبة سطح هجوم رئيسي، حيث يمكن للبرمجيات الخبيثة مثل الفيروسات أو برمجيات الفدية التسلل إلى الأنظمة المحاسبية، مما يؤدي إلى فساد البيانات أو تعديل غير مصرح به في السجلات المالية أو فقدان معلومات حاسمة، وبالتالي تهديد نزاهة العمليات المحاسبية.(Muravskyi, 2021, p.7)

2-4-3- **تهديدات الداخل:**

تمثل تهديدات الداخل—سواء مقصودة أو غير مقصودة—مخاطر كبيرة، حيث قد يُسيء المستخدمون المخوّلون استغلال امتيازاتهم بدافع خبيث أو بسبب الإهمال، مثل سرقة البيانات أو تعديل السجلات أو ارتكاب الاحتيال. يصعب الحد من هذه التهديدات، وقد تكون آثارها طويلة الأمد. كما يُعدّ الداخل مصدر قلق خاص لأنه قادر على تجاوز الدفاعات الخارجية وإلحاق الضرر بالسرية والنزاهة (Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p.4; Morshed & Khrais, 2025, p.4).

2-4-4- الاحتيال السيبراني والتلاعب بالبيانات

قد يتمثل الاحتيال السيبراني في التلاعب بالبيانات المالية أو تزويرها بهدف الاستيلاء على الأموال أو تضليل أصحاب المصلحة. مع أتمتة الأنظمة المحاسبية، قد يستغل المهاجمون الثغرات لتعديل السجلات، مما يؤدي إلى أخطاء جوهرية في التقارير وربما احتيال واسع النطاق (Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p.4).

2-5- المخرجات/النتائج الأساسية للمخاطر على البيانات المالية والتقارير

2-5-1- فقدان البيانات وإدخال بيانات غير صحيح

قد تؤدي الهجمات السيبرانية أو أعطال الأنظمة أو الأخطاء البشرية إلى فقدان معلومات محاسبية حيوية. كما يمكن للوصول غير المصرح به أو التلاعب أن يسبب إدخال بيانات غير صحيح وعدم دقة في التقارير المالية، بما يخلّف آثارًا خطيرة على اتخاذ القرار والصحة المالية للمؤسسة (Laichuk et al., 2023, p. 16).

2-5-2- إساءة استخدام المعلومات المحاسبية السرّية

يمكن للوصول غير المصرّح به إلى الأرصدة والمعاملات والقوائم المالية أن يفضي إلى سرقة الهوية والاحتيال المالي والتداول بناءً على معلومات داخلية، بما يهدد السرية والنزاهة (Laichuk et al., 2023, p. 17).

2-5-3- التلاعب بالسجلات وتزويرها

يزيد ضعف أمن المعلومات من احتمالية تزوير أو تعديل السجلات المحاسبية لإخفاء الاحتيال (مثل الاختلاس) أو تضليل أصحاب المصلحة، بما يؤدي إلى عواقب قانونية ومالية جسيمة وأضرار بالسمعة (Laichuk et al., 2023, p. 16).

2-5-4- الاضطراب التشغيلي والاقتصادي

يُستشهد بحادثة فدية بارزة (Colonial Pipeline, 2021) لتوضيح كيف قد تنتج الهجمات السيبرانية اضطرابًا تشغيليًا كبيرًا وآثارًا اقتصادية واسعة، وكيف تصبح المؤسسات التي تدير عمليات مالية حساسة أهدافًا جذابة للابتزاز.(Halachev, 2024, p. 332)

2-6- عوامل تنظيمية وحوكمية تُفاقم التعرض

2-6-1-فجوات الوعي والتدريب الأمني

إنّ ضعف الوعي بالأمن السيبراني لدى الموظفين الذين لهم صلاحية الوصول إلى أنظمة المحاسبة يزيد من احتمالية الاختراق (مثل استخدام كلمات مرور ضعيفة، أو الوقوع في التصيّد، أو عدم اتباع الإجراءات)، ما يبرر الحاجة إلى برامج توعية وتعليم مستمرة.(Laichuk et al., 2023, p. 17)

2-6-2-مخاطر الأطراف الخارجية والاستعانة بمصادر خارجية

قد تُدخل الجهات الموردة أو شركاء التعهيد مخاطر أمن سيبراني إضافية، خاصةً إذا لم يلتزم مقدمو الخدمات الخارجية بمعايير أمنية مماثلة. كما يثير تبادل البيانات المحاسبية مع جهات خارجية مخاوف تتعلق بالتسريب أو الوصول غير المصرح به.(Muravskyi, 2021, p. 14)

2-6-3-قصور الضوابط الساكنة والتحول نحو الذكاء الاصطناعي

تُقدَّم الأساليب الساكنة القائمة على قواعد ثابتة بوصفها غير كافية لمواجهة تهديدات متطورة؛ ولذلك تُشجَّع المؤسسات على الانتقال نحو نماذج تقييم مخاطر أكثر ديناميكية ومدفوعة بالذكاء الاصطناعي، قادرة على الكشف والاستجابة للتهديدات الناشئة في الزمن الحقيقي (Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p. 4).

2-6-4-تحديات الامتثال التنظيمي

يتعيّن على أنظمة المحاسبة في القطاع المالي الامتثال للوائح صارمة لحماية البيانات، وقد تفضي المخالفات إلى عقوبات كبيرة. غير أنّ الامتثال يصبح صعبًا عندما تبقى الأنظمة المؤتمتة عرضة باستمرار لتهديدات جديدة، ما يستلزم أطرًا متينة لإدارة المخاطر تدعم الأمن والامتثال في آن واحد (Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p. 5).

2-6-5- قيود نشر التقنيات المتقدمة

البيانات الضخمة: رغم قدرة أدوات البيانات الضخمة على معالجة أحجام كبيرة ورصد الشذوذ، فإن تطبيقها وصيانتها يتطلبان موارد كبيرة، كما أنّ دمجها داخل أنظمة محاسبية قائمة—لا سيما الموروثة—قد يكون معقدًا، ما يحد من تبنّيها (Halachev, 2024, p. 335)

نماذج مخاطر الذكاء الاصطناعي/تعلّم الآلة: على الرغم من وعودها الكبيرة، يبقى دمجها صعبًا بسبب تقادم البنية التحتية ومخاوف الشفافية وقابلية التفسير في سياق المتطلبات التنظيمية؛ لذا يُشدد على الحاجة إلى نماذج قابلة للتفسير لتعزيز الثقة وإمكان الاعتماد (Rakibuzzaman, Sarna & Mohammed, 2025, p. 5).

2-7- أسطح مخاطر ناشئة ومدفوعة بالبنية التحتية

2-7-1- مخاطر التقنيات الناشئة (البلوك تشين، إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي)

قد يرفع دمج البلوك تشين وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي مستويات الأتمتة والكفاءة، لكنه يُدخل في الوقت نفسه مخاطر سيبرانية جديدة؛ فمثلًا قد تتحول أجهزة إنترنت الأشياء غير المؤمّنة إلى نقاط دخول تسمح بالاختراق والتلاعب بمعلومات محاسبية حساسة.(Muravskyi, 2021, p. 12)

2-7-2- مخاطر مرتبطة بالعملات المشفرة

قد يُدخل استخدام العملات المشفرة في المعاملات المحاسبية مخاطر سيبرانية مثل الاختراق والاحتيال. كما أنّ الطابع المجهول لبعض المعاملات يعقّد التتبع والتحقق، وربما يزيد مخاطر الأنشطة غير المشروعة (Muravskyi, 2021, p. 16).

2-7-3-هشاشة الشبكات (5G/6Gوهجمات حجب الخدمة)

مع تزايد اعتماد أنظمة المحاسبة على الاتصال بالإنترنت، تصبح البنية الشبكية طبقة هشاشة حرجة. وتزيد تقنيات 5 Gوالتوقعات المرتبطة بـ6 Gمن مستويات الاتصال، لكنها تفتح مساحات لمخاطر جديدة مثل هجمات حجب الخدمة (DDoS) واستغلال نقاط ضعف البنية التحتية للتسلل وسرقة بيانات محاسبية حساسة (Muravskyi, 2021, p. 22).

2-8- الآثار الارتدادية الاقتصادية والاجتماعية للهجمات السيبرانية على أنظمة المحاسبة

يتجاوز أثر الهجمات السيبرانية على أنظمة المحاسبة حدود الاضطراب داخل المؤسسة ليُحدث ارتدادات اقتصادية واجتماعية أوسع. فعلى المستوى الاقتصادي، قد تسهم الاختراقات التي تمس المعلومات المالية في نشر حالة من عدم اليقين بين أصحاب المصلحة والأسواق، بما يؤثر في تصورات الموثوقية وقد يفرض ضغوطًا على استقرار السوق. وعلى المستوى الاجتماعي، يمكن لتعرّض البيانات المالية الحساسة أن يضعف ثقة المستهلكين على مستوى القطاع، مولّدًا عجزًا جماعيًا في الثقة يتخطى المؤسسة المتضررة مباشرةً، ويجعل استعادة الثقة أكثر تعقيدًا عبر الصناعة ككل.(Halachev, 2024, p. 332)

3- الآليات الأساسية لحماية البيانات الحساسة

3-1- تشفير البيانات

يُقدَّم التشفير بوصفه آليةً قاعدية لتحويل المعلومات المقروءة إلى صيغة غير مفهومة ما لم تتوفر مفاتيح صحيحة، ويُؤكَّد على ضرورته لحماية البيانات أثناء النقل وعند التخزين. كما يُبرز النص أهمية اعتماد معايير تشفير قوية (مثلAES) والتشفير الشامل من الطرف إلى الطرف لتأمين الاتصالات ونقل الملفات، بما يحدّ من قابلية الاستفادة من البيانات حتى في حال اعتراضها، ويدعم متطلبات الخصوصية الحديثة (Bhadani, 2020, p. 1).

3-2- تقليل البيانات وإخفاء الهوية

يهدف تقليل البيانات إلى حصر جمع البيانات في الحد الأدنى اللازم، بما يقلّص نطاق التعرض عند وقوع اختراق. وبالتوازي، تسهم تقنيات إخفاء الهوية (مثل الاستعارة Pseudonymization وإزالة التعريف De-identification) في إضعاف أو قطع الصلة بين البيانات وهوية الأفراد، ما يعزز حماية الخصوصية والامتثال.(Bhadani, 2020, p. 1)

3-3- ضوابط الوصول وإدارة الهوية

تُعدّ ضوابط الوصول القائمة على الأدوار (RBAC) ومبدأ الحد الأدنى من الامتيازات من الأدوات المحورية لتقييد الوصول وفق الحاجة الفعلية، بما يقلّل من مخاطر إساءة الاستخدام العرضية أو المتعمدة. كما تُطرح المصادقة متعددة العوامل (MFA) باعتبارها طبقةً إضافية تجعل الوصول غير المصرح به أكثر صعوبة.(Bhadani, 2020, pp. 1–2)

3-4-منع تسرب البيانات

يُعرَّف منع تسرب البيانات (DLP) بوصفه حزمة تقنيات لمراقبة المعلومات الحساسة وكشفها ومنع انتقالها غير المصرح به عبر قنوات متعددة مثل البريد الإلكتروني والسحابة ونقل الملفات، بوصفه أداة ضبطٍ وإنفاذ تتسق مع المتطلبات التنظيمية.(Bhadani, 2020, p. 2)

3-5-الاستجابة للحوادث وإخطار الاختراق

تقتضي حماية البيانات جاهزية الاستجابة للحوادث عبر إجراءات منظمة للتعرّف والاحتواء والاستعادة. كما قد تلزم الأطر التنظيمية بإخطار الأفراد والجهات المختصة ضمن آجال محددة بعد التحقق من الاختراق، بما يعكس متطلبات المساءلة وبناء الثقة.(Bhadani, 2020, p. 2)

4- التكامل الاستراتيجي بين المحاسبة والأمن السيبراني

4-1- المواءمة الاستراتيجية لحماية السرية والأمن المالي

يُؤطَّر التكامل بين المحاسبة والأمن السيبراني بوصفه أساسًا لحماية المعلومات المالية الحساسة في بيئات مترابطة رقميًا تعتمد على معاملات سريعة وبنى تحتية شبكية. وتُعرض المخاطر السيبرانية (مثل التصيد،

وبرمجيات الفدية، والتسلل غير المصرح به) كتهديدات مباشرة لدقة التقارير وشفافية الإفصاح، بما يعزز ضرورة تبنّي استراتيجية موحدة لصون النزاهة والثقة.(Abrahams et al., 2023, p. 1744)

4-2- تعزيز السرية عبر حوكمة وضوابط متكاملة

تُقدَّم السرية على أنها نتاج تنسيقٍ مؤسسي بين الحوكمة المالية وبروتوكولات الأمن السيبراني، عبر إدماج التشفير وضوابط الوصول الآمنة والمراقبة ضمن العمليات المحاسبية الروتينية، بما يحد من الإفصاح غير المصرح به ويخفف من التهديدات الداخلية والخارجية.(Abrahams et al., 2023, p. 1744)

4-3- إدارة مخاطر موحدة لضمان استمرارية التشغيل

عند اعتبار المحاسبة والأمن السيبراني منظومتين متداخلتين، تُحسّن المؤسسات قدرة كشف الشذوذ، وتدعم الاستجابة الفورية، وتزيد من موثوقية القوائم المالية، بما يعزز استمرارية العمليات تحت ضغط الهجمات السيبرانية.(Abrahams et al., 2023, pp. 1744–1745)

4-4- تصاعد التهديدات والحاجة إلى معماريات متكاملة

يُبرز النص تطور مشهد التهديدات (تصيد يستهدف العاملين في المالية، وبرمجيات فدية تعطل الأنظمة المالية، وإساءة داخلية عبر صلاحيات مميزة) كدافعٍ للمواءمة الاستراتيجية. وتُستخدم صورة " IoT-AIS model-based data security" لتوضيح تلاقي مصادر البيانات ضمن بنية أمنية موحدة، وضرورة تكامل الدفاعات عبر بيئة نظم المعلومات المحاسبية.(Abrahams et al., 2023, p. 1745)

4-5-الأدوات والتقنيات الممكنة للتكامل بين المحاسبة والأمن السيبراني

4-5-1- حزمة تقنية لخدمة السرية والكشف والاستجابة

تُعرض التقنيات المتقدمة كجسرٍ بين المحاسبة والأمن السيبراني، بما يشمل أساليب التشفير (للتخزين والنقل الآمن)، وأنظمة كشف التسلل (للإنذار المبكر)، وأدوات الذكاء الاصطناعي (لتحليل الشذوذ ومؤشرات الاحتيال والاستجابات الدفاعية المؤتمتة).(Abrahams et al., 2023, pp. 1748–1750)

4-5-2- مثال توضيحي لقدرات الذكاء الاصطناعي: كشف البرمجيات الخبيثة بالشبكات العصبية العميقة

يُشار إلى مخطط كشف البرمجيات الخبيثة القائم على الشبكات العصبية العميقة (DNN) لإبراز قدرة هذه النماذج على التعرف على أنماط ضارة ضمن بيانات مالية مرتبطة بالصحة، بما يوضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز الرقابة السيبرانية ودعم الاستباق والتخفيف من التهديدات (Abrahams et al., 2023, pp. 1748–1750).

4-6-الشروط التنظيمية اللازمة لاستدامة المواءمة

المواءمة الاستراتيجية ليست تقنية فحسب، بل تنظيمية أيضًا؛ إذ قد تعيقها حواجز ثقافية وبنى معزولة وأنظمة قديمة. وتستلزم المواءمة تعاونًا بين الفرق وتوحيد الأهداف وتدريبًا مستمرًا لترسيخ عقلية موحدة تركز على الأمن، بما يحسن كشف المخاطر ويعزز قابلية التدقيق ويقوي حماية المعلومات المالية بصورة استباقية (Abrahams et al., 2023, pp. 1751–1752).

5- حوكمة النظم المحاسبية الرقمية

5-1- الحوكمة القائمة على أولوية الخصوصية: الامتثال، وإثبات الالتزام، وآليات الإنفاذ

5-1-1- الامتثال بوصفه مكوّنًا استراتيجيًا في حوكمة "الخصوصية أولًا":

يُعد الامتثال جزءًا أساسيًا في حوكمة "الخصوصية أولًا"، حيث يتم دمج المتطلبات القانونية في مراحل دورة حياة البيانات. ويعزز الشفافية والمساءلة ويُسهم في بناء الثقة في العمليات المتعلقة بالبيانات، مما يضمن التعامل مع البيانات بشكل يتماشى مع المعايير الأخلاقية.(Oluoha et al., p.1)

5-1-2- التوثيق بوصفه أداة لإثبات الامتثال:

يُعد التوثيق أداة رئيسية لإثبات الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، ويعزز الشفافية والمساءلة ويضمن استمرارية الامتثال على المدى البعيد. كما يعمل كآلية لتوضيح شفافية العمليات وضمان استمرارية الالتزام (Oluoha et al., p.1).

5-1-3- المراقبة المستمرة كآلية لإنفاذ الامتثال:

تعتبر المراقبة المستمرة آلية رئيسية لضمان التوافق المستمر مع المتطلبات القانونية، حيث تُمكّن الأنظمة الآلية من الكشف اللحظي عن الحالات الشاذة وتوليد التنبيهات، مما يعزز التدخل الاستباقي (Oluoha et al., p.1).

5-1-4- الهياكل الحوكمية الداعمة لاستدامة الامتثال:

تُضمن الهياكل الحوكمية مثل لجان الخصوصية التنسيق الفعّال بين الوحدات القانونية والتقنية، مما يعزز الاستدامة في تطبيق معايير الخصوصية والامتثال داخل المؤسسة.(Oluoha et al., p.1)

5-2- حوكمة تقنية المعلومات بوصفها مرتكزًا لموثوقية التقارير المالية (سياق محاسبي)

5-1-2- إطار COBIT كمنظومة لحوكمة تقنية المعلومات في البيئة المحاسبية:

يُعدّ COBIT من الأطر الشاملة لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات، ويشمل مجالات متعددة مثل المواءمة الاستراتيجية ورصد الأداء، ويعزز أمان وسلامة التقارير المالية من خلال تحديد ضوابط تقنية المعلومات (ISACA, p.1).

5-2-2- الضوابط العامة لتقنية المعلومات (ITGC) كأساس تقني لموثوقية التقارير المالية:

توفر ITGC ضمانات لحماية سرية ونزاهة وتوافر المعلومات المحاسبية. تشمل إجراءات أمن الوصول وإدارة التغييرات والنسخ الاحتياطي، وهي أساسية لضمان موثوقية التقارير المالية.

5-2-3- ضوابط) SOX المادة 404) والدمج التنظيمي بين التقنية والتقرير المالي:

المادة 404 من قانون ساربينز–أوكسلي تُدمج تقنية المعلومات ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتضمن فعالية الضوابط التقنية ضمن بيئة تقارير مالية موثوقة .

5-2-4- إرشادات IFAC وتموضع حوكمة التقنية ضمن الوصاية المؤسسية:

توضح IFAC ضرورة دمج حوكمة تقنية المعلومات ضمن الحوكمة المؤسسية، مع التأكيد على ضرورة فهم دور التقنية في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في تقارير مالية موثوقة

5-3-4- المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الامتثال:

تُعدّ البيئة التنظيمية ومتطلبات الامتثال أساسية لضمان فاعلية حوكمة تقنية المعلومات. ضعف الالتزام بالمتطلبات القانونية قد يؤثر سلبًا في الأداء المؤسسي، خاصة في مجالات التقرير المالي وحماية السجلات الرقمية.

5-4- معايير الحوكمة ومجالات الضبط في المحاسبة السحابية

5-4-1- إطار COBIT وأطر الحوكمة المهنية لتقنية المعلومات:

يشير Alotaibi وآخرون إلى أن أطر الحوكمة الدولية مثل COBIT و COSOو ISO 9001وISO 27002توفر دعمًا للمؤسسات في ضبط أنشطة تقنية المعلومات، مما يعزز مواءمة الأنظمة مع أهداف المؤسسة ويضمن تخفيف المخاطر. كما تساهم هذه الأطر في الحفاظ على نزاهة وسرية المعلومات المحاسبية عبر المنصات السحابية.

5-4-2-اطار ISO/IEC 38500 بوصفه معيارًا تنظيميًا لحوكمة تقنية المعلومات:

يرتبط ISO 38500 بإطار دولي يضع حوكمة تقنية المعلومات كموارد حيوية، حيث يحدد مبادئ تنظيم الوصول والمعالجة والتخزين للمعلومات في سياق المحاسبة السحابية. يؤكد المعيار على ضرورة الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية لحماية البيانات وضمان موثوقية المخرجات المالية والمحاسبية.

5-4-3- تنظيمات أمن المعلومات ومتطلبات الامتثال:

ان مخاطر أمن المعلومات مثل تسرب البيانات ووقف الفقد والمراقبة المستمرة تمثل تحديات تنظيمية تؤثر على نظم المحاسبة السحابية. يشدد النص على ضرورة أن تلتزم المؤسسات بالتشريعات والأنظمة لحماية المعلومات المالية في بيئات سحابية.

5-4-4- مجالات الضبط الداخلي المرتبطة بحوكمة التقنية:(APO, BAI, DSS, MEA)

يعرض Alotaibi وآخرون أربعة مجالات حوكمة أساسية لضمان نزاهة وموثوقية نظم المعلومات المحاسبية:

- **مجال APO:** يحدد الأدوار ويبني الهياكل التنظيمية لتخفيف المخاطر.
- **مجال BAI :** يضع قواعد لاختيار وتنفيذ الحلول التقنية.
- **مجال DSS :** يركز على استمرارية التشغيل وأمن المعلومات.
- **مجال MEA:** يراقب الأداء ويقيم الامتثال لضمان الالتزام التنظيمي.

5-4-5- معايير إدارة المخاطر في نظم المحاسبة السحابية:

يؤكد Alotaibi وآخرون على ضرورة تحسين ممارسات إدارة المخاطر في حوكمة تقنية المعلومات، بما في ذلك تحديد مستوى المخاطر وإدارتها. تشدد الممارسات على حماية البيانات المالية وضمان موثوقية النظام والمحافظة على المساءلة في العمليات المحاسبية الرقمية.

قائمة المراجع

- علي صوشة، م. (2021). عولمة التعليم المحاسبي المهني: من الإرشادات إلى المعايير الدولية للتعليم. دفاتر السياسة والقانون، 15 (3)، 17-95.

- Abderraouf, G. (2020). Measuring human resources' value using human resources accounting methods and models: Theoretical study. *El-Wahat Journal for Research and Studies*, 13(2), 1416-1431.
- Adagbonyin, O. B. (2025). Human resource accounting paradox: Balancing individual and organizational interest. *Advances in Management*, 23(1), 136-147.
- Adesty, & Muchran, M. (2024). Adaptation of accounting practices in the era of globalization: Cultural comparison Between Indonesia and Malaysia. *International Conference on Economics, Accounting, and Taxation (ICEAT), 1*(1), 45–58.
- Adewale, T. T., Olorunyomi, T. D., & Odonkor, T. N. (2023). Big data-driven financial analysis: A new paradigm for strategic insights and decision-making. *International Journal of Frontiers in Science and Technology Research, 4*(2), 33–54. https://doi.org/10.53294/ijfstr.2023.4.2.0060
- Agostino, D., Saliterer, I., & Steccolini, I. (2021). Digitalization, accounting and accountability: A literature review and reflections on future research in public services. *Financial Accountability & Management, 37*(4), 1–25. https://doi.org/10.1111/faam.12301
- Alassuli, A. H. A. (2025). The impact of technological advancements in accounting information systems on achieving alignment between financial accounting theory and practical application at Jordanian commercial banks. *International Review of Management and Marketing*, 15(1), 128–136. https://doi.org/10.32479/irmm17479
- Albright, S. C., Winston, W. L., & Zappe, C. J. (2011). *Data analysis and decision making* (4th ed.). Cengage Learning.
- Aljarayhi, M., & Alhajri, S. (2023). The impact of digital transformation on the quality of financial reporting: Evidence from the Middle East. In R. El Khoury & N. Nasrallah (Eds.), *Emerging trends and innovation in business and finance* (pp. 469–488). Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-99-6101-6_25
- Al-Shmam, M. A., & Alsendy, A. M. (2024). Accounting measurement presents a cognitive contradiction in terms of value and price. In *Sustainable Collaboration in Business, Information and Innovation (SCBTII)* (pp. 94–98). University of Mosul.
- Al-Sukker, A., Ross, D., Abdel-Qader, W., Tibbits, G., & Shbeilat, M. (2024). How external auditors evaluate internal audit effectiveness: An experimental study of the case of Jordan. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 14(8), 2474–2500. https://doi.org/10.6007/IJARBSS/v14-i8/22622.
- American Institute of Certified Public Accountants. (2011). IFRS accounting trends and techniques (3rd ed.). American Institute of Certified Public Accountants.
- Arena, M., & Azzone, G. (2009). Identifying organizational drivers of internal audit effectiveness. International Journal of Auditing, 13(1), 43–60. https://doi.org/10.1111/j.1099-1123.2008.00392.x.
- Atallah, A. (2024). The corporate governance role in protecting minority shareholders' rights in public joint-stock companies (Comparative study) (Doctoral dissertation). Universidad Carlos III de Madrid.
- Ateeq, A., Alzoraiki, M., Milhem, M., & Al Astal, A. (2025). Integrating HRM and Accounting for Sustainable Success: Strategies and Outcomes. In E. AlDhaen et al. (Eds.), *Business Sustainability with Artificial Intelligence (AI): Challenges and Opportunities* (pp. 777-782). Springer Nature Switzerland AG. https://doi.org/10.1007/978-3-031-71526-6_68

- Aziz, U.-F., & Omoteso, K. (2014). Reinforcing users' confidence in statutory audit during a post-crisis period: An empirical study. *Journal of Applied Accounting Research*, 15(3), 308-322.
- Azzali, S., & Mazza, T. (2018). The internal audit effectiveness evaluated with an organizational, process and relationship perspective. *International Journal of Business and Management*, 13(6), 238–252. https://doi.org/10.5539/ijbm.v13n6p238.
- Balkaran, L. (2008, October). Two sides of auditing. Internal Auditor.
- Barth, M. E. (2022). Accounting standards: The 'too difficult' box – the next big accounting issue? *Accounting and Business Research*, 52(5), 565–577. https://doi.org/10.1080/00014788.2022.2079757
- Beerbaum, D., Duncan, K., McNamara, R., Ikäheimo, S., & Derichs, D. (2021). Digitalization and assurance of IFRS financial reports. *SSRN Electronic Journal*. https://ssrn.com/abstract=3953640
- Bhimani, A. (2003). Digitization and accounting change. In A. Bhimani (Ed.), *Management accounting in the digital economy* (pp. 1–15). Oxford University Press.
- Bian, W. (2024). Research on the role of accounting information disclosure and corporate governance structure in protecting shareholders' rights and interests. *Transactions on Economics, Business and Management Research*, 5, 322–327.
- Burlaud, A. (2020). Evolutions of accounting standardization: The shock of financialization and globalization. *Audit Financiar*, 18(2), 323–338. https://doi.org/10.20869/AUDITF/2020/158/008
- Chen, H. (2020). Internationalization of accounting education under the initiative of "One Belt and One Road". In *Proceedings of the 2020 International Conference on Educational Science (ICES2020)* (pp. 543–546). https://doi.org/10.38007/Proceedings.0000336
- da Cunha, Í. G. F., Policarpo, R. V. S., de Oliveira, P. C. S., Abdala, E. C., & Rebelatto, D. A. do N. (2025). A systematic review of ESG indicators and corporate performance: Proposal for a conceptual framework. *Future Business Journal*, 11, Article 106. https://doi.org/10.1186/s43093-025-00539-1
- Daferighe, E., Ekpung, E., & Ofem, B. (2017). Role of ICT in financial reporting in Nigeria. *International Journal of Accounting and Finance, 6*(1), 24–27.
- De Villiers, C., Dimes, R., La Torre, M., & Molinari, M. (2024). The International Sustainability Standards Board's (ISSB) past, present, and future: Critical reflections and a research agenda. *Pacific Accounting Review*, 36(2), 255–273. https://doi.org/10.1108/PAR-02-2024-0038
- de Villiers, C., Venter, E. R., & Hsiao, P.-C. K. (2016). Integrated reporting: background, measurement issues, approaches and an agenda for future research. *Accounting and Finance*. https://doi.org/10.1111/acfi.12246
- Dvořáková, D. (2009). Historical costs versus fair value measurement in financial accounting. *European Financial and Accounting Journal*, 4(3), 6–18. https://doi.org/10.18267/j.efaj.70
- ECIIA (n.d.). Improving cooperation between internal and external audit (Position paper). www.eciia.eu.
- Efunniyi, C. P., Abhulimen, A. O., Obiki-Osafiele, A. N., Osundare, O. S., Agu, E. E., & Adeniran, I. A. (2024). Strengthening corporate governance and financial compliance: Enhancing accountability and transparency. *Finance & Accounting Research Journal*, 6(8), 1597–1616. https://doi.org/10.51594/farj.v6i8.1509
- Enahoro, J. A., & Jayeoba, J. (2013). Value measurement and disclosures in fair value accounting. *Asian Economic and Financial Review*, 3(9), 1170-1179. https://aessweb.com/journal-detail.php?id=5002

- Federation of European Accountants. (2011). Environmental, social and governance (ESG) indicators in *annual reports: An introduction to current frameworks*. FEE. https://www.fee.be
- Feijao, S., Barrett, R., Bachtel, L., Ballegeer, D., & Hutchinson, G. (2025). Quick guide: Key sustainability disclosure regimes – SASB standards. Linklaters Sustainable Futures. https://sustainablefutures.linklaters.com/post/102l3di/quick-guide-key-sustainability-disclosure-regimes-sasb-standards
- Flamholtz, E. (2005). Conceptualizing and measuring the economic value of human capital of the third kind: Corporate culture. *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, 9(2), 78-93. https://doi.org/10.1108/14013380510645360
- Gökoğlan, K., Sevim, H., & Kılıç, S. (2025)**.** Digital transformation and artificial intelligence-assisted auditing: The role of technology in internal audit processes in 2025. *Dynamics in Social Sciences and Humanities*, 6(1), 25–33. https://doi.org/10.62425/dssh.1647929.
- Goswami, K., Islam, M. K. S., & Evers, W. (2023). A case study on the blended reporting phenomenon: A comparative analysis of voluntary reporting frameworks and standards—GRI, IR, SASB, and CDP. *The International Journal of Sustainability Policy and Practice*, 19(2), 35–64. https://doi.org/10.18848/2325-1166/CGP/v19i02/35-64
- Habiburrochman, H., & Irawati, A. S. D. (2020). The measurements of human resources accounting: The applications and challenges in facing the Industrial Revolution 4.0. *Review of International Geographical Education*, 11(4), 430-445. https://ssrn.com/abstract=4091032
- Handoyo, S., & Anas, A. (2019). The impact of technology on accounting education. *Accounting Education Review*, *29*(1), 37–44.
- Holt, T. P., & DeZoort, T. (2009). The effects of internal audit report disclosure on investor confidence and investment decisions. *International Journal of Auditing*, 13(1), 61-77.
- Ibadin, P. O., & Izedonmi, F. (2013). Measurements in accounting: Issues and choices determinants. *African Research Review*, 7(2), 113-128. https://doi.org/10.4314/afrrev.v7i2.7
- ICAEW. (2006). Measurement in financial reporting. The Institute of Chartered Accountants in England and Wales.
- IFRS Foundation. (2016). *Technology strategy*. IFRS.org
- Ilori, O., Nwosu, N. T., & Naiho, H. N. (2024)**.** Advanced data analytics in internal audits: A conceptual framework for comprehensive risk assessment and fraud detection. *Finance & Accounting Research Journal*, 6(6), 931–952. https://doi.org/10.51594/farj.v6i6.1213.
- International Federation of Accountants (IFAC). (2019). *Handbook of international education standards for professional accountants and aspiring professional accountants*. International Accounting Education Standards Board. https://www.iaesb.org/publications/handbook-international-education-standards-0
- International Federation of Accountants (IFAC). (2025-a). About accountancy education. https://www.ifac.org
- International Federation of Accountants (IFAC). (2025-b). Advancing accountancy education. https://www.ifac.org
- IPSASB. (2025, August). Amendments to IPSAS standards as a result of the application of IPSAS 46, measurement. International Federation of Accountants. https://www.ifac.org/publications/amendments-ipsas-standards-result-application-ipsas-46-measurement
- Islam, M. S., Rakibuzzaman, M., Sourav, M. S. A., & Alam, M. A. (2022). Impact of digital transformation on financial reporting and audit processes. *American Journal of*

Economics and Business Management, 5(12), 213–227. https://www.grnjournals.us/index.php/AJEBM/article/view/2802

- Jylhä, T., & Syynimaa, N. (2019). The effects of digitalisation on accounting service companies. In *Proceedings of the 21st International Conference on Enterprise Information Systems (ICEIS 2019)* (pp. 502–508). SCITEPRESS – Science and Technology Publications. https://doi.org/10.5220/0007808605020508
- Karreman, G. H. (2012, October 30). *Capacity-building in corporate financial reporting: Framework-based teaching of International Financial Reporting Standards* [Conference presentation]. UNCTAD–ISAR & IFRS Foundation Accounting Education Forum, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.
- King, H., & McKennie, N. (2023)**.** Assessing the impact of audit quality on accountability and transparency among financial institutions in the United States: A systematic review and meta-analysis. *Journal of Finance and Accounting*, 7(2), 11–21. https://doi.org/10.53819/81018102t4130.
- Li, J., He, Y., & Wang, Q. (2017). Developing international accounting talents under the "Internet+" strategy. *Journal of Accounting Education Reform, 11*(3), 238–244.
- Lu, H. (2022). Research on international education mode of accounting talents. In *Proceedings of the 4th International Seminar on Education Research and Social Science (ISERSS 2021). Advances in Social Science, Education and Humanities Research, 635*, 167–170. Atlantis Press. https://doi.org/10.2991/assehr.k.220107.030
- Mala, R., & Chand, P. (2011). Effect of the global financial crisis on accounting convergence. *Accounting and Finance*, 52(1), 21–46. https://doi.org/10.1111/j.1467-629X.2011.00418.x
- Marr, B., Schiuma, G., & Neely, A. (2004). Intellectual capital – defining key performance indicators for organizational knowledge assets. *Business Process Management Journal*, 10(5), 551–569. https://doi.org/10.1108/14637150410559225
- Martucheli, C. T., & Pereira Filho, A. D. (2021). The principles underlying the IFRS and the measurement bases of the elements comprising the financial statements. *Revista Ambiente Contábil*, 13(1), 21-38. https://doi.org/10.21680/2176-9036.2021v13n1ID23625
- McCarty, B. (2024, November 6)**.** Internal vs external audit: What you need to know. Linford & Company. https://linfordco.com/blog/internal-vs-external-audits-explained/.
- McCracken, M., McIvor, R., Treacy, R., & Wall, T. (2017). Human capital theory: Assessing the evidence for the value and importance of people to organisational success. CIPD.
- Menicucci, E., & Paolucci, G. (2016). Fair Value Accounting and the Financial Crisis: a Literature-based Analysis. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 14(1). https://doi.org/10.1108/JFRA-05-2014-0049
- Morais, A. I. (2019). Are changes in international accounting standards making them more complex? *Accounting Forum*. https://doi.org/10.1080/01559982.2019.1573781
- Mukherjee, A., Sharma, U., & Liu, J. (2025). Big data analytics role in shaping the work of accounting function and accounting professionals. *Journal of Accounting & Organizational Change*, *21*(7), 272–306. https://doi.org/10.1108/JAOC-08-2024-0255
- Musumhi, T. (2025, July 2). *Fundamental role of the International Education Standards issued by IFAC in capacity building of accountants and auditors workshop* [Presentation]. IES Capacity Workshop, Ukraine.
- Nada, O. H. A., & Győri, Z. (2023). Measuring the integrated reporting quality in Europe: Balanced scorecard perspectives. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. Advance online publication. https://doi.org/10.1108/JFRA-03-2023-0134
- Needles, B. E., Jr. (2010). Accounting education: The impact of globalization. *Accounting Education: An International Journal, 19*(6), 601–605. https://doi.org/10.1080/09639284.2010.501578

- Nguyen, T. M., Phan, D., & Maheshwari, G. (2022). Perceived internationalization of accounting education: The case of Vietnam. *Asian Review of Accounting*, *30*(4), 639–664. https://doi.org/10.1108/ARA-04-2022-0108
- Nyamori, R. O., Abdul-Rahaman, A. S., & Samkin, G. (2017). Accounting, auditing and accountability research in Africa: Recent governance developments and future directions. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*. https://doi.org/10.1108/AAAJ-05-2017-2949.
- OECD. (2025). OECD Corporate Governance Factbook 2025. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/f4f43735-en
- Otrusinová, M., & Hýblová, E. (2013). International harmonization of accounting demands a new approach to accounting education. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, *61*(7), 2853–2860. https://publikace.k.utb.cz/handle/10563/1003216
- Pargmann, J., Riebenbauer, E., Flick-Holtsch, D., & Berding, F. (2023). Digitalisation in accounting: A systematic literature review of activities and implications for competences. *Empirical Research in Vocational Education and Training*, *15*(1), 1–37. https://doi.org/10.1186/s40461-023-00141-1
- Patjoshi, P. K. (2020). Impact of inflation on major financial ratios. *Indian Journal of Natural Sciences*, 10(60), 23024-23035. https://www.tnsroindia.org.in
- Pelger, C. (2015). Practices of standard-setting: An analysis of the IASB's and FASB's process of identifying the objective of financial reporting. *Accounting, Organizations and Society*, 40, 1–23. https://doi.org/10.1016/j.aos.2015.10.001
- Pietsch, G. (2007). Human capital measurement, ambiguity, and opportunism: Actors between menace and opportunity. *Zeitschrift für Personalforschung*, 21(3), 252-273.
- Qiu, G., & Leping, Y. (2021). Measurement of internal audit effectiveness: Construction of index system and empirical analysis. Microprocessors and Microsystems. https://doi.org/10.1016/j.micpro.2021.104046.
- Ramanna, K. (2013). A framework for research on corporate accountability reporting. *Accounting Horizons*, 27(2), 409–432. https://doi.org/10.2308/acch-50412
- Rauschenberger, F., Gerwanski, J., & Lueg, R. (2025). How to measure Integrated Reporting Adoption, compliance, and Quality: A Systematic Review of taxonomies, constructs, and measures toward a research agenda. *Management Review Quarterly*. https://doi.org/10.1007/s11301-025-00507-7
- Regoliosi, C., & Martino, D. (2019). A study of the interactions between internal audit function and external auditors in Italy. *Corporate Ownership & Control*, 16(2), 38–47. https://doi.org/10.22495/cocv16i2art4.
- Robb, A., & Newberry, S. (2007). Globalization: governmental accounting and International Financial Reporting Standards. *Socio-Economic Review*, 5, 725–754. https://doi.org/10.1093/ser/mwm017
- Ruggeri, D., Leotta, A., & Rizza, C. (2023). Digitalisation and accounting language games in organisational contexts. *Journal of Management and Governance*, *27*(3), 817–838. https://doi.org/10.1007/s10997-022-09626-9
- Sawaya, C., Al Maalouf, N. J., Hanoun, R., & Rakwi, M. (2025). Impact of auditor independence, expertise, and industry experience on financial reporting quality. *Asia Pacific Management Review*, 30(1), 100357. https://doi.org/10.1016/j.apmrv.2025.100357.
- Sejpal, R., & Tripathi, N. C. (2019). Human resource accounting and reporting practices: An overview. *Inspira-Journal of Commerce, Economics & Computer Science*, 5(2), 101-105.
- Suhut, H. W. H., Fadhila, H. P., Hasibuan, C. H., & Muda, I. (2025). Assessing the reliability of financial reports amid inflation: The role of inflation accounting

implementation. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 21(3), 131-142. https://doi.org/10.17265/1548-6583/2025.03.005
- The Institute of Internal Auditors. (2024). Global internal audit standards. https://www.theiia.org/global-standards.
- Theodorakopoulos, L., Thanasas, G., & Halkiopoulos, C. (2024). Implications of Big Data in Accounting: Challenges and Opportunities. *Emerging Science Journal, 8*(3), 1201–1214. https://doi.org/10.28991/ESJ-2024-08-03-024
- Uma, T. G. (2024). Information technology advancements shaping the evolution of modern accounting systems. *Advances in Engineering and Intelligence Systems*, 3(1). https://doi.org/10.22034/aeis.2023.410159.1119
- van Wyk, M., & Els, G. (2023). The relevance of integrated reporting in future standard setting of the International Sustainability Standards Board. *Frontiers in Sustainability*, 4, 1218985. https://doi.org/10.3389/frsus.2023.1218985
- Vardiashvili, M. (2025). Measurement of non-financial assets at current operational value. *Finance, Accounting and Business Analysis*, 7(1), 109-119. https://doi.org/10.37075/FABA.2025.1.09
- Vidic, F. (2022). Knowledge asset as competitive resource. *SocioEconomic Challenges*, 6(4), 8–20. https://doi.org/10.21272/sec.6(4).8-20.2022
- Voinea, C. M., State, V., Coman, D. M., & Dascălu, A. M. (2024). The role and importance of the financial audit report in the decision-making process in audited companies. *Valahian Journal of Economic Studies*, 15(29), 87-94. https://doi.org/10.2478/vjes-2024-0007.
- Wójcik, D. (2015). Accounting for globalization: Evaluating the potential effectiveness of country-by-country reporting. *Environment and Planning C: Government and Policy*, 33, 1173–1189. https://doi.org/10.1177/0263774X15612338
- Wolnizer, P. (2012, October 30). *The regulation of professional accounting education* [Conference presentation]. UNCTAD–ISAR & IFRS Foundation Accounting Education Forum, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.
- Yarrow, D. (2020). Valuing knowledge: The political economy of human capital accounting. *Review of International Political Economy*, 27(6), 1-30. https://doi.org/10.1080/09692290.2020.1796751
- Zarzycka, E., & Krasodomska, J. (2022). Non-financial key performance indicators: What determines the differences in the quality and quantity of the disclosures? *Journal of Applied Accounting Research*, 23(1), 139–162. https://doi.org/10.1108/JAAR-02-2021-0036